هاشم نعمة فياض

نيجيريا

دراسة في المكونات الاجتماعية - الاقتصادية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

الكتابات العربية عن نيجيريا قليلة جدًا، مع أن هذه الدولة تعتبر من دول الجوار العربي المهمة، والتي تقاطر عليها كثير من العرب، ولا سيما من لبنان وسورية، ما جعل العلاقات البشرية والدينية والثقافية والاقتصادية بين النيجيريين والعرب متشابكة جدًا. وهذا الكتاب مساهمة في سد النقص في هذا الحقل. ولهذه الغاية عكف الكاتب على دراسة تاريخ نيجيريا وبنيتها الإثنية والقبائل المتنازعة والديانات والهجرات وإرث الاستعمار البريطاني الذي كان له شأن كبير في تعميق مشكلات الدولة والمجتمع. ثم عرض لتاريخ الاستعمار وبناء الدولة الحديثة، وتناول الحرب الأهلية في سياق دراسته مسارات التحضر وتوسع المدن والفساد الذي استشرى بقوة في الدولة والمؤسسات. كما تطرق الكتاب إلى نشوء الحركات الإسلامية المتطرفة مثل "بوكو حرام"، وعلاقات نيجيريا بالعالم العربي وإسرائيل، وتعثر بناء دولة المواطنة جراء الإرث الثقيل للاستعمار. ويندرج هذا الكتاب في نطاق الكتابة البلدانية مع التركيز على التاريخ والسكان والاقتصاد والنزاعات الحدودية والصراعات الأهلية.

هاشم نعمة فياض

ولد في بغداد في عام 1950، وحاز الدكتوراه في الدراسات السكانية والجغرافية من أكاديمية العلوم البلغارية في عام 1989. رئيس قسم الجغرافيا في الجامعة الحرة في لاهاي – هولندا، وعضو الجمعية الجغرافية الملكية الهولندية. له عدد من المؤلفات منها: **أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية** (1992)، **والعراق: دراسات في الهجرة السكانية الخارجية** (2006)، **وهجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا: هولندا نموذجًا** (2012).



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 14 دولارًا
ISBN 978-614-445-083-3



نيجيريا

دراسة في المكونات الاجتماعية - الاقتصادية

نيجيريا

دراسة في المكونات الاجتماعية - الاقتصادية

هاشم نعمة فياض



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

فياض، هاشم نعمة

نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية - الاقتصادية/ هاشم نعمة فياض.

399 ص. : جداول، خرائط ؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 367-378) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-083-3

1. نيجيريا - أحوال اجتماعية. 2. نيجيريا - أحوال اقتصادية. 3. الفساد - نيجيريا. 4 نيجيريا السكان. أ. العنوان.

966.905

العنوان بالإنكليزية

Nigeria: Study of Socioeconomic Components

by Hashem Nimeh Fayyad

الناشر



شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير 2016

المحتويات

القسم الثاني
المكونات الاقتصادية

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول

الأشكال

الخريطة

موجز الكتاب

يتناول الكاتب بالدراسة المكونات الاجتماعية - الاقتصادية لنيجيريا للتعرف إلى سماتها واتجاهاتها والتحولات التي شهدتها والعوامل التي ساهمت في هذه التحولات، وعلاقة ذلك ببناء الدولة وبإشكالية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وانعكاس ذلك على الأزمات الإثنية والدينية. واتبع في بحثه المنهج الوصفي والإحصائي والمقارن، واستعان بـ 54 جدولًا كان قد أعدّها للإفادة منها في العرض والتحليل والاستنتاج، إضافة إلى 22 شكلًا بيانيًا لتوضيح المكونات المدروسة.

حاول المؤلف اختبار عدد من الفرضيات الأساسية التي تتعلق بموضوع الدراسة، وتتمثل في مساهمة الإرث الاستعماري البريطاني في تعميق المشكلات المرتبطة بالمكونات الاجتماعية - الاقتصادية في نيجيريا، وتعثّر بناء الدولة الحديثة ومشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تعزيز النزاعات الإثنية والدينية في نيجيريا، علاوة على ضعف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية باعتبارها عاملًا حاسمًا في تشجيع الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية واستمراريتهما. أما الفرضية الرابعة والمهمة فتتعلق بمسؤولية الاقتصاد الريعي القائم على العائدات النفطية عن قلة الاهتمام بتطوير القطاعين الزراعي والصناعي، وعن تعزيز حكم الأنظمة العسكرية على حساب الديمقراطية.

علاوة على ذلك، استعرض المؤلف دراسات سابقة ذات صلة بموضوع الكتاب، صدرت أغلبيتها باللغة الإنكليزية، وقليل منها باللغة العربية، فقوّم مضامينها، مشيرًا إلى أن على الرغم من أهميتها العلمية، ولو بدرجات متفاوتة،

وتناولها بحث بعض المكونات الاجتماعية - الاقتصادية في نيجيريا بدرجات متباينة، فإن أيًا منها لم يبحث في هذه المكونات بتكاملها وترابطها وتأثيراتها المتبادلة، عبر الزمان والمكان. لذلك ارتأى المؤلف أن تكون دراسته هذه متميزة عما سبقها، فتطرق إلى طائفة واسعة من المكونات الاجتماعية - الاقتصادية، إضافة إلى الاختلاف في منهجية البحث.

إن قلة ما كتب عن نيجيريا بلغتنا العربية حثت المؤلف، عند جمعه المصادر والمراجع والبيانات المتعلقة بنيجيريا، التي تمكن من الوصول إليها، على مواصلة البحث والكتابة في موضوعه، لشعوره بأن هذا العمل ربما يساهم في ملء بعض الفراغات في المعرفة الأكاديمية المتعلقة بالمكونات الاجتماعية - الاقتصادية لنيجيريا.

جرى التطرق إلى الإطار النظري المتعلق بهذه المكونات لتسهيل فهمها بسماتها واتجاهاتها وتحولاتها وتعقيداتها وتأثيراتها المتبادلة كلها، على الرغم من أن المفاهيم النظرية التي يمكن الإفادة منها تعود إلى تخصصات عدة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، على اعتبار أن هذه دراسة عابرة للتخصصات. ومن هذه المفاهيم: مقاربة الدولة والمجتمع وعجز الدول النامية عن تحقيق تطلعات شعوبها بعد الاستقلال؛ أنموذج الدولة الفاشلة في الدول النامية؛ الصراع الذي لا يدور غالبًا بين القوى الإثنية في شأن خلافات حضارية، أو رؤى حداثية، بقدر ما يكون بسبب الاستئثار بسلطة الدولة؛ نظرية التحول الديموغرافي المشهورة التي تشرح علاقة معدل الولادات الخام بمعدل الوفيات الخام؛عدم إمكان إدراك الهجرة الدولية من دون ربطها بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهي من إنتاج هذه المنظومة والتحولات التي حدثت في بنية هذا الاقتصاد وقسمة العمل الدولية؛ انطباق مصطلح «المرض الهولندي»على الدول النامية المنتجة النفط؛ انعكاس الملامح المميزة للبنية الاقتصادية بقدر أكثر أو أقل، بفعل البنية الاجتماعية؛ تميّز الاقتصاد في الدول النامية بالطابع الثنائي، أي بالتعايش الشاذ بين أسلوب الإنتاج ما قبل الرأسمالي وأسلوب الإنتاج الرأسمالي، تكون بنية المجتمع بوضوح غير متجانسة بشدة؛ ظهور عناصر المجتمع الحديث في الدول

النامية إلى حيز الوجود، كقاعدة عامة، لا نتيجة التطور الذاتي الداخلي للمجتمع من خلال الانفصال التدريجي عن المجتمع القديم، بل كشكل من أشكال الرأسمالية الجديدة للاقتصاد التي فُرضت من الخارج من دون أن تكون لها أي علاقة عضوية سابقة، ونشأت في مفاصل بنية المجتمع القديم بعيدًا عن تدخل البيئة الخارجية.

اتضح من تحليل المكونات الاجتماعية - الاقتصادية أن مجموعة من المفاهيم النظرية تنطبق عليها. ويمكن القول إن هذه المفاهيم تنطبق أيضًا على الدول النامية بشكل عام، والأفريقية منها بشكل خاص.

جعل المؤلف كتابه من ستة عشر فصلًا موزعة في قسمين، عالج القسم الأول منهما: الملامح التاريخية؛ بناء الدولة؛ البنية الإثنية؛ البنية الدينية؛ النمو السكاني؛ الهجرة الداخلية والتحضر (توسع المدن)؛ الهجرة الخارجية؛ التوزيع الجغرافي للسكان؛ العلاقات الخارجية، ومنها العلاقات بالعالم العربي. وعالج القسم الثاني الزراعة؛ الغابات والثروة الحيوانية؛ النفط والغاز الطبيعي؛ الثروة المعدنية؛ الصناعة؛ النقل والمواصلات؛ التجارة، الداخلية والخارجية.

سكن الإنسان نيجيريا منذ القدم، وتعود أول حضارة تميزت بصناعاتها إلى شعب «النوك»، حيث كان هناك صناع مهرة وعمال يعملون في الصناعات الحديدية التي ازدهرت بين القرن الرابع قبل الميلاد والقرن الثاني الميلادي. وبلغ هذا الشعب مستوى من التطور المادي لم يتكرر في المنطقة على مدى نحو ألف عام.

أدت زيادة النفوذ السياسي لمجموعة «الفولاني» في شمال نيجيريا إلى نشوب أزمة بين حكام الهوسا والفولاني. واستمرت الحرب سجالًا بين الطرفين من دون تغلّب أحدهما على الآخر. وفي النهاية تمكنت قوات الشيخ عثمان الذي أعلن الجهاد باسم الإسلام من السيطرة على إمارة كيبي واتخذتها عاصمة. وتوالى سقوط إمارات الهوسا في أيدي الفولاني المسلمين. وتوسعت إمارة الفولاني مكوّنة إمارة جديدة قسّمها الشيخ عثمان في ما بعد قسمين: شرقي بإشراف ابنه، وغربي بإشراف أخيه، وحكم أبناؤه من بعده قرنًا من الزمن حتى سقطت هذه الإمارة في أيدي البريطانيين في عام 1903.

اختلفت التفسيرات في شأن طبيعة هذا الجهاد، منها ما رأى فيه صراعًا سياسيًا بين الهوسا والفولاني، استخدم الفولاني فيه عامل الدين كمناورة عسكرية من أجل تحقيق أهدافهم للسيطرة على بلاد الهوسا، وتحقيق امتيازات كانوا قد حرموا منها من قبل، ونميل نحن إلى هذا التفسير.

كان أول اتصال أوروبي بنيجيريا ذلك الذي قام به البرتغاليون في عام 1472. وبسبب تطور تجارة الرقيق غير الإنسانية عبر البحار، حلّت في نيجيريا دول أوروبية أخرى غير البرتغال، فاستعمرت بريطانيا نيجيريا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين. ولم تحصل نيجيريا على استقلالها إلا في عام 1960.

كان تاريخ نيجيريا بعد الاستقلال مضطربًا اضطرابًا غير عادي. ومثّل بناء الدولة تحديًا كبيرًا انعكست تأثيراته المباشرة على وحدة البلاد وعلى الجهد المبذول من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بعد الحصول على الاستقلال. واستمرت الدولة في فترة ما بعد الاستعمار تتبع استراتيجية التنمية التي تمليها عليها الدول الغربية وحلفاؤها المحليون. لذلك أوجدت هذه الدولة لنفسها أزمة عميقة ما كان يمكن أن تتخلص منها من دون إحداث تغييرات أساسية في بنيتها الحالية.

عرفت نيجيريا منذ حصولها على استقلالها حالات متكررة من تداول السلطة، وكانت السمة البارزة لحالات التداول تلك أن عددًا منها كان بطريقة غير دستورية. وبالتالي تأرجح النظام السياسي بين الحكم العسكري والحكم المدني المستند إلى الانتخابات. وأثار اعتماد النظام الفدرالي توترات إثنية قوضت نوعية الحياة، ودفعت بعض النيجيريين إلى الارتباط بحركات التمرد. أما أخطر تحدٍّ واجهته وحدة البلاد، فتمثل في الحرب الأهلية التي اندلعت بعد انفصال الإقليم الشرقي بيافرا في عام 1967. وفي الواقع، كانت الحرب الأهلية نتاج مجموعة من العوامل المتداخلة التي يمكن إجمالها بضعف البنية الاجتماعية - الاقتصادية الثقافية وهشاشتها وإرث الاستعمار البريطاني الذي عزّز الانقسامات الإثنية والدينية واستثمارها سياسيًا، وما أفضى إليه ذلك من تفتيت الوحدات الاجتماعية وإضعاف الشعور بالانتماء إلى دولة واحدة، على الرغم من أن العمل بالنظام

الفدرالي كان من أهدافه المعلنة حل مسألة الصراعات الإثنية والدينية. لكن على الرغم من التحول إلى الحكم الديمقراطي في عام 1999، بقيت مشكلات نيجيريا على حالها وزادت تعقيدًا. وساهم الاقتصاد الريعي الذي يعتمد في الأساس على واردات النفط في إضعاف التجارب الديمقراطية في البلاد، لأنه يركّز موارد البلاد الأساسية في يد السلطة التي تستخدمها في ترسيخ سياسات الاستبداد والقمع.

تفشّي الفساد المالي والإداري في مفاصل مؤسسات الدولة، وضعف صدقية تلك المؤسسات في التعامل مع موارد البلاد الضخمة، خصوصًا المتأتية من النفط، وقلة فاعلية الإجراءات المتخذة لمكافحته، في تعويق بناء الدولة المدنية الديمقراطية بدرجة كبيرة. لذا، لا بد من الاتفاق على آليات عملية لإزالة هذه المعوقات، والعمل على إحداث تحولات بنيوية عميقة في البنية الاجتماعية - الاقتصادية نحو التحديث ترافقها تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية.

تعرف نيجيريا تنوعًا كبيرًا في بنيتها الإثنية؛ فهناك اختلاف بين اللغة والمجموعة الإثنية. وعمومًا تُستخدم اللغة معيارًا لتحديد المجموعة الإثنية. وثمة حالات تكون فيها الكيانات الإثنية متشابهة حضاريًا وتتكلم لهجات تعود إلى لغة واحدة، لكنها تصر على أن تبقى منفصلة في التحديد. وتستغل النخب الطبقية تنوُّع الهويات فتصبح إمكانية بناء شعور مشترك وسط طبقات المجتمع أمرًا صعبًا. ومن الإشكاليات المعقدة التي تواجه نيجيريا التوترَ والنزاعَ الإثني اللذان يضعفان النسيج الاجتماعي وينعكسان بدورهما في تعويق بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

ثمة أسباب عدة لبروز المسألة الإثنية في نيجيريا تتمثل في: سياسات الدولة التي تعزز التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وسط المجموعات الإثنية؛ تأسيس شرعية لسلاح الإثنية للحصول على مكاسب من الدولة؛ دور العامل الإثني في التنافس على الموارد الشحيحة وتقاسم السلطة بين المجموعات الإثنية المختلفة؛ غياب شبكات الأمن الاجتماعي وبرامج سياسات الرفاه الاجتماعي أو محدوديتها؛ الدرجة العالية من التسيس التي تعزى باطراد إلى اتسام محصلة نضال المنافسة السياسية بالضعف الشديد، خصوصًا في ما يتعلق بالسيطرة على مقاليد سلطة الدولة، الأمر الذي يولّد القلق وعدم الثقة في

قضايا التمثيل في الأجهزة الحكومية الأساسية على أساس العامل الإثني. وفي محاولة واضحة من الدولة للإبقاء على صلتها الوثيقة بالموضوع، كفلت بقاء مكونات المجتمع مشتبكة في تناقض لا حلَّ له. لذلك، فإنها تشجّع التصنيفات الاجتماعية المختلفة بوساطة نشر أيديولوجيا «نحن» و«هم». لذا يمكن اعتبار نمو نزعات الهوية أيديولوجيا للدولة للإبقاء على صلتها الوثيقة بالموضوع من دون حل هذه الإشكالية المتفاقمة.

ثمة من يرى أن للمجتمعات التقليدية وسائلها الخاصة التي تستخدمها لحل الخلافات والمطالب المتضاربة. لكن في المجتمعات التي تمر بتحولات سريعة يصعب تطوير إجراءات جديدة نافعة يمكنها مجاراة تطور الصراعات، وهنا قد تخفق القوى التي تتوسط لحل الخلافات. ونجد على سبيل المثال أن ما يعوِّق الأحزاب السياسية النيجيرية عن تأدية دور في حل النزاعات الإثنية هو أنها تعبِّر عن توجهات إقليمية وعرقية، ومن ثم لا يمكنها أن تكون وسيطًا محايدًا.

كانت في البلاد ديانات أصلية قبل قدوم الإسلام والمسيحية. وكان كثير من سكانها يؤمنون بالمذهب الأرواحي، في حين كان آخرون من أتباع ديانات وثنية. لكن بعد القرن الحادي عشر انتشر الإسلام في شمال البلاد بشكل خاص. أما المسيحية، فدخلت البلاد بعد مجيء الأوروبيين، وانتشرت عن طريق البعثات التبشيرية. وحدثت في البلاد أزمات دينية - بعدما وفّرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعانيها الشمال بيئة خصبة لنمو الأفكار المتطرفة - من مظاهرها حركة «بوكو حرام» التي ترتكز ملامحها الفكرية على تأسيس دولة إسلامية في نيجيريا باللجوء إلى القوة المسلحة والدعوة إلى التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية في الولايات النيجيرية كلها، إضافة إلى تحريمها جواز العمل في الأجهزة الأمنية والحكومية في الدولة. وكانت الحركة قد دعت إلى تغيير نظام التعليم في نيجيريا. ويلاحظ أن صعود «بوكو حرام» كان تعبيرًا عن مجموعة من المشكلات المحلية المرتبطة بالواقع التاريخي والإثني والاقتصادي والسياسي في شمال البلاد، أكثر من كونه صراعًا «دينيًا».

تشبه الاتجاهات الديموغرافية في نيجيريا تلك الموجودة في الدول النامية.

إذ شهدت البلاد نموًا سكانيًا سريعًا بعد ارتفاع معدل المواليد وتراجع معدل الوفيات. وثمة فرق كبير في معدل النمو بين المناطق الحضرية والريفية، فهو أعلى في الأولى. وكان التحول الديموغرافي قد بدأ في منتصف الثمانينيات، حين شهد معدل الخصوبة الكلي انخفاضًا. وهناك تباين واضح في هذا المعدل بحسب مستوى تعليم المرأة ودخلها. ويلاحظ وجود بطء شديد في انخفاض هذا المعدل، في الريف. أما بالنسبة إلى الوفيات، فهناك علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي للأمهات ومعدل وفيات الأطفال الذين هم دون الخمسة أعوام. وتتباين معدلات وفيات الأطفال بين المناطق الحضرية والريفية، فهي أقل في الأولى. لكن على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على معدل العمر المتوقع عند الولادة للنيجيريين عمومًا، فإنه يبقى منخفضًا مقارنة بدول نامية أخرى.

يتميز هرم السكان بقاعدته العريضة. وينطبق هذا الأنموذج على البلدان ذات معدلات الخصوبة العالية. ونجم عن ارتفاع نسبة صغار السن زيادة معدل الإعالة، الأمر الذي شكّل ضغطًا كبيرًا على الخدمات الاجتماعية. كما أن نسبة النوع الاجتماعي (عدد الذكور لكل مئة أنثى) عالية في المناطق الحضرية مقارنة بالريف، وهي ظاهرة فُسرت بهجرة أعداد أكبر من الرجال إلى المدن مقارنة بالنساء. علاوة على ذلك، حدث تغيُّر مهم في سياسة الحكومة تجاه التخطيط العائلي، ففي حين كانت الحكومة ترى معدل الخصوبة مرضيًا، أصبحت ترى أنه مرتفع جدًا وتسعى إلى خفضه.

كانت الهجرة الداخلية في النصف الأول من القرن العشرين نتاج مرحلة الاستعمار، إلا أن بعض العلماء أولى النتائج التخريبية للسياسات الاستعمارية الاجتماعية – الاقتصادية وتطبيقاتها على الهجرة اهتمامًا قليلًا جدًا أو لم يولِها أي اهتمام. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حدث في نيجيريا تحوّل متسارع من الهجرة في مرحلة الاستعمار، إلى الهجرة المتميزة بانبثاق المدن واستقطابها. وفي الحقيقة، كان التحول جذريًا؛ إذ فاقت حركات السكان نحو المدن أيَّ هجرات سكانية سابقة. ورافق هذا التحول تفاوت واسع في التنمية الاقتصادية بين المناطق. وتجدد بعد الاستقلال نشاط حركات الهجرة وكثافتها التي تأسست

في عهد الاستعمار. وكان الملمح الواضح لذلك نمو المدن الرئيسة في البلاد وتوسعها وإنشاء أخرى جديدة. أما حديثًا، فإن التطور الاقتصادي المتفاوت، والتوزيع غير المتساوي للخدمات الاجتماعية بين الريف والحضر، والمعدل العالي لنقص التشغيل الذي تعانيه المنطقة الأولى، ذلك كله حفز حدوث هجرة ريفية – حضرية مهمة. وتميل سياسة الحكومة في شأن الهجرة الريفية – الحضرية إلى الرغبة في خفض وتيرتها.

فرضت الهجرة الناتجة من التغيرات السياسية والاقتصادية والدينية أو الأزمات المجتمعية، خصوصًا بعد الاستقلال، إضافة إلى الكوارث الطبيعية، نتائج كبيرة على الإنتاج الزراعي وعلى نمو إنتاج المواد الغذائية وتوزيعها وعلى نسيج المجتمع ووحدته. واعتُبرت الحرب الأهلية بين عامي 1967 و1970 النزاع الرئيس الذي ساهمت في اندلاعه الحركات السكانية نحو أجزاء من منطقة وسط نيجيريا أو خارجها.

بالترافق مع النمو الحضري الدراماتيكي الذي لوحظ في نيجيريا منذ الستينيات، شوهدت معدلات مرتفعة من الفقر المزمن. وسلّط هذا الوضع الضوء على القلق المتعلق بـ «الأزمة الحضرية»؛ إذ إن العلاقة بين التحضر والأزمات الإثنية هي نتيجة الاتصال بين المجموعات المضيفة والمهاجرة وتنافسها. وحُدِّد أساس التنافس بالمشكلات الاقتصادية والسياسية للمجتمع الحديث الذي اندمجت فيه هذه المجموعات. فهذه النزاعات قد تبدو من الوهلة الأولى أنها ناتجة من الحركات السكانية أساسًا، لكنها في الحقيقة تعكس أزمة بناء الدولة والإرث الاستعماري الذي اضطلع بدور في تنمية النزوع الإثني وتفتيت وحدة المجتمع وإخفاق سياسات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية عبر العقود الماضية.

يقيم نحو 5.2 ملايين نيجيري خارج بلادهم، والدليل على استمرار الهجرة الخارجية بأعداد كبيرة هو أن معدل صافي الهجرة الخارجية ظل سالبًا، أما الهجرة الوافدة من دول غرب أفريقيا، فتباطأت بدرجة كبيرة.

لا يمكننا أن نغفل التاريخ الطويل للإناث في الهجرة الدولية؛ إذ يتبيّن من توزيع المهاجرين إلى الولايات المتحدة أن ثمة علاقة بين الأعداد المطلقة لسكان

الدول المهمة المصدِّرة للهجرة النسائية ومقدار هذه الهجرة، حيث نرى أن نيجيريا ومصر هما المصدران الأبرز لأعداد المهاجرات.

يمكن تتبع بداية هجرة الكفاءات المهمة من أواخر الثمانينيات، ويرجَّح أن بين 60 و70 في المئة من هذه الهجرة اتجهت إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ودول الخليج العربي. وتحتل نيجيريا المرتبة السادسة بين ثلاثين بلدًا سجل أعلى نسبة لهجرة المهرة. أما في ما يتعلق بهجرة الطلاب فالصورة أكثر قتامة؛ ذلك أن كثرًا ممن يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدهم. وإذا ما أريد تقليص هذه الخسارة على الأقل، فلا بد من البحث عن آليات ناجحة لتحقيق تنمية اجتماعية – اقتصادية شاملة. وإذ كانت الحكومة ترى أن الهجرة إلى الخارج مرضية وشجعت على استمرارها، إلا أن موقفها تبدّل في عام 2013 حين باتت تعدّها عالية جدًا، لكنها لا تتدخل في التأثير في مقدارها.

على الرغم من تأثيرات الهجرة الخارجية المشار إليها، فإن لها منافع في التحويلات المالية والعينية التي ترسل إلى نيجيريا والتي تساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وفي تقليص معدل الفقر، علاوة على اكتساب المهاجرين خبرات ومهارات وتعليمًا متقدمًا، وهذه كلها يمكن الإفادة منها في التنمية ومشروعات التطوير العلمية في حال عودة المهاجرين إلى بلدهم أو في أثناء زياراتهم القصيرة إلى موطنهم أو حتى فيما هم في بلد المهجر.

يتباين التوزيع الجغرافي للسكان، فيتركّز السكان أكثر في نطاق الغابات جنوب – وسط، وفي الأراضي الساحلية المنخفضة، وفي الشمال الغربي. أما في أقصى الشمال، فثمة منطقتان كثيفتان بالسكان: منطقة سوكوتو ومنطقة كانو – كاتسينا. واستنادًا إلى آخر تعداد للسكان في عام 2006، يقطن أقل عدد من السكان في ولاية أبوجا، العاصمة الفدرالية (1.4 مليون نسمة)، وأكبر عدد في ولاية كانو (9.4 ملايين نسمة). وعلى مستوى توزيع السكان الحضر، يقيم أقل عدد في مدينة جوس وأكبر عدد في مدينة لاغوس (2010). وأثرت في هذا التوزيع العوامل الطبيعية والاقتصادية والتاريخية والسلطة السياسية (خصوصًا في فترة الاستعمار) وحركية السكان، ولا سيما الهجرة الريفية – الحضرية.

قامت سياسة نيجيريا في علاقاتها بالبلدان الأفريقية على التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم تغيير الحدود القائمة، على الرغم من مساندتها التاريخية لحركات الاستقلال الأفريقية وانتقادها الحكومات العنصرية السابقة بشدة. وكان لنيجيريا دور في إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا («إكوَاس» ECOWAS). وأيدت بقوة إنشاء قوة الدفاع الإقليمي لدول غرب أفريقيا. ويلاحظ لنيجيريا دور قيادي في التعاطي مع القضايا الأمنية في إطار «إكواس»، وذلك أمر منطقي نظرًا إلى مكانتها وقوتها في داخل إقليمها الجغرافي. كما أبرز انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للمنتدى الاقتصادي العالمي في شأن أفريقيا (دافوس الأفريقية) في نيجيريا في عام 2014 الدور الاقتصادي الذي تتمتع به، على الرغم من المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية التي تعانيها.

تعزى علاقات نيجيريا بالعالم العربي إلى عهد قديم، وفي التاريخ الحديث، هاجر العرب إلى بلدان غرب أفريقيا، ومنها نيجيريا. وقدم اللبنانيون إليها بسبب الاضطهاد الذي تعرضوا له إبان الاحتلال العثماني لبلادهم. وهاجر السوريون أيضًا إلى غرب أفريقيا في تسعينيات القرن التاسع عشر. وتوجد حاليًا جوالٍ لبنانية وسورية مهمة في البلاد تعمل بنشاط في التجارة. لذلك اكتست علاقات نيجيريا بالعالم العربي طابعًا تاريخيًا ودينيًا وثقافيًا واقتصاديًا. فلا غرابة في أن تقف موقفًا مساندًا للقضايا العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية. ومع هذا لا بد من البحث عن آليات جديدة لتعزيز علاقة البلدان العربية بالبلدان الأفريقية عمومًا، ولا سيما نيجيريا، وتطويرها خصوصًا بعد تحركات إسرائيل في الأعوام الأخيرة لتحسين علاقاتها بالدول الأفريقية.

رُبط الفلاحون النيجيريون بالسوق الرأسمالية العالمية من خلال الزراعة. وكانت البيوت التجارية الأجنبية الوسيط الرئيس في علاقة الفلاحين بالاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، اهتمّت بريطانيا بالإنتاج الزراعي النيجيري الموجه إلى التصدير، فشجعت أو أسست مجموعات تعاونية ومؤسسات بحثية لتعزيز إنتاج المحصولات النقدية، وأظهرت اهتمامًا قليلًا بالإنتاج الغذائي. وكانت النقطة البارزة الأخرى، بعد الحرب العالمية الثانية، تدخُّل بريطانيا الدولة المستعمِرة

في تسويق إنتاج الفلاحين. وتمشيًا مع السياسة الاستعمارية في إخضاع متطلبات المستعمَرة إلى ما ينتجه المتروبول، هدف تدخُّل الدولة في الزراعة إلى الترشيد الجيد بين الطرفين.

كانت الزراعة القطاع الاقتصادي الأكثر أهمية حين استقلال نيجيريا. ومع توسع الصناعة النفطية، أُهمِلت التنمية الزراعية ودخل القطاع في مرحلة التراجع النسبي. وبحسب المعطيات الحديثة، توفر الزراعة الغذاء الأساس لقسم كبير من السكان، والمواد الأولية لأغلبية مصانع البلاد. وساهم القطاع الزراعي الذي يشمل أيضًا الصيد والغابات والأسماك بـ 35.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وبحسب تقديرات منظمة الفاو فإن الزراعة شغلت 23.4 في المئة من مجموع القوى العاملة في منتصف في عام 2012. وتُزرع المحصولات المعيشية الرئيسة لغرض الاستهلاك المنزلي، أي يجري تداولها بدرجة كبيرة خارج الاقتصاد النقدي. وكانت محصولات التصدير تبلغ 60 في المئة من مجموع الصادرات قبل استغلال النفط. لكن على الرغم من انخفاض حصتها من الصادرات، تظل مهمة جدًا بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني.

توفر الموارد الغابية فرص عمل لكثير من النيجيريين. وتُصنف الغابات صنفين رئيسين: الأول، أشجار مناطق السافانا وغاباتها، وهي المصدر الرئيس لأخشاب الوقود والأعمدة، وتمد البلاد بالأخشاب، لكن بكميات أقل مما يوفره الصنف الثاني الذي يتمثل في الغابات المطيرة. وقد قلّت الموارد الغابية بسبب استغلالها الجائر وقطعها وتحويلها إلى أراضٍ زراعية.

تربّى معظم الحيوانات في أراضي الحشائش في الشمال، حيث يميل المناخ إلى الجفاف. ويقوم مربو الماشية من الفولاني بتربية معظم الماشية. لكن الإنتاج الحيواني انخفض في العقدين الماضيين، بينما ارتفع الطلب عليه نتيجة النمو السكاني. لذلك بقيت نيجيريا بلدًا يستورد الثروة الحيوانية ومنتوجاتها.

جرت في نيجيريا على مدى أعوام محاولات متتالية من أجل تعزيز الإنتاج الغذائي، لكن من دون تحقيق نجاحات واضحة. وتبع هذه المحاولات في السبعينيات إعلان الثورة الخضراء في أوائل الثمانينيات. وعلى الرغم من نجاح

تكنولوجيا الثورة الخضراء في آسيا، فإن اتباع مثل هذه الممارسات في أفريقيا كان أقل نجاحًا. ويعود جزء من هذا إلى التباين الكبير في أفريقيا في عوامل عدة، مثل تنوع خصوبة التربة أو عدم تجانسها، عدا الأوضاع الطبيعية الإحيائية الأخرى، إضافة إلى تباين وسائل العيش الزراعية وضعف البنية التحتية في القارة مقارنة ببلدان آسيوية كثيرة، وهذا بدوره يعوّق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

يمارس الصيادون النيجيريون صيد الأسماك في البحر والأنهار والبحيرات. فحرفة الصيد مهمة جدًا في المناطق الساحلية. ويُعدّ نهر النيجر أكثر الأنهار أهمية في الصيد النهري. غير أن كمية الأسماك المصطادة سنويًا من المياه الداخلية والمحيط الأطلسي انخفضت في الأعوام الأخيرة، لكنها استمرت بعد ذلك في الارتفاع. واحتلت نيجيريا المرتبة الثانية بعد مصر في كمية الأحياء المائية المرباة في المزارع، على مستوى أفريقيا. ومقارنة بعدد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، يتبين أن أقل نسبة للسكان الناشطين اقتصاديًا في القطاع الزراعي موجودة في نيجيريا (25 في المئة في عام 2010 بعد أن كانت 54 في المئة في عام 1980)، وأعلى نسبة في النيجر (83 في المئة عام 2010)، علمًا أن التراجع في هذه النسبة شابَ جميع الدول الأفريقية في الفترة بين عامي 1980 و2010، مع تباين نسبة التراجع من بلد إلى آخر. وتعزى قلة النسبة في نيجيريا إلى أنها بلد نفطي، حيث يساهم إنتاج النفط في نمو القطاعين الصناعي والتجاري اللذين يشغلّان نسبة مهمة من السكان النشيطين اقتصاديًا.

أما من منظور التنمية الذي شكّل وجهة نظر الإداريين لدولة نيجيريا ما بعد الاستعمار، فإن زيادة رسملة الإنتاج الزراعي ترافقت مع انخفاض متزايد في عدد السكان الزراعيين، وهذا الأمر مرحب به نظريًا لأنه يزيد الإنتاجية ويحرر السكان للعمل في الصناعة. لكن استمرار هذه الاستراتيجيا أوجد أزمات للدولة لامتناعها عن عزل نفسها عن تأثيرات القوى الاستعمارية.

في صناعة النفط، تخدم رأسمالية الدولة في نيجيريا في الأساس المصالح الطبقية المحلية. وكان ترتيب المصالح الطبقية المحلية في علاقتها برأس المال الاستثماري الأجنبي واضحًا منذ بداية مفاوضات استغلال النفط. وصاحب

النمو في دور النفط انخفاض في حجم مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى. والملاحظ أن هذا النمو لم يصاحبه نمو مماثل في عدد العاملين في هذا القطاع. ففي الواقع، لا تقاس أهميته بعدد القوى العاملة فيه، بل بمقدار النفط المنتج والعائدات المتأتية منه. وابتلي قطاع النفط بسياسات تتعارض مع الرغبة في تحسين إنتاج النفط الخام والغاز وزيادته، وفي تحسين المناخ الاستثماري والاستقرار في هذا القطاع خصوصًا، وفي الاقتصاد الوطني عمومًا. ثم إن التوسع السريع في الصناعة النفطية وزيادة هيمنتها على الاقتصاد حوّلا نيجيريا إلى دولة ريعية، الأمر الذي يعني أن معظم موارد الحكومة الاتحادية يأتي من مصادر من خارج البلاد بدلًا من أن يكون من داخلها.

اتخذت رأسمالية الدولة في قطاع النفط طابعًا أكثر وطنية تحت حكم العسكر، ووفرت أعوام الحرب فرصة سانحة لإعادة تحديد دور الدولة ورأس المال الأجنبي في الصناعة النفطية. وتطورت سياسة الدولة المتعلقة بالتنمية تحت الحكم العسكري ضمن نهج ذي شقين لاكتشاف النفط وإنتاجه. فمن جانب، سعت إلى التماس نمو رأس المال الأجنبي في القطاع النفطي من دون قيود. ومن جانب آخر، أقرت حتمية الحاجة إلى رفع عوائد الدولة إلى أقصى حد من هذا القطاع الذي أصبح مصدرًا رئيسًا لإجمالي نفقات الدولة.

شهدت العلاقات بين الحكومة وشركات النفط الأجنبية تغيرًا في الثمانينيات، على النقيض من السبعينيات، عندما سيطرت نيجيريا على الحصة الأكبر من صناعة النفط؛ ففي هذا العقد أدركت الحكومة الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي؛ لذلك، وقّعت اتفاقات مع الشركات الأجنبية تتضمن محفزات ضريبية وأخرى لها علاقة بالملكية.

في أوائل السبعينيات أصبح النفط قطاعًا مهيمنًا في الاقتصاد النيجيري، والمقرر الرئيس لنمو الاقتصاد الوطني. أما نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فارتفعت بسرعة خلال الأعوام الـ 50 الماضية؛ ففي حين ساهم هذا القطاع بـ 0.3 في المئة فقط من هذا الناتج في عام 1960، ارتفعت مساهمته بشكل حاد إلى 12.8 في المئة في عام 1990 وإلى 40.8 في المئة في عام 2010. وبلغ قطاع النفط

80 في المئة من العائدات الحكومية و98.5 في المئة من قيمة الصادرات في عام 2008. وبما أن للسعر العالمي للنفط تأثيرًا مباشرًا وقويًا في الاقتصاد الوطني كله، تذبذبت قيمة صادرات النفط في الفترة بين عامي 1979 و2013، في الأساس، بسبب تذبذب أسعار النفط، وبلغت ذروة ذلك في عام 2012.

سبّب الاقتصاد القائم على النفط فجوة مالية بين المناطق المنتجة للنفط والمناطق غير المنتجة، حيث تمنح الحكومة الاتحادية إيرادات الدولة، ويفرض توظيفها للتنمية أعباء أساسية على المناطق القليلة المنتجة للنفط والتي يجب أن تدعم التنمية من دون أن تحصل على منفعة كافية. واستنادًا إلى «مبدأ الاشتقاق»، على الحكومة أن تعيد إلى أي ولاية 13 في المئة من الإيرادات الطبيعية المنتجة فيها، في حين يرغب كثير من السياسيين في زيادة هذه النسبة. لذا لا بد من الاتفاق على حل يؤدي إلى حالة من التوازن في الانتفاع من الثروة النفطية في المناطق المنتجة وغير المنتجة، بما يعزز فرص التنمية.

تتوفر نيجيريا على أكبر مخزونات الغاز الطبيعي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وللغاز ثلاثة استخدامات كامنة: إعادة حقنه في آبار النفط للمحافظة على ضغطها، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتسييل الغاز من أجل تصديره. وللحد من حرق الغاز، أصدرت الحكومة مرسومًا يعاقب شركات النفط على هذه الممارسة، لذا انخفض الغاز المحروق في الأعوام الأخيرة بنسبة مهمة.

أما الموارد المعدنية الأخرى، فتشمل الفحم الذي بلغ ذروة إنتاجه في عام 1957، لكن استخدام الديزل في السكك الحديد قلل من الطلب عليه، فانخفض إنتاجه. وبُذل جهد لزيادة الإنتاج، إلا أنه لم تكن هناك أسواق مؤكدة لاستيعاب الإنتاج الإضافي. واحتلت نيجيريا في أواخر السبعينيات المرتبة الأولى في إنتاج القصدير المركز، على صعيد أفريقيا، لكن صناعةَ صهر القصدير أُصيبت بنقص حاد في الإنتاج. وأعلِنت إجراءات مختلفة لإنعاش هذه الصناعة. وكانت نيجيريا تزوّد الجزء الأكبر من الإمدادات العالمية من الكولومبيت حتى السبعينيات، عندما أخذ إنتاج البرازيل وكندا في الزيادة. وارتفع إنتاج الصلب الخام في الفترة بين عامي 1978 و1989، لكنه تذبذب بعد ذلك ليظل ثابتًا في الفترة بين عامي

2005 و2008. وأتاح وجود حجر الجير تطور صناعة الأسمنت، وهو يدخل أيضًا في صناعة الصلب. ويوجد الذهب في مناطق عدة، لكن الأهمية الاقتصادية لتعدينه قلّت في الأعوام الأخيرة بسبب قلة إنتاجه. وتعدَّن في نيجيريا خامات الرصاص والزنك مع الفضة. كما يوجد في البلاد مكامن للبنتونيت والملح الصخري والبايرات والفوسفات و التالك والمنغنيز والنحاس والقار، وتعدَّن فيها كميات متواضعة من الأحجار الكريمة.

إن نيجيريا، مثل أي بلد نام، يصعب جدًا وصف مميزات القطاع الصناعي فيها بدقة، وتحديد حدود هذا القطاع الخارجية، حيث يُظهر الإنتاج الصناعي تنوعًا واسعًا في شروط درجة التخصص وتقسيم العمل والتكنولوجيا، علاوة على مساهمة المواد الخام والمنتوجات النهائية ومميزات الأسواق وتنظيم المشروعات. وكانت سياسة التوطين الصناعي التي أُطلقت في عام 1972 تهدف إلى أن تصبح أغلبية المؤسسات الصناعية ملكًا للنيجيريين، لكن ثروة هذه السياسة ومنافعها تركزت عمليًا في أيدي عدد قليل من كبار رجال الأعمال. إن مشكلات التوطين الصناعي حقيقية، غير أنها تمثل ظواهر سطحية، فهي أعراض مشكلات أساسية أكبر ترتبط بالسمة الموضوعية للبرجوازية النيجيرية، وسمة الاستعمار الجديد ودوره في الاقتصاد النيجيري. فالصناعة الوطنية تواجه إجمالًا كثيرًا من الإشكاليات الناتجة في الأساس من طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، حيث لم تستثمر موارده بكفاءة لتطوير القطاع الصناعي الذي ينعكس بالتأكيد على تطوير القطاع الزراعي. لذلك لا بد من اعتماد سياسة اقتصادية متكاملة تدمج القطاعات الاقتصادية كلها في عملية التنمية، من دون التركيز على قطاع اقتصادي معيَّن.

عندما استقلت نيجيريا، كانت الصناعة تنتج عددًا محدودًا من المنتوجات الزراعية والطبيعية، لأنها لم تنل إلا تشجيعًا قليلًا في ظل النظام الاستعماري. لكن في ما بعد، وفرت الحكومة حماية أكبر وقدّمت محفزات مالية وأنشأت بنية تحتية للصناعة. وارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 في المئة في عام 1988، وتراجعت إلى 4.1 في المئة في عام 2008، الأمر الذي يعني انخفاض مستوى التصنيع في البلاد. وأخذت سياسة تطوير الصناعة، بشكل

رئيس، باستبدال الواردات من السلع الاستهلاكية، بالإنتاج المحلي. وانصب في السبعينيات اهتمام أكبر على إنتاج السلع الرأسمالية والصناعات التجميعية. وكان من المتوقع أن يحفز تحرير التجارة توسع الصناعة. لكن على العكس من ذلك، وجّهت سياسات هذا البرنامج الإنتاج والتجارة إلى الخارج، ويبدو أن الصناعة لم تساهم في أي نسبة مهمة في زيادة الصادرات.

تتركز الصناعات في ولايات قليلة، وفي المقدمة في مدن قليلة، وبشكل رئيس في عواصم الولايات والموانئ والمراكز الإدارية الرئيسة. النتيجة هي ارتباط موقع الصناعات التحويلية بوجود الموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية، غير أن الصناعة الحديثة باتت تعتمد بشدة على المواد الخام المستوردة. ولم ينجح الجهد لتقليل هذا الاعتماد بدرجة كبيرة. وتتمثل الاستثمارات الأجنبية في صناعة الأسمنت والمنتوجات الكيمياوية والمعدنية. وسعت الحكومة لتطوير الصناعات الثقيلة، مثل صناعة الصلب والبتروكيمياويات، غير أن المردودات كانت بطيئة جدًا. وظل الإنتاج الصناعي لبعض السلع مستقرًا خلال الفترة بين عامي 2001 و2011، في حين شهدت بعض الصناعات زيادة، واتسم إنتاج أخرى بالتذبذب، وتراجع إنتاج بعضها.

أنجِزت مشروعات نقل كثيرة، لكن هذا القطاع أُهمل خلال الحرب الأهلية وتعرّض لتدمير واسع النطاق. وكُرس الجهد بعد الحرب لإعادة إنشاء ما دُمر وإصلاحه. وفي أواسط السبعينيات، بعد ارتفاع عوائد النفط، أصبحت الهياكل الارتكازية للنقل لا تتماشى مع هذا التوسع، لذلك بوشرت إصلاحات رئيسة. وعلى الرغم من ذلك، شهدت المدن الرئيسة ازدحامًا كبيرًا في حركة المرور، ووصلت الموانئ إلى درجة كبيرة من الازدحام. وانخفض عدد ركاب الطيران المدني انخفاضًا حادًا، لكن العدد بدأ في الارتفاع بالتدريج في ما بعد.

يتم الجزء الأكبر من التبادل التجاري الداخلي بين شمال البلاد وجنوبها، وذلك لاختلاف منتوجاتهما. أما النطاق الزراعي الأوسط القليل السكان، فيُنتج كثيرًا من المواد الغذائية الزائدة عن حاجة سكانه، وهي تعدّ جزءًا من التجارة الداخلية.

تقع الاقتصادات النامية مثل الاقتصاد النيجيري في هامش الخطط الاقتصادية العالمية، وهي تكون عرضة لتأثيرات العولمة السلبية. ولم تكن الوضعية أفضل مع استمرار الطبيعة غير المتوازنة للتجارة الدولية وعلاقات التبادل. إضافة إلى ذلك هناك الضعف الداخلي الذي تعانيه اقتصادات نامية كثيرة ويشمل الفساد وشؤون الحكم والبنية التحتية والقاعدة الصناعية الضعيفة والعولمة التي تشجع التوسع، لكنها تؤدي في الوقت نفسه إلى تخريب هذه الاقتصادات.

تصنَّف صادرات نيجيريا أربعة أصناف رئيسة: المواد الغذائية والمشروبات، والمواد الحيوانية والنباتية، والمعادن مثل النفط، والسلع المصنَّعة مثل الأخشاب المصنوعة من طبقات رقيقة والأدوات المنزلية. ويعدّ النفط الخام أهم الصادرات، ويصدَّر أكثر من نصفه إلى أميركا الشمالية، لكن في عام 2013 حدث تغيُّر مهم وأصبحت أوروبا أكبر مستورد للنفط النيجيري. وبلغت قيمة صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي 97 في المئة من مجموع الصادرات في عام 2009. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسة لنيجيريا في العمل على زيادة الصادرات غير النفطية، إلا أن نجاحها في هذا الميدان كان محدودًا.

تصنَّف واردات البلاد سلعًا استهلاكية وسلعًا إنتاجية. وتشمل الأولى المواد الغذائية والمشروبات والكيمياويات والوقود المعدني والملابس وغيرها. أما الثانية، فهي التي تستخدم في الإنتاج، ومنها المكائن وسيارات الشحن والقاطرات والحديد والصلب.

أصبح الميزان التجاري للبلاد موجبًا منذ عام 1966. ونتج هذا من زيادة تصدير النفط الخام. وظلت الولايات المتحدة محافظة على مرتبة الشريكة التجارية الأولى لنيجيريا، لأن الجزء الأكبر من صادرات الثانية كان من النفط الخام حتى عام 2012.

بهذا تكون فرضيات الدراسة الأساسية قد تحققت، في ما بُحث من مجمل سمات المكونات الاجتماعية -الاقتصادية الرئيسة واتجاهاتها والتحولات التي شهدتها، والعوامل التي ساهمت في هذه التحولات في نيجيريا. وهذه الفرضيات يمكن أن تنطبق أيضًا بدرجات مهمة على دول نامية وأفريقية وعربية عدة.

مقدمة

يتطلب تعزيز جسور الصداقة والتعاون مع الدول الأفريقية دراية جيدة من المسؤولين والمؤسسات في البلدان العربية، بجوانب معرفية عدة متعلقة بأفريقيا؛ لأن هذا الإلمام يساهم في تعميق تصوراتنا لأي نوع من العلاقات الآن وفي المستقبل. مع ملاحظة أن الكتابات الأكاديمية باللغة العربية عن القارة الأفريقية ودولها، لا تزال قليلة مقارنة بما كتب باللغة الإنكليزية؛ هذه القارة التي يشغل عالمنا العربي مساحة واسعة منها، وتربطنا بشعوبها علاقات تاريخية ودينية وثقافية واقتصادية قديمة قدم التاريخ.

إن قلة ما كتب عن نيجيريا بلغتنا العربية، كما لاحظنا في أثناء جمعنا ما تمكّنا من الوصول إليه من المصادر والمراجع والبيانات المتعلقة بهذا البلد، دفعتنا إلى مواصلة البحث والكتابة، لشعورنا بأن هذا العمل ربما يساهم في ملء بعض الفراغات في المعرفة الأكاديمية المتعلقة بالمكونات الاجتماعية - الاقتصادية لنيجيريا.

أما ما دفعنا إلى اختيار هذا البلد للكتابة عنه، فهو أهميته على كلٍّ من المستوى الإقليمي والقاري والعالمي. إذ تتميز نيجيريا بموقع استراتيجي وبوزن سياسي واقتصادي مهم، حتى أصبح صوتها مسموعًا في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما في مجال الدفاع عن القضايا العادلة لدول القارة الأفريقية. كما أن كثافتها السكانية تُعدّ الأكبر بين سكان القارة، وهي من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية التي تحول اسمها إلى «الاتحاد

الأفريقي» في عام 2001، كما أنها دولة عضو في مجموعة دول الكومنولث، وفي منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وتربطها بالعالم العربي علاقات سياسية واقتصادية وثقافية جيدة، علاوة على أن لها مواقف مشهودة في تأييد القضايا العربية العادلة، ولا سيما القضية الفلسطينية. وتعيش فيها حتى الآن جوالٍ عربية، تتمتع بوزن اقتصادي واضح.

تواجه نيجيريا مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإثنية ودينية متشابكة شبيهة بتلك التي يواجهها بعض البلدان النامية، ومنها العربية. إضافة إلى ذلك، ثمة إرث مشترك بين هذه البلدان يتمثل في ما خلّفه الاستعمار من تأثيرات متشعبة، ما زالت تعانيها المكونات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لذا، ربما من المفيد تحليل المكونات النيجيرية للإفادة من بعض تجاربها وتلافي ما هو غير ناجح ومعوّق في بناء الدولة والمجتمع والسير في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

يبدو أن نيجيريا التي وُصفت ذات مرة بأنها عملاق أفريقيا التائه صورةٌ مصغرة لتناقضات النهوض الأفريقي في القرن الحالي؛ إذ استطاع الاقتصاد النيجيري وفقًا لإحصاءات نيسان/ أبريل 2014 أن يتجاوز اقتصاد جنوب أفريقيا، وأن يحتل المرتبة الأولى من حيث ترتيب الاقتصادات الأفريقية[1]. وعلى الرغم من أن نيجيريا واحدة من الدول الأكثر غنى بمواردها، فإنها واحدة من أفقر الدول في العالم. فهناك عوامل عدة ساهمت في صنع هذه المفارقة، منها حكم الأنظمة العسكرية الدكتاتورية والفساد والإخفاق المؤسساتي، على سبيل المثال لا الحصر. ومست انعكاسات هذه الأمور عمليًا، ولا تزال تمس جوانب الحياة كلها في البلاد. مثلًا،

(1) حمدي عبد الرحمن، «من بوكو حرام إلى النهضة الاقتصادية تناقضات نيجيريا عملاق أفريقيا التائه» معهد العربية للدراسات، 14 أيار/ مايو 2014، على الموقع:
<http://studies.alarabiya.net/hot-issues/%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%88-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D9%87>.

في ما يخص القطاع الصحي، نجد معدلات الوفيات عالية، أما اجتماعيًا، فهناك مستوى عالٍ من التفاوت. أما في مجال التنمية، فيسجَّل ارتفاع معدل الفقر[2] نتيجة البطالة ونقص في الخدمات الأساسية. هذا السيناريو أصبح ميزة البلاد من فترة حكم إلى أخرى، حتى مع إنجاز خطوات إصلاح عديدة في أوقات سابقة، لمعالجة

---

(2) يمكن تعريف الفقر بأنه نقص الوصول إلى الحاجات والسلع والخدمات الأساسية والعمل، والسكن، والماء، والمأوى إضافة إلى التعليم والحقوق المدنية والسياسية. وتُستخدم في صوغ مفهوم الفقر المؤشرات المتمثلة في انخفاض الدخل أو انخفاض الاستهلاك كمؤشرات رئيسة لتحديد الفقر، أي الدخل الضروري لشراء متطلبات الحد الأدنى للحياة. عمومًا، تستخدم المؤشرات التالية أيضًا في تحديد مفهوم الفقر: مستوى الدخل، الاستهلاك، المهارة، نظام الضمان الاجتماعي أو العائلي، النقص في المستلزمات التي يكون فيها الشخص إنسانًا حقًا، نقص الأسس الأخلاقية لحياة الوفرة ومؤشرات مادية أخرى.

إن القضاء على الفقر في أي مجتمع طموحٌ مشروع جدًا، خصوصًا عندما يكون الفقر منتشرًا نسبيًا، لكن خفض مستواه لا يعني بسهولة تقديم المساعدة في الأمد القريب أو إرضاء الحاجات الإنسانية الأساسية، بل تطوير استراتيجيات لزيادة الطاقة الإنتاجية في الأمد البعيد وتحسين دخل الفقراء. ولإنجاز هذا الهدف يجب دمج سياسات الاقتصاد الكلي دمجًا فاعلًا، وتنفيذ تخطيط قطاعي وتدخلات سليمة في المشروعات. وأن يكون هذا على المستوى الفدرالي ومستوى الأقاليم والمستويات المحلية. ويؤدي القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات الأخرى) دورًا مشتركًا لإنجاز الهدف المطلوب.

حدد تقرير التنمية البشرية أربع وسائل أو أربعة إجراءات لزيادة دخل الفقراء: زيادة الطلب على المنتوجات، أي زيادة ثمن عوامل الإنتاج التي يمتلكها الفقراء مثل قوة عملهم؛ نقل الممتلكات المادية، مثل الأرض، إلى الفقراء؛ توفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم للفقراء؛ تحسين الدخل الحالي للفقراء، مثلًا، من خلال تقديم مساعدات نقدية أو غذائية.

هل أخِذ بهذه الوسائل أو الإجراءات؟ سيكون جواب الإدارات الحكومية «لا». هذه الإجراءات من ضمن المبادرة الجنوب أفريقية للتنمية البشرية وتطوير البنى التحتية، التي تهدف بدرجة كبيرة إلى توفير سبل الوصول إلى التعليم والعناية الصحية والمياه النظيفة، والتزويد بالطاقة بوتيرة ثابتة، والعمل المربح والنظام القضائي الجيد. هذا كله سيساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي. وسيتيح تحسنًا إضافيًا في حياة الفقراء.

نقرأ في تقرير التنمية الدولي أن العقبات التي تحول دون تخفيف الفقر لا تتمثل بدرجة كبيرة في عدم توافر التمويل المالي والموارد البشرية ورأس المال، بل في نقص التزام الحكومة والأشخاص والمنظمات القضاء على الفقر. ويبدو أن هذه الملاحظة تنطبق على الوضع في نيجيريا حيث الإخلاص في إنجاز هذه الأهداف ضعيف، مع أن الموارد وفيرة، لكنها تدار إدارة سيئة. ترى في التقرير لومًا للقيادات الحكومية الضعيفة التي تقف عقبة رئيسة تحول دون التخفيف من الفقر في الدول التي تعانيه.

انظر: Mohammed Sanni Abdulkadir, «Poverty Alleviation in Northern Nigeria: 1900-1960,» and Kabiru Isa Dandago, «Poverty Alleviation Initiatives in Nigeria: «Leemp» as a Reassuring Alternative Strategy,» in: Mustapha C. Duze, Habu Mohammed and Ibrahim Ahmed Kiwaya (eds.), *Poverty in Nigeria: Causes, Manifestations and Alleviation Strategies* (London: Adonis and Abbey Publishers, 2008), p. 23 and pp. 39-40 sqq.

هذه المشكلات، لكن الجهد الهادف إلى مواجهة هذا التحدي أخفق كله[3]. إذًا لا بد من البحث عن حلول ومعالجات للخروج من هذا السيناريو، لبناء الدولة المدنية الديمقراطية، دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

نهدف من الكتاب إلى البحث في المكونات الاجتماعية - الاقتصادية للتعرف إلى سماتها والتحولات التي شهدتها والعوامل التي ساهمت فيها، وعلاقة ذلك ببناء الدولة وبإشكالية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وانعكاس ذلك على الأزمات الإثنية والدينية. لذلك اتّبعنا المنهج الوصفي والإحصائي والمقارن، واستعنا بجداول كثيرة قمنا بترتيبها، للإفادة منها في العرض والتحليل والاستنتاج، وأعددنا عددًا كبيرًا من الأشكال البيانية لتوضيح المكونات المدروسة. وعقدنا في سياق البحث عددًا من المقارنات بين نيجيريا والدول الأفريقية والنامية، ومنها العربية، لإظهار مدى التشابه والاختلاف في المكونات موضع البحث.

قسمنا الدراسة قسمين: يشمل القسم الأول تسعة فصول. ندرس في الفصل الأول «الملامح التاريخية» وفي الفصل الثاني «بناء الدولة». ونبحث في الفصل الثالث «البنية الإثنية» للسكان والمجموعات الإثنية الرئيسة. ونتطرق في الفصل الرابع إلى «البنية الدينية» والتوتر الديني. أما في الفصل الخامس فنفصّل «النمو السكاني» ومكوناته والبنية العمرية - الجنسية والتخطيط العائلي. بينما نعالج في الفصل السادس «الهجرة الداخلية والتحضر»، والنزاعات والأزمات الإثنية. ونحلل في الفصل السابع «الهجرة الخارجية»، ومنها هجرة النساء وأصحاب الكفاءات وطلاب التعليم العالي وسياسة الهجرة. ونتناول في الفصل الثامن «التوزيع الجغرافي للسكان»، والعوامل المؤثرة فيه. ونهتم في الفصل التاسع بـ «العلاقات الخارجية»، وعلاقات التعاون مع دول منطقة أفريقيا الغربية والعالم العربي. أما في القسم الثاني، وفصوله سبعة، ندرس في الفصل العاشر «الزراعة»، ونركّز على المحاصيل المعيشية الرئيسة ومحاصيل التصدير (المحاصيل النقدية). أما في الفصل الحادي عشر فنتطرق إلى «الغابات والثروة الحيوانية» وصيد الأسماك.

(3) Babatunde Joshua Omotosho, «Unemployment and the Challenges of Economic Reforms in Nigeria (1999-2009),» in: Sarafa I. Ogundiya, Olanrewaju A. Olutayo and Jimoh Amzat, eds., *Assessment of Democratic Trends in Nigeria* (New Delhi: Gyan Pub. House, 2011), p. 247.

ونبحث في الفصل الثاني عشر في «النفط والغاز الطبيعي»، مركزين على القطاع النفطي باعتباره أساس الاقتصاد الوطني. ونبحث في الفصل الثالث عشر «الثروة المعدنية». ونعالج في الفصل الرابع عشر «الصناعة»، متطرقين إلى الصناعات الحديثة ومميزات الصناعة والطاقة الكهربائية. ونتناول في الفصل الخامس عشر «النقل والمواصلات»، دارسين النقل البري وسكك الحديد والنقل المائي والبحري والجوي. أما الفصل السادس عشر فنخصصه لـ «التجارة» الداخلية والخارجية والصادرات والواردات والميزان التجاري وشركاء نيجيريا الرئيسين.

فرضيات الدراسة

تتركز فرضيات الدراسة في النقاط الأساسية التالية:

- ساهم الإرث الاستعماري البريطاني في تعميق المشكلات المرتبطة بالمكونات الاجتماعية - الاقتصادية في نيجيريا.

- يعزز تعثُّر بناء الدولة الحديثة ومشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية النزاعات الإثنية والدينية في نيجيريا.

- يمثِّل ضعف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية عاملًا حاسمًا في تشجيع الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية واستمراريتهما.

- ساهم الاقتصاد الريعي القائم على العائدات النفطية في قلة الاهتمام بتطوير القطاعين الزراعي والصناعي، وفي تعزيز حكم الأنظمة العسكرية على حساب الديمقراطية.

الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي بُحثت فيها المكونات الاجتماعية - الاقتصادية في نيجيريا باللغة الإنكليزية، بدرجات متفاوتة، كتب ورسائل دكتوراه ودراسات ومقالات أكاديمية، وهي الأكثر. أما ما كتب عن نيجيريا باللغة العربية أو ترجم إليها، فأكثره ورد ضمن دراسة القارة ككل، علاوة على ما صدر عن مراكز البحوث والدراسات الأفريقية أو ما نُشر في المجلات الأكاديمية العربية التي تناولت

نيجيريا بالدرس، إما ضمن البلدان الأفريقية وإما وحدها. لكن على الرغم من إفادتنا منها بدرجات متباينة، لم نلاحظ أن أيًا منها شمل بحوثًا في هذه المكونات بتكاملها وترابطها وتأثيراتها المتبادلة، عبر الزمان والمكان، لذا ارتأينا أن تكون دراستنا هذه متميزة عمّا سبقها، بالكلام عن خمسة عشر مكونًا من المكونات الاجتماعية - الاقتصادية، إضافة إلى الاختلاف في منهجية البحث.

مفاهيم نظرية

من أجل التعمق في تحليل المكونات الاجتماعية - الاقتصادية في نيجيريا لا بد من التطرق إلى الإطار النظري المتعلق بها قدر الإمكان، لتسهيل فهمنا هذه المكونات بسماتها وتحولاتها واتجاهاتها وتعقيداتها وتأثيراتها المتبادلة كلها، على الرغم من أن المفاهيم النظرية التي يمكن الإفادة منها تعود إلى تخصصات عدة، على اعتبار أن دراستنا هذه هي دراسة عابرة للتخصصات.

انطلق جويل مغدال عند مقاربة الدولة والمجتمع في كتاباته من تساؤل عن عجز الدول النامية عن تحقيق تطلعات شعوبها بعد الاستقلال، فتوصل إلى أن قدرة الدولة على الضبط الاجتماعي، وفرض السياسات على القيادات المجتمعية التقليدية تدعم قوتها في مواجهة المجتمع، مقابل ما يفرضه واقع ضعف الدولة من اعتماد سياسات هدفها البقاء والحفاظ على الوضع الراهن. وأكد في مراجعته للنظرية أن الدولة ليست ذلك الكيان الهيراركي الموحد، وإنما تتضمن عناصر للقوة تتكامل بهدف التحكم في القوى الاجتماعية التقليدية التي تتحدى سلطتها. وبالتالي، تتّبع الدولة سياسات إدماجية أو إقصائية بهدف مواجهة هذه التكوينات الاجتماعية، وضبط حركتها. ويرتبط عدم الاستقرار لدى مغدال باختلال علاقات القوة بين الدولة والتكوينات الأولية في المجتمع، في إطار الدولة الضعيفة والمجتمع القوي، حيث تخفق الدولة في تحقيق الضبط الاجتماعي، وتقع في علاقات صراعية بالمجتمع الذي يبدأ في إنشاء مؤسسات موازية للدولة، لملء مساحات الفراغ الناجمة عن ضعف الدولة، فتحاول هذه تعويض ضعفها بممارسات تعسفية.

هناك أنموذج الدولة الفاشلة في الدول النامية، وتعزى التسمية إلى خصائص هذه الدول، ومنها: المالك/ العامل، ويقصد بها الانقسامات الطبقية التي تمثلت سياسيًا في تأسيس الأحزاب العمالية والاشتراكية. إلا أن هذه الانقسامات اكتسبت زخمًا متصاعدًا في عقب الحرب الباردة بانتشار الفقر عالميًا. ويترتب عن ذلك أن المجتمعات في الدول النامية تتسم بانقسامات اجتماعية متقاطعة ومتداخلة، لأنها تتصف بالتعددية المعقدة ذات الأبعاد الإثنية والطائفية والدينية واللغوية، الأمر الذي أدى إلى إخفاق سياسات الصهر التي اتّبعتها النظم الحاكمة، بعد الاستقلال لتحييد آثار التعددية، وإلى إخفاق وظيفة الاندماج الاجتماعي[4]. ويتجلى هذا بوضوح في نيجيريا التي تشهد نزاعات إثنية ودينية مدمرة.

تستهدف القوى الساعية إلى التفكيك نقل الصراع في داخل النظام القومي الواحد؛ فإحياء الهويات العرقية يعجّل في زوال الدولة القومية لتغليب الكيانات الإثنية المتعددة، ولا يدور الصراع غالبًا بين القوى الإثنية في شأن خلافات حضارية أو رؤى حداثية، بقدر ما يكون للاستئثار بسلطة الدولة. وربما يبدو نقل الصراع إلى داخل الدول بعد تفكيكها أمرًا ممكنًا، وأداته إذكاء العوامل الكامنة لإحداث التناقضات المجتمعية المحلية، باعتبار أن نشوء بعض هذه البلدان ومجتمعاتها لم يكن قائمًا على الأسس التقليدية الراسخة في بناء الدول ومجتمعاتها، الأمر الذي أضعف ترابط نسيجها الاجتماعي وتوازناتها المجتمعية. ونقع في بعض هذه البلدان على تباينات قومية أو عرقية أو دينية أو طائفية. وعند سيادة حكم الأغلبية الإثنية، الذي ربما يرافقه إقصاء الآخر، لا تُعدّ هذه السياسات حلًا لنظام الحكم، بقدر ما تزيد المشكلة تعقيدًا بفعل تنامي سيطرة أحد هذه التكوينات على نظام الحكم والمجتمع المدني، وغالبًا ما تقود هذه السيطرة إلى إحدى حالات الاستبداد[5].

---

(4) انظر: محمد عبد الله يونس، «إشكالية الاختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليًا وخارجيًا،» السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 197 (تموز/ يوليو 2014)، ص 8-9.

(5) سالم توفيق النجفي، «أزمة الدولة القومية المعاصرة: التفكيك والاندماج،» في: أحمد عوض الرحمون [وآخ.]، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 58 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 13.

في ما يتعلق بالنمو السكاني والخصوبة السكانية، تتيح نظرية التحول الديموغرافي المشهورة شرح علاقة معدل الولادات الخام بمعدل الوفيات الخام، وهي استُخدمت لتفسير آلية معدلات النمو السكاني في أوروبا الغربية، ونشرها فرانك نوتيستاين في البداية في عام 1945. وطبقًا لهذه النظرية، هناك أربع مراحل للتحول الديموغرافي[6] تمر بها المجتمعات البشرية. تبدأ الأولى بطيئة أو أقرب إلى الثبات بسبب المعدل المرتفع للولادات والوفيات، وتتمثل هذه في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي القبلي أو التقليدي المتخلف، التي لم تنتقل إلى الحياة العصرية، وتشمل المجتمعات المذكورة مناطق محدودة من العالم الآن، ثم تزداد سرعة النمو في المرحلة الثانية بعد تدني معدلات الوفيات بدرجة أسرع من تدني الولادات بسبب تحسن المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي. وكانت الدول المتقدمة صناعيًا قد مرت بهذه المرحلة التي استمرت قرنًا من الزمن تقريبًا، بينما دخلت الدول النامية إليها بسرعة، مستفيدة من التقدم في مجال الطب الوقائي والعلاجي، ولا يزال كثير منها في هذه المرحلة، نظرًا إلى أن معدل نمو السكان فيها أكثر من 2 في المئة سنويًا. وفي المرحلة الثالثة يبدأ النمو السكاني بالتدني التدريجي لأن عدد الولادات ينخفض (يراوح معدل النمو السكاني بين 1 و2 في المئة سنويًا) وتسمى هذه المرحلة مرحلة انتقالية، حتى يصل النمو في المرحلة الرابعة إلى الثبات المرشّح للتناقص، وتمر دول أوروبا بهذه المرحلة حاليًا، التي يكون فيها معدل النمو السكاني أقل من 1 في المئة سنويًا[7]. إذًا التحول الديموغرافي صيرورة تمر بها المجتمعات البشرية المختلفة، ويمكن أن تطول أو تقصر وفق درجة تطور البنية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات. وبحسب أون وينكلير، تبقى نظرية التحول الديموغرافي إطارًا مفيدًا لتحليل التغيّرات الديموغرافية من وجهة نظر تاريخية، على الرغم من النقد الموجه إلى هذه النظرية. أما إمكان تطبيقها على التحولات الديموغرافية في الدول النامية، فليس مجرد نقاش أكاديمي، بل له

---

(6) Onn Winckler, *Arab Political Demography*, Sussex Studies in Demographic Developments and Socioeconomic Policies in the Middle East and North Africa (Brighton: Sussex Academic Press, 2005), pp. 34-35.

(7) فاضل الأنصاري، جغرافية السكان (دمشق: جامعة دمشق، 1985-1986)، ص 123-125.

أهمية عملية كبيرة في خصوص السياسة السكانية الملائمة التي يجب الأخذ بها[8]. ومن وجهة نظرنا، يمكن تطوير هذه النظرية لتأخذ في الحسبان الإطار العام لطبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، وهذه المسألة يُفترض أن تبقى مدار نقاش أكاديمي مثمر.

أما في شأن الهجرة، فهناك إطار نظري يستند إلى فرضية تقول بأن «عوامل» الإنتاج (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والأرض) تتوزع جغرافيًا بداهة، بشكل متفاوت. وتشكّل هذه الفرضية أيضًا قاعدة النظرية الاقتصادية الحدية التقليدية. ويستتبع التوزيع الجغرافي المتفاوت لـ «عوامل» الإنتاج المتوافرة التعويض غير المتساوي، العائد إلى كل من هذه العوامل. وفي مناطق معينة، يكون العمل، وبصورة نسبية، أكثر وفرة ورأس المال أكثر ندرة؛ في حين يكون العكس في مناطق أخرى. لذلك يتحرك العمل في الاتجاه الذي يحصل فيه على أعلى الأجور. ومن الواضح جدًا أن «رحيل العمل» ليس الحل النظري الوحيد الممكن لإعادة بناء «التوازن» بين «عوامل» الإنتاج المختلفة، لأن رأس المال يكون أكثر من العمل قدرة على الحركة. وبالتالي، فإن «وظيفة الإنتاج» في النظرية التقليدية تشمل ثلاثة عوامل (رأس المال، العمل، الطبيعية)، ولا يمكن تمامًا حل مسألة التوزيع الجغرافي المتفاوت لعاملين (العمل ورأس المال) من دون أن نأخذ في الحسبان العامل الثالث[9].

أشار كارل ماركس في القرن التاسع عشر إلى أن البرجوازية (الطبقة الصناعية)، في بحثها عن الأرباح واستخلاص الفائض من البروليتاريا (الطبقة العاملة)، ستوسع آفاقها الجغرافية جاذبة بلدان الهامش إلى نظامها، لأن هذه

---

(8) Winckler, p. 40.

للمزيد عن نظرية التحول الديموغرافي، انظر: هاشم نعمة فياض، «نظرية التحول الديمغرافي.. المفهوم والتطبيق: دراسة تحليلية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية،» عالم الفكر، السنة 41، العدد 1 (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2012)، ص 231-268.

(9) *Modern Migrations in Western Africa: Studies Presented and Discussed at the Eleventh International African Seminar, Dakar, April 1972*, Edited with an introd. by Samir Amin; Foreword by Daryll Forde (London: Oxford University Press for International African Institute, 1974), p. 85.

البلاد مزودة باليد العاملة الرخيصة والمواد الخام[10]. من هنا يلاحظ أن النظام الاقتصادي العالمي، الذي يُعدّ الاقتصاد الوطني جزءًا مكوِّنًا منه، يتيح تناول حركية العمل الدولية كموضوع بحث واستقصاء. فهذه المقاربة تنطلق من فرضية قوامها أنه لا يمكن إدراك الهجرة الدولية من دون ربطها بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهي من إنتاج هذه المنظومة والتحولات التي حدثت في بنية هذا الاقتصاد وقسمة العمل الدولية.

تهيئ الهجرة بين البلدان المستعمِرة والمستعمرات وبين مستعمرة وأخرى، شروط انطلاق هجرات جديدة. فالهجرة المقبلة من البلدان الأولى، مثلًا، ستهيئ «التربة الخصبة» لنمو هجرة معاكسة من المستعمرات إلى المتروبولات الأوروبية. وبذلك يكون إقدام النظام الرأسمالي على تحطيم حدوده الوطنية من طريق الاستعمار قد أطلق صيرورةَ إزالة الطابع الوطني عن قوة العمل، وبذلك تكون قد أرسيت أسس انبثاق مجال لسوق العمل، ستكون له آثار حاسمة على الأمد البعيد[11]، الأمر الذي نلاحظ تجلياته حتى الوقت الحاضر في حالة نيجيريا التي ارتبط اقتصادها بقوة باقتصاد بريطانيا، ولا سيما في فترة الحكم الاستعماري.

لا يمكن دراسة الهجرة الدولية من دون تحليل تطور تقسيم العمل الدولي المرتبط بنشأة النظام الرأسمالي وتطوره، لا في الدول الرأسمالية المتطورة فحسب، بل أيضًا في البلدان التي زُرعت فيها الرأسمالية بطريقة مبتورة ومشوهة حتى صارت دولًا «متخلفة». ومن المعلوم أن أحد الشروط الأساسية اللازمة لبدء عملية الإنتاج الرأسمالية هو وجود قوة عمل محررة من أي علاقة إنتاج سابقة بالرأسمالية يمكن أن تغني عن الاضطرار إلى بيع قوة العمل. وحصل ذلك بالتدريج، بنزع ملكية الفلاحين وتحطيم الصناعة التقليدية. واتخذت تلك

(10) ورويك موراي، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة؛ 397 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 42.

(11) انظر: صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية: الأبستمولوجيا - الأنطولوجيا - الأكسيولوجيا (بغداد: دار الرواد للطباعة والتوزيع المحدودة، 2006)، ص 379-380.

الصيرورة التاريخية في الدول المتخلفة وسائل عدة، من بينها مثلًا الاستعمار العسكري المباشر أو آلية التبادل غير المتكافئ[12]، الأمر الذي ينطبق إلى حد كبير على الدول الأفريقية، ومنها نيجيريا.

علاوة على ذلك، اتجه الاهتمام إلى اعتماد مقاربات أكثر شمولية لمعالجة الهجرة، وظهرت طروحات مثل الدعوة إلى معالجة الهجرة بوصفها نظامًا اجتماعيًا، أو جزءًا من النظام الاجتماعي الذي يقوم بدور الوسيط بين المجالات، أو معالجتها بوصفها جزءًا لا يتجزأ من شبكة العلاقات التي تربط بين المجالين الواقعين على طرفي خط سير الهجرة، أو بوصفها علاقة تاريخية للتبعية الاقتصادية المتبادلة بين مجتمعات «المركز» ومجتمعات «الأطراف»[13]، وهذا ينطبق أيضًا بأجلى صوره على حالة دراستنا.

هناك فرضية مضمونها أن في الاقتصاد الريعي لن يكون في الإمكان بناء أي تجربة ديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه عالميًا، فالتناقضات بين الديمقراطية والاقتصاد الريعي تناقضات بنيوية وليست عابرة، لأنها تتعلق ببنية الدولة الريعية وطبيعتها التي لا تولد المقومات لبناء الديمقراطية. ويعني اقتصاد الريع اعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات، على الرغم من أن الريع المكتسب من استخراج النفط لا يختلف عن باقي الريوع التي عُرفت في التاريخ، لأنه لا ينتَج وإنما يُستخرج من الأرض ويُصدّر نفطًا خامًا، لذا هو «ريع نفطي». وعلى هذا الأساس يكون اقتصاد الدولة المعتمد على الريع رخوًا عادة، ويقوم على المبادلات ويولّد مجتمعًا استهلاكيًا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، ولا أهمية فيه للصناعات التحويلية، وبذلك يبقى النمو الاقتصادي مرهونًا بتطور الريع لا بحيوية الاقتصاد من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية.

بيّنت التجربة التاريخية أن الاقتصاد الريعي يؤدي إلى تراجع تدريجي للاقتصاد الإنتاجي الزراعي والصناعي، وإلى تدني أهمية العمال الزراعيين

---

(12) حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص 380-381.

(13) خالد الوحيشي، «الهجرة والأسرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة» (الإسكوا، 1998)، ص 8-9.

والصناعيين، الأمر الذي يفضي موضوعيًا إلى ضعف القوى الاجتماعية المساندة لاستراتيجية التنمية والتقدم الاجتماعي. ويوائم الاقتصاد الريعي الدولة الريعية في النسبة العالية من الدخول الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويختلفان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع وعائديته[14]. وهذه الفرضية تنطبق على الدول النامية المنتجة للنفط، ومنها نيجيريا.

من المصطلحات التي تنطبق على الدول المنتجة للنفط ما يسمّى «المرض الهولندي»، وهو مصطلح أريد به تبيان الآثار الجانبية لاكتشاف الغاز الطبيعي في هولندا في أواخر الخمسينيات، وشاع في ما بعد استخدامُه للدلالة على الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية المملوكة للدولة مثل النفط، والموجَّهة إلى التصدير بوجه خاص. ومن النتائج التي تترتب عن ذلك، زيادة الإنفاق الحكومي ووفرة العملة الأجنبية، فيتحسّن سعر صرف العملة الوطنية أو يثبت، على الرغم من ارتفاع معدل التضخم وتراكم آثاره. وحصل هذا في البلدان النفطية التي اعتمدت سعر الصرف الثابت بصفة خاصة[15]. أما الوجه الآخر لهذه الخاصية فهو ارتفاع أسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها، مثل السكن والنقل والصحة وغير ذلك من النشاط المحلي، نسبة إلى أسعار السلع المتاجر بها من غير النفط. وبسبب تلك التحولات تتحرك الموارد نحو القطاعات العالية الأسعار، في حين تواجه الصناعة التحويلية والقطاعات المماثلة صعوبات استمرار الإنتاج، لأن ارتفاع التكاليف يضعف قدرتها على منافسة السلع المستوردة، إضافة إلى صعوبات أشد في الأسواق الخارجية. ويرى بعضهم أن هذه التغيرات تسمى مرضًا لأنها مرتبطة بتقلبات الإيرادات من المصدر الطبيعي؛ فعندما تنخفض إيرادات المورد الطبيعي يواجه الاقتصاد صعوبة التكيُّف مع الوضع الجديد بعد

---

(14) صالح ياسر حسن، «الريوع النفطية وبناء الديمقراطية - الثنائية المستحيلة،» الثقافة الجديدة، العدد 363 (كانون الثاني/ يناير 2014)، ص 39-42. لمزيد من المعلومات عن هذا الجانب، انظر: صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي (بغداد: مركز المعلومة للبحث والتطوير، 2013).

(15) أحمد بريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق (بغداد: بيت الحكمة، 2011)، ص 30.

تلك التبدلات. وإذا نجح البلد المنتج للنفط في مقاومة الآثار السلبية الناتجة من هيمنة الصادرات النفطية وإدامة نمو مرتفع في القاعدة الإنتاجية خارج النفط الخام، تقلُّ سلبيات المرض الهولندي بالتدريج إلى حد أن تصبح موارد النفط مزايا إيجابية. لكن إذا أخفق البلد في إحداث نهضة صناعية، فسيكون نمو الدخل معتمدًا على النفط الخام، ويبقى الناتج غير النفطي للفرد محدودًا ومصادره خدمية. وبذلك تجري عملية تكريس الاعتماد على النفط، أي استمرار المرض الهولندي.

من الناحية النظرية، لا توجد أسباب للتحول المفاجئ من النفط إلى غيره من مصادر الطاقة مرة واحدة، وإلى الأبد، بل تدخل بدائل الطاقة بالتدريج مع قلة عرض النفط وارتفاع أسعاره. وهناك إمكانية نظرية لاستمرار أسعار النفط بالارتفاع مع تعاظم دور البدائل في سوق الطاقة قبل نضوبه[16]. فارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، على الرغم من تراجعها في الفترة القصيرة الماضية، مع اتساع دخول بدائل الطاقة إلى السوق، يمكن أن يبرهنا صحة هذا الطرح النظري.

يستفيد النظام الاقتصادي الرأسمالي من حالة الاندماج بين الدول النامية ومركز إصدار القرارات الاقتصادية، ومن خفض حدة المنافسة الاقتصادية الدولية، فيصبح من الصعب على الدول الأخرى التي جرى تفكيكها التحكمُ في اقتصاداتها المحلية، في إطار هذه الممكنات الاقتصادية الضخمة، ولا تملك في هذه الحالة إمكانات التعامل مع المشكلات الاقتصادية العالمية. وهكذا ستتحقق حالة الاندماج بين الدول المفككة والدول ذات الاقتصادات المتقدمة «الرأسمالية»، ولا يُعدّ ضروريًا أن تكون القاعدة الإنتاجية في دول المركز إنما في كثير من البلدان التي جرى تفكيكها وتتمتع بميزة نسبية في الإنتاج[17].

لم يكن الاستعمار مجرد نظام للاستغلال، بل نظام هدفه الرئيس أن يعيد الأرباح إلى ما يسمى البلد الأم. ويرى الأفارقة هذا الأمر بمنزلة نزوح مستمر

---

(16) علي، ص 31-32 و71.

(17) النجفي، ص 18.

للفائض الناتج من عمل أفريقي بموارد أفريقية، الأمر الذي يعني في الوقت نفسه أن تطور أوروبا جزءٌ من العملية الجدلية نفسها التي أحدثت التخلف في أفريقيا[18].

تعكس البنية الاجتماعية، أكثر أو أقل، الملامح المميزة للبنية الاقتصادية. ولأن الاقتصاد في الدول النامية يتميز بالطابع الثنائي، أي التعايش الغريب أو الشاذ بين أسلوب الإنتاج ما قبل الرأسمالي وأسلوب الإنتاج الرأسمالي، تكون بنية المجتمع غير متجانسة بشدة. فالقطاعان الاقتصاديان المتناقضان مع مميزاتهما المختلفة بدرجة كبيرة، هما القطاع ما قبل الرأسمالي والقطاع الرأسمالي، ويمثلان قطبين متعارضين مع ممارستهما قوة الجذب والطرد بينهما، فيؤدي هذا إلى وجود أصناف لا تحصى من التكوينات الاجتماعية.

يتناقض ذلك كله على ما يبدو، لكنه في الواقع يتوافق مع قلة الوضوح في الحدود الطبقية، وبالتالي مع تخلّف الوعي الطبقي أيضًا. ففي الواقع، سيكون من الخطأ الاستنتاج أن بقاء عدد كبير من مكونات المجتمع ما قبل الرأسمالي، أو حتى من حصتها الكبيرة نسبيًا في المجتمع ككل، يجعلنا أمام صنف من المجتمعات غير المتمايزة، والأكثر تجانسًا من المجتمعات المتقدمة. فتعايش القطاعين يشير إلى درجة لا تضاهى من عدم التجانس مقارنة بتاريخ المجتمعات الأوروبية، بمعنى أن القطاع ما قبل الرأسمالي الذي تجسّد في قرون من التخلف تمكّن من البقاء في قطاعات كبيرة من المجتمع، بينما في المجتمعات الغربية المتقدمة ظهرت المكونات الحديثة أو بالأحرى الجديدة والأكثر تقدمًا إلى حيز الوجود، بشكل معتاد من داخل المجتمع، من خلال التحول التدريجي للمجتمع، حيث اصطدمت أولًا بالمكونات القديمة كلها التي ما زالت مسيطرة (ليس متفوقة في العدد فحسب بل في السلطة كذلك) قبل أن تتمكن من الوصول إلى السلطة. هذه السلطة تأكّد ثباتها بعدما نمت القوى الجديدة، نتيجة تعمق المزيد من التحولات في بنية المجتمع. فكان نشوء «القطاع الاجتماعي الحديث» ووصوله إلى السلطة

---

(18) انظر: والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصير؛ مراجعة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة؛ 132 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988)، ص 192.

مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بتحول القطاع «التقليدي»، ومن ثم أصبح القطاع «الحديث» مهيمنًا وله اليد الطولى[19].

إذًا ظهرت في الدول النامية عناصر المجتمع الحديث إلى حيز الوجود، كقاعدة عامة، لا من التطور الذاتي الداخلي للمجتمع بواسطة الانفصال التدريجي عن المجتمع القديم، بل من الأشكال الرأسمالية الجديدة للاقتصاد، التي فرضت من الخارج، من دون أن تكون لها أي علاقة عضوية سابقة، ونشأت في مفاصل بنية المجتمع القديم بعيدًا عن تدخل البيئة الخارجية. إن اختراق الرأسمالية الأجنبية، الذي أخذ طريقه عمومًا من خلال أوضاع العدوان الاستعماري، عوّق التطور الطبيعي والتحول للمجتمعات الأصلية، جاعلًا من المتعذر قطعًا أن تأخذ هذه العملية مجراها وتتطور بوتيرة تقررها القوانين الداخلية وتطورها[20]، وهذا ينطبق بدرجة غير قليلة على موضوع بحثنا.

---

(19) József Nyilas, ed., *Theory and Practice of Development in the Third World,* [Translation by István Véges] (Budapest: Akadémiai Kiadó, 1977), p. 125.

(20) المصدر نفسه، ص 125-126.

القسم الأول

المكونات الاجتماعية - السياسية

الفصل الأول

الملامح التاريخية

أولًا: الموقع

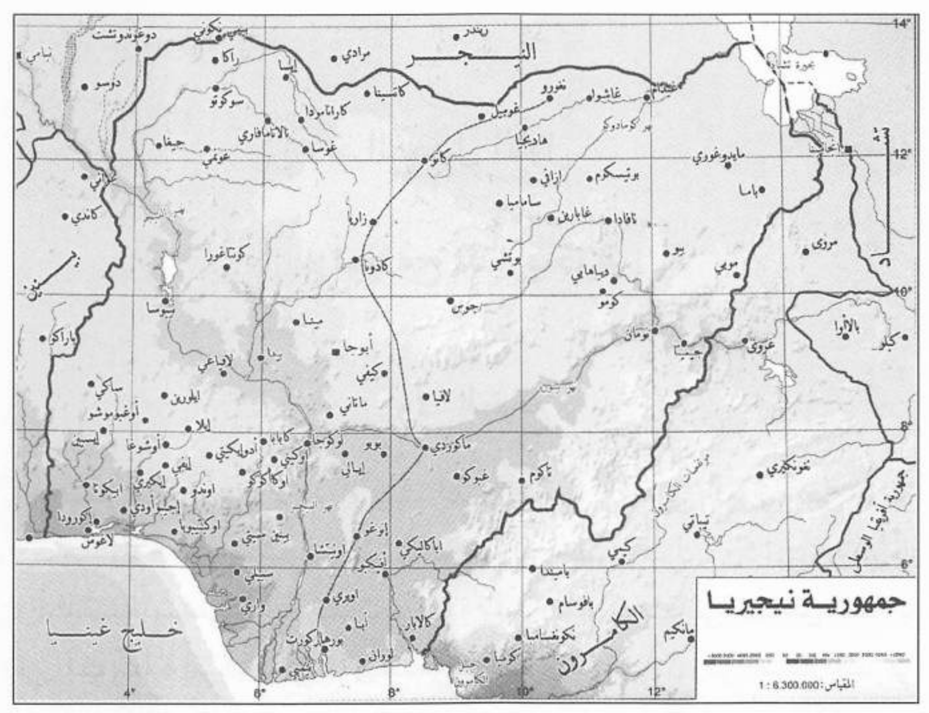
تقع نيجيريا في غرب أفريقيا، على الساحل الجنوبي الغربي، بين خطي العرض 4 و14 درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي الطول 3 و15 درجة شرقًا. ويمتد ساحلها على خليج غينيا نحو 800 كلم. وتقع بكاملها في المناطق المدارية في قلب منطقة أفريقيا الغربية. وتحدّها من الشرق الكاميرون ومن الشمال الشرقي تشاد ومن الشمال النيجر ومن الغرب بنين ومن الجنوب خليج غينيا (الخريطة (1-1)). وتمتد نحو 1050 كلم من الشمال إلى الجنوب، و1130 كلم من الشرق إلى الغرب.

تبلغ مساحة نيجيريا 932.768 كلم^2[1]، تشغل 13.000 كلم^2 منها مسطحات مائية. وبهذا فهي تساوي نحو أربعة أضعاف مساحة المملكة المتحدة، وتقريبًا، أربعة أضعاف مساحة غانا، ونحو ثلاثة عشر ضعف مساحة سيراليون. وتحتل سُبع المساحة الإجمالية للبر الرئيس لمنطقة أفريقيا الغربية.

---

(1) Isidore U. C. Nwanaju, *Christian-Muslim Relations in Nigeria: A Historical-Theological Reflection Upon the Mutual Co-Existence of Christians and Muslims* (Holland: Katholieke Universiteit Nijmegen, 2004), pp. 18-19, and Augustine A. Ikein, D.S.P. Alamieyeseigha and Steve Azaiki, eds., *Oil, Democracy, and the Promise of True Federalism in Nigeria* (Lanham, Md: University Press of America, 2008), p. 1.

الخريطة (1-1)
خريطة نيجيريا



المصدر: سيف الدين الكاتب، إعداد، **الأطلس الجغرافي ببعالم الإسلامي إقتصاديًا - جغرافيًا**، إشراف ومراجعة إبراهيم حلمي الغوري، ط 2 (بيروت: دار الشرق العربي، 2005)، ص 146.

ثانيًا: نيجيريا حتى الألف الصامت

عُثر على أقدم هيكل ذي ملامح زنجية في آيو إليرو (Iwo Eleru) في نيجيريا؛ وربما مضى عليه أكثر من 10.000 عام. وهذا دليل على أن الإنسان سكن هذه المنطقة منذ القدم، غير أن الدلائل الأثرية التي تعود إلى ما قبل العصر الحجري الحديث قليلة في البلاد. ويُلاحظ أن حضارات العصر الحجري الحديث التي نمت في منطقة السافانا والغابات في حوض النيجر الأسفل، كيّفت نفسها للحياة بطرائق تلائم البيئات الطبيعية. وتطورت الصناعات الحجرية وصناعة الخزف على يد الرعاة في منطقة السافانا، منذ الألف الرابع قبل الميلاد، على الأقل، واستمرت هذه الصناعات على أيدي المزارعين الساكنين في المستوطنات الزراعية المستقرة

التي ظهرت في ما بعد في المنطقة. أما إلى الجنوب من هذه المنطقة في حافات الغابات، فتراجعت مهنة الصيد والجمع لمصلحة الزراعة المعيشية (Subsistence Farming) في الألف الأول قبل الميلاد. وتقدمت زراعة المحاصيل الأساسية مثل اليام (نوع من البطاطا بعضه حلو) بعدها إلى المناطق التي نظِّفت من الغابات، حيث استُخدمت الفؤوس الحجرية التي جلبت من الشمال في قطع الغابات من أجل استخدام أراضيها في الإنتاج الزراعي[2].

توفر أفران صهر الحديد البدائية في تاروغا، التي يقدّر أنها من القرن الرابع قبل الميلاد، أقدم دليل على الصناعة المعدنية في غرب أفريقيا. ومن الواضح أن التحول من العصر الحجري الحديث إلى عصر الحديد (Iron Age) جرى من دون المرور بالعصر الوسيط، عصر إنتاج البرونز. ويعتقد بعض العلماء أن عملية الصهر يمكن أن تكون قد نُقلت من منطقة البحر الأبيض المتوسط بواسطة البربر، في حين يشير آخرون إلى أن هذه التقنية كانت قد انتقلت غربًا عبر السودان من وادي النيل؛ على الرغم من أن وصول عصر الحديد إلى وادي نهر النيجر ومنطقة الغابات، كان قد سبق تقدّم الصناعة المعدنية في أعالي السافانا بأكثر من 800 عام. وكانت فوائد الأدوات الحديدية واضحة، إذ استخدمت في الجنوب في قطع الأشجار، وفي الشمال في حفر الآبار وإنشاء أعمال الري، وساهمت في كلتا المنطقتين في توسُّع الزراعة.

تعزى أول حضارة في نيجيريا التي تميزت بصناعاتها إلى شعب النوك (Nok)، حيث كان هناك صنّاع مهرة وعمال يعملون في الصناعات الحديدية التي ازدهرت بين القرن الرابع قبل الميلاد والقرن الثاني الميلادي في أراض واسعة تقع فوق ملتقى نهري النيجر وبينو في هضبة جوس. وبلغ شعب النوك مستوى من التطور المادي لم يتكرر في المنطقة نحو 1000 عام.

هناك القليل من الآثار من الألف الأول بعد الميلاد الذي سُمي الألف الصامت، وأعقب حكم شعب النوك. ومن المفترض، أن العلاقات التجارية التي

---

(2) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), p. 4.

كانت قائمة في تلك الفترة بين منطقة النيجر وشمال أفريقيا، أدّت دورًا أساسًا في استمرار تطور المنطقة الأولى. فقد أتاحت التجارة مع شعب السافانا على محور شمالي – جنوبي إقامة الصلات بين تجار البربر والشعب الذي كان يسكن الغابات في نيجيريا. وتبادل الطرفان الرقيق والعاج وثمار الكولا، في هذه التجارة. واستُخدمت الحلي المصنوعة من الزجاج أو من المرجان والملابس والسلاح والأدوات النحاسية والأصداف الصفراء كعملة في التبادل التجاري في ما بينهما[3].

ثالثًا: الإسلام والهجرات

انتشر الدين الإسلامي في البلاد عبر الصحراء أولًا، من طرابلس ومصر إلى كانو – بورنو شمال – شرق ولاية بورنو الحالية. ومن المرجح أن ذلك حدث بعد القرن الحادي عشر الميلادي، ومن ثم وصل إلى أراضي الهوسا في نيجيريا من خلال تأثير إمبراطورية مالي، وذلك في القرن الرابع عشر. ويعود انتشار الحضارة الإسلامية في شمال نيجيريا إلى الهجرات الفصلية للبدو البربر أصحاب الجمال، حيث عملوا على إيجاد صلة بين نيجيريا والعالم الإسلامي من خلال تجارة القوافل المارة عبر الصحراء، التي كانوا يحتكرونها[4].

تلقّت التجارة بين شمال أفريقيا وغربها دفعة قوية بعد ثلاثة قرون من انتشار الإسلام، وبعد انتشار العرب في شمال القارة ودخول الجمل. ويعدّ دخول الجمل حادثًا فريدًا في الصحراء الكبرى، لأنه جعل طرق القوافل شرايين منتظمة للتجارة والحضارة بين جزأي أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها.

كانت مدن الأطراف الجنوبية، على حافة الصحراء الجنوبية، مثل تمبكتو (حاليًا في مالي) وكانو في شمال نيجيريا، مراكز لتجميع السلع المتجهة إلى الشمال وتعبئتها وتحميلها، كما كان توزيع السلع المتجهة نحو الجنوب يحصل فيها. وطوال القرن التاسع عشر بقيت كانو العاصمة التجارية للسودان الغربي،

---

(3) Nelson, ed., pp 4-5.

(4) John I. Clarke and Leszek A. Kosiński, eds., *Redistribution of Population in Africa* (London: Heinemann Educational, 1982), p. 117.

وأكثر أهمية من تمبكتو. وقدّر الباحث بارث سكانها بنحو 30 ألفًا معظمهم من الهوسا، فضلًا عن أقلية غنية من العرب. ومع بداية فصل الجفاف وتدفّق التجارة عليها أخذ عدد سكانها يتضاعف. وشغلت كانو هذه المكانة، لأنها وسط إقليم زراعي ينتج المواد الغذائية لسكانه، ويصدّر الفائض. واشتهرت بصناعتها ومهارة سكانها من الهوسا في النسيج والصباغة. أما معظم وارداتها فكانت من الشمال، وكانت تشمل الملح والسكر والشاي والتوابل والحرير من طرابس في ليبيا، وسلعًا أخرى إنكليزية وفرنسية عبر فينيسيا وتريست. واشترك العرب في هذه التجارة إلى جانب البربر والزنوج، وبرز دورهم، علاوة على ما نقلوه من آثار وتركوه نتيجة التقائهم سكان جنوب الصحراء[5]، ومنهم سكان نيجيريا.

حصلت تنقلات سكانية من الشرق إلى الغرب أيضًا، فهناك هجرات عكسية تمت منذ القدم، وزادت بعد دخول الإسلام، ذلك أن السفر نحو الشرق أصبح من الأمور المألوفة لدى المسلمين في غرب أفريقيا. ولم ينتج من هذه الحركات استقرار كبير قبل القرن العشرين بسبب انتشار الأمراض، لكن بعد ظهور المشروعات الزراعية في الشرق، بدأ كثير من الفولاني (الفلاتا)، وأغلبيتهم من الفقراء، يهوون السودان والعمل في المشروعات الزراعية هناك، وتناسوا الغرض الأصلي من مغادرتهم ديارهم إلى أداء مناسك الحج وشعائره، أو طاب لهم الاستقرار بعد عودتهم من الحج. فأغرى هذا فريقًا آخر، فهاجر إلى السودان للعمل وجمع المال، ومن هؤلاء من استقر ولم يعد إلى موطنه الأصلي[6]، واندمج مع مرور الزمن في سكان البلاد.

عُرف الهوسا بتنقلاتهم وتجارتهم لمسافات طويلة مع القبائل الصحراوية في الشمال، ومع القبائل القاطنة في الشمال - الغربي، وفي غرب نيجيريا، ومن ضمنها داهومي (بنين)، حيث أقاموا علاقات تجارية وأسسوا مستوطنات على طول الحافات الجنوبية للصحراء. وكانت هذه المستوطنات عواصم سياسية لدول قامت

---

(5) انظر: محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقيا، عالم المعرفة؛ 34 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 61-66.

(6) المصدر نفسه، ص 68.

هناك في معظم الحالات. وأصبحت مراكز تنطلق منها حملات جمع الرقيق غير الإنسانية، في ما بعد. واستُخدمت أيضًا عواصم للمشيخات (Chiefdoms) العسكرية الأخيرة، وللإمارات الإسلامية التي تأسست بعد ثورة الفولاني في عام 1804.

اعتنق عدد كبير الإسلام بسبب هيبة الارتباط بالدين واحترامه وبسبب الأخلاق والطقوس والشعائر التي كان من السهولة تبنّيها. ثم إن الإسلام لم يلغ المؤسسات الاجتماعية التي كانت قائمة، بل قدّم قيمًا جديدة من دون الحاجة إلى إلغاء القيم القديمة. فالممارسات والعادات الأفريقية كتلك المتعلقة بطقوس الجنازة والموت ومراسيم تسمية الطفل، المتسمة بالشكليات التقليدية والختان، حلت محلها تعاليم إسلامية تتسم بالبساطة.

أقام حكام الممالك المختلفة في شمال نيجيريا، خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر، علاقات دبلوماسية بمصر. وزودت الطرق بشبكة من المواصلات، لتأدية الحج وتسهيل حركة البضائع، مثل العاج وجوز الكولا والرقيق.

رابعًا: إمارة الفولاني

كان قدوم رجال قبائل الفولاني إلى شمال نيجيريا ونمو تأثيرهم في القرن التاسع عشر، نقطة تحول في انتشار الإسلام في هذه المنطقة. ومقابل حصول بدو الفولاني على حقوق الرعي والحماية، في حالة الهجوم في مدن الهوسا المسورة، قدّموا الدعم العسكري لرؤساء الهوسا الذين كانوا في حالة حرب مستمرة، حتى منتصف القرن التاسع عشر. كذلك قدّم رجال الدين من الفولاني خدمات في محاكم رؤساء الهوسا. وأصبح هؤلاء في القرن التاسع عشر النخبة الحاكمة في مناطق كثيرة من شمال البلاد. فنشبت أزمة بين حكام الهوسا والفولاني بعد ازدياد النفوذ السياسي للفولاني[7]. إذ تزّعم سلطان جوبير جبهة المعارضة ضد الشيخ عثمان من الفولاني، الذي أعلن الجهاد وهاجم إمارة جوبير في إثر إقرار حاكمها تأديبه. وفي 4 حزيران/ يونيو 1804 تقدّمت قواته بزعامة أخيه عبد الله فوديو إلى بحيرة تابكين كوتو، وحققت نصرًا لم يكن نهائيًا، لأن القوات المعارضة عادت

(7) Clarke and Kosiński, pp. 117-118.

في عام 1805 بعد تجمعها، ودارت معركة تسونسو التي هزم فيها المسلمون في البداية. واستمرت الحرب سجالًا بين الطرفين من دون تغلّب أحدهما على الآخر، حتى تمكنت قوات الشيخ عثمان من السيطرة على إمارة كيبي واتخذتها عاصمة للجهاد. وتوالى سقوط إمارات الهوسا في أيدي الفولاني المسلمين، فسقطت زاريا في عام 1805، واستمرت قوات الشيخ عثمان تحقق النصر حتى دخلت عاصمة إمارة الهوسا الكالاوا في عام 1808، وقُتل السلطان يونفا مع عدد من أتباعه، وتوسعت إمارة الفولاني وتكوّنت إمارة جديدة. وانتقل الشيخ عثمان إلى مدينة سيفاوا في عام 1809، بينما استقر ابنه محمد بلو في مدينة سوكوتو التي أصبحت عاصمة، علمًا أن الشيخ عثمان تلقّب بـ «أمير المؤمنين»، كما حمل لقب خليفة في بعض الأحيان، وهو اللقب الذي حمله أبناؤه وذريته من بعده.

اختلفت التفسيرات في شأن طبيعة هذا الجهاد، فهناك من رأى فيه صراعًا سياسيًا بين الهوسا والفولاني، استخدم فيه الفولاني الدين في مناورة عسكرية، من أجل تحقيق أهدافهم للسيطرة على بلاد الهوسا، وتحقيق امتيازات كانوا قد حرموا منها من قبل. ونميل نحن إلى هذا التفسير.

في عام 1812 اقتصر دور الشيخ عثمان على التأليف والوعظ والإرشاد، بعد أن قسم الإمارة قسمين: شرقي تحت إشراف ابنه محمد بلو، وغربي تحت إشراف أخيه عبد الله بن فوديو حتى توفي في مدينة سيفاوا، وحكم أبناؤه من بعده قرنًا من الزمن، حتى سقطت هذه الإمارة في أيدي البريطانيين في عام 1903[8].

خامسًا: اليوروبا والإيبو في نيجيريا

يعتقد بعض الباحثين أن أصول اليوروبا الذين سكنوا نيجيريا تعود إلى شمال شرق أفريقيا، وأن اليوروبا أتوا إلى غرب أفريقيا منذ وقت مبكر واكتسبوا الملامح الزنجية من خلال التزاوج. وامتدت أراضي اليوروبا في ما مضى، باتجاه الغرب أكثر، وهم يعيشون في بنين أيضًا. ولا بد من أن توغل الفولاني باتجاه الجنوب

---

(8) انظر: عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا، عالم المعرفة؛ 139 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989)، ص 36-38.

إلى إلورين، وفي ما بعد إلى أوشوغبو وربما إلى أبوكوتا، أثّر جدًا في اليوروبا؛ إذ كانت هذه المدن الحدود القصوى الجنوبية للفولاني. وبسبب انتشار ذبابة النوم تسي تسي (Tsetse)، أصبح التقدم إلى الجنوب خطرًا بالنسبة إلى سلاح فرسان الفولاني. وفي ذلك التاريخ، كانت مدينة بنين مستقلة، لكنها تأثرت بسيطرة الكهنة وتجارة الرقيق. ويلاحظ أن معرفة التاريخ المبكر لسكان الإيبو وللشعوب الأخرى الساكنة في الشرق، تعدّ أقل مقارنة بالمجموعات السكانية الأخرى.

لم يكوّن كلٌّ من شعب الإيبو في نيجيريا، وشعب كيكويو في كينيا حكومات مركزية بمعناها التقليدي مطلقًا. لكن وُجدت لدى كل منهما أنظمة متطورة للحكم السياسي تستند إلى العشائر أو إلى الكهنة والجماعات السرية، كما في حالة الإيبو. وكان كلا الشعبين من المزارعين الأكفاء ومن صانعي الحديد، كما كان الإيبو يصنعون المواد النحاسية والبرونزية من القرن التاسع عشر، إن لم يكن قبل ذلك.

سادسًا: الأوروبيون والرقيق في نيجيريا

قبل وصول الأوروبيين، صاحب التوسع في القوى الإنتاجية تغيرات أخرى اجتماعية - سياسية عدة. ولا جدال في أنه لا يمكن الفصل بين أمور، مثل الأشغال الزراعية والصناعة والتجارة والنقود والبنى السياسية، فكلٌ منها يتفاعل مع العناصر الأخرى. لذا بدت المناطق الأكثر تطورًا في أفريقيا هي تلك التقت فيها العناصر كافة. كما تمثلت السمتان الاجتماعيتان السياسيتان اللتان تُعدّان مؤشرًا بارزًا إلى التطور في زيادة التدرج الاجتماعي وتوطيد الدول[9].

كان البرتغاليون أول أوروبيين قاموا باتصال موثق بنيجيريا في عام 1472. لكن مع تطور تجارة الرقيق عبر البحار، جاءت بعدهم شعوب أخرى إلى نيجيريا[10]؛ إذ كان ساحل نيجيريا، من الناحية الجغرافية، موقعًا جيدًا لتجارة

---

(9) انظر: والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصير؛ مراجعة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة؛ 132 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988)، ص 57-62.

(10) تنبهت إنكلترا وهولندا وفرنسا والدنمارك، فسارعت في مطلع القرن السابع عشر إلى إقامة مراكز تجارية لها على السواحل الأفريقية، ولا سيما في هذا القرن. وأصبحت التجارة بـ «الإنسان =

الرقيق بسبب وجود خلجان كثيرة في دلتا النيجر. أما مصدر الرقيق فكان يُرفد من أسرى الحروب ومدنيي اليوروبا، علاوة على ما كان «يُصطاد» من «الإيبو» المجزّئين اجتماعيًا، ومن النوب (Nupe) إلى الشمال حول وسط بينو. وبقيت حملات الرقيق غير الإنسانية ميزة الشمال فترة طويلة، على الرغم من أن الرقيق كان يُستخدم محليًا بشكل عام.

ألغت بريطانيا تجارة الرقيق في عام 1807، فتوغلت الدول الاستعمارية الطامعة في خيرات البلاد، في داخل نيجيريا، مستندة إلى فرضية بوكستون (Buxton) التي تنص على أن التجارة الشرعية طريق أفضل من استخدام القوات المسلحة لوضع حد لامتلاك الرقيق، على الرغم من أن بريطانيا اتجرت بـ «الإنسان الأسود» فترة طويلة. تجدر الإشارة هنا إلى أن وصول التجار الأوروبيين إلى المناطق الداخلية من البلاد أصبح أكثر سهولة بعد اكتشاف مصب نهر النيجر في خليج بيافرا في عام 1830[11]؛ لكن كثيرًا من الأمراض التي كانت منتشرة في البلاد ساهمت في حصد أرواح كثير من البريطانيين، إلى أن اكتُشف في عام 1854 أنه يمكن تجنب معظمها باستخدام مادة الكينين (Quinine) (مادة شبه قلوية شديدة

= الأسود» أمرًا معترفًا به، ومال الساسة في غرب أوروبا إلى اعتبارها نوعًا من النشاط التجاري، ترتب عنه إنعاش اقتصادات بعض الدول، لذا اعتُبرت هذه التجارة أمرًا حيويًا بالنسبة إليها. وهذا واضح من تصريح لورد دارتماوث وزير المستعمرات البريطانية في عام 1775، حين قال «إننا لا نستطيع أن نسمح للمستعمرات أن توقف أو تقاوم - إلى أي حد- تجارة مربحة لهذه الدرجة لشعبنا». وكان كل مركز من المراكز التجارية التابعة لهذه الدول ينقل صيده من الزنوج إلى موانئ بلاده، ولم تلبث مرسيليا ونانت وبريستول وليفربول، أن أصبحت مستودعات لتجميع الرقيق الأفريقي، في عام 1539، إضافة إلى إشبيلية ولشبونة. ومن هناك كان ينقل إلى المستعمرات الأميركية. وقدِّر ما كان يباع في أسواق لشبونة من الرقيق بين 10.000 و12.000 سنويًا. وكان الهدف من استرقاق الزنوج الأفارقة ونقلهم إلى أميركا، تسخيرهم للعمل في مناجم الذهب واستصلاح الأراضي واستثمارها بأنواع المحاصيل الزراعية. فكان الضحية الهينة أولئك الأبرياء الذين انتُزعوا من بلادهم، بغير رحمة ليكونوا أداة رفاه وثراء للمستعمرين. لمزيد من التفصيل، انظر: عبد السلام الترمانيني، الرق: ماضيه وحاضره، عالم المعرفة؛ 23 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979)، ص 143-147، وهاشم نعمة فياض، أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية (سبها: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1992)، ص 21-25.

(11) Osmund Osinachi Uzor, «The Global Financial Crisis (GFC) and Industrialization in Nigeria: The Implications of Reform Reversal,» in: *African Development Perspectives Yearbook, 2010/11: Africa and the Global Financial Crisis - Impact on Economic Reform Processes*, Edited by Reuben Adeolu Alabi [et al.] (Berlin: LIT Verlag, 2011), pp. 267-268.

المرارة تعالج بها الملاريا). ولا يخفى أن السكان الأصليين جاهروا بعدائهم للتوسع السياسي البريطاني في أفريقيا حقبة من القرن التاسع عشر، خصوصًا تحت إدارة غلادستون، مدركين أن الهدف الأول لقدوم البريطانيين إلى بلادهم هو نهب خيراتهم وثرواتهم.

سابعًا: نيجيريا والاستعمار البريطاني

استعمرت بريطانيا الأراضي التي تشمل حاليًا جمهورية نيجيريا الاتحادية، باستثناء قسم منها كان جزءًا من المحمية الألمانية (الكاميرون)، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[12] والعقد الأول من القرن العشرين. وبقي كثير من أوجه الإدارة في أيدي الحكام التقليديين، لكن بإشراف السلطات الاستعمارية[13].

في عام 1861، احتُلت لاغوس بدعوى وضع حد لتجارة الرقيق فيها. وفي عام 1879، فتحت الشركة الأفريقية المتحدة (في ما بعد الشركة الأفريقية الوطنية، وفي عام 1886، شركة النيجر الملكية) نهر النيجر، وتولت أمر الحكومة في المناطق الداخلية. وفي غضون ذلك، أي في عام 1885، أُعلن قيام «محمية أنهار الزيوت» (Oil Rivers Protectorate) في معظم أراضي الساحل من لاغوس باتجاه الكاميرون. لكن لم تُهيّأ إدارة لهذه الأراضي حتى عام 1891. وجرى توسعة هذه المحمية في عام 1893 على حساب المناطق الظهيرة لها، وتغيّر اسمها إلى «محمية ساحل النيجر». وفي عام 1897، احتُلت بنين، ونجم عن هذا الاحتلال وقوع أعداد كثيرة من الضحايا في صفوف السكان المحليين.

كانت لاغوس، في عام 1897، تخضع لسيطرة مكتب الاستيطان. أما المناطق الداخلية، فكانت تخضع لإدارة الشركة الخاصة، في حين كانت منطقة الساحل تخضع لسيطرة وزارة الخارجية البريطانية. لكن في نيسان/ أبريل 1899، سيطر مكتب الاستيطان على محمية ساحل النيجر بدلًا من وزارة الخارجية. وأُلغي

---

(12) للروائي النيجيري المعروف تشينوا أتشيبي رواية شهيرة بعنوان الأشياء تتداعى، موضوعها حرب الإنكليز على بلاده واحتلالها في نهاية القرن التاسع عشر. انظر: الشرق الأوسط، 9/ 8/ 2014.

(13) *Africa South of the Sahara 2009*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2008), p. 875.

امتياز شركة النيجر الملكية في عام 1900، وأُعلن ميلاد محمية الجنوب ومحمية الشمال على التوالي. وأصبحت إمارات الفولاني والإمارات الأخرى خاضعة للسيطرة البريطانية في عام 1903. وأتى فردريك لوغارد (Lugard) بالحكم غير المباشر الذي مارسه الأمراء، ومُنعت حملات تجارة الرقيق. وكانت البعثات التبشيرية المسيحية تدخل إلى البلاد بعد الحصول على تصريح من الأمراء[14].

في الوقت الذي استولت فيه بريطانيا على شمال نيجيريا في عام 1903، كان الإسلام قد أصبح دينًا أفريقيًا، أتباعه من السكان الأفارقة السود. وكانت أغلبية سكان شمال البلاد يخضعون لحكم أنظمة سياسية ذات قاعدة إسلامية، استخدمها البريطانيون في إدارة الحكم غير المباشر في هذه الأراضي[15].

أُدمجت محمية جنوب نيجيريا ولاغوس في عام 1906. وافتتح خط لسكة الحديد يربط بين لاغوس ومدينة كانو في الشمال في عام 1912. ومُد خط حديدي رئيس آخر من كانو إلى بارو على نهر النيجر الصالح للملاحة. ومع تحسن المواصلات أُعلن توحيد نيجيريا في عام 1914، وأصبح السير فردريك لوغارد (الذي صار لوردًا في ما بعد) أول حاكم لنيجيريا في ذلك العام. وكان لوغارد قد عمل في شركة النيجر الملكية، وشغل منصب المفوض السامي لمحمية شمال نيجيريا، ومنصب حاكم كل من محمية الجنوب ومحمية الشمال في عام 1912.

قسّمت الأقاليم الجنوبية قسمين في عام 1939: الإقليم الغربي والإقليم الشرقي. وفي عام 1946 أُنشئت مجالس تشريعية إقليمية للأقاليم الرئيسة الثلاثة: الغربي والشرقي والشمالي، وأصبحت مقراتها في أبيدان وإنوغو وكادونا على التوالي[16]. هكذا نرى أن استعمار بريطانيا نيجيريا وإدارتها سياسيًا قد مرا بعدد من المراحل توافقت مع المزيد من اكتشاف أراضي هذه البلاد.

---

(14) R. J. Harrison Church, *West Africa; A Study of the Environment and of Man's Use of it*, with a Chapter on Soils and Soil Management by P. R. Moss, 7th ed., Geographies for Advanced Study (London: Longman, 1974), pp. 416-417.

(15) Clarke and Kosiński, p. 118.

(16) *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), vol. 2, p. 3446.

الفصل الثاني

بناء الدولة

سيطرت مسألة بناء الدولة القومية على الجدل السياسي والفكري في أفريقيا طوال مرحلة ما بعد الاستعمار. وكان التحدي الذي واجهه الزعماء الوطنيون هو كيفية قولبة المجتمعات المتعددة الأعراق والإثنيات واللغات والثقافات والأديان في أمة واحدة. غير أن المنظور الذي أخذ به معظم الحكومات الأفريقية تمثّل في إقامة دولة موحدة. ومن المفيد أن نتذكر في هذا السياق الأيديولوجيات التي استخدمتها النظم العسكرية كلها ونظم الحزب الواحد، مثل الاشتراكية الأفريقية، لتحقيق هذا الهدف. وكان من أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه المفكر النيجيري كلود أيك الذي طرح جدالًا نظريًا في شأنها، باعتبارها بديلًا أفريقيًا للتنمية والديمقراطية[1]، في وقت كان اليسار الماركسي يتمتع فيه بنفوذ سياسي واجتماعي كبير على المستوى الأفريقي والعالمي.

ظلت مسألة بناء الدولة النيجيرية مثار جدل ونقاش عقودًا على مستوى القادة السياسيين والباحثين الأكاديميين، والرأي العام عمومًا، لأنها مثلت تحديًا كبيرًا انعكست تأثيراته السلبية المباشرة على وحدة البلاد وعلى العمل في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي كان الشعب يصبو إليها، ولا سيما بعد الحصول على الاستقلال في عام 1960، على الرغم من أن نيجيريا لا تنفرد بهذه المعضلة وحدها، بل واجهتها دول نامية وأفريقية عدة.

---

(1) انظر: حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص 41-47.

إذا تتّبعنا عملية بناء الدولة، نجد أنه استنادًا إلى دستور عام 1951 أُعطيت صلاحيات أوسع للأقاليم. وأصبح غرب نيجيريا وشرقها يتمتعان بالحكم الذاتي في عام 1957، وشمال نيجيريا في عام 1959. وحصلت نيجيريا على استقلالها من بريطانيا كاتحاد فدرالي، وأعلن الإقليم الرابع وسط - الغرب في عام 1963[2]. وكان إقليما الكاميرون وبامندا يتبعان الكاميرون التي كانت تحت وصاية المملكة المتحدة، والتي لم تكن راضية عن التمثيل الممنوح في المجلس التشريعي للإقليم الشرقي لنيجيريا. وحصلت على مجلس تشريعي وتنفيذي، وأصبحت تعرف بالكاميرون الجنوبية في عام 1954. وقامت فيها حكومة مسؤولة في عام 1958، وانفصلت عن نيجيريا في عام 1960، وبقيت تحت الوصاية البريطانية. وفي عام 1961، ارتبطت بالكاميرون بمسمى الكاميرون الغربية، وأُدمجت في عام 1972 في الكاميرون الموحدة[3].

كان الهدف من اعتماد النظام الفدرالي التخفيف من التوترات الإقليمية والدينية، ومحاولة إرضاء المجموعات الإثنية المختلفة، وهي بشكل رئيس: الإيبو (في الشرق) واليوروبا (في الغرب) والهوسا والفولاني (في الشمال)، علمًا أن المنطقة الشمالية تسكنها أغلبية من المسلمين يتألف منهم نحو نصف مجموع سكان نيجيريا[4].

بعد تسلّم الجيش السلطة في عام 1966، قسّمت الأقاليم الأربعة اثنتي عشرة ولاية (1967)، وأصبحت بعد ذلك تسع عشرة ولاية (1976)، ثم ثلاثين ولاية طبقًا لدستور عام 1979، ثم ستًّا وثلاثين ولاية بحسب الدستور الحالي (1999). أما مدينة أبوجا العاصمة فعدّت ولاية منفصلة تحت سلطة مجلس شيوخ الجمعية الوطنية ورئيس نيجيريا. وتتكون كل ولاية من هذه

---

(2) *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), vol. 2, p. 3446.

(3) R. J. Harrison Church, *West Africa; A Study of the Environment and of Man's Use of it*, with a Chapter on Soils and Soil Management by P. R. Moss, 7th ed., Geographies for Advanced Study (London: Longman, 1974), p. 418.

(4) *Africa South of the Sahara 2009*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2008), p. 875.

الولايات من مناطق حكم محلي. ولكل ولاية عاصمة خاصة بها بموجب الدستور.

يُلاحظ أن الدساتير المتعاقبة في نيجيريا عززت منذ عام 1951 نظام الحكم الفدرالي . ولم يكن دستور عام 1999 استثناء في هذه المسألة. إذ ينص على أن نيجيريا دولة موحدة ذات سيادة لا تتجزأ ولا تنفصم عراها، تُعرف باسم جمهورية نيجيريا الاتحادية. ويشدد الدستور على الطبيعة غير القابلة للتفاوض للنظام الفدرالي النيجيري، بالإشارة إلى أن نيجيريا تتكون من اتحاد يتألف من ولايات وإقليم العاصمة الفدرالية. كما قامت المحكمة العليا للدولة أيضًا على مفهوم الفدرالية. وسمح الدستور الجديد للولايات، إذا رغبت، بإنشاء محاكم استئناف تستند إلى الشريعة الإسلامية، وتتكون من كبير القضاة وعدد من القضاة. ويعيِّن حاكم الولاية كبير القضاة بتوصية من مجلس القضاء الوطني ويخضع لموافقة الجمعية الوطنية[5]. ومع هذا باتت شرعية الدولة محل تساؤل بسبب تاريخها. ومن أجل فهم النظام الفدرالي أكثر، نحتاج إلى فهم طبيعة الحكم الاستعماري البريطاني لنيجيريا الذي بدأ في عام 1852 وانتهى باستقلال البلاد في عام 1960 . ففي أثناء فترة هذا الحكم، تفاقمت الانقسامات الدينية والإثنية بسبب فرضه أنظمة حكم متباينة في شمال البلاد وغربها وشرقها. ورافقتها انقسامات اقتصادية ودينية، أدت إلى بروز حركات انفصالية منذ الاستقلال[6] حتى يومنا هذا.

عندما اقترب موعد استقلال نيجيريا أثيرت جديًا مقترحات تتعلق بإنشاء أقاليم منفصلة للمجموعات السكانية الصغيرة خشية أن تسيطر المجموعات الرئيسة على الأقليات. فأُلّفت لجنة للنظر في هذا الشأن، لكن اللجنة رفضت في تقريرها فكرة إنشاء دولة منفصلة للأقليات، واقترحت بدلًا منها تعزيز حقوق الإنسان الأساسية في الدستور النيجيري، لتهدئة المخاوف من السيطرة على

(5) Oyelowo Oyewo, *Constitutional Law in Nigeria* (The Netherlands: Kluwer Law International, [2013]), pp. 97 and 105-109.

(6) Hussein Solomon, «The African State and the Failure of US Counter-Terrorism Initiatives in Africa: The Cases of Nigeria and Mali,» *South African Journal of International Affairs*, vol. 20, no. 3 (2013), p. 430.

الأقليات. وأصبحت أحكام حقوق الإنسان الأساسية هذه ملمحًا بارزًا في دساتير نيجيريا. علاوة على ذلك، اتُخذت تدابير أخرى من أجل تهدئة تلك المخاوف، منها إنشاء ولايات جديدة وتعزيز النظام الفدرالي[7].

تتمثل مقاربة تقاسم السلطة في إدارة الصراعات الإثنية، في مطالبة أنصار هذه المقاربة بضرورة التخلي عن سياسة «المنتصر يحصل على كل شيء» التي سادت السياسة الأفريقية منذ الاستقلال. وعوضًا عن ذلك اعتبر تقاسم السلطة استراتيجيا بديلة لإدارة الصراعات في المجتمعات الأفريقية ذات التعدد الإثني. وتطرح هذه الاستراتيجيا حلولًا للمجموعات غير الراغبة في الانفصال عن الدولة، لكنها تطالب في الوقت عينه بإحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي.

اتجه بعض الباحثين إلى ربط تقاسم السلطة بتحقيق النظام الفدرالي في الحكم، أكان على أساس إقليمي كما هي الحال في التجربتين النيجيرية والإثيوبية، أم على أساس ثقافي غير جغرافي، كأن توجد حكومات متنافسة في الدولة الواحدة يختار الأفراد حكومة من بينها، كما اقتُرح لحل الصراع المزمن بين الهوتو والتوتسي[8].

في 31 أيار/ مايو 1999 دخل الدستور الحالي حيز التنفيذ، وقسّم السلطات ثلاثًا: تنفيذية وتشريعية وقضائية. ونص على وجود حكومات محلية للولايات الفدرالية، تؤطرها نصوص دستورية. وتكمن إحدى السمات الرئيسة للنظام الفدرالي في نيجيريا في أن السلطة التنفيذية والحكومة الاتحادية في يد الرئيس الذي هو أيضًا رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة وينتخبه الشعب لمدة أربعة أعوام، على أن لا يتولى المنصب أكثر من فترتين رئاسيتين. ويعمل نائب الرئيس ومجلس الوزراء على مساعدة الرئيس في تصريف شؤون الحكم. وينتخب الشعب نائبًا للرئيس بينما يعين الرئيس أعضاء مجلس الوزراء[9].

---

(7) Oyewo, p. 136.

(8) عبد الرحمن، أفريقيا، ص 61.

(9) هيفاء أحمد محمد، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر،» دراسات دولية، العدد 46 (2010)، ص 99.

من قضايا الحكم المركبة أكثر قضية معاناة نيجيريا سوء القيادة التي لا تتمتع بتصور عن بناء البلاد وتطبيق مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع على حد تعبير سوينكا. فبعيدًا عن محاولة التغلب على هذه الانقسامات، استغل القادة السياسيون والعسكريون الانقسامات المجتمعية، مناطقية كانت أم دينية أم إثنية، من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، ومن ذلك غض الطرف عن الجماعات الإسلامية المتطرفة في شمال البلاد مثلًا، في مراحل مختلفة، لتحقيق منافع سياسية ومادية. وثمة دليل على استغلال النخب السياسية في الشمال أهداف مؤسس جماعة بوكو حرام، محمد يوسف، في عام 1999، باعتبارها استجابة لرغبة السكان لكبح مستويات الجريمة المتصاعدة من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية. واستُغل تطبيق الشريعة ودُعم يوسف كلافتة للحصول على الأصوات الانتخابية، لكن هؤلاء السياسيون تخلوا عن محمد يوسف في ما بعد، مستغلين نزوعه إلى إنشاء جماعة بوكو حرام في عام 2002[10].

استمرت الدولة في نيجيريا في فترة ما بعد الاستعمار، في اتباع استراتيجية التنمية التي أملتها عليها الدول الاستعمارية وحلفاؤها المحليون. لذلك، وقعت هذه الدولة في أزمة عميقة، أدركت أنها لا يمكنها التخلص منها ما لم تُحدث تغيرات أساسية في طبيعتها الحالية[11]. الأمر الذي حفّز النقاش المتشعب المتعلق بهشاشة الدولة وضعفها، حيث بدا بجلاء أن نيجيريا يمكن أن تصنف دولة ضعيفة أو فاشلة. فعلى سبيل المثال، تعرِّف شعبة التنمية الدولية (DFID) الدولة بأنها هشة أو ضعيفة عندما تخفق حكومتها في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، إما نتيجة عدم قدرتها وإما نتيجة عدم توافر رغبة لدى السياسيين في رؤية المواطنين يتمتعون بالرفاه. فصعوبات توفير الخدمات هي من مصادر الضعف الرئيسة للحكم في نيجيريا، ويمكن القول إنها واحدة من الأزمات البارزة للمواطنين الذين يعيشون على الكفاف. إذ إن معظم مناطق البلاد تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب، ولا سيما في المناطق الشمالية حيث ترتفع معدلات الأمية والبطالة جدًا. وبحسب تشارلز

---

(10) Solomon, p. 430.

(11) Eme N. Ekekwe, «State and Economic Development in Nigeria,» in: Claude Ake, ed., *Political Economy of Nigeria* (London; New York: Longman, 1985), p. 53.

كال، تنطوي هشاشة الدولة على ثغرات في قدرتها وأمنها وشرعيتها، ويمكن أن تضم الدولة النيجيرية هذه الأبعاد الثلاثة. ويرى الباحثون أن هذه القضايا التي ترتبط بقدرة الدولة وشرعيتها حولت نيجيريا إلى دولة غير آمنة. بكلمات أخرى، عمّق عجز الطبقة السياسية عن استثمار موارد البلاد الضخمة لتحسين مستويات معيشة المواطنين أزمة شرعية السلطات المركزية، وساهم في موازاة ذلك في بروز جماعة بوكو حرام التي جعلت البلاد أقل أمنًا. لذلك، فالتمرد الذي نشأ بسبب إخفاق الدولة عمّق بدوره ضعف الدولة(12)، أي ثمة ترابط جدلي بين المتغيرين.

تكمن الميزة الفريدة للدولة في نيجيريا، التي يمكن أن تكون أنموذجية للتكوينات الرأسمالية الهامشية عمومًا، في أن هذه الدولة تتمتع باستقلال محدود عن الطبقات الاجتماعية، خصوصًا الطبقة المهيمنة، بحيث تكون - أي الدولة - منغمسة في الصراع الطبقي. وبما أن الاستقلال الذاتي هو جوهر الدولة كشكل أو نمط للهيمنة، فمن غير الواضح إن كان من الممكن الحديث عن الدولة في نيجيريا بشكل ملائم أم الحديث عن أشكال هامشية أخرى تتعلق بهذه المسألة. ولعل الحديث عن دولة في طور التكوّن هو الأصوب، لكن حتى هذا التعبير قد يكون مضللًا تمامًا، لأن عملية بناء الدولة تبدو متعثرة بفعل التناقضات التي تعيشها. ويكون من الملائم الحديث عن إدارة سياسية أو حكومة ببساطة، بدلًا من دولة. ولا يهم كثيرًا أي تسمية نطلق عليها، بقدر ما يتعلق الأمر بشخصيتها الموضوعية وكيف تختلف عن فكرة الدولة الخالصة.

تعزز الاستقلال المحدود للدولة في نيجيريا، بطريقة ما بسبب الإرث الاستعماري؛ إذ كانت الدولة الاستعمارية في نيجيريا أداة خامًا في يد رأس المال الاستعماري، استُخدمت لإجبار الأفارقة على الدخول في العلاقات السلعية، وتغيير نمط إنتاجهم، ومنع نشوء برجوازية أفريقية تنافسية. وفي الواقع، بدأت الدولة الاستعمارية في نيجيريا كشأنٍ تجاري بعد منح ما يسمى بالشركة الأفريقية المتحدة امتيازًا في عام 1886، ثم استبدال اسمها لتصبح شركة النيجر الملكية،

---

(12) Daniel A. Tonwe and Surulola J. Eke, «State Fragility and Violent Uprisings in Nigeria: The Case of Boko Haram,» *African Security Review*, vol. 22, no. 4 (November 2013), p. 234.

فنالت بهذا صلاحيات الحكومة، علاوة على الحفاظ على القانون والنظام وتحصيل الضرائب والإشراف على التجارة وإدارة القضاء... إلخ. في الوقت عينه، حشدت الشركة جيشًا وسّعت من خلاله الحكم البريطاني، وأخضعت إمارات إيلورين ونوبي وغواندو وسوكوتو[13].

أما في ما يتعلق بطبيعة الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في نيجيريا، والتي أثّرت تأثيرًا حاسمًا في عملية بناء الدولة، نشير إلى أن نيجيريا عرفت حالات متكررة من تداول السلطة، منذ حصولها على استقلالها. والسمة البارزة لحالات التداول تلك أن عددًا منها جرى بطريقة غير دستورية؛ إذ وقعت ستة انقلابات عسكرية، ما أدى إلى تأرجح النظام السياسي تبعًا لهذه التقلبات بين الحكم العسكري والمدني، الأمر الذي يعني أن هناك مشكلات تواجه عملية تداول السلطة في البلاد[14] وتنعكس على بناء الدولة. ويتبين من الجدول (2-1) أن نيجيريا أكثر الدول الأفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية ناجحة خلال فترة 1952-2012.

الجدول (2-1)

الانقلابات العسكرية الناجحة في الدول الأفريقية (1952-2012)

المنطقة	البلدان التي حدثت فيها انقلابات عسكرية (عددها)	البلدان التي لم تتأثر بالانقلابات العسكرية	عدد الانقلابات الناجحة		المجموع	بلدان استثنيت من الحساب
			1952-1989	1990-2012		
وسط أفريقيا	بوروندي (5)؛ أفريقيا الوسطى (3)؛ الكونغو (1)؛ غينيا الاستوائية (1)؛ الكونغو الديمقراطية (1)؛ ساو تومي وبرنسيب (1)؛ تشاد (1)	الكاميرون؛ الغابون	10	3	13	

يتبع

(13) Ake, ed., pp. 9-10.

(14) خيري عبد الرزاق جاسم، «تداول السلطة في نيجيريا،» دراسات دولية، العدد 26 (2005)، ص 55.

تابع

شرق أفريقيا	إثيوبيا (2)؛ أوغندا (4)؛ راواندا (1)؛ الصومال (1)؛ السودان (4)	كينيا؛ تنزانيا؛ جيبوتي؛ إريتريا	12	0	12	جنوب السودان، المغرب، الجمهورية الصحراوية
شمال أفريقيا	الجزائر (1)؛ مصر (1)؛ ليبيا (1)؛ موريتانيا (5)	تونس	6	2	8	
جنوب أفريقيا	جزر القمر (5)؛ ليسوتو (2)؛ مدغشقر (3)؛ سيشيل (1)	أنغولا؛ بوتسوانا؛ ملاوي؛ موريشيوس؛ ناميبيا؛ موزمبيق؛ جنوب أفريقيا؛ سوازيلاند؛ زامبيا؛ زمبابوي؛ الرأس الأخضر؛ السنغال	7	4	11	
غرب أفريقيا	بنين (5)؛ بوركينا فاسو (4)؛ ساحل العاج (1)؛ غامبيا (1)؛ غانا (5)؛ غينيا (2)؛ غينيا بيساو (4)؛ ليبيريا (1)؛ مالي (3)؛ النيجر (4)؛ نيجيريا (6)؛ سيراليون (5)؛ توغو (3)		28	16	44	
المجموع	33	19	63	25	88	3

المصدر: Issaka K. Souaré, «The African Union as a Norm Entrepreneur on Military Coups d'état in Africa (1952-2012): An Empirical Assessment,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 52, no. 1 (March 2014), p. 75.

على الرغم من أن أفريقيا تُعدّ أكثر القارات انقلابات عسكرية، فإن مواقف القادة الأفارقة الرافضين الانقلابات العسكرية حدّت بشكل كبير من تكرار هذه الظاهرة، ولا سيما بعد تعهّد 43 رئيس دولة أفريقية في القمة الأفريقية التي عُقدت في الجزائر في عام 1999 بإنزال أقصى العقوبات بالانقلابيين لوضع حد لمطامع

العسكريين في السلطة[15]. وفي تموز/يوليو 2000، أقرت الجمعية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية اتجاهًا جديدًا في التفاعلات الدولية، برفضها التغيرات غير الدستورية في الحكومات الأفريقية، الأمر الذي يعني ظهور بُعد جديد من أبعاد الثقافة الأمنية في أفريقيا. ويكتسب هذا التطور أهمية كبرى، نظرًا إلى أن الانقلابات العسكرية هي أحد أبرز عوامل عدم الاستقرار خلال مرحلة ما بعد الاستقلال. كما أن مجلس السلم والأمن الأفريقي التزم سياسة إدانة التغييرات غير الدستورية. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2003 و2013 وقع في أفريقيا 13 انقلابًا عسكريًا، وعلّق الاتحاد الأفريقي عضوية تسعة بلدان: أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، غينيا، غينيا بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، النيجر، مصر[16]. وهناك أسباب وتبريرات لا تحصى لهذه الانقلابات، منها غياب الحكم الجيد والرغبة في السيطرة على ثروات البلاد بالسيطرة على مقاليد السياسة ومساندة الدول الغربية الانقلابات التي تخدم مصالحها. وغالبًا ما يفتقد القادة العسكريون القدرة على رؤية سياسية متكاملة تمكّنهم من فهم الواقع المحيط بهم، وبالتالي تتضاءل قدرتهم على قيادة بلادهم والنهوض بها، فضلًا عن التأثر بالانتماءات العرقية والقبلية التي تنعكس على طريقة تسيير السياسة الداخلية. كما لوحظ تلقي معظم هؤلاء القادة التعليم في الدول التي كانت تستعمر بلدانهم، وتأثير ذلك في سياساتهم الخارجية تجاه تلك الدول[17]، التي هي دول غربية من خلال توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية بها.

عمومًا، يمكن القول إن تحولات متسارعة وملموسة أثرت بالنظم السياسية في أفريقيا في نهاية الثمانينيات. ففي الفترة بين عامي 1988 و1992، وفي أعقاب الاحتجاجات الجماهيرية وضغط دولي، اعتمدت 33 دولة أفريقية في جنوب الصحراء ضمانات لاحترام الحقوق المدنية. بل إن ست عشرة دولة من

---

(15) رجاء إبراهيم سليم، «انقلاب، انتخاب، توريث: الأشكال المتحولة لتداول السلطة في القارة السمراء،» السياسة الدولية، العدد 187 (كانون الثاني/يناير 2012)، ص 142-143.

(16) حمدي عبد الرحمن، «صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في أفريقيا،» السياسة الدولية، العدد 197 (تموز/يوليو 2014)، ص 21.

(17) سليم، ص 142-143.

هذه الدول شهدت بحلول عام 1994 انتخابات تعددية وتنافسية، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى اعتبار أن تلك الظاهرة تمثل موجة الاستقلال أو التحرر الثاني لأفريقيا[18]. لكن على الرغم من هذه التحولات، لا يستطيع أي باحث في النظم السياسية الأفريقية أن يتغاضى عن الدور الذي تقوم به - ولا تزال- المؤسسة العسكرية في سياسة الدول الأفريقية. وبناء عليه، فإن مراجعة الأدبيات في هذا الخصوص تفصح عن أهمية استخدام مدخل العلاقات المدنية العسكرية لفهم ديناميات السياسة في الدول الأفريقية، حيث إن دراسة الجوانب المختلفة لتدخل الجيش وتولي السلطة في الدول الأفريقية هي أحد المداخل المهمة لفهم كثير من قضايا السياسة والحكم في أفريقيا.

لعل أبرز الاتجاهات الحديثة التي عالجت الموضوع من منظور أفريقي متكامل هو المشروع البحثي الكبير الذي أشرف عليه مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا وأصدره في كتاب في عام 1998. إذ ورد فيه عرض تحليلي لحالة الأدبيات التي تناولت دراسة الدور السياسي للعسكريين في أفريقيا. وعلى الرغم من الاعتراف بتراجع المؤسسات الأمنية والعسكرية عن الحياة السياسية وانسحابها منها، ولو نسبيًا، لا ينتفي استمرار تأثيرها المحوري في صوغ ملامح النظم السياسية القائمة. وكان الباحث لوكام قد طالب بضرورة الأخذ بمنظور أفريقي متكامل في دراسة «عسكرة السياسة» يرتكز على رؤية تحليلية أفريقية. وينبغي أن يجمع هذا المنظور بين مستوى التحليل الجزئي للهياكل والمؤسسات العسكرية ومستوى التحليل الكلي للدول الأفريقية والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التغييرات العالمية[19]، لأن هذه المتغيرات مترابطة ولها تأثيرات متبادلة.

كان تاريخ نيجيريا بعد الاستقلال مضطربًا اضطرابًا غير عادي. إذ اختُزل الجهد لبناء الدولة نتيجة ضعف المركز والنزاعات الإثنية الثقافية التي قادت البلاد إلى حروب أهلية كبيرة وأعمال عنف طائفية متنوعة وتمردات سياسية.

(18) انظر: عبد الرحمن، أفريقيا، ص 45.
(19) المصدر نفسه، ص 75-76.

واستبدلت النشوة والحماسة والأمل لبناء دولة أفريقية متعافية، الأمر الذي ميز نيل الاستقلال السياسي والأعوام الأولى من الحكم الذاتي، بسحابة من اليأس وخيبة الأمل بالمشروع النيجيري. ويغذي ذلك ارتفاع مستويات الحرمان وعدم الاكتراث والفقر والجريمة ومخالفة القانون والعنف بدرجات عالية غير مقبولة. لذا لوحظ في التسعينيات تدفق أعداد أكبر من النازحين لأسباب اقتصادية، كما في الفترات التي تعقب الحرب وانهيار الدول في الجنوب الإقليمي. ويعد نزوح أصناف مختلفة من السكان من مصادر النزاع في البلاد اتجاهًا مدمرًا ومقلقًا. لكن بعد إجراءات الإصلاح الحكومية منذ تدشين التحول الديمقراطي للجمهورية المدنية الرابعة في عام 1999، يبدو أن هناك معرفة سطحية بالكفاءات المؤمل منها تبنّي تفكير سياسي عميق وإعادة هندسة الحياة السياسية في البلاد.

أحيا التحول الديمقراطي في أيار/ مايو 1999، بعد 15 عامًا من حكم نظام دكتاتوري عسكري لم يسبق له مثيل وعقود من عدم الاستقرار السياسي والنهب الاقتصادي، فرصةً كبيرة لإحياء الحلم النيجيري ببداية جديدة. وتصاعدت الآمال في الواقع بعد وصول الرئيس أوباسنجو إلى السلطة في أيار/ مايو 1999، في عقب إجراء انتخابات عامة، في إمكانية خروج البلاد من أزماتها المتعددة، إلا أن واقع الأمر لم يكن كذلك، فقد حدث نجاح واضح في إبعاد تأثير العسكر عن السلطة، لكن هذه الآمال سرعان ما خابت مع ازدياد تأزم الأوضاع وتسارع وتيرة الاضطرابات حتى دخلت البلاد في اقتتال طائفي وقبلي وسياسي[20]، على الرغم من أن هدف الإصلاحات السياسية والاقتصادية كان وضع البلاد على طريق الاستقرار الدائم والتنمية والأمن؛ إذ احتلت هذه الأمور أولويات النظام الجمهوري المدني الرابع والقادة السياسيين. ونُفذت إصلاحات مختلفة، خصوصًا على المستوى الاقتصادي، شملت إصلاح المصارف والقطاع المالي وتنفيذ مبادرة الشفافية في ما يتعلق بالصناعات الاستخراجية التي تميزت بنشر عوائد النفط شهريًا، وإصلاح الخدمات العامة والحد من الهدر وتعويض البطالة الجزئية ومكافحة الفساد وتبذير الأموال الخاصة بمكاتب الدولة العليا. ومثلت

(20) محمد، ص 103.

هذه الإصلاحات جزءًا من الاستراتيجيا الوطنية للتمكين الاقتصادي في الأمد القصير من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي وبرامج التنمية التي أعلِنت في عام 2003. وتعدّ هذه الاستراتيجيا النسخة النيجيرية من استراتيجية خفض نسبة الفقر الخاصة بالبنك الدولي، التي اعتمدت وجوب استبدال برنامج التكيف الهيكلي المشؤوم المفروض من هذا البنك على دول نامية كثيرة، ومنها نيجيريا. ويعود الفضل إلى البرنامج الجديد كونه يشكل سياسة نابعة من الداخل، انطلاقًا من زيادة الثروة وتوفير فرص العمل وخفض الفقر. وركز جدول عمل إعادة هيكلة الاقتصاد بصورة أساسية على تقوية القطاع الخاص وتوسعته، وإصلاح القطاع العام ومكافحة الفساد. وعلى الرغم من توافر دعم محدود من المجتمع الدولي، فإن لجنة التخطيط شجعت حكومات الولايات المختلفة على الأخذ باستراتيجيات إقليمية للتنمية والتمكين الاقتصادي[21].

تتميز نيجيريا دستوريًا بنظام ديمقراطي متعدد الأحزاب السياسية. لكن في الواقع يهيمن على النظام الحزبي حزب واحد عادة، هو الحزب الديمقراطي الشعبي حاليًا، الحزب الحاكم على المستوى الفدرالي. لذلك، في وقت يتوفر فيه البلد قانونيًا ودائمًا على أكثر من حزب، هناك عمليًا حزب سياسي مهيمن يبقي الأحزاب الأخرى كلها في الظل، منذ الاستقلال، باستثناء فترة برنامج التحول لإحباط دستور الجمهورية الثالثة لعام 1989، عندما أُلّف حزبان الكونغرس الجمهوري الوطني بمرسوم صدر في فترة النظام العسكري للجنرال إبراهيم بابانجيدا. مع هذا، فإن وجود الأحزاب السياسية في نيجيريا يُعدّ مهمًا لأنه يعني إقرارًا دستوريًا بمشاركة المواطنين في العملية الانتخابية، علمًا أنه يوجد 25 حزبًا سياسيًا في البلاد، في الوقت الحالي[22]. والملاحظة المهمة الجديرة بالذكر أن الأحزاب التي أنشئت منذ الاستقلال كانت تعكس في تكوينها طبيعة المجتمع النيجيري وتكوينه من حيث الواقع القبلي والثقافي والإقليمي، فكل حزب كان

---

(21) Kenneth Omeje, ed., *State-Society Relations in Nigeria: Democratic Consolidation, Conflicts and Reforms* (London: Adonis & Abbey Publishers Ltd, 2007), pp. 9-10.

(22) Oyewo, p. 49.

يعبّر عن قاعدة عرقية أو دينية أو قبلية ويمثلها[23]، الأمر الذي أضعف دورها السياسي على المستوى الوطني وعمّق بالتالي أزمة النظام السياسي وساهم في زيادة حدة التفتيت الاجتماعي.

من الإشكاليات التي تواجه الدولة رفض الشخصيات السياسية وأحزاب رئيسة متعددة السماح بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، من دون حدوث تجاوزات على المستوى الوطني والمحلي. ويشهد على ذلك التقويم الدولي للانتخابات الرئاسية التي أُجريت في عام 2007، حين عبّرت الولايات المتحدة عن وجود «مشكلات مهمة تتعلق بحقوق الإنسان»، تشمل «تقلص المواطنة» والحق في تغيير الحكومة وتقييد حرية التعبير والصحافة والاجتماع والتنقل. أما في ما يتعلق بالانتخابات نفسها، لاحظ الاتحاد الأوروبي «أن إجراءات الاقتراع كانت في الأغلب سيئة، كما أن سرية التصويت لم تكن مضمونة في أكثر مراكز الاقتراع»، بينما لاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الانتخابات شابها تأخر فتح أبواب التصويت ونقص شديد في أوراق الاقتراع، وانتشار ترهيب المصوتين، واحتجاز عصابات من البلطجية صناديقَ الاقتراع، وشراء الأصوات، وأمور غير نظامية أخرى[24]، الأمر الذي أضر بالتجربة الديمقراطية الناشئة في الصميم، وأضعف صدقية نتائج الانتخابات التي كان من المفترض أن تساهم في تعزيز بناء الدولة واكتسابها الشرعية وتوطيد السلم الاجتماعي.

من ناحية أخرى، تعدّ الأمية والجهل عائقين أمام السعي إلى بناء نظام ديمقراطي، ذلك أن أكثر من نصف النيجيريين أميّون. ولولا ذلك، لتمكّن المواطنون المتمتعون بمستوى معين من التعليم من التفريق بين الصواب والخطأ، ومن القدرة على تقويم مبادئ القادة السياسيين، ومطالبة القادة باتخاذ قرارات مستنيرة. والملاحظ أن الأحزاب السياسية والسياسيين لا يستقرون على أيديولوجيا معينة. علاوة على ذلك، يدير بعض قادة الأحزاب السياسية

---

(23) أياد عبد الكريم مجيد، «سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)،» دراسات دولية، العدد 38 (2008)، ص 162.

(24) J.N.C. Hill, *Nigeria since Independence: Forever Fragile?* (Britain: Palgrave Macmillan, 2012), pp. 86-87.

والمسؤولين المنتخبين شؤون البلاد من دون حساب مصالح الناس، وينغمس في الرشوة والفساد اللذين يجعلان الديمقراطية مشروعًا غير قابل للتنفيذ[25]، إلا إذا حدثت تحولات عميقة في البنية الاجتماعية - الاقتصادية وتنمية مستديمة وشاملة لمفاصل الدولة والمجتمع كلها.

لذا، ثمة من يناقش أنه، باستثناءات محددة، يكاد تيار «الدمقرطة» يتفق في دراسة النظم السياسية الأفريقية على أن التحولات التي شهدتها هذه النظم أفضت إلى إنشاء ما أطلق عليه ريتشارد جوزف «الديمقراطية الافتراضية»، التي يتسم النظام فيها بوجود مؤسسات وممارسات ديمقراطية غير حقيقية في جوهرها، لأن النخب الحاكمة تسعى من خلالها إلى الاستجابة للشروط التي أملتها طبيعة المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة[26]، وللتحولات التي مرّت بها نظم سياسية كثيرة في أوروبا الشرقية وآسيا وأميركا اللاتينية في التسعينيات، باتجاه الديمقراطية، استجابة للمطالب الجماهيرية الداخلية في الأساس، وبعد ممارسة ضغط خارجي عليها.

يرى بعض الباحثين أن اقتناع النخب السياسية بأيديولوجيا تبرر نظامها وسلطانها، وتبرر معاييرها للإنجاز وقيمها الاستهلاكية، هي أيديولوجيا لا يجد فيها الأفريقي ذاته، ولا تستوعب فكره وقيمه وتطلعاته، وهذا ما تعانيه الشعوب الأخرى في أكثر البلدان النامية[27]. الأمر الذي يضعف علاقة الدولة بالمجتمع ويعوق بناء الدولة الوطنية.

كان اندلاع العنف في أكثر من منطقة في البلاد من الإشكاليات الحقيقية التي واجهت بناء الدولة، بدءًا بتمرد الميليشيات المدنية، مرورًا بعنف الجماعات المتشددة الداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وانتهاء بإحياء النزعات القومية الانفصالية ونمو عنف الإجرام والعداء الإثني - الثقافي. لذلك شهدت الجمهورية

---

(25) Folashade B. Okeshola, «Poverty Eradication Efforts in Nigeria: The Missing Links,» in: Sarafa I. Ogundiya, Olanrewaju A. Olutayo and Jimoh Amzat, eds., *Assessment of Democratic Trends in Nigeria* (New Delhi: Gyan Pub. House, 2011), p. 304.

(26) عبد الرحمن، أفريقيا، ص 49.

(27) ب. س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 28 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 14.

المدنية الرابعة تفجُّر النزاعات السياسية بمقدار شكّل تحديًا لتوقع معظم المفكرين السياسيين. ولم تمزق الصراعات المتعددة التي هزت الجمهورية الرابعة علاقات الدولة بالمجتمع فحسب، بل أبرزت أيضًا تصدع نخب الدولة المهيمنة وساهمت في تفتيت وحدة المجتمع[28]. وهذه من المشكلات الكبرى التي تواجه البلاد حاليًا.

يمكن القول بوجود جانبين لإخفاق الدولة في نيجيريا. يتمثل الأول في عدم ممارسة الحكومة الاتحادية كامل سيطرتها على التراب الوطني كله؛ فثمة مناطق في دلتا النيجر وشمال شرق البلاد في بورنو لا تمتثل لأوامر العاصمة أبوجا. والثاني، عدم توفير الحكومة الاتحادية الأمن لجميع مواطنيها، علاوة على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي والخدمات العامة. الأمر الذي أدى إلى إخفاق الدولة في حماية جميع النيجيريين وتعزيز ازدهارهم.

ثمة سببان رئيسان لعدم تمكن الحكومة الفدرالية من فرض سيطرتها. السبب الأول هو نشاط المجموعات المتمردة، خصوصًا جماعة بوكو حرام وحركة تحرير دلتا النيجر (MEND)؛ فهذا النشاط يعوق الحكومة عن تنفيذ مهماتها. إذ أقامت هذه المجموعات بقوة السلاح مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة الاتحادية المباشرة. علمًا أن الأهمية السياسية والرمزية لهذه المعاقل هي أكبر من مقدارها الحقيقي. وقد أخفقت الحكومة، على الرغم من محاولات بسط سيطرتها عليها باستخدام السبل كلها. لذا فإن وجود هذه المناطق خارج سيطرة الدولة يضر بسمعتها ويقلص سيادتها. والسبب الثاني هو السيطرة المحدودة للحكومة الاتحادية على القوات المسلحة. فقلة من النيجيريين مقتنعة بمقولة أن الجيش تخلى عن السياسة من أجل مصلحة البلاد، أو أن الحكومة تسيطر عليه أكثر من ذي قبل، ذلك أن عوامل كثيرة أدت في الماضي إلى تدخله في السياسة، ولا يزال بعضها قائمًا اليوم. وبناء عليه، فإن محدودية سيطرة الحكومة الفدرالية على القوات المسلحة مسألة مهمة، ذلك أن بمقدورها وضع حد لنفوذ العاصمة الاتحادية متى ما شاءت[29]. وقد شاهدنا تدخُّل القوات المسلحة في بلدان نامية عدة حديثة التحول نحو الديمقراطية.

---

(28) Omeje, ed., p. 21.

(29) Hill, pp. 22-23.

سهّل اعتماد النظام الفدرالي إشعال التوترات الإثنية التي قوضت نوعية الحياة لآلاف النيجيريين، ودفع بعضهم إلى الالتحاق بحركات التمرد. وجدير بالذكر أن الحكومات المتعاقبة اعتمدت الفدراليةَ لسببين رئيسين: الأول، لمواجهة النزاعات الطائفية والتعصب وتهديديهما فترة طويلة استمرار وجود نيجيريا كدولة. والثاني، لتعزيز وحدة البلد من خلال تعزيز شعور النيجيريين بأنهم أمة. وتمثّل الجزء الحيوي من الفدرالية لإنجاز هذه الأهداف في إقامة الولايات؛ إذ هدف القادة السياسيون من إنشاء الولايات الجديدة إلى وضع حد للجيوب الإثنية وإلى دفع الجماعات المختلفة يتفاعل بعضها مع بعض أكثر من ذي قبل.

من المفترض أن الهدف من الفدرالية تكوينُ فهم أكبر بين المجموعات السكانية وتعاون بجعلها هي نفسها تؤلِّف الولاية، لكن هذه الفكرة تبدو مثالية؛ ففقدان الحياة وتدمير المنازل والممتلكات التجارية وركود التجارة تفضي بشكل محتم إلى تقويض نوعية الحياة ومستويات المعيشة لمعظم النيجيريين الذين يقطنون مناطق التوتر[30] الإثني والطائفي.

بحسب الباحث ديك، تتعامل الحكومة الاتحادية النيجيرية بغطرسة بسبب سيطرتها على 80 في المئة من موارد البلاد، تاركة حكومات الولايات والحكومات المحلية تحت رحمتها. لذلك، سيمكّن تطبيق الفدرالية الحقيقية كل منطقة وولاية (أو نطاق جيوسياسي) من السيطرة على مواردها والحصول على الأموال الضرورية لبرامج التنمية الخاصة بها. وتضمن الفدرالية الحقيقية كذلك الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وتتيح لكل منطقة إحراز التقدم استنادًا إلى طموحات أفراد المجموعات الإثنية والدينية المختلفة[31].

أما الباحثة الكينية وانغاري ماثاي فترى أن النخب الأفريقية تعلم بحاجتها إلى تأييد دولتها المجهرية (القبيلة) كي تصل إلى السلطة وتحتفظ بها، ولذا لا بد من إظهار الولاء لها، لكن ذلك أدى إلى حدوث نوع من الفصام السياسي؛

(30) Hill, pp. 55-56.

(31) Omeje, ed., p. 21.

فعلى الرغم من تعبيرهم عن الولاء للدولة القومية، استغل القادة الأفارقة استغلالًا متكررًا ارتباط أسمائهم بدولة مجهرية للتفرقة بين مواطنيهم والسيطرة عليهم، على نحو أضر بالدولة الكبيرة الأوسع. وقلّلوا من أهمية دور الثقافات التقليدية للدول المجهرية في مجتمع حديث، حتى عندما استغلوا الجانب العرقي من أجل الاحتفاظ بقبضتهم على السلطة. وبعملهم هذا، عكسوا سياسة «فرق تسد» الاستعمارية ذات الآثار الكارثية. وهكذا، فما يدعوه القادة وبعض الساسة في باقي دول العالم بـ «الصراعات القبلية» لا علاقة له تقريبًا في الأساس بـ «القبائل».

أشار بعض دارسي أفريقيا الحديثة إلى أن إبقاء تركيز الناس العاديين على مصالح دولتهم المجهرية، وإثارة الشكوك والمنافسة بينهم، يحولان دون إدراكهم التفاوت الصارخ بين الطبقات والثراء الذي يميز المجتمعات الأفريقية، مع وجود نخبة صغيرة في القمة وأعداد كبيرة من الفقراء في القاع. وهذه الحقيقة تُحجب عن الشعب لمصلحة الزعماء السياسيين الذين يحرضون على الكراهية والعنف بين الدول المجهرية ويسهّلون العنف من خلال توفير السلاح والدعم اللوجستي. وفي حال منحت الصراعات أفراد الدول المجهرية إحساسًا موقتًا بالقوة، فإنهم يُهمّشون في النهاية، ولا يحرزون أي تقدم في مجال التنمية أو معرفة الذات، بينما يستنزف قادتهم والمقربون منهم أمتهم[32]. ولا تقتصر هذه الظاهرة في استغلال الانتماء القبلي والعرقي في الحكم على الدول الأفريقية، بل نجدها أيضًا في أكثر من دولة نامية، ومنها دول عربية.

المطلوب إذًا إرادة سياسية لتحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية ثقافية شاملة تمس حياة مكونات المجتمع كلها، والعمل على نزع فتيل التوترات الإثنية والدينية والطائفية التي تهدد تهديدًا خطيرًا وحدة الدولة والمجتمع. ويجب أن توقف النخب السياسية نهائيًا استغلال هذه التوترات لمكاسب سياسية ومادية، مع العمل على غرس قيم المواطنة المتساوية التي تجعل المواطن يشعر أولًا بانتمائه إلى الوطن، واحترام الانتماءات الفرعية من دون تغليبها على المواطنة. وتتعزز

(32) انظر: وانغاري ماثاي، أفريقيا والتحدي، ترجمة أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة؛ 410 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 172-173.

المواطنة عندما يشعر المواطن باتّباع العدل والإنصاف في الإفادة من موارد البلاد، من دون عزل وإقصاء وتهميش، أي عندما تُعلى قيم العدالة الاجتماعية، فيشعر المواطن بكرامته وتصان حقوقه الأساسية المدنية والسياسية.

أولًا: الحرب الأهلية (1967-1970)

كان أخطر تحد واجهته وحدة البلاد الحرب الأهلية التي اندلعت عند انفصال الإقليم الشرقي بيافرا، في أيار/ مايو 1967. وكان السبب المباشر لاندلاع الحرب إلغاء قادة الانقلاب العسكري الذي وقع في عام 1966، الفدرالية النيجيرية اعتقادًا منهم أنها سبب مشكلات نيجيريا كلها وتمزقها وضعفها السياسي، وأقاموا من خلال المرسوم رقم 34 لسنة 1966 دولة موحدة في إطار نظام شمولي دكتاتوري، على الرغم من أن النظام الفدرالي كان استجابة للتباينات الإثنية والدينية في المجتمع النيجيري، كما أشرنا أعلاه. فثارت قبائل الإيبو في الجنوب الشرقي من البلاد، وأعلنت قيام جمهورية بيافرا. وأعقب ذلك حربًا ضروسًا، ذهب ضحيتها أكثر من مليون قتيل[33]. جدير بالذكر أن قادة البلاد خشوا في حال نجاح هذه الحركة الانفصالية من فقدان المنطقة المنتجة للنفط؛ العصب الحيوي للاقتصاد النيجيري.

في الواقع، كانت الحرب الأهلية نتاج مجموعة عوامل متداخلة يمكن إجمالها في عناوين: ضعف البنية الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية وهشاشتها، وإرث الاستعمار البريطاني الذي عزز الانقسامات الإثنية والدينية واستثمرها سياسيًا، وتفتيت الوحدات الاجتماعية الذي ترتب عن ذلك، علاوة على إضعاف الشعور بالانتماء إلى دولة واحدة من خلال سياسة هدفت إلى التحكم بموارد البلاد والسيطرة عليها. لكن أسباب هذه الحرب ما زالت محل تحليل واستقصاء إلى يومنا الحاضر.

---

(33) بشير شايب، «الفدرالية والصراعات الإثنية في نيجيريا،» المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، 31/ 5/ 2014، على الرابط:

<http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=316:-fedetalisme-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7>.

وقعت في 6 تموز/ يوليو 1967 اشتباكات مسلحة بين الحكومة الفدرالية وقوات بيافرا عند الحدود قرب أوغوجا، وقلة اعتبرت أن هذا النزاع سيدوم عامين ونصف العام، وأنه سيتطور إلى حرب. ويمكن إيجاز حرب بيافرا بشكل عام في خمس مراحل:

- المرحلة الأولى (تموز/ يوليو 1967 - آب/ أغسطس 1967)، تحرُّك الشرطة ضد بيافرا واجتياح قوات بيافرا إقليم الغرب - الأوسط لنيجيريا.

- المرحلة الثانية (آب/ أغسطس 1967 - تشرين الأول/ أكتوبر 1968)، عمليات عسكرية شاملة ضد بيافرا، وسقوط إنوغو وأونيتشا وكالابار وبورت هاركورت.

- المرحلة الثالثة (تشرين الأول/ أكتوبر 1968 - نيسان/ أبريل 1969)، هجوم مضاد لقوات بيافرا في تشرين الأول/ أكتوبر 1968، وتصعيد القوة الجوية النيجيرية غاراتها الجوية.

- المرحلة الرابعة (نيسان/ أبريل 1969 - تشرين الثاني/ نوفمبر 1969)، سقوط أوموماهيا واستيلاء قوات بيافرا على أويري مجددًا بشكل مفاجئ.

- المرحلة الخامسة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 - كانون الثاني/ يناير 1970)، انهيار جمهورية بيافرا والاندفاع الأخير للقوات الاتحادية واستسلام بيافرا في 12 كانون الثاني/ يناير 1970[34]، ونهاية الحرب الأهلية التي دفعت نيجيريا ثمنها باهظًا نتيجة الخسائر البشرية والمادية الكبيرة، وما نجم عنها من تدمير للبنية التحتية.

ارتفع مستوى النشاط الدبلوماسي لحل النزاع حين زادت حدة العنف في نيجيريا. وتجلى ذلك في التحضيرات لعقد القمة السنوية الرابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في كينشاسا في أيلول/ سبتمبر 1967. فكان ثمة قلق واسع ومشترك بأن انفصال بيافرا عن نيجيريا سيهدد استقرار المنطقة. وساورت حكوماتٍ أفريقية

(34) Cervenka Zdenek, *The Nigerian War, 1967-1970. History of the War; Selected Bibliography and Documents*, Schriften der Bibliothek für Zeitgeschichte; Bd. 10 (Frankfurt am Main: Bernard and Graefe, 1971), pp. 55-121.

عدة بعد وصول الطائرات السوفياتية التي اشترتها نيجيريا، وإعراب إدارة الرئيس الأميركي جونسون عن قلقها من ذلك التطور، خشية من أن تنعكس تأثيرت الحرب الباردة بين القوتين العظميين على أفريقيا[35]. ومثّل نيجيريا في القمة أوبافيمي أوَوْ لَوْوَوْ الذي عارض مناقشة أي بند يتعلق بشؤون نيجيريا الداخلية. ووجد أن القادة الأفريقيين كانوا أقل قلقًا في ما يتعلق بسياسة نيجيريا الداخلية، وفي مسألة تمكّن الحكومة من تحقيق النصر. لكنه وافق في النهاية على إيفاد بعثة استشارية مكوّنة من ستة رؤساء أفريقيين لتأكيد وحدة أراضي نيجيريا وسلامتها. ونص إعلان القمة على أن المسألة شأن داخلي وأن حلها مسؤولية النيجيريين. لكن على الرغم من ذلك، كان الجنرال يوكوبو غووُن، حاكم البلاد، ومستشاروه قلقين جدًا مما حدث في القمة، فرفض أوو لووو صيغًا عدة أُعدّت بحيادية، وأصر على حذف أي دعوة إلى وقف إطلاق النار أو إجراء مفاوضات بين الجانبين. وما لبث أن حقق مكسبًا دبلوماسيًا مهمًا عندما جرت الموافقة على تضمين قرار منظمة الوحدة الأفريقية إدانة رسمية للانفصال.

في المحصلة النهائية، كان السماح لمنظمة الوحدة الأفريقية بالتعامل مع المسألة النيجيرية اعترافًا من الحكومة الفدرالية بأن النزاع لم يكن قضية داخلية خالصة. ومن ثم، يمكن الآن التعامل معه على أنه قضية تثير قلقًا مشروعًا يمس الدول الأفريقية كلها. واستقطب إعلان اللجنة الاستشارية اهتمامًا دوليًا واسعًا[36]، على الرغم من أن الولايات المتحدة أعربت مرارًا بعد إعلان جمهورية بيافرا عن استعدادها الاعتراف بالحكومة الاتحادية لنيجيريا وحدها.

ثانيًا: الفساد يضعف بنية الدولة

انتشر الفساد المالي في نيجيريا جنبًا إلى جنب مع نمو الصناعة النفطية، وبشكل أكثر تحديدًا، من خلال عمليتين رئيستين: **الأولى**، تزايد اعتماد البلاد على

---

(35) John J. Stremlau, *The International Politics of the Nigerian Civil War, 1967-1970* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977), pp. 82-86.

(36) المصدر نفسه، ص 89-94.

العائدات النفطية. والثانية، توسيع الحكومة الاتحادية سيطرة الدولة على الصناعة النفطية، بشكل ثابت. إضافة إلى هذين العاملين، ثمة عامل آخر تمثل في تحول الدولة إلى الفاعل الاقتصادي الأول في نيجيريا، فهي التي تحصّل الريوع والرسوم التي تدفعها الشركات النفطية، وتتسلم واردات النفط المباع في الخارج. وفرضت ضرائب عدة على النشاط المتعلق بالنفط. لذلك كانت النتيجة، أن حلّت الريوع النفطية محل الزراعة كوسيلة رئيسة للعيش، بشكل ثابت، ليتقدّم الأشخاص الذين يكسبون ثرواتهم من عوائد النفط على غيرهم في المجتمع النيجيري.

نسج كثير من هؤلاء الذين جنوا ثروات كبيرة من عوائد النفط شبكات زبائنية من أجل زيادة نفوذهم وقوتهم وتعزيز وضعهم، خلال الطفرة النفطية في السبعينيات. لكن عندما انخفض سعر النفط انخفاضًا حادًا في منتصف الثمانينيات، ضعف تدفق الأموال هذا، فنجم عنه: أولًا، جعل المنافسة من أجل الكسب والاحتفاظ بالسيطرة أكثر شراسة من أي وقت مضى. ثانيًا، دفعت هذه الوضعية أولئك الأشخاص الذي يقعون في الشبكات الاجتماعية الأدنى كي يمارسوا الفساد من أجل تعويض انخفاض دخولهم.

يتوافر دليل آخر على علاقة النفط بالفساد من المصافي الأربع لتكرير النفط في نيجيريا. فخلال العقدين الماضيين، أصيبت هذه المصافي بأعطال جدية كبيرة أدت إما إلى انخفاض إنتاجها وإما إلى توقفها كليًا عن الإنتاج، موقتًا. إضافة إلى ذلك، توقفت المصافي معًا عن الإنتاج في وقت معيّن، فاضطرت نيجيريا إلى استيراد البنزين والديزل والكيروسين من الخارج. وهذه مفارقة كبيرة تحدث في بلد منتج رئيس للنفط. لكن السبب الأول الذي أغضب النيجيريين كان إخفاق الحكومة المستمر في حل هذه المشكلات، على الرغم من إنفاقها مئات ملايين الدولارات. لذلك فهم يشكّون في أن كثيرًا من هذه الأموال إما أهدِرت ببساطة وإما سُرقت[37] من دون أن يستفيد البلد منها.

ربما يكون الفساد مستشريًا في عدد من الدول النامية، لكن دولًا قليلة جدًا

(37) Hill, pp. 87-88.

عانت مثل هذا النهب المتمثل في الكسب غير المشروع، كما في نيجيريا. هذه الحقيقة جرى توكيدها بتوصيف الوكالة الدولية لمراقبة الفساد نيجيريا الدولة الأكثر فسادًا في العالم في عام 1999، قبل أسابيع من انتخاب أولسغون أوباسانجو رئيسًا للبلاد. ويمكن التحقق من هذا الاستنتاج بقراءة عشرات التحقيقات الرسمية التي قامت بها الحكومات النيجيرية المتعاقبة، قبل عام 1999 وبعده، كما تؤكد ذلك أيضًا دراسات وبحوث أكاديمية عدة أجمع منفذوها على أن الفساد في نيجيريا أصبح قاعدة سلوك.

سيصعب تقدير مقدار الموارد المالية التي فقدتها البلاد بالضبط بسبب تفشي الفساد، منذ استقلالها عن بريطانيا في عام 1960. لكن أحد المصادر قدّر الخسائر بحدود 400 مليار دولار للفترة الممتدة بين عامي 1966 و1999. وهذا المبلغ هو بالطبع من إيرادات النفط الضخمة، ومن المساعدات الدولية. وأوضح مثال لتقدير مقدار الفساد مليارات الدولارات التي نهبها الجنرال ساني أباشا الذي حكم نيجيريا بين عامي 1993 و1998؛ إذ أفضت الاستقصاءات التي قام بها خلفاء أباشا إلى استرجاع ملياري دولار من أفراد عائلته وحدها، في حين جُمد مبلغ آخر قدره مليارا دولار في سويسرا ولوكسمبورغ وليختنشتاين[38]، ذلك أن سياسة الحسابات المصرفية السرية في مصارف هذه الدول تتستر على الفساد المالي وغسل الأموال.

ثمة مثال آخر على الفساد يتبدى باعتقال حاكم ولاية بايلسا النيجيرية ديبراي ألاميسيغا في مطار هيثرو في لندن، في 15 أيلول/ سبتمبر 2005، بتهمة غسل الأموال، واستجواب الشرطة المتخصصة بالجرائم الاقتصادية إياه. وبعد تفتيش بيته في لندن عثر على 920.000 جنيه استرليني، إضافة إلى تهم تتعلق بوجود 420.000 جنيه استرليني في حسابه المصرفي، وتحويله 475.000 جنيه استرليني بطريقة غير قانونية إلى حساب آخر. في المجموع اتُّهم ألاميسيغا بغسل أموال بلغت 1.8 مليون جنيه استرليني. وأعيد إلى نيجيريا، حيث اعتقل وفقد

(38) David U. Enweremadu, *Anti-Corruption Campaign in Nigeria (1999-2007): The Politics of a Failed Reform* (Leiden: African Studies Centre, 2012), pp. 1-2.

منصبه وحصانته، وحوكم بتهمة غسل الأموال. وأمضى فترة قصيرة في السجن، وكانت هذه إشارة مهمة إلى إمكان الحد من حالات الإفلات من العقاب.

اعتُقل حاكم ولاية نيجيري آخر في لندن بتهم مشابهة في بداية عام 2005، لكنه تمكَّن من الفرار إلى نيجيريا حيث خرج من مركز التوقيف بكفالة. وفي الواقع، ذكرت لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية النيجيرية أنها كانت تحقق في تهم فساد وسرقة أموال عامة وإساءة استخدام السلطة وغسل الأموال في حق 28 حاكمَ ولاية من أصل 36 حاكمًا. واعتُقل خمسة من هؤلاء الحكام بعد تنحيهم عن مناصبهم، ووجهت اللجنة إليهم تهمًا ذات صلة[39]. ويشير هذا إلى استفحال الفساد المالي والإداري في الولايات أيضًا، وعدم اقتصاره على الحكومة الاتحادية.

تشارك الشركات الأجنبية هي الأخرى في بعضٍ من أسوأ حالات الفساد في الدول النامية، ومنها نيجيريا. وكان أحدث اعتراف بالفساد ما أقرته شركة سيمنز، عملاق الهندسة العالمي، بدفعها رشى في نيجيريا وفي بلد آخر، ومن ذلك دفع 10 ملايين يورو إلى مسؤولين عموميين نيجيريين بين عامي 2001 و2004 لتسهيل منحها عقودًا. وكانت مجموعة شركات (كونسورتيوم) «تي أس كي جي» (TSKJ) التي ضمت شركات فرنسية وإيطالية ويابانية، قد تقدمت بعرض في عام 1994 لتقديم خدمات فنية لمشروع الغاز الطبيعي المسال بقيمة 12 مليار دولار في نيجيريا، والمملوك جزئيًا من الحكومة النيجيرية وشركة شل الهولندية. لكن عرضها رُفض آنذاك، لذلك استعانت بخدمات شركة أخرى منفصلة لتمكينها من الحصول على المشروع. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1995 مُنحت مجموعة شركات «تي أس كي جي» عقدًا بقيمة ملياري دولار في مشروع تسييل الغاز الطبيعي. وتبين بعد أعوام أنها دفعت 180 مليون دولار إلى حسابات أجنبية مختلفة لمسؤولين نيجيريين لمساعدتها في الحصول على هذا العقد. وبالتالي كان النيجيريون هم من دفعوا ثمن هذه العقود الضخمة التي ساهمت في تقويض مؤسسات الدولة[40] وأضعفت صدقيتها في نظر المواطنين.

---

(39) Ngozi Okonjo-Iweala, *Reforming the Unreformable: Lessons from Nigeria* (Cambridge, Ma: MIT Press, 2012), pp. 81-82.

(40) المصدر نفسه، ص 85-86.

إن تفشّي الفساد المالي والإداري في مفاصل مؤسسات الدولة، وضعف صدقية تلك المؤسسات في التعامل مع موارد البلاد الضخمة، ولا سيما المتأتية من النفط، وقلة فاعلية الإجراءات المتخذة لمكافحته، على الرغم من وجودها، أدّت كلها، بدرجة معينة، إلى انتقال الفساد إلى المستوى المجتمعي، لتصبح هناك ركائز مشتركة بين الدولة والمجتمع لدعم الفساد وتدويره، وجعل الحد منه صعبًا. وعوّقت هذه الحالة بناء الدولة المدنية الديمقراطية في نيجيريا. ونحن نجد لها ما يشابهها في دول نامية عدة، منها العراق حاليًا.

الفصل الثالث

البنية الإثنية

ثمة تنوع كبير في البنية الإثنية لنيجيريا يعكس الصورة العامة لأفريقيا؛ فبحسب الباحث جيان - بول أمسل، اكتسبت الأسماء الإثنية والتصنيفات تحديدًا صارمًا في حقبة الاستعمار التي حددت المجموعات البشرية المختلفة. وهذا واضح من حقيقة مشهودة تتمثل في كتابات البعثات التبشيرية والإدارة الاستعمارية والباحثين في مجال الأنثروبولوجيا الوصفية (الإثنوغرافيا) وعلماء الاجتماع، خصوصًا ما أنجِز في أطالس تعكس توزيع المجموعات الإثنية وخرائط أفريقيا، وكذلك تصنيف الأسماء الإثنية الذي أضفى قوة مهمة على عمل هذه التصنيفات. وخير مثال على ذلك، التقرير المفصّل المقدّم إلى البرلمان البريطاني في 9 نيسان/ أبريل 1919، الذي قدّمه السير لورد لوغارد، أول حاكم عام لنيجيريا، وزوجته فلورا شُو التي أطلقت على هذا البلد اسم «نيجيريا». يحتوي تقرير لوغارد الشهير على معلومات أرشيفية جمّة ومهمة في هذا الجانب[1] استخدمها بعض الباحثين في ما بعد من دون تمحيص وفحص.

من هنا، تُعدّ نيجيريا واحدة من أكثر دول العالم تنوعًا من الناحية الإثنية؛ إذ يعيش فيها أكثر من 250 مجموعة إثنية محددة تتكلم أكثر من 500 لغة[2]. وجدير

(1) Isidore U. C. Nwanaju, *Christian-Muslim Relations in Nigeria: A Historical-Theological Reflection Upon the Mutual Co-Existence of Christians and Muslims* (Holland: Katholieke Universiteit Nijmegen, 2004), pp. 18-19.

(2) *Africa South of the Sahara 2011*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2010), p. 926.

بالذكر أن تحديد الهوية الإثنية في نيجيريا أمر معقد، لأن هذا التحديد وعملية الاندماج في جماعات إثنية أخرى يتغيران بتغيُّر الأوضاع. إذ توجد مجموعات إثنية صغيرة يمكن أن تكون قد صُنفت أو لم تُصنف ضمن المجموعات الكبيرة. علاوة على ذلك، يقرر تصنيف السكان على أساس موضوعي تشابهات واختلافات ثقافية أو حضارية تساعد في تمييز المجموعات الإثنية من تلك المجموعات من السكان، التي تُصنف نفسها على أساس ذاتي.

ثمة معطيات أخرى تشير إلى أن عدد المجموعات الإثنية واللغات التي غالبًا ما تتطابق لكنها ليست ذات حدود مشتركة، يراوح بين 250 و400 لغة. وقد نُشرت قائمتان متطورتان ومستقلتان للغات في نيجيريا، بلغ فيها عدد اللغات بين 368 و395 لغة (يشمل كثير منها لهجات عدة). ويعود هذا التعارض في العدد إلى قرار بعض السلطات اعتبار لغات معيّنة مستقلة، بينما تعد سلطة أخرى هذه اللغات لهجات تابعة لإحدى اللغات.

نجد اختلافًا بين اللغة والمجموعة الإثنية أيضًا. فبشكل عام، تُستخدم اللغة كأحد المعايير لتحديد المجموعة الإثنية. وفي بعض الحالات، تكون الكيانات الإثنية متشابهة حضاريًا، وتتكلم لهجات تعود إلى لغة واحدة، لكنها تصر على أن تبقى منفصلة في التحديد والعد. وفي حالات أخرى، يعد متكلمو لغات معينة - في حالة كونها مترابطة إلى حد بعيد - أنفسهم أعضاء في مجموعة واحدة.

لذلك تتمثل الإشكالية التي تواجه الباحث في دراسته البنية الإثنية في نيجيريا في تحديد عدد المجموعات الإثنية، لأن المميزات المحددة لهذه المجموعات يمكن أن تكون قد تغيرت تاريخيًا ومكانيًا. وعلى قاعدة التحديد الذاتي الذي استُخدم في التعداد السكاني في عام 1963، كان ثمة مجموعات إثنية كثيرة، مثلما هي الحال بالنسبة إلى اللغات، إلا أن الحرب الأهلية وتأسيس الولايات الجديدة وفّرا إطارًا مختلفًا للتفاعل السياسي بين الكيانات الإثنية[3] المختلفة.

---

(3) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed. Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), p. 90.

إن التنوع الكبير الذي يُلاحظ في البنية الإثنية والثقافية في البلاد، مصدره وقوعها عند نقطة التقاء طرق الهجرات عبر القارة من الشمال إلى الجنوب، ومن الغرب إلى الشرق، ومن الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي[4]. ويجمع معظم العلماء على تعرّضها لكثير من موجات الهجرة أو الغزو في الألفي عام الماضيين من تاريخها (سميت نيجيريا بهذا الاسم رسميًا بعد الدمج السياسي الذي قامت به الإدارة البريطانية الاستعمارية في عام 1914). وكانت هذه الموجات تأتي أساسًا من الشمال الشرقي، ونتج منها تكوين الاختلافات الإثنية واللغوية الكبيرة للسكان أو نموها. لذلك تحتفظ كل مجموعة سكانية بلغتها وثقافتها وتنظيمها الاجتماعي. كما توجد مجموعات كبيرة محددة تسيطر من الناحية العددية في بعض الولايات مثل الهوسا والفولاني في سوكوتو، وكادونا، وباوشي، وغونغولا، وكانو[5]. وعلى الرغم من التنوع الشديد لسكان نيجيريا، فإن مجموعات الهوسا - الفولاني، واليوروبا، والإيبو، والكانوري، والتيف، والإيدو، والنوب، والإيبيبيو، والإيجاو تؤلّف تقريبًا 80 في المئة من مجموع السكان، في حين أن عدد أفراد بعض هذه المجموعات لا يجاوز 10.000 نسمة[6].

نتيجة السياسة الاستعمارية البريطانية، وتقسيمها البلاد في البداية ثلاثة أقاليم وفي ما بعد أربعة أقاليم، واختلاف موقع إقامة المجموعات الإثنية الذي يلوّن درجة التأثير الأوروبي في هذه المجموعات، والتنافس في ما بينها من أجل الهيمنة الاقتصادية والسياسية، نشأ تنافس إقليمي، كانت إحدى نتائجه الحرب الأهلية السالفة الذكر. وكان هناك تنافس في داخل الأقاليم نفسها أيضًا، حيث كانت تهيمن في كل إقليم إحدى المجموعات الإثنية الكبرى الثلاث: الهوسا في الشمال، واليوروبا في الجنوب - الغربي، والإيبو في الجنوب - الشرقي، فيما كانت المجموعات الإثنية الأصغر غير مستعدة لقبول الهيمنة السياسية والثقافية للمجموعات الأكبر، لذلك كان إنشاء الولايات الجديدة التي بلغ عددها 36، إضافة إلى العاصمة الاتحادية أبوجا، أحد حلول الحد من التنافس الإثني.

---

(4) *The New Encyclopaedia Britannica*, 30 vols. (Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1978), vol. 13, p. 89.

(5) Nwanaju, pp. 19-20.

(6) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 927.

يستفيد التركيز على التنافس بين المجموعات الإثنية الثلاث الكبيرة في نيجيريا من الإرث الاستعماري، خصوصًا تقسيم البلاد ثلاثَ مناطق إدارية تتطابق مع الحدود الإثنية لثلاث مجموعات إثنية رئيسة. وهذا التقسيم جعل هذه المجموعات المهيمنة نقطة ارتكاز مناطقها المعينة، وبهذه الطريقة، وضع إطار السياسة لكل من فترة الاستعمار وما بعدها. تاريخيًا، جعلت هذه البنية أعضاء هذه المجموعات فاعلين مهيمنين في المجال السياسي والاقتصادي، في مقابل الأقليات التي شُغلت باستمرار في النضال لمعالجة ما يُزعم أن يكون هيمنة الأغلبية في المناطق الجيوسياسية وفي الفدرالية ككل.

شرح الباحث أوساغا أسبابًا عدة لبروز المسألة الإثنية في نيجيريا أهمها: أعمال الدولة والسياسات التي تعزز التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وسط المجموعات الإثنية، ولا سيما في مجتمع متعدد مثل نيجيريا؛ تأسيس شرعية لسلاح الإثنية في الحصول على مكاسب من الدولة التي يخشى إداريوها أن تهدد المطالب الإثنية غير المراقبة استقرارها؛ دور العامل الإثني في التنافس على الموارد الشحيحة وتقاسم السلطة بين المجموعات الإثنية المختلفة؛ افتقاد شبكات الأمن الاجتماعي وبرامج سياسات الرفاه الاجتماعي أو محدوديتها؛ الدرجة العالية من التسيس التي تعزى باطراد إلى أن محصلة نضال المنافسة السياسية تساوي صفرًا، خصوصًا في ما يتعلق بالسيطرة على مقاليد سلطة الدولة؛ وهذا بدوره يولد القلق، وعدم الثقة في شأن قضايا التمثيل في الأجهزة الحكومية الأساسية (تشمل القوات المسلحة، الخدمة العامة والقطاعات الأخرى من الاقتصاد)، ومن ثم إدراج الاعتبارات الإثنية في معظم القضايا[7].

تستغل النخب الطبقية التنوع في الهوية بشكل ثابت، فيصبح إمكان بناء شعور مشترك بين الطبقات المختلفة للمجتمع أمرًا صعبًا. ويمكن النظر إلى النزاعات السياسية والاقتصادية والدينية والإثنية وأشكال أخرى من النزاعات، في ضوء عدم القدرة على حل مشكلة أزمة الهوية. لذا عندما تبادر الدولة إلى حل النزاعات

(7) Godwin Onuoha, *Challenging the State in Africa: MASSOB and the Crisis of Self-Determination in Nigeria*, African Politics/Politiques Africaines; 4 (Zurich, Berlin: Lit Verlag, 2011), pp. 8-9.

الاجتماعية ينبغي أن تحتل قضايا الهوية مساحة مهمة من تركيزها. فالأصل في إنشاء الدولة تخفيف حدة صراع المصالح الاقتصادية بين مختلف طبقات المجتمع، لكنها في سعيها إلى التوفيق بين مكوّنات الصراع الطبقي، على الرغم من تعذّر ذلك، تؤسس نظامًا يشرّع اضطهادَ طبقةٍ طبقةً أخرى ويبرره. وفي محاولة واضحة من الدولة للإبقاء على صلتها الوثيقة بالموضوع، كفلت بقاء المجتمع مشتبكًا في تناقض لا يُحل. لذلك، ستكون إحدى وسائلها تشجيع التصنيفات الاجتماعية المختلفة بواسطة نشر أيديولوجيا «نحن» و«هم». فنمو نزعات الهوية يمكن أن ينظر إليه كأيديولوجيا للدولة للبقاء معنية بالموضوع[8] من دون حل هذه الإشكالية المتفاقمة.

نعرض هنا أبرز المجموعات الإثنية بحسب توزيعها الجغرافي.

أولًا: المجموعات الإثنية الرئيسة في الشمال

1- الهوسا

تزودنا مصادر الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المتعلقة بغرب أفريقيا بتصور حي عن الحياة لمدة مضت تراوح بين خمسة وعشرة قرون. وهي تدلل على مستوى من التنظيم السياسي والاقتصادي مهم لدرجة إثارة إعجاب الملاحظين الأجانب. في أي حال، دُرست هذه المنطقة في المصادر المبكرة بشكل استثنائي تقريبًا أو اقتصرت الدراسات على السودان الغربي، وبامتداد أقل شملت منطقة بحيرة تشاد. لكن المراجع المتوافرة عن المناطق الواقعة بين هذين القطبين، التي تشمل كذلك الشعب الذي يُعرف الآن بالهوسا، هي موضع جدل. ففي الواقع، ندر ذكر اسم الهوسا حتى القرن السابع عشر، وأصبحت المراجع التي تشير إلى «Aoussa» أكثر شيوعًا في القرن الثامن عشر. لذلك فإن إعادة بناء التاريخ المبكر للهوسا تنطوي دائمًا على مخاطر المفارقات التاريخية، علمًا أن الإشارة المبكرة

(8) Babajide Ololajulo, «The Oil Producing Community in Nigeria: A Politico- Economic Resource,» *Journal of Environment and Culture*, vol. 7, no. 1 (June 2010), p. 72.

المقبولة بشكل عام عن مجتمع الهوسا في بداية القرن الخامس عشر وردت على لسان المؤرخ المصري المقريزي[9].

الهوسا من زنوج السودان الخالصين. اندمجوا عبر قرون في شعوب أخرى دخلت إلى مجتمعهم. وعلى الرغم من أن هذه الشعوب باتت تتكلم لغة الهوسا، واعتنقت الإسلام، فإنها ظلت تحتفظ بأسماء مجموعات فرعية مميزة، لإدراكها أنها من القادمين الجدد. وكان الاحتفاظ بالهوية الإثنية الأصلية يعدّ علامة مميزة، في بعض الأحيان، كما هي الحال بالنسبة إلى الكانوري الذين سكنوا فترة طويلة في وسط الهوسا، ولكن لهم تقاليد إسلامية خاصة بهم. وفي الحقيقة، استند التفوق الثقافي للهوسا مقارنة بالقبائل الشمالية الأخرى، ولا سيما الكانوري، على تطورين تاريخيين تاليين: النمو المهم لتجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى مع شعوب شمال أفريقيا وانتشار العرب والإسلام إلى أطراف السودان خلال الأعوام الألف الماضية[10]، وهذا دليل على تأثير التفاعل الثقافي بين الشعوب.

دُهش الملاحظون، قبل 500 عام على الأقل، من شبكات التجارة الواسعة التي كانت تربط العالم الإسلامي بالمدن المسورة المهيبة لمجتمع يُطلق عليه الهوسا. وعلى الرغم من هذه الشهرة، فإن تاريخ الهوسا يبقى محط نقاش. وقلما اتُّفق في شأن الآليات التي تطورت من خلالها الهرمية الاجتماعية المعقدة والاستيطان، والمؤسسات الإسلامية، والعلاقات بالعالم الخارجي، وكلها ميزت الهوسا في عيون الغرباء.

أقام شعب الهوسا في فترة ما قبل الاستعمار، في ما يعرف الآن بشمال نيجيريا، علاقات اجتماعية وتجارية تمتد غربًا إلى وادي السنغال، وشرقًا إلى الجزيرة العربية. وكانت لدول الهوسا ومملكة كانيم - بورنو علاقات تجارية متبادلة مدة طويلة بدول المغرب العربي عبر الصحراء، من خلال الاتجار بالسلع وتنقّل الناس ذهابًا وإيابًا. وكان العصر الذهبي لهذه التجارة بين القرنين الرابع

(9) Anne Haour and Benedetta Rossi, eds., *Being and Becoming Hausa: Interdisciplinary Perspectives*, African Social Studies Series; v. 23 (Leiden; Boston: Brill, 2010), pp. 8-9.

(10) Nwanaju, p. 23.

عشر والسادس عشر، أما السلع الأكثر أهمية في التجارة فكانت الذهب والرقيق والملح والجلود والنسيج وريش النعام[11].

كان الملمح المهم لأغلبية حكومات الهوسا التي قامت منذ أوائل القرن التاسع عشر، أو دولهم، هو الدور الذي أدّته الأرستقراطية الحاكمة من أصل فولاني في إدارتها. فعلى الرغم من اندماج هذه الارستقراطية في مجتمع الهوسا من نواحٍ عدة، فإنها تنسب نفسها إلى الفولاني. لذلك، فإن تسمية الهوسا – الفولانيّ تُطلق في بعض الأحيان على الأمراء الحاكمين. وكان الهوسا (أو المتحدثون بالهوسا – الفولاني) في المدة التي سبقت تأسيس الولايات الثنائية يعملون أيضًا موظفين وسط سكان النطاق الأوسط من البلاد الذي كان جزءًا من المنطقة الشمالية السابقة.

ولّد البحث المتعلق بتطور التنظيم الاجتماعي – السياسي للهوسا نقاشًا مهمًا وسط العلماء على الأقل لمدة 200 عام. ويعاب في الوقت الحاضر على النقاشات المبكرة في هذا المجال قبولها التدوين الشفهي والمكتوب والمتسم بضعف التمييز أو غير المتفق مع قواعد النقد النزيه، في حين، شهدت سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته اعتماد العلماء طريقة في البحث تنزع إلى الشك، وتدمج المعطيات التي باتت متوافرة من بحوث اللسانيات التاريخية والآثار[12]، ما ساعد في إنجاز دراسات وبحوث يمكن الركون إلى نتائجها بدرجة متقدمة.

يشير التعداد السكاني لعام 1963 إلى أن مجموعة الهوسا تؤلّف أكبر المجموعات الإثنية عددًا 11.6 مليون نسمة، وتأتي بعدها اليوروبا والإيبو على التوالي (انظر الجدول (3–1))، علمًا أن هذا التعداد كان أول تعداد شامل قُبلت نتائجه لكن ليس من دون الطعن في بعضها، كما سنناقش ذلك تفصيلًا في فصل النمو السكاني. وفي التعداد الذي تلاه في عام 1991 تقرر حذف حقلي الدين والمجموعة الإثنية من الاستبيان للمساهمة في تخفيف القلق المتعلق بالعدد.

---

(11) Aderanti Adepoju and Aric van der Wiel, *Seeking Greener Pastures Abroad: A Migration Profile of Nigeria* (Ibadan: Safari Books, 2010), p. 17.

(12) Haour and Rossi, eds., pp. 1-2.

الجدول (3-1)

المجموعات الإثنية الرئيسة بحسب الإحصاء السكاني (1963)

المجموعة الإثنية	العدد
الهوسا	11.652.754
اليوروبا	11.320.509
الإيبو	9.246.388
الفولاني	4.784.366
الكانوري	2.259.091
الإيبيبيو	2.006.486
التيف	1.393.649
الإيجاو	1.088.885
الإيدو	954.970

المصدر: H.O.N. Oboli, *A New Outline Geography of West Africa*, 8th ed. greatly enl. and rev. (London: Harrap, 1978), pp. 64-65.

بناء على تحليل المعطيات الإحصائية للتعداد السكاني لعام 1963، لاحظ الجغرافيان كلاسون وأونكامايا أن 30 في المئة من أولئك الذين يحدَّدون كهوسا كانوا يتركزون في مقاطعة كانو التي تُعدّ الجزء الأكبر من ولاية كانو الحالية؛ و23.6 في المئة كانوا يسكنون في مقاطعة سوكوتو التي تشكّل الجزء الأكبر من ولاية سوكوتو؛ و15.1 في المئة في مقاطعة كاتسينا (تقريبًا النصف الشمالي من ولاية كادونا)؛ و0.1 في المئة إلى 9.9 في المئة من الهوسا كانوا من مقاطعات أخرى من المنطقة الشمالية القديمة، إلا أن المعطيات الإحصائية لا تميز الفولاني الذين شاركوا في تكوين إمارات الهوسا القديمة (الحكام والمقيمين) وأولئك الذين كانوا أقل ارتباطًا بهم، من الشعوب الأخرى مثل الكانوري[13].

يقدّر عدد المتكلمين بلغة الهوسا اليوم بـ 25 مليون نسمة. وهذه المجموعة تقطن في شمال نيجيريا وجنوب النيجر أيضًا، بينما هناك 15 مليون نسمة يتحدثون الهوسا كلغة ثانية يقطنون في أفريقيا الغربية. وهناك من يرفع عدد المتحدثين

(13) Nelson, ed., pp. 96-98.

بالهوسا كلغة أولى إلى حدود 40 مليون نسمة[14]. ويسكن الهوسا معظم منطقة الأعشاب المفتوحة الواقعة في الشمال في ولايات كانو وسوكوتو وكادونا. وعلى الرغم من تمتع هذا الشعب بتأثير أساس، سياسي وثقافي وحضاري ولغوي، في أقسام كثيرة من المنطقة الواقعة شمال وادي النيجر- بينو، فإن مركز منطقته في نيجيريا يقع في الولايات المذكورة.

ينقسم شعب الهوسا مجموعات فرعية أخرى، منها كاتسيناوا وكاناوا وزازاغاوا. ويتميز المجتمع الذي يتكلم الهوسا باختلافات مهمة عبر المناطق، ويشمل مجموعات سكانية ذات أساليب حياة وتقاليد مختلفة. هذا التنوع أو عدم التجانس اختُبِر جيدًا عبر التاريخ، وقاد إلى وصف «الهوسانية» (Hausaness) بأنها ظاهرة أكثر مرونة، أي أقل ارتباطًا بالعرق. علاوة على ذلك، فإن مفهوم العرق نفسه أصبح في الآونة الأخيرة موضوعًا لنقاشات عدة في الدراسات الأفريقية[15]، ولا سيما في الوسط الأكاديمي الذي بدأ يفرز المفاهيم والطروحات العنصرية التي لحقت بدراسة الأعراق، والتي وردت في كتابات بعض الباحثين الأوروبيين.

إذًا توجد انقسامات حقيقية أو محتملة، دينية وإثنية فرعية أو متعلقة بالنسل بين المتحدثين بالهوسا، حتى في وقت بدا فيه تضامن الهوسا كأنه بلغ ذروته في خمسينيات القرن العشرين وستينياته. فالتغيُّرات التي حدثت في نيجيريا منذ الحرب الأهلية، خصوصًا منذ أواسط السبعينيات، أفرزت نوعًا جديدًا من العوامل التي أخذت تؤثر في العلاقات بين المجموعات الإثنية وتؤثر أيضًا في العلاقات في داخل المجموعة الإثنية نفسها. ومن بين هذه التغيُّرات إنشاء ثلاث ولايات كبيرة تتمتع بالحكم الذاتي، تشمل قلب أراضي الهوسا. لذلك أصبح في إمكان الهوسا، في ولاية معينة، أن يتمتعوا بامتيازات واهتمام غير ما يتمتع به الآخرون. إضافة إلى ذلك، فإن تحول الهوسا في أماكن أخرى من مجموعة مسيطرة سياسيًا وثقافيًا إلى أغلبية في أحسن الأحوال - كما في ولاية بوتشي - وإلى أقلية في الولايات الأخرى، يعني تغيير الطريقة التي يدرك الهوسا بها أنفسهم. أما التغير

---

(14) Haour and Rossi, eds., p. 1.

(15) المصدر نفسه، ص 4.

الثاني، فكان زيادة الاهتمام بالتعليم العلماني وسط السكان ذوي التعليم الإسلامي الذي يحترمه الناس احترامًا كبيرًا. وبصرف النظر عن إمكان النزاع بين هذين الاتجاهين، هناك احتمال يكمن في انبثاق معيار تعليمي بديل من هذه الوضعية.

من ناحية أخرى، يتميز مجتمعا الهوسا القديم والجديد بأهمية المراكز الحضرية وبتطور التخصص في المجال السياسي والديني والحرفي. لكن يلاحَظ أن الأغلبية العظمى من المتحدثين بلغة الهوسا، ومنهم كثير من ساكني المدن الذين يتمتعون بمهارات مهنية، كانوا في الأصل فلاحين. ومع بعض الاستثناءات، فإن المتحدثين بلغة الهوسا، خارج الولايات الشمالية يمارسون مهنة التجارة والتعليم الديني والوعظ[16]، إضافة إلى مهن أخرى باتوا يزاولونها، نشأت من عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تمر به نيجيريا مثل باقي الدول النامية.

يؤلف أفراد شعب الهوسا معظم مزارعي الحبوب في شمال البلاد. فهم يزرعون القمح والدُّخن والفول السوداني والبازلاء والقطن والذرة والرز والمحاصيل ذات الجذور. ويمارسون أيضًا مهنة الغزل والحياكة والدباغة وصبغ الملابس، ويعملون في صناعة النحاس الأصفر والأواني وأعمال معدنية أخرى. كذلك، من بين الهوسا من هم تجار كبار الذين يشترون البضائع المصنوعة محليًا أو المستوردة ويبيعونها في مراكز تجارية كبيرة مثل كانو، وكاتسينا، وزاريا، وسوكوتو[17]. وهذا النوع من التخصص بدأ يتغير مع تسارع الهجرة الريفية - الحضرية التي سنأتي إلى تحليلها.

2- الفولاني

هي المجموعة الكبيرة الثانية التي تقطن في شمال نيجيريا والمنتشرة في مناطق أخرى عدة في غرب أفريقيا. ويُعتقد أنها شعب خليط[18] دخل أراضي الهوسا، وكان أفراده رعاة متجولين في القرن الثالث عشر الميلادي، ومعظمهم

---

(16) Nelson, ed., p. 98.

(17) H.O.N. Oboli and R. J. Harrison Church, *A New Outline Geography of West Africa*, 8th ed. Greatly Enl. and Rev. (London: Harrap, 1978), p. 65.

(18) يبدو أن الفولاني خليط من البربر وزنوج نهر السنغال، لأنهم أرقّ بشرة بصورة ملحوظة.

من البدو، حتى سكن بعضهم المدن واختلط بالسكان الهوسا. وفي أوائل القرن التاسع عشر، عُيِّن أمراء الفولاني حكامًا لعدد من الولايات، وانبثقت إمبراطورية الفولاني التي امتدت من غاندو في الغرب إلى آداماوا في الشرق (باستثناء بورنو). وفي أوائل القرن العشرين، أصبح القسم الأكبر من شمال نيجيريا تحت سيطرة حكام ينتمون إلى الفولاني. وبقيت أغلبية الأمراء متحدرة من هذه المجموعة[19]. ومن دراسة المرحلة الاستعمارية نلاحظ أن أقل التغيُّرات حدثت في إمارات الهوسا - الفولاني، لأن السلطات المحلية التزمت الوحدات التقليدية. إذ تم الإبقاء على سلطة الأمير الأوتوقراطية، ولم يطرأ سوى تعديل طفيف على سلطته في مراقبة الزعماء التابعين له وتوجيههم، على الرغم من توليهم رئاسة المقاطعات الإدارية بدلًا من حيازة إقطاعات متفرقة. وبعد أن كان من حق الأمير وسلطته تعيين الزعماء وعزلهم على أساس الولاء والمصلحة السياسية، أصبح له أن يناقش قضيته وشؤونه مع الموظفين البريطانيين[20].

تُعرف المجموعة الأرستقراطية الحاكمة من الفولاني بـ «فولاني المدن»، أما المجموعة الثانية، أي الفولاني المستقرون، فتركوا عاداتهم البدوية منذ مدة طويلة، وتزاوجوا بالهوسا، وأصبحوا يشبهونهم كثيرًا أو قليلًا في اللغة والمظهر. أما المجموعة الثالثة من الفولاني فهم مربو الماشية الذين ظلوا يحتفظون بعاداتهم الأصيلة وطباعهم ومظهرهم. وعادة يكون أفراد هذه المجموعة الخالصة من الفولاني طوال القامة نحيفي الجسم ذوي بشرة فاتحة اللون وسيمي المظهر[21] وذوي شعر طويل داكن وأنوف معقوفة ووجوه بيضوية الشكل[22]. ولا تزال هذه المجموعة تتكلم لغة الفولاني الأصلية.

إن سلوك الفولاني الاجتماعي أكثر صلابة أو صرامة من سلوك الهوسا. وساهم تجنيدهم ونشاطهم التجاري في نشر لغة الهوسا في أجزاء عدة من أفريقيا

---

(19) Nwanaju, p. 26, and Oboli, p. 65.

(20) ب. س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 28 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 100-101.

(21) Oboli, p. 65.

(22) N. P. Iloeje, *New Geography of Nigeria* (Nigeria: Longman, 1978), p. 19.

الغربية، وجعلها ذلك لغة مشتركة للتفاهم في معظم أجزاء شمال نيجيريا. وعلى الرغم من أن الفولاني يعيشون مع الهوسا، فإنهم يتركزون بشكل خاص في منطقة بينو - الهضبة وفي الأجزاء الجنوبية من الولايات الشمالية - الشرقية، ويعتاشون من الزراعة ويعملون في دباغة الجلود أو التجارة مثل الهوسا. لكن أغلبيتهم ترعى الماشية وتصنع الزبد والجبن.

3- الكانوري

يقطن أفراد هذه المجموعة السكانية بأعداد كبيرة في المنطقة الشمالية - الشرقية الجافة في ولاية بورنو. وفي الجزء الجنوبي - الشرقي من النيجر. ويشكلون 4 في المئة من مجموع سكان نيجيريا. وهم يشبهون شعب الهوسا جدًا، ذوو بشرة سمراء وقامة طويلة. وتصنّف لغتهم بأنها فرع صحراوي من العائلة النيلية - الصحراوية (Nilo-Saharan Family). اعتنقوا الإسلام في القرن الحادي عشر على المذهب المالكي. ويعيشون في القرى والمدن ويمارسون مهنة الزراعة، ومحصولهم الرئيس في هذه المنطقة الفولُ السوداني. يمتهنون التجارة الداخلية، ولا سيما مع الفولاني والرعاة من عرب الشاوية الذين دخلوا إلى هذه المنطقة في الأزمنة الماضية واختلطوا بهم. ويزاولون مهنًا أخرى مثل الغزل والحياكة والدباغة وجمع الملح. وكان الكانوري قد أنشأوا دولة قوية عند محطة على الطريق الرئيسة للتجارة عبر الصحراء. وكانت هذه الإمبراطورية تسمى بورنو، بلغت أوجها في القرن السادس عشر. وينقسم مجتمع الكانوري طبقات عدة محددة، فتمثِّل عائلة شيهو (Shehu) الرئيس السياسي والديني لجميع الكانوري وهي النسب الملكي، في حين أن معظم سكان هذه المجموعة هم من طبقة عامة الناس.

هاجرت شعوب بورنو الكانوري والهوسا والفولاني على التوالي إلى المناطق الشمالية. وفي نهاية القرن الحادي عشر توسعت إمبراطورية كانيم (Kanem)، حيث كانت بورنو إقليمًا يمتد نحو شرق بحيرة تشاد وغربها، وشملت الجزء الأكبر من أراضي الهوسا. وفي القرن الثالث عشر تقدّم الإسلام باتجاه المنطقة الشمالية وأثّر في حياة السكان الاجتماعية والدينية. وفي نهاية القرن الرابع عشر تراجعت قوة كانيم وتقلصت الإمبراطورية، ولم يبق منها إلا إقليم بورنو. في

غضون ذلك، استعادت ولايات الهوسا الباقية الواقعة غرب بورنو استقلالها عن مملكة سونغاي[23].

ثانيًا: المجموعات الإثنية في النطاق الأوسط

ضمن هذه المجموعات هناك التيف والنوب. ويسكن هذان الشعبان في وادي بينو ووادي النيجر، في حين يسكن شعبا أيغالا وأيدوما في الجزء الجنوبي من ولاية بينو - الهضبة سابقًا[24]، وفي الأجزاء الشرقية من ولاية كوارا. ويسكن البيرم في هضبة جوس. ويؤلّف التيف أكبر مجموعة إثنية. وهناك مجموعات أخرى هي باسا كانو، إليغو، إفو، كورو، غاد (غواري)، أغبري (إبيرا)، ووكون يوروبا... إلخ. أما الزراعة، فهي المهنة الرئيسة لسكان هذه المجموعات، وهم يزرعون السمسم وفول الصويا والفول السوداني والقطن واليام والذرة والدخن والكاسافا كغذاء أساس. وتعيش مجموعة إيغالا، وأغلبيتها من المسلمين، على الضفة اليسرى لنهر النيجر عند نقطة التقائه بنهر بينو. وتتفرع لغتهم من المجموعة اللغوية الفرعية كوا التي تعود إلى عائلة النيجر - الكونغو. وكان مجتمع إيغالا التقليدي منظمًا سياسيًا كمملكة ذات نظام مستبد، أحيط الملوك فيه بمحرمات كثيرة. وقد نشطت البعثات التبشيرية المسيحية وسط هذه المجموعة منذ عام 1865، فتحوّل عدد كبير منهم إلى المسيحية في المدن. لكن على الرغم من ذلك، بقي المسلمون هم الأكثر عددًا. أما من الناحية اللغوية، يعود اليوروبا، وباسانجي، والنوب، وإيدوما أيضًا إلى المجموعة الفرعية للغة كوا، بينما تعزى لغة مجموعات كورو ووافو والتيف إلى التصنيف الفرعي بينو- الكونغو. ومما يسترعي الانتباه أن نعرف بوجود مجموعات لغوية عدة متعايشة في المنطقة من دون حدود إقليمية واضحة، مثل: كوتون كاريفي في ولاية كوجي التي تعيش فيها مجموعات عدة.

---

(23) Nwanaju, pp. 21-26.

سونغاي: حضارة ومجموعة عرقية ولغوية، كانت لها دولة تمتد في غرب أفريقيا، منذ القرن الخامس عشر حتى وقت متأخر من القرن السادس عشر. وقام أحمد المنصور الذهبي، أشهر سلاطين الدولة السعدية في المغرب، بتجهيز حملة كبيرة انتهت بالاستيلاء على هذه المملكة عام 1591.

(24) في التقسيم الإداري الحالي قسّمت هذه الولاية ولايتين بينو والهضبة.

والتمازج الثقافي موجود مع الاختلافات في المجموعات والعائلات اللغوية[25]. وهذا يعني أن التعايش الاجتماعي السلمي ممكن إذا توافرت له الأرضية الملائمة على المستوى السياسي والاقتصادي.

ثالثًا: المجموعات الإثنية الرئيسة في الجنوب

1 - اليوروبا

هي ثاني أكبر المجموعات الإثنية في نيجيريا بعد الهوسا، وأكبر المجموعات اللغوية في جنوب البلاد. تقطن غرب نهر النيجر وجنوب نهر بينو، في الجزء الجنوبي الغربي من نيجيريا الذي يضم ست ولايات: ايدو، ولاغوس، وأوغون، وأوندو، وأوسون وأويو. ويذهب السلطان محمد بلو (1779-1837) إلى أن اليوروبا هم من سلالة بني كنعان وعشيرة نمرود. والسبب في استقرارهم في غرب أفريقيا، كما سمع من أسلافه، هو أن يعرب بن قحطان طردهم نحو الغرب، فسافروا بين مصر والحبشة حتى وصلوا إلى أرض اليوروبا. ويذكر صابوري بيوبكو الذي درس الأصول القديمة لليوروبا التي أسست حضارة جنوب نيجيريا، أن المؤسسين الرواد لهذه القبيلة أتوا من حوض النيل الأوسط في ما بين القرنين السابع والعاشر، ويرجّح أن هجرتهم كانت من أعالي الصعيد لا من اليمن[26]. ويقال أيضًا أن شعب اليوروبا نشأ أصلًا في مملكة ميروي على ضفاف النيل. ونجد كاتبًا يقول إن ديانتهم ترتبط بوثائق فريدة بديانة مصر القديمة في الألف الثالث قبل الميلاد[27].

أظهر التعداد السكاني لعام 1991 أن عدد سكان اليوروبا بلغ نحو 20 مليون نسمة، يتكلم معظمهم لغة اليوروبا ويشتركون في هذه الصفة مع نظرائهم في بنين، وتوغو، وغانا. وفي الواقع تنطبق تسمية «اليوروبا» على عائلة لغوية كبيرة

---

(25) Nwanaju, pp. 26-27.

(26) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقيا، عالم المعرفة؛ 34 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 67.

(27) لويد، ص 288.

من شعوب عدة، ثقافتها متداخلة وميزتها ارتباطها بعلاقات واسعة بالمجموعات الأخرى. وهناك دليل أثري على أن منطقتهم كانت مسكونة في الفترة بين القرنين العاشر والثاني قبل الميلاد. شهد سكان اليوروبا أيضًا تطور المجتمعات السرية وسطهم بدرجة كبيرة. وهم يتميزون بتجانسهم اللغوي وتقاليدهم المشتركة، لكنهم لم يتوحدوا تحت حكومة واحدة. وكانت أراضيهم تتكون من المدن- الدويلات الملكية القوية[28] ويعيشون في المدن الكبيرة تحت سيطرة رؤسائهم الذين كانوا أقوياء وما زال نفوذهم كبيرًا. وتنقسم اليوروبا مجموعات فرعية رئيسة، منها أويو، أيغبو، أيكيتي، إيغيشا وإيلورين.

تكيَّف شعب اليوروبا مع أوضاع بيئية مختلفة، واستلزم ذلك تطوير اقتصاداته من صيد الأسماك إلى الزراعة. فبدأ يزرع اليام والكاسافا والذرة والبقوليات ومحاصيل معيشية أخرى، منها الكاكاو ونخيل الزيت والقطن التي تعدّ محاصيلَ نقدية. أما أهم الحرف التي يزاولها فهي الغزل والحياكة وصباغة الملابس والصياغة والدباغة وصناعة النحاس والفخار وبناء الزوارق.

بدأ شعب اليوروبا في القرن التاسع عشر يتأثر بالإسلام من جهة الشمال وبالمسيحية من جهة الجنوب. وأصبحت مملكة إيلورين تحت حكم سلالة الفولاني المسلمة، في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر. لكن على الرغم من تأثر اليوروبا بالإسلام قبل ذلك، كان الجنوبيون منهم أوائل من تأثر بالبعثات التبشيرية المسيحية، بعد عودة الأرقاء المحررين من اليوروبا إلى نيجيريا بعد تحوّلهم إلى المسيحية. وبحلول منتصف القرن العشرين كانت طائفة واسعة من اليوروبا تعتنق الديانة المسيحية[29].

2- الإيبو

هم المجموعة الثالثة من حيث العدد بعد الهوسا واليوروبا. وثاني أكبر مجموعة لغوية بعد اليوروبا في جنوب البلاد. يعيشون في الجزء الجنوبي -

---

(28) Nwanaju, pp. 27-28.

(29) Nelson, ed., p. 104.

الشرقي من نيجيريا ذي الكثافة السكانية العالية في ولايات أنامبرا إيمو وأجزاء من كروس ريفر. وهم زنوج أنقياء مثل اليوروبا، يزرعون المحاصيل ذات الجذور ويجمعون منتوجات النخيل ويمارسون حرفًا أخرى مثل الصياغة وصناعة الفخار والحُصُر.

تتمثل الميزة البارزة التي طبعت حياة الإيبو في أهمية حياة القرية وغياب أي ممالك قديمة وكبيرة يسيطر عليها الأمراء، مثلما هي حال ممالك الفولاني وبورنو واليوروبا. لذلك يقول الإيبو عن أنفسهم أنهم «لا يعرفون الملك» ويرمزون بهذا إلى طبيعتهم الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى إخفاق نظام اللورد لوغارد البريطاني في الحكم غير المباشر في الجزء من البلاد[30]. وربما ساهمت هذه الميزة بدرجة معينة في انفصال بيافرا واندلاع الحرب الأهلية في مناطق الإيبو.

كان التنظيم السياسي للإيبو، في فترة ما قبل الاستعمار، مجزأ أكثر مقارنة بالهوسا واليوروبا؛ إذ ينقسم إلى أكثر من 200 مجموعة فرعية، وكل واحدة منها تتطابق مع ما كان يسمى أقصى وحدة سياسية. وفي حالات كثيرة، كان من الممكن أن تكون هذه المجموعات الفرعية تجمعات مرتبطة ثقافيًا ولغويًا، لكنها لم تكن مندمجة سياسيًا. وكان الكيان السياسي الأنموذجي يتمثل في مجموعة من القرى يزيد عددها على ثلاثين قرية. وفي حالات قليلة، كان من الممكن أن تكون قرية واحدة مستقلة ذاتيًا بالكامل. وكانت المدن الكبرى نادرة في أماكن سكنى الإيبو، مقارنةً بمدن اليوروبا والهوسا. وكان قد أنشئ بعضها، مثل أونيتشا، على الضفة الشرقية لنهر النيجر، التي سهّل موقعها مرور التجارة عبرها[31].

لم يكن الإيبو موزعين في نطاقات جغرافية واسعة، كما كانت الحال بالنسبة إلى اليوروبا. لكن بسبب وجود تباين جغرافي محلي كبير، استلزم ذلك تكيف أنماط استيطانهم. إضافة إلى ذلك، كانت المجموعات الفرعية تتأثر بالشعوب المجاورة لها، ففي القرن التاسع عشر كان الإيبو من ضحايا تجارة الرقيق، وكانت

---

(30) Iloeje, p. 19.

(31) Nelson, ed., p. 103.

الحروب شائعة بين مجموعاتهم. أما السيطرة الأوروبية المباشرة على الإيبو وتأثيرها فتأخرا مقارنة باليوروبا؛ إذ وصلت البعثات التبشيرية المسيحية إلى بعض أراضيهم في منتصف القرن التاسع عشر. وفي ما بعد، وصلت إلى أراضٍ أخرى، فتركت تأثيرًا بارزًا، خصوصًا أن هذه البعثات موّلت التعليم المنهجي فيها. ومع ذلك، يوجد عدد قليل من المسلمين من الإيبو، ومستوطنات مسلمة.

يعزى التباين في النواحي الحضارية وفي التنظيم الاجتماعي في وسط الإيبو إلى الأوضاع البيئية والتاريخية، وزادته التجزئة السياسية حدة، إضافة إلى عدم وجود سلطة مركزية تكبح مثل هذه الاختلافات. ورغب الاستعمار البريطاني في وجود سلطة كي يحكم بوساطتها، لكن محاولاته باءت بالفشل، لذلك اضطر إلى فرض مؤسسات إدارية متعارضة مع التنظيمات المحلية السائدة.

ساهم التعليم الذي كان يتمتع به الإيبو والمهارات الحرفية، إضافة إلى نقص الأراضي الزراعية في معظم مناطق سكناهم الأصلية، في دفعهم إلى الانتقال إلى مناطق أخرى في شمال نيجيريا، حيث اشتغلوا عمالًا غير مهرة وعمالًا مهرة في أعمال النجارة والتجارة، وموظفين وكتّابًا وإداريين. وساهم مكوثهم في مناطق خارج أراضيهم الأصلية في زيادة شعورهم بكيانهم الإثني. وأشار عدد من المراقبين إلى أن قسمًا كبيرًا من سكان مستوطنات الإيبو، خصوصًا في شمال محيط منطقتهم الأصلية وشرقها، لم يصنّفوا أنفسهم من الإيبو إلا بعد الحرب العالمية الثانية. كما عززت تجربة الحرب الأهلية (1967-1970)، وما رافقها من انسحاب الإيبو إلى جنوب - شرق نيجيريا، شعورهم بإثنيتهم. لكن ذلك لم يؤدِّ إلى إنهاء خلافاتهم الداخلية[32]، وهذه خاصية تميز المجموعات الإثنية في المجتمعات التقليدية، ولا سيما الأفريقية منها، ويمكن عزوها إلى التفاوت في امتلاك الثروة.

كما هي الحال بالنسبة إلى المجموعات الإثنية الكبرى الأخرى، تؤثر المنطقة الأصلية تأثيرًا نسبيًا في تكوين الكيان الإثني. لذلك يُعامل مهاجرو مجموعات

(32) Nelson, ed., pp. 103-104.

الإيبو الفرعية الأخرى بوصفهم غرباء في معظم مستوطنات الإيبو، حيث يمكن تمييزهم من اختلاف لهجاتهم. ومن الملاحظ أن الحروب بين مجموعات الإيبو الفرعية توقفت في الحقبة الاستعمارية، واضمحل التنافس بين مجموعة القرية. لكن في البيئات الأوسع، أي في الولايات الجديدة، حيث يشكل الإيبو معظم السكان كما هي الحال في ولايتي أنامبرا وإيمو، اتّخذ التمييز طابعًا إقليميًا. فمثلًا، في ولاية أنامبرا، يشكو الإيبو الشماليون من أن الإيبو الجنوبيين يحتكرون وظائف الولاية. ومن الواضح أن ذلك يعود إلى أن الإيبو الجنوبيين أتيح لهم التعليم في وقت مبكر ما جعلهم أكثر تأهّلًا لشغل مثل هذه الوظائف[33]، على الرغم من أن هذه الحال بدأت بالتغيُّر مع مرور الوقت، بعد أن أصبح التعليم متاحًا لمجموعات مختلفة من السكان.

3 - الإيبيبيو

يعيش سكان هذه المجموعة في الجانب الغربي من أسفل كروس ريفر. وهم يشبهون الإيبو جدًا في مظهرهم وفي أنهم لم يؤسسوا مملكة في السابق. لكن يمكن أن تلاحظ فيهم ملامح بانتو وسط أفريقيا. وتعد الفيك إحدى المجموعات الفرعية للإيبيبيو.

يعيش الإيبيبيو تقليديًا في قرى، حيث يرئس كل قرية رئيس دنيوي وديني في الوقت نفسه. وتمارس مجموعات سرية، مثل الأكبو، السلطة السياسية. وتشير كلمات قليلة عن كالابار (سابقًا كالابار القديمة) إلى أهمية مجموعات أكبو السرية الدينية بالنسبة إليهم. وتقع كالابار في جنوب شرق نيجيريا على ضفاف نهر كالابار. وكان قد سكنها في أوائل القرن السابع عشر فرع الفيك المنسوب إلى شعب الإيبيبيو. وأصبحت المدينة مركزًا للتبادل للتجاري بين التجار البيض على الساحل والنيجيريين في داخل البلاد. وكانت التجارة تشتمل على سلع كالأسماك والكاسافا والموز وزيت النخيل ونويات النخيل التي كانت تُستخدم في صناعة السلع الغذائية الأوروبية. كما كانت المدينة مركزًا رئيسًا

(33) Nelson, ed., p. 104.

لتجارة الرقيق. وحظي مجتمع الأكبو السري بتأثير قوي سياسي وديني في مدينة كالابار القديمة[34].

4- الإيجاو

يعيش سكان هذه المجموعة في دلتا النيجر، وتغطي منطقة سكناهم المستنقعات التي لا يصلح معظمها للزراعة. وهم المستوطنون الرئيسون لأراضي الجداول والأنهار والمستنقعات، وكان الصيد مصدر معيشتهم الأبرز؛ إذ كان جزء من الرجال يمتهن الصيد، بينما يعمل جزء آخر في صناعة الزوارق. وعادة ما تبنى بيوت الإيجاو من القش، وتكون مرتفعة أمتارًا فوق مستوى الأرض بوساطة ركائز، ويتنقل السكان بالزوارق، بسبب كثرة المستنقعات ومياه الفيضانات.

الإيجاو هم المجموعة الإثنية الأبرز في الدلتا، حيث عاشت منذ أكثر من سبعة آلاف عام، في حين قطنت فيها المجموعات الأخرى منذ ألف عام فقط. وكان المؤتمر الوطني للإيجاو قدّر في عام 2003 عدد سكان هذه المجموعة بأكثر من 15 مليون نسمة. وعلى الرغم من أن هذا الرقم موضع نزاع، فإن الإيجاو يعدون رابع أكبر مجموعة إثنية في البلاد، الأمر الذي يؤيد هيمنتهم من الناحية العددية في دلتا النيجر. وهم يتوزعون الآن في ست ولايات: أكوا - أبوم، بايلسا، الدلتا، إيدو، ريفرز، وأوندو، وهم أقليات فيها باستثناء بايلسا[35].

ثمة مجموعات صغيرة ضمن الإيجاو مثل أجو أو أزون، وهم من الشعوب الأصلية، يستقر معظمهم في مناطق الغابات في ولايات بايلسا، والدلتا، وريفرز في دلتا النيجر. ويسكن بعضهم في ولايات أكوا - أبوم، وأيدو، وأوندو. ويعمل كثير منهم صيادين مهاجرين ويعيشون في مخيمات بعيدًا إلى الغرب حتى سيراليون، وشرقًا حتى الغابون على طول الساحل الغربي لأفريقيا. وعاشوا طويلًا في أماكن قريبة من طرق التجارة البحرية، وكانت لهم صلات جيدة بالمناطق الأخرى منذ

---

(34) Nwanaju, pp. 31-32.

(35) Cyril Obi and Siri Aas Rustad, eds., *Oil and Insurgency in the Niger Delta: Managing the Complex Politics of Petro-violence*, Africa Now (London; New York: Zed Books Ltd, 2011), p. 73.

أوائل القرن الخامس عشر. ويتحدر الرئيس النيجيري غودلاك جوناثان (2010-2015) من مجموعة الإيجاو[36].

5- بيني

تُطلق لفظة «إيدو» على المكان واللغة والمجموعة الإثنية. وهناك مجموعات إثنية أخرى تتكلم لغة الإيدو، منها إيسان وفيمي وأسكو وأوهوبو. وتشير التسمية أيضًا إلى بيني أو بنين، وهي مجموعة إثنية، على الرغم من أن الناس يفضلون حاليًا أن يسمُّوا إيدو لسهولة اللفظ. وهم يتحدرون من الشعب الذي أسس إمبراطورية بنين التي تقع في جنوب - وسط - غرب نيجيريا، أي ولاية إيدو الآن.

أما لفظة «بنين» فمحرفة من اللفظة البرتغالية «يوبينو» (Ubinu)، وشاعت في نحو عام 1400 لوصف المركز الإداري الملكي أو المدينة أو عاصمة مملكة إيدو، وحُرِّفت الكلمة أخيرًا إلى بيني على لسان مجموعات إثنية امتزجت وعاشت في المركز، وحدث التحريف الإضافي إلى «بنين» في نحو عام 1485، عندما بدأ البرتغاليون بإقامة علاقات تجارية في هذه المناطق[37].

يقطن شعب بيني أراضي الغابات الجنوبية، وكان من الشعوب التي قدّمت الأضاحي البشرية في الماضي وقام بممارسات أخرى مشابهة. لكن أفراده يُعدّون الآن متقدمين نسبيًا، ويحكمهم رئيس (ملك) وحكومة الولاية. وتعد الزراعة المهنة الرئيسة لهذه المجموعة، إضافة إلى أعمال النقش على النحاس والخشب والعاج.

ختامًا تجدر الإشارة في ما يخص البنية الإثنية في نيجيريا، إلى الملاحظات الآتية:

- المجموعات التي ذُكرت أعلاه هي الأبرز في نيجيريا من الناحية العددية.

- ثمة لهجات مختلفة يتحدث بها كثير من أفراد كل مجموعة لغوية، يفهمها الآخرون.

---

(36) <http://en.wikipedia.org/wiki/Ijaw_people>, 18/3/2013.

(37) <http://en.wikipedia.org/wiki/Bini_people>, 18/3/2013.

- على الرغم من أن أفراد كل مجموعة يتركزون عادة في منطقة واحدة، أصبح النيجيريون أكثر تنقلًا من السابق، لذا يقطن كثرٌ منهم في مناطق أخرى غير مناطقهم الأصلية، ويتحدثون اللغات المحلية لتلك المناطق. وهذا ما سنناقشه عند الحديث عن الهجرة الداخلية.

رابعًا: النزاعات الإثنية

من الإشكالات المعقدة التي تواجه نيجيريا التوترُ والنزاعُ الإثني اللذان يُضعفان النسيج الاجتماعي ويعوقان بناء الدولة المدنية الديمقراطية، الأمر الذي تطرقنا إليه بالتحليل في الفصل الثاني. لكن على الرغم من مساوئ الحكم العسكري الذي ساهم بدوره في تعميق الهوة بين الدولة والمجتمع وأضعف شرعية الدولة، فإنه حاول تحسين العلاقات بين المجموعات الإثنية والدينية المختلفة في البلاد. فخلال الأربعين عامًا الماضية، أطلق القادة، ضباطًا وجنودًا ورجال دولة، سلسلة مبادرات لتعزيز الثقة أكثر بين الهوسا - الفولاني واليوروبا والإيبو والإيجاو والمسلمين والمسيحيين. ومثّلت هذه المبادرات البرنامج الأكثر تماسكًا للاندماج الاجتماعي الذي انطلق في نيجيريا. وكانت الخطوط العامة للتدابير المقترحة معقولة، يمكن تنفيذها، وغير مكلفة ماليًا وسياسيًا، ومقبولة في خطوطها الرئيسة، مع تضمّنها فوائد جانبية كثيرة. والأهم من ذلك، أن هذه المبادرات تنطوي على إمكانية تحقيق تغيُّر أساسي في هذه المسألة، وتحوُّل في المواقف العامة والمعتقدات نحو الأفضل.

كانت المبادرات كلها التي أطلقتها القوات المسلحة في الأعوام التي تلت نهاية الحرب الأهلية تقريبًا. وربما من غير المفاجئ القول إن العنف وسفك الدماء والصدمات النفسية والتدمير التي تعرض لها البلد بسبب النزاعات، أتاحت غرس شعور متجدد لدى الجنرال غووُن وضباط كبار آخرين كثر في القوات المسلحة، بضرورة إجراء معالجة مستعجلة لحالة العداء والكراهية التي ميزت العلاقات بين المجموعات الإثنية الرئيسة لفترة طويلة. وبالطبع، كان للجيش دور في إذكاء حدة النزاع الذي قاد إلى إعلان بيافرا استقلالها؛ فالانقلاب العسكري الذي قاده ضباط

من الإيبو في عام 1966 والانقلاب المضاد الذي قاده ضباط من الهوسا، بيّنا حالة انعدام الثقة التي تتحكم في المجموعات الإثنية المختلفة، وتعزز مخاوفها الخاصة من التهميش والاستغلال من نظرائها الطامعين. لكن على الرغم من ذلك، فبمجرد انتهاء القتال، شرع الجنرال غووُن ومن جاء بعده (الجنرال محمد والجنرال أوباسنجو) في استخدام القوات المسلحة لتعزيز الانسجام بين المجموعات السكانية[38]. لكن كما يبدو، لم تحقق هذه المحاولات نجاحًا كبيرًا، لأنها لم تعالج بعمق الأسباب الحقيقية للتوتر والنزاع الكامنة في تخلف البنية الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية. لذا لا بد من العمل على إحداث تحولات بنيوية عميقة في هذه البنية نحو التحديث، ترافقها تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية.

ثمة من يرى أن للمجتمعات التقليدية وسائل خاصة تستخدمها لحل الخلافات والمطالب المتضاربة. لكن يعسُر في المجتمعات التي تمر بتحولات سريعة تطوير تدابير جديدة لمجاراة تطور الصراعات، وغالبًا ما تخفق هذه التدابير. هنا قد تُخذل القوى التي تتوسط لحل الخلافات، ولا سيما الأحزاب السياسية والنقابات، فلا تنجح في إنجاز المهمات المتوقعة منها[39]. وفي حالة نيجيريا، نجد أن ما يعوق الأحزاب السياسية في أداء هذا الدور هو أنها تعبِّر عن توجهات إقليمية وعرقية، فلا يمكنها أن تكون وسيطًا محايدًا.

---

(38) J.N.C. Hill, *Nigeria since Independence: Forever Fragile?* (Britain: Palgrave Macmillan, 2012), p. 115.

(39) لويد، ص 303.

الفصل الرابع

البنية الدينية وشبح التوترات الدينية

عرفت نيجيريا ديانات أصيلة قبل ظهور الإسلام والمسيحية فيها، إضافة إلى مفاهيم دينية عدة، منها مفهوم «عبادة الجد» المتجذر عميقًا فيها. لكن لا بد من تحديد استخدام هذا المفهوم لتصنيف مجموع الديانات التقليدية الأفريقية. فمن المسلم به شيوع الاعتقاد بالآلهة والأرواح واللاهوت في الديانات الأفريقية، كما هو شائع في الديانات الأخرى. لكن يحذِّر جون مبتي من المنحى الخاطئ الداعي إلى نعت هذه الديانات بـ «البدائية»، إذا فُهمت بمعنى «المتوحشة»، أو في سياق نقص في ملكة الخيال أو العاطفة، كما فعل إندرسون. ومن المضلّل إضفاء مغزى أنثربولوجي على مفهوم «عبادة الجد»، كما فعل هربرت سبنسر في عام 1885 حين صرح أن الشعوب «المتوحشة» تربط أرواح الموتى ببعض الكائنات، لذا يضحون لهم بالبشر.

جدير بالذكر أن لفظة Primus (البدائي) اللاتينية لم تكن سلبية في ذاتها، بل في الطريقة التي نعتت بها الديانات الأفريقية، واعتبار أن عناية الأفارقة بموتاهم من الأقرباء هي عبادة[1]. لذا لا بد من توخي الدقة في استخدام المصطلحات عند دراسة البنية الدينية في المجتمعات الأفريقية.

كانت أغلبية سكان نيجيريا تؤمن بالمذهب الأرواحي (الاعتقاد أن لكل ما في

---

(1) Isidore U. C. Nwanaju, *Christian-Muslim Relations in Nigeria: A Historical-Theological Reflection Upon the Mutual Co-Existence of Christians and Muslims* (Holland: Katholieke Universiteit Nijmegen, 2004), pp. 34-35.

الكون، حتى للكون نفسه، روحًا أو نفسًا)، في حين كان الباقون وثنيين. لكن بعد القرن الحادي عشر، انتشر الإسلام في البلاد، ولا سيما في شمالها. أما المسيحية فانتشرت بعد مجيء الأوروبيين عن طريق البعثات التبشيرية. وطبقًا للتعداد العام للسكان في عام 1963، بلغ المسلمون 47.2 في المئة من مجموع السكان، والمسيحيون 34.5 في المئة، بينما يتبع 18 في المئة المعتقدات الأرواحية[2]. أما في عام 1978، فبلغ عدد المسلمين في نيجيريا، بحسب إحدى الدراسات، 31.300.000 نسمة، أي 47 في المئة من المجموع. لكن ثمة من رفض هذا الرقم من رجال الدين على اعتبار أنه محاولة لمنح الإسلام ميزة على الديانات الأخرى، خصوصًا المسيحية. أما الموقع الشخصي لنانس في عام 1998، فأورد أن الاحصاءات الرسمية تشير إلى أن المسلمين يشكلون 39 في المئة والمسيحيين 49 في المئة من مجموع السكان، في حين يشكل الإنجيليون 14 في المئة من المسيحيين. وفي وصفٍ لوضع الإسلام في عام 1998، جزم جون أوهوندا أن المسلمين يشكلون 48 في المئة من السكان، ويشكل المسيحيون 34 في المئة، في حين يتوزع باقي السكان على الديانات الوثنية المختلفة. أما إحصاءات عام 2000، فأشارت إلى بلوغ عدد المسلمين 61.195.200 نسمة، أي نحو 45.4 في المئة من مجموع السكان. واستنادًا إلى المسح الديموغرافي والصحي الذي أجري في نيجيريا في عام 2003، بلغ المسلمون 50.5 في المئة والمسيحيون 48.2 في المئة من مجموع السكان[3]. ويتبين من هذه الأرقام أن عددًا قليلاً من السكان لا يزال يحافظ على ديانته الوثنية، فالدستور يكفل الحرية الدينية للجميع. ويلاحَظ أن المسلمين والمسيحيين يعيشون ويعملون معًا في لاغوس والولايات الغربية. ويوجد أكبر تركز للمسلمين في الولايات الشمالية، حيث يشكلون 72 في المئة من السكان، بينما يُعدّ المسيحيون أغلبية طفيفية في أراضي اليوروبا غربًا، أما في الولايات الشرقية فيشكلون 77 في المئة من مجموع السكان.

---

(2) *The Europa World Year Book 2011*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2011), p. 3436.

(3) *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3454.

يتبع كثير من المجموعات المسيحية الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أو الميثودية البريطانية[4] أو الكنيسة الأنغليكانية أو المعمدانية الأميركية[5]. وغالبًا ما تنشط البعثات المسيحية التبشيرية في جنوب نيجيريا، في حين تتميز الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بتأثير أكبر في شرق البلاد، بينما تنشط الكنيستان الميثودية والأنغليكانية في الغرب. وتسود المسيحية والتعليم الغربي اللذان أتت بهما الإرساليات التبشيرية في جنوب البلاد، بشكل عام، في حين يحتفظ الشمال بالمؤسسات الاجتماعية التقليدية الإسلامية. وجدير بالذكر أن للإسلام والمسيحية تأثيرًا كبيرًا بين اليوروبا، حيث يتبع معظم المسلمين هناك التيار الإسلامي المألوف. ولم يقلص تأثير هاتين الديانتين العالميتين احترام السكان للطقوس الدينية القديمة. فعلى سبيل المثال، ما زال عدد كبير من اليوروبا يمارس حزمة واسعة من الطقوس الدينية الغامضة أو السحرية، المتداخلة في دورة الحياة والبيئة والتقويم المدني، لاسترضاء «الآلهة»[6].

تدير المذاهب الكنسية كلها، إضافة إلى بعض المذاهب الإسلامية، مدارس ومستشفيات في أنحاء شتى من البلاد. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التعليم كان في البداية مسؤولية المجموعات الدينية، لذلك لا غرابة أن نحو 90 في المئة من المتعلمين النيجيريين درسوا في المؤسسات التبشيرية. لكن نمط التعليم هذا بدأ يتغير منذ الحرب الأهلية في أواخر الستينيات، عندما بدأ بعض الولايات بالسيطرة على المدارس وانتزاعها من المجموعات التبشيرية[7]، أي بات هناك منحى إلى للتحول إلى التعليم الحديث العام غير المرتبط بالمدارس الدينية.

شهدت نيجيريا أزمات إثنية - دينية نجمت عنها خسائر كبيرة في الأشخاص والممتلكات. وبدأت النزاعات الدينية في كانو في عام 1980، في ما بات

(4) الحركة الدينية الإصلاحية التي قادها في أكسفورد عام 1729 تشارلز وجون ويزلي محاولين فيها إحياء كنيسة إنكلترا.

(5) المعمداني أحد أتباع مذهب بروتستانتي يقول إن المعمودية يجب ألا تحدث إلا بعد بلوغ المرء سنًا تمكّنه من فهم معناها.

(6) Nwanaju, p. 35.

(7) *The New Encyclopaedia Britannica*, 30 vols. (Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1978), vol. 13, p. 90.

يُعرف بالنزاع الديني أو الطائفي، وانتشرت إلى يولا وبولومكوتو في ميدوغوري وغومب، وطاولت حتى السكان غير المسلمين، وعانت الولايات الشمالية الجزء الأكبر من وطأتها. يعتقد الباحث أكيني أن التوتر الاجتماعي والمواجهات بين المناطق والقبائل كانا لفترة طويلة جزءًا من المشهد النيجيري، غير أن الجديد فيه تمثل بالمواجهات الدينية. وعُدّت هذه الأزمات نزاعات عنيفة غير مسبوقة ترتب عنها تهديدات أمنية خطرة على نيجيريا كدولة[8]. ويُعدّ تحديًا يضاف إلى التحديات الأخرى الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها البلاد.

أُعلن إنشاء حركة بوكو حرام في نيجيريا أول مرة في تموز/يوليو 2009، على الرغم من أن تأسيسها سبق هذا التاريخ[9]. وثار جدل واسع في شأن جذور هذه الحركة ومصادر قوتها في جذب أعداد كبيرة من الشباب إلى صفوفها في شمال البلاد. ويمكن فهم أيديولوجيا حركة بوكو حرام وفلسفتها من ترجمة اسمها. فلفظة «بوكو» تعني بلغة الهوسا «الغرب» أو «الأجنبي». أما حرام، فتعني محظورًا أو ممنوعًا، وبالتالي فإن اسم الحركة يعني أن الوافد الأجنبي أو الغربي محرم، ولذلك، يجب استبعاد مكونات الدولة الحديثة كلها، والعودة إلى الدولة الإسلامية في هيئتها التي كانت عليها في الماضي، بحسب وجهة نظر الحركة التي توقن أن القيم الإسلامية تتعارض مع القيم الغربية، وأن الأمة الإسلامية تتعرض لمخاطر كثيرة نتيجة التأثيرات الغربية التي تُعدّ مصدر الشر كله. ولكبح هذا الشر،

(8) Gwamna Dogara Je'adayibe, «Religious Conflicts and Internally Displaced Persons in Nigeria,» in: Toyin Falola and Okpeh Ochayi Okpeh, eds., *Population Movements, Conflicts, and Displacements in Nigeria* (Trenton, NJ: Africa World Press, 2008), p. 155.

(9) أسس محمد يوسف حركة بوكو حرام في عام 2004. وهو شاب نيجيري ترك التعليم في سن مبكرة، وحصل على قدر من التعليم الديني غير النظامي. تألفت الجماعة في البداية من مجموعة طلاب تخلوا عن الدراسة، وأقاموا قاعدة لهم في قرية كاناما بولاية يوبه شمال شرق نيجيريا على الحدود مع النيجر. انظر: علي بكر، ««القاعدة» الأفريقية: مستقبل تنظيم «بوكو حرام» في شمال نيجيريا،» السياسة الدولية، 4/ 12/ 2011، على الموقع:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/100/1962/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/--%20%D8%A7%D9%84%D9%82-%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%20-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9.aspx>.

لا بد من القضاء على مؤسسات الدولة الحديثة، الأمر الذي يفسر استهدافها مراكز الشرطة والمؤسسات الحكومية والمنشآت الرسمية كأهداف للتدمير[10]، أي إن الحركة ترفض العلمانية والديمقراطية والتعليم الغربي والغربنة، وتشكّل هذه كلها محاور رئيسة في فكرها. وهي بذلك تتوافق فكريًا مع تنظيم القاعدة المتطرف الذي ينشط في بعض البلدان العربية والإسلامية. والدليل على ذلك، إعلان الحركة ولاءها لتنظيم القاعدة[*] على لسان زعيمها بالنيابة، ساني عومارو، الذي صرح أن جماعة بوكو حرام بايعت تنظيم القاعدة، وأنها تنوي شن سلسلة من التفجيرات في شمال البلاد وجنوبها، الأمر الذي سيجعل نيجيريا مستعصية على الحكم.

ترتكز الملامح الفكرية للحركة على عدد من الأصول الفكرية، أبرزها العمل على تأسيس دولة إسلامية في نيجيريا بالقوة المسلحة، والدعوة إلى التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية في الولايات النيجيرية كلها، لا تطبيق الشريعة في الولايات الاثنتي عشرة الشمالية، وكذلك عدم جواز العمل في الأجهزة الأمنية والحكومية للدولة. وتدعو إلى تغيير نظام التعليم في نيجيريا، إضافة إلى أنها لا تختلط كثيرًا بالمجتمعات الموجودة فيها، وتفضل الانعزال. وبشكل عام، فكر جماعة بوكو حرام أقرب إلى التكفير[11].

من أهم التداعيات الخطرة لبوكو حرام على الوضع الداخلي نشرُ الفكر المتطرف في أوساط المسلمين، وكذلك محاولة فرض الإسلام بالقوة في مجتمع يعاني في الأساس مشكلات عرقية وطائفية، الأمر الذي قد يهدد السلام الاجتماعي بكامله في البلاد. كما أن الفكر المتطرف الذي تنتهجه الحركة يمكن أن ينشئ جيلًا من الشباب يفهم الإسلام والجهاد بصورة خاطئة، كما تفهمه هي، فتُضر بالإسلام وتسيء إليه، ولا سيما في نيجيريا التي ظل الإسلام فيها سمحًا

---

(10) أميرة محمد عبد الحليم، «الغرب الأفريقي: نيجيريا بين الداخل الديني والخارج النفطي،» السياسة الدولية، العدد 188 (نيسان/ أبريل 2012)، ص 142.

(*) لكنها أعلنت في آذار/ مارس 2015 ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

(11) آخر الأعمال البشعة التي قامت بها بوكو حرام اختطاف 276 تلميذة في 14 نيسان/ أبريل 2014، كتعبير عن رفض التعليم الحديث، والتهديد ببيعهن سبايا، فأثارت بذلك موجة من السخط والشجب الشديدين على المستوى العالمي.

طوال تاريخها[12]. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون لنشر الفكر المتطرف تداعيات محتملة على الدول الأفريقية الأخرى، خصوصًا تلك الواقعة غرب أفريقيا حيث يوجد المسلمون بنسب متفاوتة[13].

شرعت الحكومة النيجيرية منذ تموز/ يوليو 2004 في شن حملة كبيرة ضد الإرهاب المتمثل في بوكو حرام في شمال البلاد والعاصمة أبوجا. وشملت التدابير إنشاء قوة أمنية مشتركة تتكون من القوات البرية والبحرية والجوية والشرطة، وأعلِنت حالة الطوارئ في الولايات المتأثرة بشدة بالإرهاب - كبورنو، والنيجر، وبلاتو، ويوبي - وحُظر التجول في مناطق أخرى. ومنح الإعلان الجديد ضد الإرهاب قوات الأمن سلطات إضافية، منها غلق الحدود بين نيجيريا وجيرانها لمنع مرتكبي الأعمال الإرهابية من الهروب إلى البلدان المجاورة، ومحاولة منع بوكو حرام من تسلُّم تعزيزات من عناصر إرهابية في المنطقة. إجمالًا، نُشر 30.000 عنصر من الجيش والشرطة والأمن للقتال ضد بوكو حرام. لكن هذه المحاولات أخفقت في التصدي للإرهاب بدرجة كبيرة، واستمرت المذبحة في شمال نيجيريا. ففي كل أسبوع يحدث عمل إرهابي جديد[14].

---

(12) بكر، ««القاعدة» الأفريقية».

(13) نجحت جماعة بوكو حرام في إقامة شبكة علاقات قوية بالتنظيمات القاعدية في شمال أفريقيا، ولا سيما تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، من خلال إرسال الجماعة عددًا من مقاتليها للمشاركة في القتال في شمال مالي إلى جانب التنظيم، وهذا ما نسج شبكة من العلاقات بين «التنظيمات القاعدية» وشقيقتها بوكو حرام، أتاحت للجماعة الحصول على التمويل الجيد والسلاح. يتبين من بعض المؤشرات أن تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» مد الجماعة بكميات من الأسلحة نُقلت من ليبيا، عبر دول الجوار، ولا سيما النيجر وتشاد. انظر: علي بكر، ««بوكو حرام» والخلافة الإسلامية.. التأثيرات الداخلية والإقليمية،» السياسة الدولية، 10/ 10/ 2014، <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/4894/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/%20%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%88-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%85%20-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-.aspx>.

(14) Hussein Solomon, «The African State and the Failure of US Counter-Terrorism Initiatives in Africa: The Cases of Nigeria and Mali,» *South African Journal of International Affairs*, vol. 20, no. 3 (2013), pp. 427-428.

على الرغم من التقدم المشجع والواضح لحل النزاع في دلتا النيجر، ظلت الولايات الشمالية ميدانًا للصراع الإثني والديني مع افتقار الحكومة الواضح إلى حلول لمعالجته. ففي 28 كانون الأول/ ديسمبر 2009 لقي 40 شخصًا حتفهم في مدينة بوتشي، نتيجة اندلاع العنف وسط جماعة كالا - كاتو، وهي طائفة إسلامية صغيرة. وأثارت هذه الحادثة قلق الرأي العام، جزئيًا، لأنها أعقبت ارتفاعًا مفاجئًا في وتيرة العنف التي كانت دموية، وإن دامت فترة قصيرة، في تموز/ يوليو من العام نفسه في بوتشي وثلاث ولايات شمالية أخرى، كانت وراءه حركة بوكو حرام، وسقط خلالها أكثر من 1000 شخص، بعد أربعة أيام من القتال بين أعضاء الحركة وقوات الأمن في ميدوغوري، عاصمة ولاية بورنو. وكان رئيس بوكو حرام محمد يوسف، الذي دعا إلى اجتثاث الثقافة الغربية وتعاطف بشدة مع حركة طالبان في أفغانستان، قد ألقي القبض عليه ومات في الاعتقال. وفي أيار/ مايو 2010، أعلنت سلطات ولاية بورنو أن بوكو حرام تُعدّ منظمة غير شرعية[15].

نورد هنا بعض الأعمال الإرهابية التي نسبت إلى حركة بوكو حرام أو تبنتها المنظمة المحظورة:

- هجوم انتحاري بالقنابل على مقرات للأمم المتحدة في العاصمة أبوجا، قتل فيه 24 شخصًا وجرح 80 آخرون، في 26 آب/ أغسطس 2011، وأعلنت بوكو حرام مسؤوليتها عنه (إضافة إلى تنفيذ هجمات أخرى على مركز للشرطة ومصرفين في شمال شرق مدينة غومبي في اليوم الفائت).

- طالبت الحركة بالإفراج عن جميع أعضائها المعتقلين كشرط مسبق للتفاوض مع السلطات. (ذكر أن عضوين من الأعضاء البارزين في بوكو حرام اعتقلا في آب/ أغسطس 2011).

- في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 قُتل مصور يعمل في محطة تلفزيونية تابعة للدولة، وعضو برلمان في مدينة ميدوغوري. والحادثتان منفصلتان ونُسبتا إلى هذه الحركة.

---

(15) *Africa South of the Sahara 2011*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2010), p. 937.

- في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 احتُجز ثلاثة رجال للاشتباه في تنفيذهم هجمات بالقنابل في أبوجا في تشرين الأول/ أكتوبر، وفي سوليجا في آذار/ مارس 2011.

عقب الهجمات على مقرات الأمن في ميدوغوري، التي قتل فيها ثلاثة أشخاص على الأقل، زادت عمليات بوكو حرام في ولاية يوبي؛ ففي بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 قُتل 65 شخصًا في عدد من الهجمات على كنائس ومساجد، علاوة على مراكز للشرطة في الولاية. كما اشتبك أعضاء من الحركة مع قوات الأمن في شمال شرق مدينة داماتوري. واتسع نطاق الهجمات ليشمل المناطق القريبة من مدينة بوتيسلوم. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، أعلنت السلطات النيجيرية أنها ألقت القبض على علي ساندا عمر كوندوغا، الذي يُعتقد أنه الناطق الرسمي لبوكو حرام، الذي كشف عن وجود صلات للحركة بسيناتور في ولاية بورنو[16].

انسمت عمليات حركة بوكو حرام ضد قوات الأمن النيجيري بالعنف الشديد، وكان آخرها العملية التي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 24 رجل أمن في 27 آب/ أغسطس 2014، في أثناء الهجوم على قاعدة عسكرية تابعة للشرطة في بلدة بوني يادي الشمالية الشرقية. وفرّ 480 جنديًا نيجيريًا إلى دولة الكاميرون المجاورة عقب قتال ضار مع الجماعة في 24 آب/ أغسطس 2014، خوفًا من انتقامها. أعلن زعيم الحركة أبو بكر شيكاو قيام «دولة إسلامية» في البلدات والقرى التي استولت عليها الحركة في شمال شرق نيجيريا، وصرح في مقطع فيديو مصور: «نحن في دولة خلافة إسلامية، وليست لنا علاقة بنيجيريا، ونحن لا نؤمن بهذا الاسم». ولم يذكر شيكاو ما إذا كانت دولة «خلافته» جزءًا من دولة الخلافة التي أعلنها أخيرًا تنظيم «الدولة الإسلامية» في أجزاء من العراق وسورية[17].

أتاحت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها الشمال

---

(16) *The Europa World Year Book 2012*, p. 3443.

(17) بكر، «بوكو حرام» والخلافة».

بيئة حاضنة لنمو الأفكار المتطرفة. فعلى المستوى الوطني، هناك غياب للأمن الاقتصادي، وانتشار للأمية والبطالة، حيث يوجد أكثر من 40 مليون عاطل من العمل. فمعدل البطالة وصل إلى 21 في المئة من السكان في عام 2011، وإلى 90 في المئة من الشباب في الفئة العمرية 15-24 عامًا، في وقت يعيش فيه 70 في المئة من السكان تحت خط الفقر، وفقًا لتقديرات عام 2007. وإذا كانت تقديرات النمو الاقتصادي والبطالة على المستوى الوطني بهذه الصورة، فإن معدلاتها أكثر سوءًا في الشمال الذي يعاني سكانه انتشار الأمراض الوبائية مثل الكوليرا والطاعون، وانتشار الأمية على نحو كبير.

يلاحَظ أن صعود بوكو حرام كان تعبيرًا عن مجموعة مشكلات محلية مرتبطة بالواقع التاريخي[18] والإثني والاقتصادي والسياسي في شمال البلاد[19]، أكثر من كونه صراعًا «دينيًا». وما مطالبة بوكو حرام بتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع

---

(18) هناك من يرى أن العوامل الداخلية للإسلام المتشدد في نيجيريا تعود إلى بداية الحكم الاستعماري، عندما أصبح الإسلام النقطة المحورية في معارضة السيطرة البريطانية على خلافة سوكوتو في شمال البلاد، إذ اكتمل الاحتلال البريطاني لها في عام 1902. وبحلول عام 1903 تحققت السيطرة على الإمارات كلها هناك، على الرغم من بقاء جيوب للمقاومة. وبالنسبة إلى قيادة سوكوتو، تمثلت المشكلة في كيفية التعاطي مع هذا الوضع الشاذ الجديد - هل بالمقاومة، أم بالتعاون أم بالهجرة؟ بينما كانت المشكلة بالنسبة إلى بريطانيا تتمثل في صعوبة إدارة مجتمع إسلامي على أسس أيديولوجية علمانية غير دينية. انظر: Kyari Mohammed, «The Message and Methods of Boko Haram,» in: *Boko Haram: Islamism, Politics, Security and the State in Nigeria*, Edited by Marc-Antoine Pérouse de Montclos, West African Politics and Society Series, vol. 2 (Leiden: African Studies Centre [ASC]; Institut Français de Recherche en Afrique [IFRA], 2014), pp. 14-21.

(19) يقول المحلل النيجيري كريس نجوودو: «كان ظهور بوكو حرام علامة على نضج جرح متقيح، استمر فترة طويلة، نتج عن قوى متطرفة، وكان هذا الجرح يضرب بجذوره عميقًا في الواقع الاجتماعي السائد في الشمال النيجيري. ولكن كانت هذه الحركة نتاجًا لهذا الجرح وليست سببًا فيه. وكان أحد أعراضه هو عقود من الحكم الفاشل وإهمال النخبة الحاكمة اللذين أنضجا في النهاية فوضى اجتماعية». انظر: «امتدادات جهادية: تداعيات فشل نيجيريا في مواجهة جماعة «بوكو حرام»،» عرض طارق راشد عليان، مجلة السياسة الدولية، 18/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/3733/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9/-%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.aspx>.

ولايات الشمال إلا محاولة لتأكيد الهوية الدينية لهذا الإقليم، التي تعود إلى عقود. إلا أن الأساليب التي اعتمدتها الحكومة في التعامل مع الصراعات الطائفية، وفي مواجهة حركة بوكو حرام، عكست حالة الضعف وسوء التخطيط التي تتسم بها أعمال هذه الحكومة، الأمر الذي زاد إصرار بوكو حرام على مواصلة عملياتها ضد مؤسسات الحكم والكنائس، وفتح مجالًا للتدخلات الخارجية، ولا سيما الأميركية والأوروبية، في شؤون نيجيريا، بل في منطقة غرب أفريقيا ككل[20]، ولا سيما بعدما هددت الحركة في شباط/ فبراير 2012 باستهداف المصالح الأميركية في البلاد، بسبب ما وصفته بالتدخل الأميركي في الشؤون الداخلية[21]. والملاحظ أن التدخل الخارجي ربما يساعد في الحد من توسع نفوذ الجماعات المتطرفة مرحليًا، إلا أنه يساهم في انتشار أفكار التطرف على اعتبار أن هذا الدعم موجّه إلى مساندة حكومات لا تمتلك قاعدة اجتماعية واسعة، وشرعيتها باتت محل تساؤل.

لا يمكن إغفال البُعد الديني والعرقي، ودوره المهم في تنامي حركة بوكو حرام، وانتشارها بصورة واضحة، واعتناق أعداد من الشباب المسلمين أفكارها، خصوصًا في ظل الاشتباكات الدينية والعرقية في البلاد، فبوكو حرام طرحت نفسها مدافعًا عن الإسلام والمسلمين ضد المسيحيين، فولّدت نوعًا من التعاطف من بسطاء المسلمين، سرعان ما تُرجم إلى تقديم المساعدة، أو حتى الانخراط في الحركة[22].

ثمة جانب آخر من العنف الذي يبدو دينيًا. فعلى سبيل المثال، في منتصف كانون الثاني/ يناير 2010، بعد أربعة أيام من اندلاع القتال في مدينة جوس،

---

(20) بحسب والتر رودني، المشكلات والصراعات الأفريقية ليست نتاجًا فقط لعوامل أفريقية محلية، بل هي في الأساس نتاج تدخلات خارجية في الشؤون الأفريقية، لأن أفريقيا خضعت لعملية إعادة صوغ من الناحية الجيوسياسية منذ مؤتمر برلين 1884-1885، الأمر الذي أفضى إلى أن يدفع الأفارقة ثمن نهضة أوروبا وتقدمها. انظر: حمدي عبد الرحمن، «صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في أفريقيا،» السياسة الدولية، العدد 197 (تموز/ يوليو 2014)، ص11.

(21) عبد الحليم، ص 143-145.

(22) بكر، ««بوكو حرام» والخلافة».

عاصمة ولاية بلاتو، وسقوط 450 شخصًا ضحايا له، وعدد كبير منهم مسلمون، اندلع القتال مرة أخرى في أوائل آذار/ مارس وشمل سلسلة من الهجمات الثأرية تركزت بشكل رئيس في القرى المسيحية خارج مدينة جوس، وأدت إلى سقوط مئات عدة من الضحايا. وكما في حوادث تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، يُعتقد بأن القتال الذي اندلع في كانون الثاني/ يناير على نطاق واسع، يعكس الاستغلال السياسي من جانب مجموعات متنافسة للسيطرة على الحكومة المحلية، لكن العنف الذي حدث في ريف جوس كان يرتبط بشكل واضح بالمنافسة على الأراضي، بين مستوطنات بيرمو المسيحية الريفية والجماعات الرعوية من الفولاني المسلمين الباحثة عن مراعٍ جديدة، بسبب التدهور البيئي الحاصل في شمال البلاد[23]. لذا، فإن هذا النزاع في جوهره سياسي اقتصادي أكثر منه دينيًا، على الرغم مما يتمظهر به من أشكال دينية.

إن معالجة التوترات والنزاعات الدينية والتطرف والعنف الدينيين في نيجيريا لا تكفي معها الحلول الأمنية وحدها، بل تحتاج إلى حزمة إصلاحات بنيوية عميقة، اجتماعية - اقتصادية وسياسية وثقافية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد المتفشي، وإعلاء قيم المواطنة والمساواة في عموم البلاد، والابتعاد كليًا عن توظيف النزاعات الدينية لأغراض سياسية وانتخابية واقتصادية.

(23) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 937.

الفصل الخامس

النمو السكاني

إن المشكلة التي تواجه الباحث في دراسته نمو السكان في نيجيريا هي قلة المعطيات الإحصائية الدقيقة التي تعالج هذا الجانب المهم، وذلك بسبب إخفاق الحكومات المتعاقبة في إنجاز تعدادات عامة للسكان يمكن الركون إلى نتائجها. ويُعزى هذا إلى أن عدد السكان يُعد قضية سياسية إلى حد كبير، لأن نتائج نموه تنعكس على التوازن الإثني والمنافسة الانتخابية وتخصيصات الدخل الفدرالي لحساب الولايات[1]. كذلك يربط النيجيريون التعداد السكاني بفرض الضرائب عليهم، إضافة إلى كثير من الدعاوى الإثنية والثقافية والدينية الأخرى.

توافرت في نيجيريا، منذ القرن التاسع عشر، إحصاءات ديموغرافية من خلال التعدادات السكانية، وأنظمة الإحصاءات الحيوية، والمسوحات العينية. وكانت أول محاولة للتعداد السكاني في عام 1866، أعقبها تعدادان في عامي 1911 و1922 [2]. وكان من المقرر إجراء تعداد في عام 1931، إلا أن نقص التمويل عقب الكساد الاقتصادي الكبير وموجة الجراد حالا دون إنجاز ذلك. ثم أتت الحرب العالمية الثانية، فعطلت هي الأخرى التعداد السكاني الذي كان من المزمع إجراؤه في عام 1941. ويرى المسؤولون أن عمليات تعداد موثوقة جرت في المناطق الشمالية

---

(1) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile, 1990-91* (London: The Unit, 1990), p. 9.

(2) National Population Commission [NPC] [Nigeria] and ICF Macro, *Nigeria Demographic and Health Survey 2008* (Abuja: [NCP]; ICF Macro, 2009), p. 2.

والغربية في عام 1952، وفي المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد في عام 1953[3].
واعتُبر تعداد 1952-1953 هذا أول تعداد وطني لنيجيريا كلها. والملاحظ أن هذه الإحصاءات كانت محدودة بأجزاء معينة من البلاد، حتى خمسينيات القرن الماضي. وبعد ذلك، حدث تحسن مهم في عملية جمع المعطيات.

جرت محاولات لإجراء تعداد في عام 1962، إلا أنها لم تنجح بسبب العد الزائد لسكان بعض المناطق. ونفِّذت المحاولة الثانية في عام 1963، إلا أن نتائجها اعتبرت متضخمة إلى حد كبير (هذه المرة في مناطق أخرى). وعلى الرغم من ذلك، قبل بعض الديموغرافيين والحكومة نتائج التعداد بعد إجراء تخفيض في عدد السكان. وعدّه موظفون رسميون وديموغرافيون كثرًا اعترفوا به قاعدة تقوم عليها تقديرات السكان اللاحقة.

أُنجز تعداد ثالث للسكان في عام 1973، إلا أن نتائجه ألغيت بسبب الشك في تضخيم عدد السكان في كثير من المناطق، بهدف ضمان حكومات الولايات حصة أكبر من الدخل الفدرالي. وعلى الرغم من تأكيد الحكومة العسكرية آنذاك الطبيعة الإدارية الخالصة لهذا التعداد، جعل الموظفون نتائجه ذات علاقة وثيقة بتوزيع التمثيل في البرلمان الفدرالي، عندما تولت الحكومة المدنية السلطة. كذلك رُبطت نتائجه بإنشاء الولايات الجديدة ورسم حدودها، وتوزيع الموارد المالية بين الولايات لأغراض التنمية والخدمات الأخرى. وبدا لكثير من النيجيريين أن تحريفًا عظيمًا في معطيات التعداد حصل لأسباب إقليمية وإثنية ودينية[4].

أظهرت النتائج الموقتة لتعداد عام 1973 أن مجموع السكان بلغ 79.758.969 نسمة، لكن هذا الرقم يتعارض مع تقدير الأمم المتحدة البالغ 61.713.000 نسمة في العام نفسه. وتشير أرقام التعداد إلى أن المعدل السنوي لنمو السكان في 12 ولاية يراوح بين 0.62 في المئة في الولاية الغربية (السابقة)

---

(3) النشرة السكانية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السنة 16، العدد 9 (أيلول/سبتمبر 1990)، ص 4.

(4) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), p. 8.

و7.04 في المئة في الولاية الشمالية - الشرقية (السابقة). إلا أن نتائج هذا التعداد رُفضت رسميًا بانتظار إجراء تعداد جديد.

بقي تعداد 1963 قاعدة تُستخدم في التقديرات السكانية اللاحقة ومن أجل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. وعلى أساس هذه القاعدة، بلغ التقدير الرسمي للسكان 82.6 مليون نسمة في منتصف عام 1979. أما تقدير الأمم المتحدة، فكان 74.6 مليون نسمة في العام المذكور. وبما أن البنك الدولي اعتبر تعداد 1963 صحيحًا، فإن تقديره لعدد السكان كان 82.6 مليون نسمة. وأظهر تسجيل الناخبين في عام 1978 أن ما مجموعه 47.710.000 نسمة من السكان كانوا دون سن الثامنة عشرة، وعلى هذا الأساس بلغ مجموع السكان 95 مليون نسمة. لكن إلى أي حد كانت هناك زيادة في عدد الناخبين؟ فهذه مسألة غير معروفة. وقدرت الأمم المتحدة في منتصف عام 1980 عدد السكان بـ 77.082.000 نسمة، في حين بلغ تقدير البنك الدولي 84.732.000 نسمة. واعتبرت هذه التقديرات كلها معدل النمو السكاني ثابتًا ولم تحسب حساب النشاط العسكري والحصار الاقتصادي الذي أعقب محاولة انفصال المنطقة الشرقية السابقة (بيافرا) في الفترة بين عامي 1967 و1970[5]. في أي حال، كان للحرب الأهلية أثر كبير في المعدل الحقيقي لنمو السكان، بسبب الوفيات الكثيرة التي ترتبت عنها. لذلك، يُرجّح أن الزيادة السكانية كانت قليلة في عام 1969.

اختلفت تقديرات مجموع سكان نيجيريا في عام 1980 بدرجة كبيرة. وهذا يعزى إلى أن الإسقاطات كانت تقام على قاعدة ديموغرافية غير كافية. وينطبق هذا الأمر على الوحدات الإدارية - السياسية (الولايات) للبلاد كلها. وقدّر مكتب الإحصاء الأميركي عدد سكان البلاد في عام 1979 بـ 74.6 مليون نسمة. وهو رقم يقارب تقدير الأمم المتحدة. وافترض المكتب أن المعدل السنوي لنمو السكان هو 3.2 في المئة. لذلك، فإن تقدير عدد السكان لعام 1980 يمكن أن يكون 77 مليون نسمة تقريبًا. أما مكتب السكان النيجيري، فقدّر عدد السكان بـ 80.6 مليون في عام 1978. واستخدمت وكالات رسمية تابعة للحكومة

---

(5) *Africa South of the Sahara 1983-84*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 1984), p. 639.

الفدرالية هذا التقدير. وعلى أساس إرشادات الديموغرافيين وغيرهم، قدّر هذا المكتب عدد السكان بـ 85.6 مليون في عام 1980[6].

ذُكر في قسم السكان التابع للأمم المتحدة أن عدد سكان نيجيريا 95.7 مليون نسمة في منتصف عام 1985، بمعدل نمو سنوي بلغ 3.4 في المئة. وفي منتصف 1990، قدّر المجموع بـ 108.5 ملايين نسمة. أما تقدير الحكومة النيجيرية، لمنتصف عام 1987، فكان 112.3 مليون نسمة. واستنادًا إلى هذا التقدير، فإن أكبر عدد من السكان كان يعيش في ولاية كانو (11.5 مليون) وأقل عدد في ولاية كروس ريفر (1.9 مليون). وذكر المصدر نفسه أن عدد سكان أبوجا بلغ 300.000 نسمة في التاريخ نفسه. وكان من المتوقع أن ينخفض المعدل السنوي للنمو السكاني، البالغ 3.4 في المئة، إلى 3 في المئة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1987 و2000، وذلك بحسب إسقاطات البنك الدولي. ويُعدّ هذا المعدل من أعلى المعدلات في القارة الأفريقية في وقته[7].

أجري تعداد سكاني في 28-30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، شارك فيه مراقبون تحسبًا لاحتمال حدوث تضخيم في عدد السكان لأسباب إثنية أو دينية، وكان من المؤمل أن يكون أول تعداد ناجح في نيجيريا بعد استقلالها. وعبئ جهد أكثر من نصف مليون نيجيري للمشاركة في عملية التعداد التي مُهّد لها مسبقًا بحملة إعلامية واسعة، وبإجراء تجارب وتأهيل المشاركين من خلال التدريب، في محاولة لضمان نجاح مهمة، سُميت على النطاق الشعبي «المهمة المستحيلة». واتخذت الحكومة خطوة وقائية أخرى في سبيل إنجاح التعداد؛ إذ صمّمت استبيانًا خلا من الأسئلة المتعلقة بالدين والإثنية. وأعلن عن الحملة بالآتي: «إن التعداد خير، وإنكم ستحتاجون التعداد من أجل المدارس والمستشفيات وعليكم أن لا تقلقوا فالتعداد لن يستخدم للضريبة»، علمًا أن التعدادات السكانية الماضية استُخدمت لفرض الضرائب على السكان، كما أن التهيئة للتعداد تضمنت إشراك حكومات الولايات في التخطيط للحملات

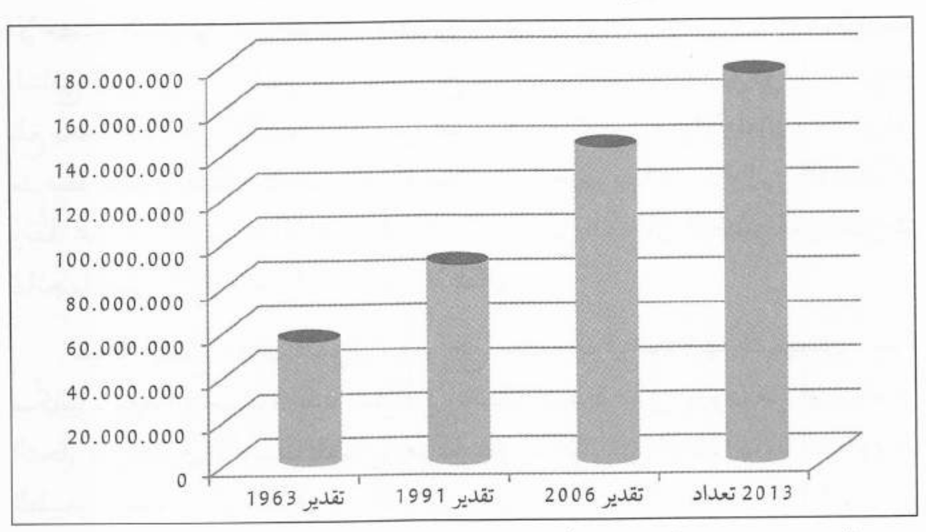
(6) Nelson, ed., pp. 84-85.

(7) The Economist Intelligence Unit, p. 10.

الإعلامية وفي إجرائها[8]. وبلغ مجموع السكان طبقًا لهذا التعداد 88.9 مليون نسمة بعد تنقيحه في عام 2001[9]، وهذا يدل على مدى التحفظ الذي أثير في شأن نتائجه، حيث إن الرقم الأخير كان أكثر من الرقم الذي أعلن بعد انتهاء التعداد بنحو نصف مليون نسمة. وتستند أهمية هذا التعداد إلى أنه شمل البلاد كلها. ووفّر بيانات سكانية بحسب المجموعات الفرعية، إضافة إلى معطيات أساسية عن السكان، والتوقعات الوظيفية ذات الصلة الحاسمة في التخطيط الاقتصادي القطاعي. كما توافرت معلومات مفصلة وتقويم لتعداد عام 1991، في التقرير التحليلي على المستوى الوطني الذي نُشر في عام 1998[10]. ونظّم أحدث تعداد للسكان في 21-27 آذار/ مارس 2006 (انظر الشكل (5-1)).

الشكل (5-1)

تطور عدد السكان (1963-2013)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (5-1).

(8) النشرة السكانية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السنة 16، العدد 9 (أيلول/ سبتمبر 1990)، ص 4.

(9) *The Europa World Year Book 2011*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2011), p. 2445.

(10) National Population Commission [NPC] [Nigeria], *Nigeria Population Census 1991 Analysis, vol. 3: The Elderly* (Abuja: [NCP], 2003), p. 8.

أولًا: مكونات النمو السكاني

إن كان لا يمكن التعويل كثيرًا على المعطيات الإحصائية، فثمة دليل يؤكد أن الاتجاهات الديموغرافية في نيجيريا مشابهة لتلك الموجودة في الدول النامية، حيث يعدّ معدل الولادات (44.6 في الألف) ومعدل الوفيات (14 في الألف) في تعداد عام 1991 معدلين عاليين، على الرغم من انخفاضهما مقارنة بتعداد عام 1963. والملاحظ حدوث ارتفاع في معدل وفيات الأطفال الرضع (100 في الألف) في مسح عام 2003 مقارنة بمسح 1981/ 1982. وتشير مصادر الأمم المتحدة إلى انخفاضه إلى 87.6 في الألف في الفترة بين عامي 2010 و2015 (انظر الجدول (5-1)). لكن على الرغم من ذلك، يظل المعدل مرتفعًا مقارنة بدول نامية كثيرة وبالدول المتقدمة.

على مستوى الريف والحضر، واستنادًا إلى مسح بالعينة أنجزه مكتب الإحصاء الفدرالي في المقاطعات الريفية في عامي 1965 و1966، أشارت النتائج إلى أن معدل المواليد الخام بلغ 50 في الألف، ومعدل الوفيات الخام بلغ نحو 26.9 في الألف. وبلغ متوسط الخصوبة الكلي من الأطفال 5.6 (وهو متوسط عدد الأطفال الأحياء للمرأة خلال فترة خصوبتها من 15 إلى 49 عامًا). ونفِّذ عدد من المسوح الأخرى غير الحكومية في المناطق الحضرية، وأظهرت نتائجها بصورة عامة عددًا كبيرًا من الأطفال.

نتيجة ارتفاع معدل المواليد وتراجع معدل الوفيات، شهدت نيجيريا نموًا سكانيًا سريعًا؛ فباستثناء عدد قليل من العمال المهرة الذين يأتون من أوروبا، أو التجار من الشرق الأوسط للعمل، يعود النمو السكاني في البلاد أساسًا إلى الزيادة الطبيعية للسكان، أي الفرق بين المواليد والوفيات (انظر الجدول (5-1)).

بدأ التحول الديموغرافي في نيجيريا، بحسب مصادر الأمم المتحدة، منذ منتصف الثمانينيات، حين انخفض معدل الخصوبة الكلي من 7 أطفال لكل امرأة إلى 5.2 في الفترة بين عامي 1995 و1999[11].

(11) United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *Population Bulletin of the United Nations: Completing the Fertility Transition, Special Issue nos. 48/49 2002* (New York: [UN], 2009), pp. 41-42.

الجدول (5-1)
المتغيرات السكانية (1963-2015)

	تعداد 1963	مسح 1982-1981	تعداد 1991	مسح 2003	تعداد 2006	مسوح 2015-2010
السكان	55.670.055	88.900.000	*88.992.220	-	140.431.790	**173.615.000
معدل المواليد الخام في الألف	66	46	44.6	41.7	-	41
معدل الوفيات الخام في الألف	27	16	14	-	-	13
معدل وفيات الرضع في الألف	-	85	93	100	-	***87.6
معدل الخصوبة الكلي	-	6.3	5.9	5.7	-	***5.4
العمر المتوقع عند الولادة	36	48	53.2	-	-	***52.3

* نقح في 19 أيلول/ سبتمبر 2001.

** لعام 2013.

*** للفترة بين عامي 2010 و2015.

المصدر: من ترتيب الباحث استنادًا إلى: National Population Commission [NPC] [Nigeria] and ICF Macro, *Nigeria Demographic and Health Survey 2008* (Abuja: [NCP]; ICF Macro, 2009), p. 3; *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3446; United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, *World Statistics Pocketbook 2013 Edition*, Series V; no. 37 (New York: [UN], 2013), p. 144; United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division: *World Population Prospects: The 2012 Revision, Highlights and Advance Tables* (New York: [UN], 2012), and *World Population Policies 2013* (New York: [UN], 2013), p. 397. <http://esa.un.org/unpd/wpp/Excel-Data/fertility.htm>.

في حين يشير مسح 2008 إلى أن هذا المعدل للخصوبة كان مرتفعًا خلال الأعوام الـ 17 الأخيرة، وانخفض قليلًا من 5.9 في عام 1991 إلى 5.7 في عام 2008. وثمة تباين واضح في المعدل بحسب مستوى التعليم والدخل؛ فالنساء غير المتمتعات بتعليم رسمي والنساء الأقل دخلًا لديهن 7 أطفال، في حين أن لدى النساء المتمتعات بتعليم أعلى من التعليم الثانوي 3 أطفال، والنساء

المتمتعات بأعلى دخل 4 أطفال (انظر الجدول (5-2)). ومع هذا، فإن معدل الخصوبة الكلي في نيجيريا من بين عشر دول أفريقية هو الأعلى في العالم، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 3.4 في الفترة بين عامي 2045 و2050 بحسب الفرض المتوسط[12]. ويتوافق هذا الاتجاه بشكل عام مع ما أشرنا إليه في المفاهيم النظرية الخاصة بنظرية التحول الديموغرافي.

الجدول (5-2)

معدل الخصوبة الكلي للنساء في الفئة العمرية 15-49 عامًا

الإقامة	معدل الخصوبة الكلي	النساء في الفئة العمرية 15-49 في مرحلة الحمل حاليًا (بالنسبة المئوية)	متوسط عدد الأطفال الذين ولدوا لنساء في الفئة العمرية 40-49
الحضر	4.7	9.0	5.7
الريف	6.3	11.3	6.9
مستوى التعليم			
من دون تعليم	7.3	12.6	7.3
تعليم ابتدائي	6.5	11.6	6.6
تعليم ثانوي	4.7	8.3	5.1
أعلى من التعليم الثانوي	2.9	8.4	4.1
فئة الثروة			
الأقل	7.1	13.3	7.3
درجة ثانية	7.0	11.5	7.3
وسط	5.9	10.5	6.7
درجة رابعة	5.0	8.7	6.3
الأعلى	4.0	8.8	4.8
المجموع	5.7	10.5	6.5

المصدر: [NPC] [Nigeria] and ICF Macro, p. 54.

(12) United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects: The 2010 Revision, Highlights and Advanced Tables* (New York: [UN], 2011), p. 114.

بالنسبة إلى معدل الخصوبة الكلي في الحضر، يلاحَظ انخفاضه من 6.2 إلى 4.7 خلال الفترة بين عامي 1981 و2008، على الرغم من الارتفاع الطفيف الذي حدث في مسح عام 2008. وربما يعود السبب إلى خطأ في العينة في المسح الديموغرافي. أما بالنسبة إلى الريف، فيلاحَظ بطء شديد في انخفاض المعدل الذي وصل إلى 6.3 في عام 2008. ولا يمكن لهذا البطء أن يكون واقعيًا، إلا أنه يمكن أن يعزى إلى قلة الدقة المشار إليها. أما على مستوى المناطق الرئيسة للبلاد، فثمة فرق كبير في معدل الخصوبة الكلي، حيث يكون مرتفعًا في منطقتي شمال – شرق، وشمال – غرب (أكثر من 7 أطفال) مقارنة بمنطقتي جنوب – شرق وجنوب – غرب، (أكثر من 4.5) (انظر الجدول (5-3)، والشكل (5-2)). كما يمكن تفسير هذا التباين جزئيًا بانتشار التعليم الإسلامي التقليدي في المنطقة الشمالية مقارنة بتوسع التعليم الحديث أكثر في المنطقة الجنوبية التي احتلتها بريطانيا، إضافة إلى أن أغلبية سكان الشمال هم من المسلمين في حين أن أغلبية سكان الجنوب هم من المسيحيين.

الجدول (5-3)

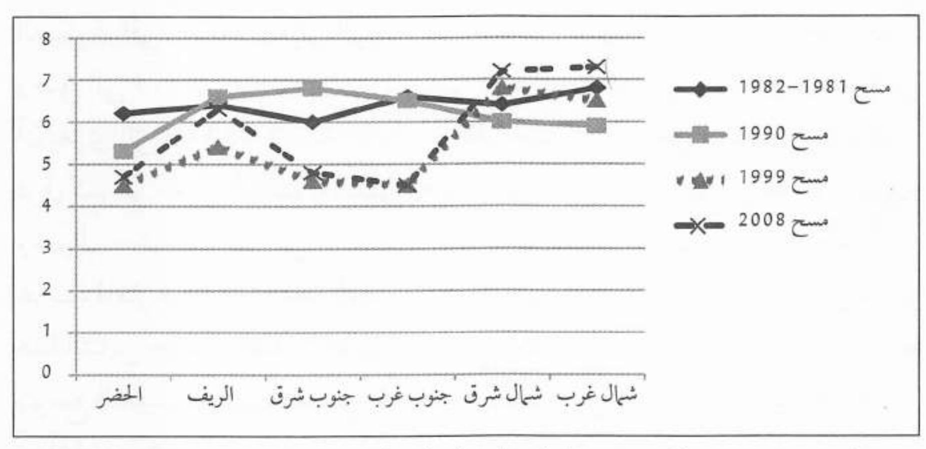
معدلات الخصوبة الكلية للنساء في الفئة العمرية 15-49 عامًا (1981-2008)

	الخصوبة في الأعوام الخمسة السابقة لمسح 1981/1982	المسح الديموغرافي والصحي (1990)	المسح الديموغرافي والصحي (1999)	المسح الديموغرافي والصحي (2008)
الحضر	6.2	5.3	4.5	4.7
الريف	6.4	6.6	5.4	6.3
المنطقة				
جنوب شرق	6	6.8	4.6	4.8
جنوب غرب	6.6	6.5	4.5	4.5
شمال شرق	6.4	6	6.8	7.2
شمال غرب	6.8	5.9	6.5	7.3

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: Bamikale J. Feyisetan and Akinrinola Bankole, «Fertility Transition in Nigeria: Trends and Prospects,» in: United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *Population Bulletin of the United Nations: Completing the Fertility Transition, Special Issue nos. 48/49 2002* (New York: [UN], 2009), <http://www.un.org/esa/population/publications/completingfertility/Revised>, and [NPC] [Nigeria] and ICF Macro, p. 54.

الشكل (5-2)

معدلات الخصوبة الكلية للنساء في الفئة العمرية 15-49 عامًا (1981-2008)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (5-3).

بالنسبة إلى الوفيات، وبحسب مسح عام 2008، ثمة علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي للأمهات ومعدل وفيات الأطفال دون الـ 5 أعوام، حيث يبلغ المعدل 209 في الألف بالنسبة إلى أطفال الأمهات غير المتعلمات، وينخفض المعدل بحدة كلما ارتفع تعليم الأم فيبلغ 68 في الألف لأطفال الأمهات المتعلمات فوق التعليم الثانوي. أما بالنسبة إلى الدخل فيكون المعدل أقل لدى الأسر ذات الدخل العالي (87 في الألف)، وأعلى لدى الأسر ذات الدخل المنخفض (219 في الألف).

بحسب المسح نفسه، تتباين معدلات وفيات الأطفال بشكل أساسي بين المناطق الحضرية والريفية، فتكون في الأولى أقل. فعلى سبيل المثال، يبلغ معدل وفيات الأطفال دون الـ 5 أعوام 121 في الألف في الحضر، و191 في الألف في الريف. وبحسب المناطق، يراوح المعدل بين 89 في الألف في الجنوب الغربي و222 في الألف في الشمال الشرقي، ويراوح معدل وفيات الأطفال الرضع بين 59 في الألف و109 في الألف على التوالي[13]. ويمكن تفسير ذلك جزئيًا بما

(13) [NPC] [Nigeria] and ICF Macro, p. 120.

أشرنا إليه أعلاه بخصوص تأثير انتشار التعليم الحديث في الجنوب والتعليم التقليدي في الشمال.

مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، يبيّن الجدول (5-4) أن نيجيريا وكينيا وزيمبابوي شهدت ارتفاعًا حادًا في معدل وفيات الأطفال دون الـ 5 أعوام في المدن، راوح بين 1.2 في المئة و2.2 في المئة سنويًا، من بين 22 دولة أفريقية جنوب الصحراء، بينما سجلت ناميبيا وإريتريا ومدغشقر وأوغندا انخفاضًا بارزًا في هذا المعدل. وانخفض المعدل ببطء في ست دول، راوح بين 0.1 في المئة و3.2 في المئة سنويًا، في حين راوح التغيير في المعدل في ثماني دول أخرى بين 0.3- في المئة و0.9 في المئة سنويًا.

الجدول (5-4)

معدل التغيير في وفيات الأطفال دون الـ 5 أعوام في المناطق الحضرية

الدول	المسح الأول	المسح الأخير	معدل التغيير في وفيات الأطفال/ دون الـ 5 أعوام (بالنسبة المئوية)
بنين	1996	2001	-32.3
بوركينا فاسو	1993-1992	2003	-0.8
الكاميرون	1991	2004	-0.1
تشاد	1997-1996	2004	-0.8
ساحل العاج	1994	1999-1998	0.9
إرتيريا	1995	2002	-5.6
غانا	1993	2003	0.3
كينيا	1993	2003	2.2
مدغشقر	1992	2004-2003	-5.6
ملاوي	1992	2004	-4.6
مالي	1996-1995	2001	-0.6
موزمبيق	1997	2003	-0.8

يتبع

تابع

ناميبيا	1992	2000	-6.7
النيجر	1992	1998	-2.7
نيجيريا	1990	2003	1.2
راواندا	1992	2000	-1.2
السنغال	1993-1992	1997	-2.9
تنزانيا	1992	2004	-3.2
توغو	1988	1998	-2.6
أوغندا	1995	2001-2000	-5
زامبيا	1992	2002-2001	-0.8
زيمبابوي	1994	1999	1.8

المصدر: United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *Population Distribution, Urbanization, Internal Migration and Development: An International Perspective* (New York: [UN], 2011), p. 290.

على مستوى الولايات، في الفترة بين عامي 1972 و1973، كان أقل معدل للوفيات الخام 9.6 في الألف في لاغوس، في حين كان أعلى معدل له 31.4 في الألف في ولاية ريفرز[14]. ويعود انخفاض معدل الوفيات في العاصمة السابقة لاغوس إلى تركز الخدمات الصحية والاجتماعية وارتفاع المستوى التعليمي فيها. وعلى مستوى مدن الولايات وأريافها، كان معدل الوفيات في المدن أقل مما كان في الأرياف. وهذه الحالة توجد أيضًا في البلدان النامية الأخرى، إلا أن معدل الوفيات في مدن ولاية كوارا كان أعلى (30.1 في الألف)، مما كان في الأرياف (23.7 في الألف). كذلك في حالة ولايتي كوارا وريفرز كان معدل وفيات الأطفال الرضع أعلى في المدن مقارنة بالأرياف[15]. ومن الصعوبة تفسير هذه الحالة، التي ربما تعزى إلى قلة الدقة في التصنيف بين ما هو حضري وريفي، إضافة إلى نسبة الخطأ في عينة المسوحات الديموغرافية.

---

(14) *Population Dynamics: Fertility and Mortality in Africa: Proceedings of the Expert Group Meeting on Fertility and Mortality Levels and Trends in Africa and their Policy Implications, Monrovia, Liberia, 26 November - 1 December 1979* ([Addis Ababa]: United Nations Economic Commission for Africa, [1981]), p. 432.

(15) المصدر نفسه، ص 432.

في ما يتعلق بوفيات الأمومة، تشير المعطيات إلى أنها ظلت مسألة صحية رئيسة، خصوصًا في الدول النامية، ومنها نيجيريا، فعلى مستوى العالم تموت 585.000 امرأة كل عام نتيجة مضاعفات الحمل والولادة؛ 99 في المئة منهن في الدول النامية و90 في المئة في دول أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا. وهذا يعني أن وفاة واحدة من هذا النوع تحدث كل 90 دقيقة في الدول المتقدمة، مقارنة بوفاة واحدة كل دقيقة في دول أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، وبوفاة واحدة كل 10 دقائق في الدول النامية. هذا الاختلاف يعني أن معدل وفيات الأمومة يكون أكثر بـ 100 ضعف في الدول الأخيرة مقارنة بالدول الصناعية[16]. ويرتبط هذا الارتفاع في معدل الوفيات في الأساس بنقص الخدمات الصحية وسوئها، وبارتفاع معدل الفقر وانخفاض المستوى التعليمي. وعلى الرغم من أن نيجيريا ظلت مشاركة نشيطة في المبادرة العالمية لسلامة الأمومة التي انطلقت في عام 1987 في نيروبي في كينيا، فإن المؤشرات تشير إلى بقاء نيجيريا فقيرة في هذا الجانب ومثلها الدول النامية الأخرى. من هنا، فإن تجديد جهد الأمم المتحدة عالميًا لأهداف التنمية الألفية لمعالجة المؤشرات الرئيسة المتعلقة بوفيات الأمومة، مع هدف محدد لخفض معدلها بنسبة 75 في المئة في عام 2015 كان تطورًا رحّبت به[17] الأوساط المختلفة، ولا سيما على مستوى القارة الأفريقية.

في نيجيريا، يبلغ احتمال وفاة الأشخاص المصابين بمرض الأيدز في الفئة العمرية 15-60 عامًا، 367 في الألف، وغير المصابين 301 في الألف، أي إن الفرق يبلغ 22 في المئة، وهي نسبة غير مرتفعة مقارنة بدول أفريقية أخرى مثل بوتسوانا (260 في المئة) وليسوتو (163 في المئة) وناميبيا (143 في المئة) وملاوي (118 في المئة)[18].

---

(16) Eghe Abe and Lawrence O. Omo-Aghoja, «Maternal Mortality at the Central Hospital, Benin City Nigeria: A Ten Year Review,» *African Journal of Reproductive Health*, vol. 12, no. 3 (December 2008), p. 18.

(17) المصدر نفسه، ص 18.

(18) United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Mortality Report 2011* (New York: [UN], 2012), p. 37.

أما في ما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، فالحالة غير العادية الملاحظة في نيجيريا، استنادًا إلى مسح 1965-1966، هي أن هذا العمر كان أقل عند الإناث (36.7 عامًا) مما عند الذكور (37.2 عامًا). إلا أن هذه الوضعية تغيرت في الفترة بين عامي 1975 و1980، فأصبح العمر المتوقع للإناث (48.1 عامًا) أعلى مما للذكور (44.9 عامًا). وارتفع إلى 53.4 و51.7 عامًا على التوالي بين عامي 2010 و2015. ومن المتوقع أن يرتفع إلى 65 عامًا لكلا الجنسين للفترة بين عامي 2045 و2050[19]. وعلى الرغم من الارتفاع الذي طرأ على المعدل، فإنه يبقى منخفضًا مقارنة بدول نامية، فضلًا عن الدول المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن وتيرة انخفاض العمر المتوقع هذه تشبه ما هو موجود في بلدان أفريقية كثيرة[20]، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع معدل الوفيات في وسط الأطفال، وضعف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر، ونقص الخدمات الصحية والاجتماعية، وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي في هذه البلدان.

---

(19) United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects: The 2010 Revision*, pp. 99-133, and United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, *World Statistics Pocketbook 2011 Edition*, Series V; no. 36 (New York: [UN], 2012), p. 144.

(20) يُعدّ التمكن من التمتع بحياة طويلة وصحية أمرًا حاسمًا في عملية التنمية. وخلال الستين عامًا الماضية تحقق تقدُّم كبير في ارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة لسكان العالم، فازداد العمر المتوقع من 48 عامًا في الفترة بين عامي 1950 و1955 إلى 68 عامًا بين عامي 2005 و2010، استنادًا إلى تقديرات الأمم المتحدة. ويعكس هذا الاتجاه انخفاضًا في معدلات الوفيات، الذي عمل سوية مع انخفاض الخصوبة على إحراز تقدُّم في عملية التحول الديموغرافي. ويشير التفاوت في مستوى معدل البقاء على قيد الحياة في مناطق العالم المختلفة إلى تحقق تقدُّم متباين في التحول الديموغرافي. وبدأت دول متقدمة كثيرة تحوُّلها الديموغرافي في القرن التاسع عشر، وأصبحت في منتصف القرن العشرين في مراحل متقدمة من التحول، مع انخفاض الخصوبة إلى مستويات اقتربت من معدل الإحلال أو باتت تحته، وهو 2.1 من الأطفال لكل امرأة في المتوسط، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة ليتجاوز 70 عامًا. لكن معظم الدول النامية دخلت مرحلة التحول الديموغرافي متأخرة عن الدول المتقدمة، وبينما حقق كثير منها تقدمًا أساسًا في ارتفاع معدل البقاء في الفترة بين عامي 2005 و2010 - خصوصًا في أجزاء من أميركا اللاتينية ودول البحر الكاريبي وآسيا وشمال أفريقيا - بقي معدلا الخصوبة والوفيات عاليين في دول أخرى، منها الدول الأفريقية في جنوب الصحراء ومن ضمنها نيجيريا. لمزيد من التفصيل، انظر: United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *Changing Levels and Trends in Mortality: The Role of Patterns of Death by Cause* (New York: [UN], 2012), pp. xi-xii.

ثانيًا: البنية العمرية - الجندرية

تُعدّ البنية العمرية - الجندرية من المتغيرات الديموغرافية المهمة، وهي تمثّل القاعدة الأولية في التصنيف الديموغرافي، ذلك أن العمر والجندر متغيران مهمان في دراسة الخصوبة والوفيات والهجرة والزواج وبنية القوى العاملة، وانعكاس ذلك كله على عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

في حالة نيجيريا، جعل جهلُ الأشخاص بأعمارهم بدقة تحديدَ العمر عملية صعبة خلال التعداد السكاني لعام 1963، خصوصًا في المناطق الريفية. وأظهرت أرقام التعداد أن 43 في المئة من السكان تنحصر أعمارهم بين عمر الولادة و14 عامًا، في حين كانت أعمار 54.9 في المئة بين 15 و64 عامًا. أما الباقون (2 في المئة) فكانت أعمارهم 65 عامًا وأكثر (انظر الجدول (5-5)). وعلى الرغم من أن نتائج التعداد موضع شك، فإن هذه النسب تعززت بصورة عامة بالنسب الموجودة في الدول النامية الأخرى، خصوصًا الأفريقية منها.

الجدول (5-5)

توزيع البنية العمرية بحسب فئات عريضة (بالنسبة المئوية)

	0-14	15-64	65 وأكثر
تعداد 1963	43	54.9	2
مسح 2008	45	51	4

المصدر: من ترتيب الباحث.

بحسب مسح 2008، فإن 45 في المئة من مجموع السكان كانت أعمارهم أقل من 15 عامًا، في حين أن 4 في المئة فقط كانت أعمارهم 65 عامًا وأكثر. وتنخفض نسبة السكان في الفئات العمرية الخماسية مع زيادة العمر، حيث تمثل الفئة الأصغر (0-4) أكبر نسبة من السكان (17 في المئة)، في حين تمثل الفئة الأكبر عمرًا (75-79) أقل من 1 في المئة (انظر الجدول (5-6)). وهذا يشير إلى أن هرم السكان في نيجيريا يتميز بقاعدته العريضة، أي بفتوّة سكانه. وينطبق

هذا الأنموذج من الهرم على البلدان ذات معدلات الخصوبة العالية، ولا سيما الأفريقية منها. ونتيجة ارتفاع نسبة صغار السن ازداد معدل الإعالة بشكل ثابت منذ أوائل الستينيات مشكلًا ضغطًا كبيرًا على الخدمات غير المتطورة في الأساس، مثل الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم.

يفترض بمقارنة نسب الفئات العريضة أن تنخفض فئة صغار السن أقل من 15 عامًا في مسح عام 2008 مقارنة بتعداد 1963 (الجدول (5-5)). وهذا يتفق مع اتجاه انخفاض الخصوبة، في حين نراها ارتفعت، ويفترض أن ترتفع نسبة الفئة العمرية (15-64) عامًا، بينما نراها انخفضت، وهذا يعكس عدم دقة التعداد السكاني. وارتفعت الفئة العمرية 65 وأكثر بنسبة 2 في المئة، وهذا يتفق مع الاتجاه العام لانخفاض الخصوبة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

الجدول (5-6)

البنية العمرية والجندرية بحسب الحضر والريف في مسح عام 2008

(بالنسبة المئوية)

العمر	الحضر			الريف			المجموع		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
5-0	15	15.7	15.8	18.2	17.2	17.7	17.5	16.7	17.1
9-5	13.7	13.8	13.7	16.7	15.7	16.2	15.7	15.1	15.4
14-10	11.4	11.2	11.3	12.9	11.8	12.3	12.4	11.6	12
19-15	8.8	9.2	9	8.6	8.5	8.5	8.7	8.7	8.7
24-20	8.5	9.2	8.8	6.4	7.8	7.1	7.1	8.2	7.7
29-25	8.4	10.1	9.3	6.5	8	7.2	7.1	8.7	7.9
34-30	7.2	6.9	7	5.4	6	5.7	6	6.3	6.1
39-35	6.4	5.5	5.9	4.7	5	4.9	5.3	5.2	5.2
44-40	4.7	4.3	4.5	4	4	4	4.2	4.1	4.1

يتبع

تابع

49-45	3.9	3.4	3.6	3.5	3.5	3.5	3.7	3.5	3.6
54-50	3	3.2	3.1	2.9	3.8	3.3	2.9	3.6	3.2
59-55	2.1	2.1	2.1	2.2	2.7	2.4	2.2	2.5	2.3
64-60	2.2	1.8	2	2.6	2.2	2.4	2.5	2.1	2.3
69-65	1.4	1.2	1.3	1.8	1.5	1.7	1.7	1.4	1.6
74-70	1	0.9	1	1.6	1.1	1.3	1.4	1	1.2
79-75	0.5	0.4	0.5	0.8	0.5	0.6	0.7	0.5	0.6
+80	0.8	1	0.9	1.1	0.9	1	1	0.9	1
غير معروف	0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: [NPC] [Nigeria] and ICF Macro, p.12.

لوحظ في المدن أن ما لا يقل عن 37.3 في المئة من السكان تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية 0-14 عامًا في تعداد 1963. أما الفئة العمرية 15-64 عامًا؛ فشكلت 61.1 في المئة من مجموع سكان المدن، في حين أن 1.6 في المئة كانوا في سن 65 عامًا وأكثر. ونتج ارتفاع نسبة الفئة العمرية 15-64 عامًا من هجرة أعداد كبيرة من الأشخاص في هذه الفئة إلى المدن، كما يُرجّح. فعلى سبيل المثال، كان 36.4 في المئة من سكان لاغوس أقل من 15 عامًا، بينما كان 62 في المئة منهم بين 15 و64 عامًا، و1.2 في المئة في سن 65 سنة وأكثر. وفي مسح عام 2008، بلغت هذه الفئات العمرية في عموم الحضر 40.8 في المئة، و55.5 في المئة، و3.7 في المئة، على التوالي[21].

أما في الريف، فأظهر تعداد عام 1963 أن 44 في المئة من السكان كانوا في سن أقل من 15 عامًا، و53.8 في المئة كانوا في الفئة العمرية 15-64 عامًا، في حين كان 2.2 في المئة منهم في سن 65 عامًا أو أكثر. إلا أن مسحًا بالعينة،

(21) النسب من حساب الباحث استنادًا إلى الجدول (5-6).

جرى في الفترة بين عامي 1965 و1966 بيّن أن 42.5 في المئة من سكان الريف كانوا في الفئة العمرية 15-64 عامًا، و2.9 في المئة كانوا في سن 65 عامًا وأكثر. وذكر مكتب الإحصاء الفدرالي الذي أنجز المسح أن على الرغم من التحفظات التي تثار بخصوص البنية العمرية، فإن هذه المعطيات تُعدّ موثوقة جدًا، ويمكن اعتبار أن هذه الفئات العمرية تعكس تقريبًا الصورة الحقيقية للتوزيع العمري في ريف نيجيريا. وفي مسح عام 2008، بلغت نسب هذه الفئات في الريف 46.2 في المئة، و49.2 في المئة، و4.6 في المئة على التوالي[22].

الجدول (5-7)

نسبة النوع بحسب التعدادات السكانية العامة

	الذكور	الإناث	نسبة الجندر
1963	28137000	27575000	102
*1991	44.529.608	44.462.612	100
2006	71.345.488	69.086.302	103

* نقح التعداد في 15 أيلول/ سبتمبر 2001.

ملاحظة: نسبة الجندر من حساب الباحث.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: K. E. Vaidyanathan and Christopher Ezinwa, «Some Development Implications of Population Growth in Nigeria 1963-1988,» in: Suliman A. Huzayyin and T. E. Smith, eds., *Demographic Aspects of Socio-Economic Development in Some Arab and African Countries*, Research Monograph Series, no. 5 (Cairo: Cairo Demographic Centre, 1974), p. 250; Federal Republic of Nigeria, National Population Commission [NPC], «2006 Population and Housing Census: Priority Table, vol. IV: Population Distribution by Age & Sex (State & Local Government Area) Table DS5» (Abuja, Nigeria, April 2010), p. 2, and *The Europa World Year Book 2005*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2005), p. 3268.

أما نسبة الجندر إلى مجموع السكان بحسب تعداد عام 1963، فبلغت 102 من الذكور لكل 100 أنثى، وفي المناطق الحضرية كانت النسبة أعلى تقريبًا، 115 ذكر لكل 100 أنثى، وفي المناطق الريفية 99.7 ذكر لكل 100 أنثى، أي متساوية تقريبًا. وأظهر مسح بالعينة أُنجِز في لاغوس في عام 1964 أن نسبة الجندر في

(22) النسب من حساب الباحث استنادًا إلى الجدول (5-6).

هذه المدينة بلغت 117.6 ذكر لكل 100 أنثى. وتبيّن من مسح بالعينة في المناطق الريفية بين عامي 1965 و1966 وجود تباين كبير في هذه النسبة في المناطق كلها التي جرى فيها، وكانت النسبة العامة 94.7 ذكر لكل 100 أنثى. وفُسِّرت النسبة العالية للجندر في المناطق الحضرية إلى حد كبير بهجرة أعداد أكبر من الرجال إلى المدن مقارنة بالنساء. وفي تعداد عام 1991 كانت نسبة الجندر العامة متساوية تقريبًا، أما في تعداد عام 2006، فبلغت 103 ذكور لكل 100 أنثى (انظر الجدول (5-7)).

ثالثًا: التخطيط العائلي

أشارت نتائج بعض المسوحات التي أنجزت في أواسط الستينيات إلى أن معظم النساء في المجتمع التقليدي في نيجيريا اعتبرن أن العدد المثالي للعائلة هو ستة أو سبعة أطفال. إلا أن التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث في البلاد، مثل البلدان الأفريقية الأخرى، وإن بدرجات متفاوتة، أثّر في هذا الموقف. فعدد الأطفال المثالي بالنسبة إلى النساء المتمتعات بتعليم أعلى والأسر التي تعيش في المجتمع الحديث وتتمتع بمستوى معيشة مرتفع هو بين أربعة وخمسة أطفال. ويتوافر دليل ضعيف (1971) على تراجع الرغبة في إنشاء أسر كبيرة. وكانت ممارسة منع الحمل الاصطناعي محصورة بشكل كامل في المناطق الحضرية، وكانت مقصورة على عدد قليل من الأسر التي كان كثير منها يتمتع بوضعية اقتصادية جيدة وبمستوى تعليمي عال.

بدأ أول عمل منظم في مجال التخطيط العائلي في عام 1958، كجزء من خدمات الأمومة والطفولة. وأنشئت في عام 1964 الجمعية الوطنية للتخطيط العائلي بمساعدة وكالات محلية وأخرى دولية. وكان للجمعية نحو 25 مستوصفًا تعمل في أجزاء مختلفة من البلاد في عام 1970. وزار نحو 4.700 شخص من المراجعين الجدد هذه المستوصفات في عام 1969، ويمثل هذا الرقم ضعف العدد في عام 1968.

كانت ثمة مستوصفات خاصة بالتخطيط العائلي في جامعات لاغوس

وأبيدان. وكانت المدرسة الطبية التابعة لجامعة لاغوس تدرب الطلاب والأطباء الممارسين والعاملين الآخرين على طرائق التخطيط العائلي ووسائله. فعلى سبيل المثال، وفرت ولاية لاغوس تسهيلات للتخطيط العائلي في عياداتها (انظر الجدول (5-8))، كما طلبت الولاية الغربية السابقة من مستشفياتها أن تقدم خدمات للتخطيط العائلي مرتبطة بالخدمات الصحية ورعاية الأمومة. لكن على الرغم من ذلك، لم يكن ثمة سياسة وطنية شاملة تخص السيطرة على الزيادة السكانية في أواسط عام 1971، علمًا أن الحكومة الفدرالية كانت تعي بصورة متزايدة المشكلات التي من المرجح أن تنجم عن الزيادة السريعة لعدد السكان.

الجدول (5-8)

المستجوبون الذين يستخدمون وسائل منع الحمل
في مدينة لاغوس الكبرى (بالنسبة المئوية)

	الوسائل الحديثة		الوسائل التقليدية		الوسائل كلها	
	استخدمت سابقًا	تستخدم الآن	استخدمت سابقًا	تستخدم الآن	استخدمت سابقًا	تستخدم الآن
الرجال	19.6	1.3	51.4	19.5	56.6	20.6
النساء	9.6	3.2	70.9	28.9	72.8	34.4
المجموع	15	2.2	60.5	23.9	64.2	25.6

المصدر: Robert W. Morgan, «Fertility Levels and Fertility Change,» in: John C. Caldwell, ed., *Population Growth and Socioeconomic Change in West Africa* (New York; London: Columbia University Press for the Population Council, 1975), p. 222.

نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 1983 تزايد الوعي بمسألة نضوب الموارد ومسؤولية الحكومة لتعزيز الرفاه الاجتماعي في البلاد. لذلك حدث تغيُّر في سياسة الحكومة تجاه التخطيط العائلي؛ فبعد أن كانت تعدّ معدلي النمو السكاني والخصوبة مرْضيين، أصبحت ترى أنهما مرتفعان جدًا وسعت إلى خفضهما (الجدول (5-9)). وبناء عليه، كُلّفت وزارة الصحة الاتحادية في عام 1984 البدء بإعداد سياسة سكانية وطنية وخطة عمل لدمجها في خطة التنمية الوطنية الخامسة للفترة بين عامي 1986 و1990. ويعود السبب في تكليف وزارة

الصحة بهذه المهمة إلى أن السياسة السكانية المقترحة تركّز بشكل رئيس على توسيع خدمات التخطيط العائلي التي تقع ضمن مسؤوليتها.

الجدول (5-9)

وجهة نظر الحكومة وسياستها في شأن التخطيط العائلي (1976-2013)

	1976	1986	1996	2005	2013
وجهة النظر في النمو السكاني	مرضٍ	عالٍ جدًا	عالٍ جدًا	عالٍ جدًا	عالٍ جدًا
السياسة تجاهه	لا تدخل	خفض مستواه	خفض مستواه	خفض مستواه	خفض مستواه
وجهة النظر في مستوى الخصوبة	مرضٍ	عالٍ جدًا	عالٍ جدًا	عالٍ جدًا	عالٍ جدًا
السياسة تجاهها	لا تدخل	خفض مستواها	خفض مستواها	خفض مستواها	خفض مستواها
دعم الحكومة للتخطيط العائلي	دعم مباشر	دعم مباشر	دعم مباشر	دعم مباشر	دعم مباشر

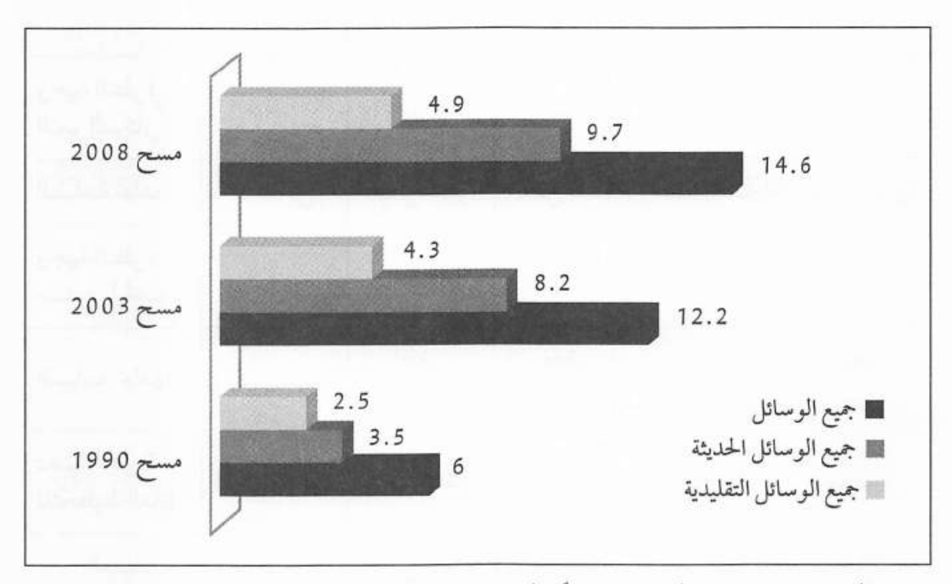
المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division: *World Population Policies 2011* (New York: [UN], 2012), p. 253, and *World Population Policies 2013* (New York: [UN], 2013), p. 396.

يشير الشكل (5-3) إلى ارتفاع نسبة النساء المستخدمات وسائل منع الحمل كلها من 6 في المئة إلى 14.6 في المئة في الفترة بين عامي 1990 و2008، وكانت الزيادة أكثر في الوسائل الحديثة، لكن على الرغم من ذلك تظل هذه النسب متواضعة حتى مقارنة ببلدان نامية مثل مصر (60.3 في المئة)، وتركيا (73 في المئة) في عام 2008، والأردن (59.3 في المئة) عام 2009، وتونس (60.2 في المئة)، والعراق (49.8 في المئة)، واليمن (27.7 في المئة) في عام 2006[23]. وهذا يشير إلى أن البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع ما زالت تفتقد

(23) انظر: هاشم نعمة فياض، «العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية: =

في مكوناتها بدرجة مهمة ضبط النسل، باعتباره أحد العوامل التي تساهم في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

الشكل (5-3)
النساء المتزوجات المستخدمات وسائل منع الحمل في الفئة العمرية 15-49 عامًا (1990-2008) (بالنسبة المئوية)



المصدر: من رسم الباحث استنادًا إلى: National Population Commission [NPC] [Nigeria] and ICF Macro, *Nigeria Demographic and Health Survey 2008* (Abuja: [NCP]; ICF Macro, 2009), p. 72.

في مسح 2008، تباينت نسب استخدام وسائل منع الحمل للنساء المتزوجات بحسب محل الإقامة: حضر، ريف، والمنطقة، ومستوى التعليم، وعدد الأطفال الأحياء، ومستوى الثروة. فكانت النسبة في المناطق الحضرية أكثر ثلاثة أضعاف مقارنة بالمناطق الريفية، أي 26 في المئة و9 في المئة على التوالي. وبلغت أعلى نسبة (32 في المئة) في منطقة جنوب غرب، تليها منطقة جنوب جنوب (26 في المئة). في حين وُجدت أقل نسبة في منطقة شمال غرب (3 في

= دراسة حالة العراق» (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز/ يوليو 2012)، ص 73.

المئة). عمومًا، لا تبدأ المرأة باستخدام وسائل منع الحمل حتى تنجب طفلًا واحدًا على الأقل. وترتفع نسبة الاستخدام مع ارتفاع مستوى التعليم، فنلاحظ أن 37 في المئة من النساء المتمتعات بتعليم أعلى من التعليم الثانوي يستخدمن وسيلة لمنع الحمل، مقارنة بـ 4 في المئة للنساء غير المتعلمات. وتكون النساء الأقل دخلًا أقل استخدامًا لهذه الوسائل (3 في المئة)، والنساء الأعلى دخلًا أكثر استخدامًا (35 في المئة)[24]. وتتفق هذه الاتجاهات بشكل عام مع ما هو موجود في الدول النامية والأفريقية منها.

على المستوى الإداري، كان ثمة إجماع على أن النمو السكاني السريع لا يمكن تركه من دون ضبط، إذا أريد لمعدل الرفاه الاجتماعي في البلاد أن يتحسن. لذلك اتُّفق على أن تنفيذ السياسة السكانية يتطلب أن تتدخل السياسة العامة بشكل متأنٍ في فضاء الحياة العائلية، ويجب الاستمرار في ذلك من أجل انسجام القيم الاجتماعية المتعلقة بالإنجاب مع الأهداف الاجتماعية للرفاه الاجتماعي والتنمية، وعدم التضحية بهذا الهدف بسبب الاختلافات الدينية والثقافية في المجتمع، بل على العكس من ذلك يُنظر إلى المميزات الدينية والثقافية على أنها ليست عائقًا بالضرورة في وجه سياسة سكانية فاعلة، بل تكون أجزاء مكونة أو مقومة لها، ويجب أن تكون قاعدة لصوغ برنامج عمل ملائم يستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر الطرائق والمحفزات لخفض جاذبية الخصوبة العالية، التي تُعدّ المقرر الرئيس للنمو السكاني العالي[25].

أخيرًا، هناك إجماع على أن سياسة خفض النمو السكاني يجب ألا تكون بديلًا من التنمية أو من السياسات الاقتصادية الجيدة، ويتطلب الأمر تنفيذهما ومراقبتهما معًا. وهناك اتفاق أيضًا على أنه في وقت تدعم فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية خفض النمو السكاني، يعوق النمو السكاني السريع التنمية الاقتصادية بدوره، وهذا ما نراه في الواقع، لذلك على الحكومة العمل على كلتا الجبهتين.

---

(24) [NPC] [Nigeria] and ICF Macro, p. 69.

(25) United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, *Case Studies in Population Policy: Nigeria*, Based on a Draft Prepared by Theophilus O. Fadayomi (New York: [UN], 1988), pp. 22-23.

الفصل السادس

الهجرة الداخلية والتحضر

أولًا: الهجرة الداخلية

لا تكتمل دراسة البنية السكانية إلا بدراسة الهجرة بوصفها من المكونات الرئيسة الثلاثة التي تحدد اتجاهات النمو السكاني في أي مجتمع إلى جانب الولادات والوفيات. وتعد دراسة الهجرة من الموضوعات المركزية في تاريخ الشعوب. ربما يشرح لنا هذا سبب عدم تجنب طرح أسئلة معينة في محاولتنا فهم تاريخ الشعوب، ويُفترض أن تتوافر الأجوبة عنها: من أين أتى السكان، وكيف تركوا أماكنهم الأصلية ولماذا؟ وهنا المقصود بالهجرة حركة السكان من مكان إلى آخر. فمثل هذه الحركات السكانية يتعزز في الأغلب عبر متغيرات اجتماعية - اقتصادية وسياسية متداخلة[1] وذات تأثيرات متبادلة.

لكن دراسة الهجرة وتحليل حجمها وأنماطها واتجاهاتها وتأثيراتها والتغيرات التي طرأت على مكوناتها، بشكل مفصل، غير متاحة بالمعطيات القليلة المتوافرة. وتناول دارسون في بعض الدراسات الهجرة في نيجيريا استنادًا إلى تعدادي عامي 1952-1953 و 1963، على الرغم من التحفظات المسجلة في شأن دقة هذين التعدادين، الأمر الذي أشرنا إليها أعلاه، وكذلك بالاستناد إلى بعض المسوحات التي جرت في البلاد، وهي قليلة.

(1) Okpeh Ochayi Okpeh, «Inter-Group Migrations, Conflicts, and Displacement in Central Nigeria,» in: Toyin Falola and Okpeh Ochayi Okpeh, eds., *Population Movements, Conflicts, and Displacements in Nigeria* (Trenton, NJ: Africa World Press, 2008), pp. 20-22.

شهدت منطقة وسط نيجيريا[2] مثل المناطق النيجيرية الأخرى، حركات ضخمة للسكان في داخلها وعبر حدودها في الفترة التي سبقت الاستعمار البريطاني لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية. وفي الحقيقة، نتجت المجموعات الإثنية الكثيرة التي تقطن المنطقة حاليًا من الهجرات الأولى التي أخذت طريقها في مراحل مختلفة من تطورها التاريخي. وكان القرن السادس عشر على ما يبدو نقطة تحوُّل في هذه الهجرات. وتُظهر المعطيات الجغرافية المعروفة أن منطقة وسط نيجيريا امتازت بموارد بشرية وطبيعية في الماضي، وجذبت السكان من المناطق الشمالية والجنوبية من البلاد ومن خارجها. وسهّلت مجاريها الرئيسة (ولا سيما نهرا النيجر وبينو وروافدهما) حركة مختلف المجموعات الإثنية نحو المنطقة وإلى خارجها، كما استُخدمت ضفاف هذه الأنهار بؤرًا لاستيطان مجموعات سكانية عدة خلال المراحل التاريخية المختلفة، في الماضي البعيد. وهذا يشرح لماذا عُدت هذه المنطقة بؤرة تحوُّل ثقافي بجدارة. وبحسب تعداد عام 1991، بلغ عدد سكانها 18.009.696 نسمة، بكثافة سكانية بلغت 5 نسمات في الكيلومتر المربع الواحد، وهي كثافة منخفضة. وهناك عوامل تاريخية وبيئية واجتماعية واقتصادية مسؤولة عن هذا الانخفاض. تاريخيًا، كانت المنطقة مسرحًا لهجرة جماعات متداخلة ونزاعات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. هذا إلى جانب الحملات التي كانت تشنّ بشكل ثابت على المنطقة لجمع الرقيق من أقصى الشمال والجنوب. وبيئيًا، كان للآفات والأمراض في المنطقة أثر في انخفاض كثافتها السكانية[3].

بعد توافر الأمان أكثر زال التهديد عن السكان، وأصبحت حركات الهجرة في البلاد غير مقيدة. وبدأ النيجيريون الهجرة عبر الحدود التي لم تكن شائعة قبل فترة الاستعمار. وشجعت السياسات الاستعمارية مثل هذه الحركات. فعلى سبيل المثال، كان قرار ربط الداخل (مناطق إنتاج المحاصيل النقدية) بالساحل بواسطة إنشاء خطوط السكك الحديد قد حفز الحركات السكانية إلى المناطق التي تمر

(2) من الناحية الجغرافية، تقع منطقة وسط نيجيريا في مركز البلاد، بين خط عرض 7°30 و11°5 شمالًا وخط طول 4°–12° شرقًا، وتغطي مساحة 342.390 كلم²، بنسبة 37 في المئة من مجموع أراضي نيجيريا.

(3) Okpeh, pp. 29-51.

بها هذه الخطوط، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مستوطنات أو مدن جديدة في البلاد، فظهرت مراكز حضرية مثل جوس، ميدوغوري، إنوغو وبورت هاركورت استجابة لقرار الحكومة الاستعمارية فتح البلاد للاستغلال. واستفادت لاغوس وأبيدان وأبيوكوتا من إنشاء سكك الحديد والطرق والموانىء[4].

من الواضح أن الهجرات في نيجيريا كانت في طبيعتها نتاج مرحلة استعمار البلاد في النصف الأول من القرن العشرين، وهذه الحالة تنطبق على البلدان الأفريقية الأخرى، حيث كان اتجاه حركات السكان الأساسية من المناطق الأكثر تطورًا إلى المناطق الأقل تطورًا، وذلك في بلد زراعي يملك أراضي بكرًا واسعة وغير مسكونة عمليًا، علمًا أن التمدن (توسُّع المدن) لم يكن في تلك الفترة الملمح البارز الذي رافق هذه الحركات السكانية، لأنها كانت في المقام الأول بين المناطق الريفية، أي ريفية - ريفية، وهذا ينطبق على الحركات الدائمة كما الفصلية[5]. ويبدو واضحًا أنه قبل عام 1952، حين كانت الأراضي غير المأهولة كثيرة وكان الاقتصاد يعتمد كليًا على الزراعة تقريبًا، تميزت الهجرة بصورة عامة بتدفق السكان من المناطق ذات الدخل العالي نسبيًا إلى المناطق ذات الدخل المنخفض نسبيًا؛ إذ كان هناك تغيُّر صافٍ في عدد السكان من المناطق الجنوبية الأكثر تطورًا، الواقعة إلى الجنوب من نهري النيجر وبينو إلى المنطقة الشمالية الأقل تطورًا الواقعة شمال هذين النهرين.

كان نمو السكان ميزة المناطق الريفية أكثر من كونه ميزة المناطق الحضرية، في المنطقة الشمالية نفسها منذ عام 1910. واستنادًا إلى تحليل الباحث مابوغونجا كان اتجاه الهجرات من المناطق الأكثر تطورًا الذي يشمل أقاليم كانو وكاتسينا وزاريا وبلاتو وبوتشي إلى المناطق الأقل تطورًا لأقاليم داماوا وسوكوتو والنيجر وبينو وبورنو التي كانت ذات كثافة سكانية قليلة وغير مأهولة في الأغلب. وفي

---

(4) Olayemi Akinwunmi and Hakeem I. Tijani, «Urbanism and Ethnic Crises since the 1980s,» in: *Nigeria's Urban History: Past and Present*, Edited By Hakeem Ibikunle Tijani; Contributions By Toyin Falola [et al.] (Lanham: University Press of America, 2006), pp. 201-202.

(5) *Modern Migrations in Western Africa: Studies Presented and Discussed at the Eleventh International African Seminar, Dakar, April 1972*, Edited with an Introd. by Samir Amin; Foreword by Daryll Forde (London: Oxford University Press for International African Institute, 1974), p. 285.

المنطقة الجنوبية - الشرقية، واجه نطاقها الأوسط الذي يشمل إقليمي أونيتشا وأوغوجا تدفقًا سكانيًا مشابهًا إلى المنطقة الخارجية الأقل تطورًا، التي تضم أقاليم بينو وأوري وكالابار. وفي المنطقة الجنوبية - الغربية فحسب كانت تيارات الهجرة تسير في اتجاه معاكس من الأراضي ذات الدخل المنخفض في أقاليم أبيوكوتا وأويو وكابا والدلتا وبنين إلى المناطق ذات الدخل العالي في أقاليم أوندو وأبيدان وإيجبو وكولوني؛ ذلك أن الاقتصاد في هذه الأقاليم الأخيرة كان يطغى عليه إنتاج الكاكاو. كذلك ينتقل السكان من الشمال الغربي إلى مناطق الكاكاو في الولاية الغربية السابقة، وإلى مناطق التعدين في جوس، وحتى إلى غانا. وتميل هذه الحركة إلى إفراغ أجزاء من الولاية الشمالية الغربية السابقة من السكان لمصلحة المناطق التي يتوجه إليها المهاجرون، إضافة إلى هجرة السكان إلى خارج دلتا النيجر[6].

بتحليل معطيات تعداد عامي 1952 و1953، يستنتج مابوغونجا أن الاستعمار كان عنصرًا رئيسًا في تحفيز تيارات الهجرة في نيجيريا في ذلك الوقت. ومع الأخذ في الحسبان نقاط الضعف في هذا التعداد المتمثلة في عدم توافر معطيات كافية عن الحركات السكانية في داخل أراضي المجموعات الإثنية، وعن حركات المجموعات الإثنية الأصغر، وغياب الوقت الذي يعقب تدفقات الهجرة، والإخفاق في التمييز بين المهاجرين الداخلين والأطفال المولودين محليًا لهؤلاء المهاجرين والتقويم الناقص للحركات الفصلية - التي كانت في الأساس ريفية - ريفية، خرج مابوغوجا بخلاصة مضمونها أن العوامل الاقتصادية هي التي تقرر بقوة حركات الهجرة، وأكثر هذه العوامل أهمية هو مستوى الدخل الذي يتمتع به الفرد[7]. طبعًا، لا ينطبق هذا الاستنتاج على نيجيريا وحدها، فالعامل الاقتصادي يُعدّ محفزًا رئيسًا في حركات الهجرة في الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.

على الرغم من معرفة العلماء بشكل عام أن فرض الحكم الاستعماري على الدول الأفريقية كان محفزًا رئيسًا في انبثاق الأنماط الحديثة للحركات السكانية، فإن بعضهم اهتمّ قليلًا جدًا أو لم يبدِ أي اهتمام بالنتائج التخريبية للسياسات

(6) N. P. Iloeje, *New Geography of Nigeria* (Nigeria: Longman, 1978), p. 23.

(7) *Modern Migrations*, p. 283.

الاستعمارية الاجتماعية - الاقتصادية وتطبيقاتها على هذه الظاهرة. ويرى الباحث أوسوبا أن هناك علاقة بين هذه السياسات وظاهرة هجرة العمالة، وتتمثل هذه العلاقة بممارسة الاستعمار دورًا تاريخيًا في تحويل التكوينات الاجتماعية المختلفة، لفترة ما قبل الاستعمار والتي كانت عند مستويات مختلفة من التطور، إلى نسخ مشوهة تتبع الاقتصاد الرأسمالي المتروبولي. هذا التفكيك الهيكلي لنيجيريا استهدف عمدًا تهميش البلاد الذي من شأنه ترسيخ التبعية والتخلف، وفي الوقت نفسه استُخدم الاقتصاد لتحويل نيجيريا «صمامَ أمان» لعملية التوسع الرأسمالي البريطاني[8]. وهذا التوجه الاستعماري ينطبق على دول كثيرة في أفريقيا وآسيا استعمرتها بريطانيا وفرنسا، بالتحديد، ويتفق مع المفاهيم النظرية التي أشرنا فيها إلى هذا الجانب من الهجرة.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حدث في نيجيريا تحوُّل متسارع لما اصطلح على تسميته بهجرة مرحلة الاستعمار المتميزة بحركة السكان من المناطق الأكثر تطورًا إلى المناطق الأقل تطورًا إلى الهجرة المتميزة بانبثاق المدن واستقطابها المهاجرين. وفي الحقيقة كان التحول جذريًا؛ إذ فاقت حركات السكان نحو المدن من ناحية الزمن والحجم أي هجرات سكانية سابقة في أفريقيا. وهاجر في الفترة بين عامي 1952 و1953 أكثر من مليون شخص إلى المناطق الحضرية. وانتقلت آلاف عدة من السكان من الأجزاء الخارجية البعيدة التي تسود فيها الزراعة المعيشية إلى مناطق زراعة الفول السوداني والكاكاو والمحاصيل النقدية الأخرى التي تقع قرب العقد الحضرية الرئيسة. ورافقت حركات السكان هذه تغيرات قطاعية كبيرة في الاستثمار والشغل والإنتاج.

وازى هذا التحول، من هجرة مرحلة الاستعمار إلى هجرة التمدن (توسع المدن)، تفاوتٌ واسع في التقدم الاقتصادي من منطقة إلى أخرى. فتفاقمت المشكلات الأولية للتطور التي ورثها البلد من مرحلة الاستعمار، التي واجهته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع استمرار المعدل المرتفع لنمو السكان الذي وصل إلى 3.4 في المئة، بحسب تقديرات الأمم المتحدة. وبعد الاستقلال، تجدد

(8) Okpeh, pp. 32-40.

نشاط حركات الهجرة التي أنشئت في عهد الاستعمار وكثافتها. وكان الملمح الواضح لذلك نمو المدن الرئيسة في البلاد وتوسعها، وإنشاء أخرى جديدة نتيجة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفترة ما بعد الاستعمار[9]، التي لم تتخلص من إرث المرحلة الاستعمارية، فاستمر أثرها بهذا القدر أو ذاك في نواحٍ مختلفة من الحياة.

تشير التقديرات كلها إلى أن مقدار الهجرة الريفية - الحضرية في نيجيريا في ازدياد مستمر. فالتطور الاقتصادي، علاوة على التوزيع غير المتساوي للخدمات الاجتماعية بين الريف والحضر، والمعدل العالي لنقص التشغيل الذي تعانيه المنطقة الأولى، حفزوا هجرة ريفية - حضرية مهمة، وأفضوا إلى ظاهرة نمو مدن كبيرة مثل لاغوس.

يهاجر الناس إلى المدن لأسباب مختلفة، لكن السببين الأهم اللذين وردا في مسح بالعينة هما البحث عن العمل وطلب التعليم. وبيّنت نتائج دراسة لمنطقة غرب الوسط في أواخر عام 1965، أن هناك أشخاصًا تحركوا إلى المدن لانتشار الأفكار الجديدة فيها وتطور الرغبات في الحصول على وسائل الراحة التي تتوافر عليها المدن. إن هذه المجموعة وأولئك الأشخاص الباحثين عن التعليم أصبحوا بصورة عامة من سكان المدن الدائمين. ومن ناحية أخرى، بقي كثير ممن هاجروا إلى المدن لأسباب اقتصادية محضة يحتفظون بصلات قوية بقبائلهم وقراهم الأصلية، وفي الأخير عادوا إلى بيئتهم الريفية[10]، وهذه ظاهرة نلاحظها في مجتمعات أفريقية عدة. وبما أن المدن مركز التسهيلات التعليمية والخدمات الاجتماعية الفضلى وفرص العمل المتعددة، فإنها استقطبت السكان من القرى. صحيح أن مدينة لاغوس مثلًا، تجذب السكان من جميع أنحاء نيجيريا، إلا أن إحصاء هذه المدينة في عام 1950 يستحق الإشارة؛ إذ كان مجموع سكانها 230.000 نسمة: 37 في المئة منهم من مواليد لاغوس (لا بد من أن هذه النسبة تضم عددًا كبيرًا من الأطفال لآباء مهاجرين)، و39 في المئة من مواليد الإقليم

---

(9) Okpeh, pp. 50-51.

(10) Iloeje, p. 23.

الغربي، و11 في المئة من مواليد الشرق و8 في المئة من الشمال. وتشير هذه الأرقام إلى أن قوة جذب المدينة للمهاجرين تكون أشد بالنسبة إلى المناطق التي تجاورها مباشرة[11]. وهذا الاستقطاب يكون مشابهًا للاستقطاب الذي تمارسه عواصم البلدان النامية. أما مدينة أبيدان، فتجذب المهاجرين أكثر من الولاية الغربية (السابقة)، في حين يتوجه سكان القرى من الهوسا إلى كانو ويتحرك المهاجرون من قرى الولايات الشرقية إلى إنوغو وبورت هاركورت.

أظهرت نتائج مسح بالعينة خصّص للمناطق الريفية أن أغلبية المهاجرين إلى المدن كانوا من الذكور. ففي الجزء الجنوبي من البلاد، شكلوا 66.6 في المئة من صافي الهجرة، وفي الشمال كانت أكثر من 72 في المئة. ويلاحظ أن ثلاثة أرباع المهاجرين كانت أعمارهم أقل من 35 عامًا.

ثمة نوع آخر من الهجرة هو الهجرة الفصلية التي ليس ثمة معطيات كافية عنه، إلا أننا نعرف أن عددًا كبيرًا من الأشخاص يهاجرون من الشمال، خلال فترة هبوب رياح الهرمتان الجافة، للعمل في المناطق التي تزرع المحاصيل الغذائية، ويعودون بعدها إلى مناطقهم، عندما يبدأ الفصل المطير. وكان عدد المهاجرين من بعض المناطق، مثل سوكوتو في الشمال، كبيرًا جدًا، وصل إلى ربع مليون شخص سنويًا، يتنقلون من بيوتهم للعمل في مناطق زراعة الكاكاو، لشهور قليلة فحسب، خلال الفصل الجاف، فيما يتوقف العمل في الزراعة في النطاق شبه الجاف[12]. ويهاجر الرجال موسميًا بحثًا عن العمل في المناطق الغنية، وقد تمتد هجرتهم عامين أو ثلاثة أعوام. ومثال ذلك، أنهم ينتقلون من سوكوتو إلى مناجم القصدير في جوس أو إلى مزارع الفول السوداني في زامفارا وإلى أبيدان ولاغوس وأكرا[13]. ومن الشمال أيضًا، يتنقل مربو الماشية من الفولاني دوريًا خلال الفصل الجاف إلى المناطق الأكثر مياهًا في وادي نهر النيجر - بينو.

---

(11) ب. س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 28 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 110-111.

(12) A. T. Grove, *The Changing Geography of Africa*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1994), p. 135.

(13) لويد، ص 93.

أما قبل الحرب الأهلية، فكان الكثير من الإيبو يهاجرون فصليًا من الجزء الشرقي من البلاد، حيث الكثافة السكانية للعمل في مزارع المناطق الغربية والوسط-غربية، أو للعمل في المناطق المنتجة للخشب في الجنوب. وحدثت هجرات دائمة أكثر بعد استقلال البلاد، شملت أعدادًا عظيمة من السكان الإيبو. وحتى عام 1966، كان عدد كبير من الإيبو يقطنون في المراكز التجارية والإدارية في البلاد كلها، إلا أن الاضطرابات الأهلية التي حدثت في شمال البلاد في عام 1966 أجبرت أكثر من مليون نسمة منهم على العودة إلى مناطقهم الأصلية. كذلك عاد الإيبو بطريقة مماثلة من المناطق الغربية والوسط غربية، تمامًا قبل الحرب الأهلية (1967-1970) وخلالها. كما حدثت هجرة خارجية للإيبو منذ نهاية الحرب الأهلية، إلا أن الأعداد التي شملتها هذه الهجرة غير معروفة. كم كان في عام 1971 مهاجرون شبه دائمين من اليوروبا والهوسا والمجموعات الإثنية الأخرى بأعداد مختلفة في أراضي المجموعات الإثنية الأخرى.

أما في عام 2013، فارتأت الحكومة النيجيرية الإقلال من الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وأعلنت رغبتها في إحداث تغيير رئيس في التوزيع الجغرافي للسكان[14]، وهذا ناتج من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المدن، الذي تساهم فيه الهجرة الريفية الصعبة الاستيعاب، بسبب ضعف الهياكل الارتكازية في المدن وخدماتها الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة والفقر والعوز فيها.

ثانيًا: الهجرة والنزاعات

نحن نعرف حقيقة الحركات السكانية الكبيرة التي تنشأ من النزاعات كونها لم تكن جديدة في أفريقيا، إلا أنها باتت منذ ثمانينيات القرن الماضي تختلف بالتأكيد عما في فترة ما بعد الاستعمار، من ناحية أسبابها وكثافتها واستمرارها أو نتائجها وطبيعتها ومميزاتها وأبعادها والتحديات التي تشكّلها على آفاق بناء

(14) United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Policies 2013* (New York: [UN], 2013), pp. 396-397.

الدولة. وكان النزوح الداخلي للسكان الناتج من التغيُّرات السياسية والاقتصادية والدينية أو الأزمات المجتمعية، خصوصًا بعد استقلال نيجيريا، إضافة إلى الكوارث الطبيعية، قد فرض تأثيرات كبيرة في الإنتاج الزراعي، وفي نمو إنتاج المواد الغذائية وتوزيعها، وفي نسيج المجتمع ووحدته.

نورد هنا للتوضيح بعض الأمثلة عن الموجة الجديدة من حركات السكان والنزاعات التي ولّدتها بين المجموعات السكانية، مثل النزاع الذي طال أمده بين التيف في ولاية بينو وجيرانهم من الجوكون (Jukun) في ولاية تارابا. ويتعلق هذا النزاع جزئيًا بزيادة هجرة التيف إلى وادي بينو السفلي والعلوي. في المقابل، هناك نزاعات بين سكان دوما والآخرين في ولاية ناسارامو والتيف تعكس جزئيًا مسألة السيطرة على الأراضي الخصبة. ثم هناك النزاعات بين الساياوا (Sayawa) والهوسا – الفولاني في ولاية باوتشي بسبب سعي المجموعة الأخيرة انتزاع السيطرة على الأراضي والسلطة السياسية من المجموعة الأولى، وجعلها تحت سيطرتها المؤثرة. وأخيرًا هناك الأزمة في منطقة هضبة جوس بين سكان جوس وبوكورو، ذلك أن الهوسا – الفولاني يسعون إلى فرض أنفسهم بالقوة على مجموعات بيروم وأنغوتا وإفيزر ومجموعات أخرى [15]. وتبدو هذه النزاعات من أول وهلة أنها ناتجة من الحركات السكانية، لكنها في الحقيقية تعكس أزمة بناء الدولة والإرث الاستعماري الذي ساهم في تنمية النزوع الإثني وفي تفتيت وحدة المجتمع، وإخفاق سياسات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية خلال العقود الماضية.

من الممكن تحديد خمسة أبعاد للحركات السكانية في وسط نيجيريا، على الأقل، عواقبها جدية على العلاقات بين السكان، وتكرار النزاعات والنزوح الذي يرافقها. أول هذه الأبعاد استيطان الأراضي الخصبة من أجل الزراعة ورعي الماشية. وهذا البعد للحركات السكانية نحو هذه المنطقة وإلى داخلها هو الأقدم عهدًا والأطول زمنًا. وتعزز بترابط متغيرات متداخلة مثل الانفجار السكاني، والضغط على الأراضي المتوافرة ورغبة المهاجرين في التوسع نحو المناطق القليلة السكان. فهذا البعد مسؤول عن بعض النزاعات والنزوحات التي حدثت في المنطقة.

---

(15) Okpeh, pp. 50-51.

يتمثل بُعد آخر للحركات السكانية في تدفق المهاجرين لأسباب اقتصادية من أجزاء أخرى من البلاد، ولا سيما من الشمال والجنوب. ومع أن هذا الاتجاه من الهجرة كان ملحوظًا خلال العهد الاستعماري، فإنه ازداد في فترة ما بعد الاستعمار. وللمهاجرين من الإيبو واليوروبا والهوسا لأسباب اقتصادية تاريخ طويل من العلاقات الواسعة بشعوب منطقة وسط نيجيريا، يعود إلى فترة ما قبل الاستعمار؛ إذ شكّلت سيطرة هؤلاء المهاجرين على اقتصاد المنطقة مصدرًا مهمًا للنزاع بينهم وبين مضيفيهم. ويتبيّن أنه حتى عندما لا تبدأ النزاعات في الأصل مع المهاجرين، فإنهم في الأغلب يكونون الضحايا الرئيسة للعنف الذي يكون في المعتاد الملمح الرئيس لمثل هذه النزاعات، فهم يتعرضون للعنف الجسدي والمضايقات وتُدمّر ممتلكاتهم أو تنهب. ويمكن العثور على أمثلة من هذه في النزاعات بين الإثنية التي حدثت في مدينة جوس وماكوردي وغبوكو ولافيا ولوكوجا من بين النزاعات الأخرى.

مثّلت الحرب الأهلية النزاع الرئيس في فترة ما بعد الاستعمار، وساهمت في اندلاعها الحركات السكانية نحو أجزاء من منطقة وسط نيجيريا أو خارجها، إلى جانب أسباب أخرى تطرقنا إليها في دراسة هذه الحرب. وعلى الرغم من التوسع السريع في الدراسات المتعلقة بهذا النزاع، من الواضح أن الجدل في أسبابها سيبقى مثيرًا للنزاع.

هناك نمط آخر من الحركات السكانية له انعكاسات جدية في النزاعات والنزوح في وسط نيجيريا، يتمثل في الهجرات البشرية العابرة للمناطق التي تشمل الرعاة وقطعانهم من الماشية بحثًا عن المراعي. واستنادًا إلى إحدى الدراسات، فإن التوسع الملحوظ للزراعة في المناطق النهرية وبطن الوادي في نيجيريا، منذ الثمانينيات، عنى أن الرعاة والمزارعين باتوا الآن يتنافسون بشكل مباشر من أجل الحصول على الأراضي الرطبة مع ما يعقب ذلك من زيادة في حالات النزاع[16].

كانت الأزمات التي اندلعت في الستينيات، ولا سيما أعمال الشغب في شمال البلاد وما أعقبها من حرب أهلية، مثالًا رئيسًا على الهجرة الداخلية العابرة حدود

---

(16) Okpeh, pp. 54-66.

الولايات. ويتمثل معظم هذه الهجرات بالعودة إلى المناطق الأصلية للسكان من أجل البحث عن الازدهار الاقتصادي. وفي التسعينيات، حدثت حركات سكانية من مراكز حضرية مختلفة إلى المناطق الأصلية، في عقب الأزمة السياسية التي نشبت بعد إلغاء الانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 حزيران/ يونيو 1993، والتي أعلن فيها فوز موشود كاشيماو أبيولا.

منذ عام 1999، ونتيجة الاختلاط الإثني والديني الذي حدث على الأغلب في مناطق مختلفة من شمال نيجيريا، إضافة إلى أسباب أخرى، استُهدف غير المسلمين والسكان غير الأصليين بالتحديد. وكان هذا الاستهداف في الأغلب يستند إلى أسس دينية وإثنية، لذلك حدثت هجرات مهمة لكثير من السكان غير الأصليين من هذه المناطق. بدورها، حفزت هذه الهجرات أيضًا هجرات داخلة إلى المناطق الأقل عنفًا، بهدف العيش في أمان. وكانت لمثل هذه الحركات نتائج تسببت في حدوث تغييرات في الإنتاج الزراعي، وتوزيع الغذاء والتسويق ونتائج محددة في شروط تنمية دخول السكان المهاجرين والأراضي المستوطنة من جديد.

بعد اعتماد الشريعة الإسلامية قاعدة للقانون الرسمي في بعض ولايات شمال نيجيريا، وما أعقبه من أزمات، غادرت أغلبية من غير المسلمين وغير الشماليين الشمال، خصوصًا بعد وقوع المنطقة في دوامة أعمال عنف أثّرت في حياتهم واستثماراتهم، وراح ضحيتها آلاف عدة من النيجيريين. تأثرت الصناعات الغذائية والأعمال التجارية الأخرى بشدة، لأن القانون المستند إلى الشريعة الإسلامية منع استهلاك المشروبات الكحولية والأطعمة التي يدخل في تصنيعها لحم الخنزير، لذلك انتقل بعض المهن الغذائية، مثل مصانع الجعة وتسويق المنتوجات من هذه المنطقة إلى مناطق أخرى من البلاد.

فعلت هذه التغيرات الجذرية فعلها في الاقتصاد الوطني والإقليمي على حد السواء، فازداد معدل البطالة وتجمّع المهاجرون الجدد في مناطق معينة، وقتل سكان كثر في مناطق الهجرة. هذه التغيرات، فرضت تأثيرات أساسية وحاسمة في طبيعة التطور الديموغرافي والبيئي لهذه الأراضي والولايات والمناطق التي تأثرت بالأحداث المشار إليها. وتتوافر دلائل مقنعة على أن مثل هذه التغيرات

الديموغرافية الجذرية، وتأثيراتها في مسرح الحوادث، لهما علاقة بالتخطيط الاستراتيجي الوطني الذين ينبغي أن يدرك الاتجاهات الاجتماعية والحضرية والاقتصادية، بالتركيز على طرائق جديدة لضمان تخطيط جديد أو غير مألوف وملائم، وصوغ سياسات للتنمية، ستؤثر بشكل كبير في طبيعة إنتاج المواد الغذائية وتوزيعها وتسويقها في علاقتها بالتحولات الديموغرافية[17] حيث يوجد ترابط بين إنتاج الغذاء وهذه التحولات.

تعكس الأزمات الناتجة من الحركات السكانية الداخلية، عمومًا، عمق المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها نيجيريا منذ الاستقلال إلى الوقت الحاضر، لأنها لم تستطع حتى الآن بناء دولة مدنية ديمقراطية مؤسساتية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية بعيدًا عن استغلال الولاءات الفرعية سياسيًا واقتصاديًا، والتي ينعكس نموها في ضعف بناء الدولة والمجتمع.

ثالثًا: التحضر

يرى الباحث تيجاني وولوكوجو في دراسة له أن التحضر (توسُّع المدن) في نيجيريا سبق الاستعمار، ولكن حقبة الاستعمار تميزت بكثافة عملية التحضر[18]. فقبل الاستعمار، كانت هناك مستوطنات كبيرة إلى حد ما، في بعض المناطق وبين المجموعات الإثنية. وكانت أغلبية هذه المستوطنات مراكز سياسية - إدارية (وفي بعض الحالات دينية)، وكان سكانها يمارسون أنواعًا مختلفة من الحرف اليدوية. ثم تعززت أهمية هذه المستوطنات لأن موقعها كان يؤهلها للسيطرة على تجارة المسافات البعيدة. وفي حالة السكان من اليوروبا، أدت حرب القرن التاسع عشر إلى تدمير المدن الصغيرة وإلى تكثيف التركز الحضري. في أي حال، بدأت عملية التحضر الواسع بعد الحرب العالمية الثانية، وتسارعت في عقدي الستينيات والسبعينيات. وتعكس سرعة عملية التحضر هذه نمو الاقتصاد غير الزراعي

---

(17) Francis Akumabi Agbali, «Internal Population Displacement and Changing Patterns of Food Growth and Distribution in Nigeria (1999-2005),» in: Falola and Okpeh, eds., pp. 199-201.

(18) Akinwunmi and Tijani, pp. 201-202.

وارتفاع عدد الولايات إلى إحدى عشرة ولاية بعد الحرب الأهلية[19]، وإلى ست وثلاثين ولاية إضافة إلى العاصمة الاتحادية أبوجا، حاليًا، كما أشرنا إلى ذلك، فأُسّست عواصم جديدة أصبحت مراكز حضرية ثانوية أكثر أهمية من السابق.

لا بد من الإشارة هنا إلى مسألة تطرقنا إليها في إشكالية التعدادات السكانية، وهي تنعكس أيضًا على تقديرات عدد سكان الحضر واتجاهات التحضر، فهي لا تعاني نقص القاعدة الديموغرافية أو ضعفها فحسب، بل التباساتٍ في التصنيف أيضًا؛ إذ بلغت تقديرات نسبة السكان الحضر من مجموع السكان 10 في المئة في عام 1950، وراوحت بين 20 إلى 30 في المئة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات[20]. بينما قدّر البنك الدولي هذه النسبة بـ 33 في المئة في عام 1987، ومعدل نمو بـ 6 في المئة سنويًا[21]. وارتفع التقدير إلى 50 في المئة في عام 2011 (الجدول (6-2)). وعلى أساس تصنيف المستوطنات بأنها حضرية (إذ بلغ عدد سكانها 20 ألف نسمة أو أكثر) اعتُبر 9 ملايين نسمة أو نحو 16 في المئة من مجموع سكان نيجيريا سكانَ مدن في وقت إجراء تعداد عام 1963 مقارنة بـ 11 في المئة في تعداد عامي 1952 و1953. وسُجّل في تعداد عام 1963 من المراكز الحضرية 183 مركزًا، بلغ عدد سكان كل مركز من 32 منها أكثر من 100 ألف نسمة، في حين كانت هناك 7 مراكز حضرية، بلغ عدد سكان كل منها 100 ألف نسمة، في تعداد عامي 1952 و1953. وبلغ سكان 23 مدينة في عام 1963 نحو 55 في المئة من مجموع السكان الحضر في نيجيريا. وكان أكبر تركز للحضر في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد. وهناك منطقة أخرى تتميز بالتركز الحضري العالي تقع في الجزء الشمالي - الأوسط[22]. لكن الملاحظ أن

---

(19) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), pp. 87-90.

(20) المصدر نفسه، ص 86.

(21) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile, 1990-91* (London: The Unit, 1990), p. 10.

(22) Ita I. Ekanem, «The Dynamics of Urban Growth: A Case Study of Medium - Sized Towns in Nigeria,» in: John I. Clarke and Leszek A. Kosiński, eds., *Redistribution of Population in Africa* (London: Heinemann Educational, 1982), pp. 109-115.

التقديرات كلها لا تحدد الحد الأدنى لعدد سكان المناطق الحضرية. وربما الأكثر أهمية في هذا المجال هو أن بعض الملاحظين يرى عدم ضرورة أن تُطلق صفة حضري على جميع الساكنين في المناطق الحضرية. فمثلًا، يسجّل أحد المصادر أكثر من 30 مدينة ذات 100.000 نسمة أو أكثر في عام 1963، ومرة ثانية في عام 1980، معتبرًا أن جميع الساكنين في أربع من هذه المدن هم سكان حضر بصورة تامة، في حين، أن نسبة تراوح بين 35 و75 في المئة من سكان المدن الأخرى كلها، حُسبوا في عداد الحضريين. أما باقي السكان، فافتُرضوا مزارعين تقع مزارعهم خارج المدن. ويلاحظ أن في عام 1963، كان يجب تصنيف أكثر بقليل من نصف سكان هذه المناطق الحضرية الكبيرة فقط، سكان حضر بصورة حقيقية[23]. ويعزى هذا الالتباس في تصنيف ما هو حضري وما هو ريفي إلى غياب معايير محددة للتصنيف، وهي حالة نجدها في كثير من الدول النامية ومنها الأفريقية. وساهمت في هذا الهجرة الريفية الكثيفة إلى المدن وامتزاج القطاع الريفي بالحضري أيضًا.

الدليل على سرعة عملية التحضر هو ارتفاع نسبة السكان الحضر من مجموع السكان من 26 في المئة إلى 51 في المئة في الفترة بين عامي 1985 و2013[24]. وكذلك ارتفاع المعدل السنوي لنمو السكان الحضر في الفترة نفسها، على الرغم من أنه تراجع في عام 2012 إلى 3.7 في المئة، لكنه ظل أعلى من المعدل في الريف الذي استمر في التراجع ليبلغ 1.3 في المئة في عام 2013 (انظر الجدول (6-1) والشكل (6-1))، وهذه ميزة لا تنفرد بها نيجيريا بل تنطبق على دول نامية عدة، بسبب جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة الطاردة للسكان من المناطق الريفية. أما تراجع المعدل السنوي لنمو السكان الحضر فيمكن تفسيره بانخفاض معدل الزيادة الطبيعية للسكان في المدن. والملاحظ أن نسبة السكان الحضر في التجمعات الحضرية الكبيرة بقيت أكثر من 40 في المئة في الفترة بين

---

(23) Nelson, ed., p. 86

(24) من المتوقع أن يزداد عدد السكان الحضر في نيجيريا 212 مليون نسمة خلال فترة 2014-2050. انظر: United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, Highlights* (New York: [UN], 2014), p. 1.

عامي 1985 و1995، وتراجعت قليلًا خلال الفترة بين عامي 2005 و2013. وهذا يمكن أن يُفسر باستقرار المعدل السنوي لنمو السكان في هذه التجمعات.

الجدول (6-1)

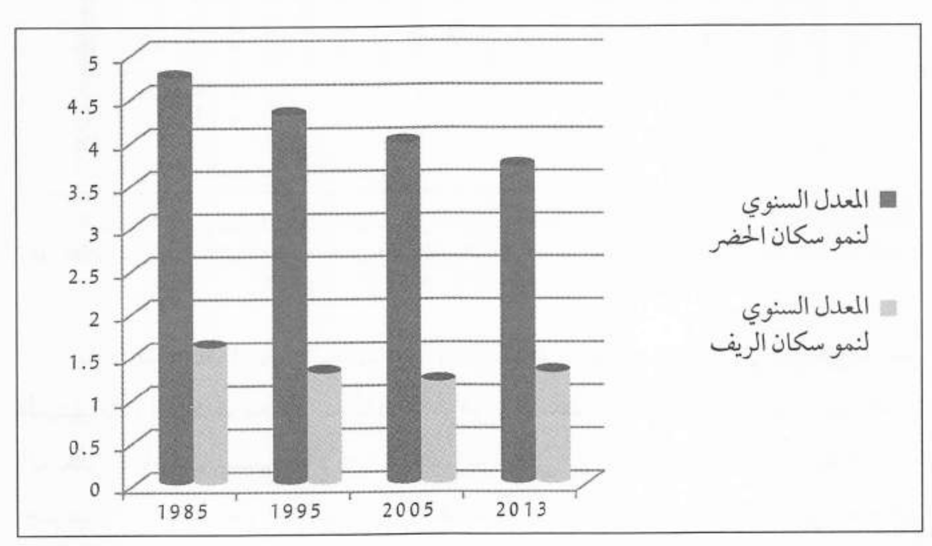
توزيع السكان الحضر والريفيين ومعدل نموهم (1975-2013) (بالنسبة المئوية)

	1985	1995	2005	2013
السكان الحضر	26	32	39	51
المعدل السنوي لنمو السكان الحضر	4.7	4.3	4	3.7
المعدل السنوي لنمو سكان الريف	1.6	1.3	1.2	1.3
نسبة السكان الحضر في التجمعات الحضرية الكبيرة	44	41	38	38

المصدر: United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Policies 2013* (New York: [UN], 2013), p. 397.

الشكل (6-1)

المعدل السنوي لنمو السكان الحضر والريفيين (بالنسبة المئوية)

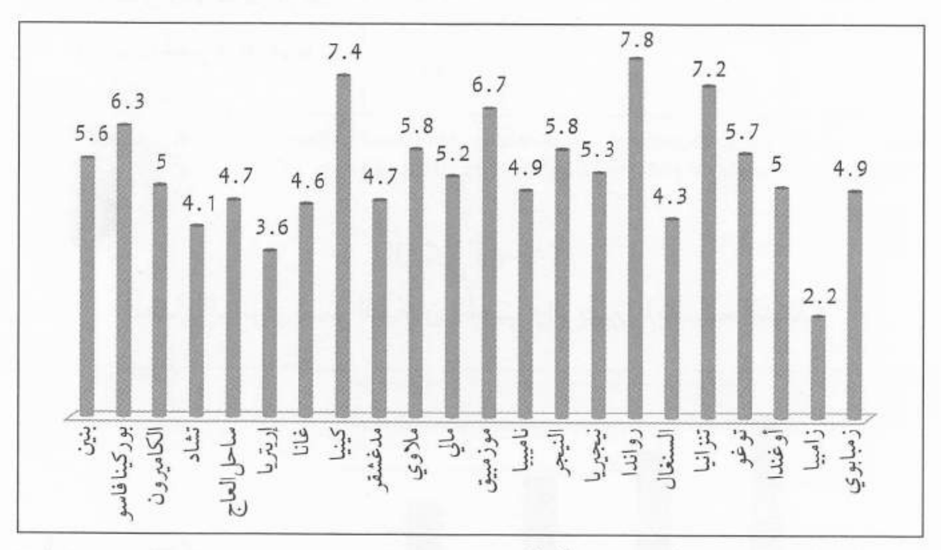


المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (6-1).

من جانب آخر، استنادًا إلى مصادر الأمم المتحدة ومقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، بلغ المعدل السنوي لنمو السكان الحضر في نيجيريا 5.3 في المئة، في حين تراجع إلى 3.7 في المئة في عام 2013 كما ذكرنا (الجدول (6-1))، فيما راوح المعدل في باقي الدول بين 2.2 في المئة في زامبيا و7.8 في المئة في راواندا (الشكل (6-2)). وعلى الرغم من صعوبة تفسير هذه التباينات بين الدول الأفريقية، ساهم إنتاج النفط في نيجيريا بالتأكيد في ارتفاع هذا المعدل نسبيًا مقارنة بباقي البلدان.

الشكل (6-2)

المعدل السنوي لنمو السكان الحضر في الدول الأفريقية (بالنسبة المئوية)



المصدر: من رسم الباحث استنادًا إلى: United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *Population Distribution, Urbanization, Internal Migration and Development: An International Perspective* (New York: [UN], 2011), p. 290.

بالترافق مع النمو الحضري الدراماتيكي الذي حدث في نيجيريا منذ الستينيات، ازدادت معدلات الفقر المزمن. وسلط هذا الوضع الضوء على القلق المتعلق بما بات يسمى «الأزمة الحضرية» التي لوحظت في بلدان أفريقية كثيرة جنوب الصحراء، على الرغم من أن معظم الأفريقيين ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية ويعملون فيها، وعلى الرغم من أن متوسط معدل النمو الحضري السنوي

المقدَّر بـ 4.8 في المئة في الفترة بين عامي 1980 و1993 هو الأكثر ارتفاعًا من أي جزء في العالم. لذلك أطلِق الإنذار الكبير من عواقب هذا النمو. وكانت نسبة سكان المدن من مجموع السكان في أفريقيا قدِّرت في عام 2000 بـ 34 في المئة، أو نحو 210 ملايين نسمة[25]، وارتفعت النسبة إلى 40 في المئة في عام 2014. ومن المتوقع أن تصل إلى 56 في المئة في منتصف هذا القرن[26]. وهناك دليل على أن معدلات النمو السريعة والاستثنائية التي لوحظت في الأعوام الأولى التي أعقبت الاستقلال، خفّت في الأعوام الأخيرة. لكن يبقى القلق المتزايد من النمو السريع للمدن مستمرًا في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تبقى معدلاته من أسرع المعدلات في العالم[27].

ثمة نقص في المعطيات الدقيقة المتعلقة بمقدار الهجرة في نيجيريا وباتجاهها، إلا أن النمو المفرط للمدن الكبيرة مقارنة بالمستوطنات الريفية والمستوطنات الصغيرة نسبيًا، يدعم الفرضية الحالية القائلة إن هناك إعادة توزيع جغرافي كبير للسكان في البلاد، لمصلحة المناطق الحضرية. وفي الحقيقية، كان معدل نمو بعض المدن مدهشًا، مثل لاغوس أكبر مدينة في البلاد، التي نمت بمعدل سنوي بلغ 6 في المئة في الثمانينيات والتسعينيات. وعلى الرغم من أن هذا المعدل السريع لنمو السكان الحضر ربما أصابه التباطؤ في الأعوام الأخيرة، فإن المقدار الطبيعي للمدن النيجيرية استمر في التوسع في جميع البلاد[28]، علمًا أنه يوجد العدد الأكبر من المراكز الحضرية ذات الكثافات السكانية العالية في الجزء الجنوبي الغربي من نيجيريا.

من أجل أن نعطي فكرة عن مقدار صافي الهجرة إلى المناطق الحضرية ودوره في نموها، نفترض أن معدل الزيادة الطبيعية لسكان المدن هو نفسه على مستوى

---

(25) Roy Maconachie, *Urban Growth and Land Degradation in Developing Cities: Change and Challenges in Kano, Nigeria*, King's SOAS Studies in Development Geography (Burlington, USA: Ashgate, 2007), p. 1.

(26) [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Urbanization Prospects*, p. 7.

(27) Maconachie, p. 1.

(28) المصدر نفسه، ص 3.

البلاد ككل، في فترة معينة. لذلك يعطينا الفرق بين معدل النمو الحضري ومعدل الزيادة الطبيعية معدل صافي الهجرة إلى المناطق الحضرية. وفي حالة نيجيريا، كان معدل النمو الحضري 12 في المئة ومعدل الزيادة الطبيعية 2.5 في المئة، أي إن معدل صافي الهجرة بلغ 9.5 في المئة[29]. كذلك يشير التطور السريع لمدن غرب أفريقيا إلى أن كُثرًا من سكانها وُلدوا في الريف، ثم هاجروا إلى المدن. وهذا دليل على أن أغلبية نمو سكان المدن ناشئة من الهجرة الداخلية، ولا سيما الريفية. وهذه الحالة تنطبق على مدن عدة في الدول النامية، في بدايات تصاعد تيار الهجرة الريفية - الحضرية، لكن يبدأ معدل الزيادة الطبيعية للسكان الحضر يتفوق في ما بعد بالتدريج على صافي الهجرة.

يبيّن الجدول (6-2) نمو المدن الرئيسة في البلاد في الفترة بين تعدادي 1963 و1991، ومنه يتضح أن المدن المليونية ثلاث: لاغوس وكانو وأبيدان في عام 1991، بعد أن كانت مدينة واحدة (أبيدان) في عام 1963، وصارت ثماني مدن في عام 2010 حين بلغت مدن أبوجا (العاصمة الجديدة) وكادونا وبنين سيتي وبورت هاركوت وأوغبوموشو هذه المرتبة، علمًا أن عدد سكان لاغوس بلغ 10.7 ملايين في العام نفسه[30]. وتوجد في نيجيريا حاليًا، باعتبارها أكثر البلدان الأفريقية سكانًا، أكثر من مدينة يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة مقارنة بأي بلد آخر في القارة[31]. أما معدلات نمو المدن الرئيسة، في الفترة المذكورة، فتباينت من 120 في المئة لمدينة أوشوغبو إلى 757 في المئة لمدينة بنين سيتي، وبينهما لاغوس بمعدل 742 في المئة، وهي في المرتبة الثانية (الشكل (6-3)). ويعزى هذا التفاوت في النمو إلى أسباب اقتصادية وسياسية، كما في لاغوس العاصمة السابقة التي تتركز فيها المؤسسات السياسية والاقتصادية والتعليمية والخدمية، فنمت نموًا عظيمًا.

---

(29) Julien Condé, «Urbanization and Migration in West Africa,» Paper Presented at: *Urbanization and Migration in Some Arab and African Countries*, Research Monograph Series; 4 (Cairo: Cairo Demographic Centre, 1973), p. 458.

(30) «Nigeria: Demographic Profile 1950-2025,» 14/12/2012. <http://esa.un.org/unpd/wup/unup/p2k0data.asp>.

(31) Maconachie, p. 3.

الجدول (6-2)

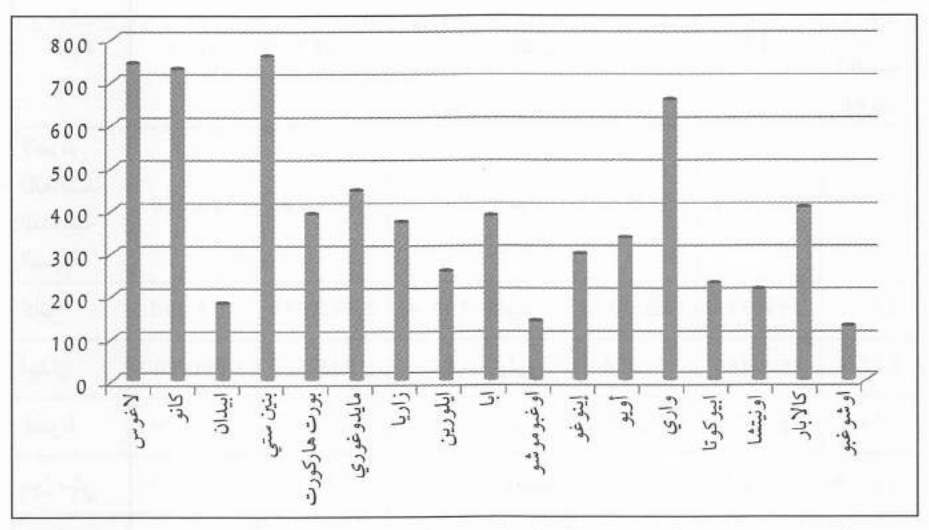
نمو المدن الرئيسة بحسب تعدادي 1963 و1991 (غير المنقحين)

المدينة	1963	1991	معدل الزيادة (بالنسبة المئوية)	المدينة	1963	1991	معدل الزيادة (بالنسبة المئوية)
لاغوس (العاصمة الفدرالية السابقة)	700.000	5.195.247	742.2	إينوغو	138.457	407.756	294.5
كانو	295.000	2.166.554	734.4	أويو	112.000	369.894	330.2
أبيدان	1.000.000	1.835.300	183.5	واري	55.254	363.382	657.6
كادونا	129.000	933.642	723.7	أبيوكوتا	187.000	352.735	224.7
بنين ستي	100.694	762.719	757.5	أونيتشا	163.000	350.280	214.9
بورت هاركورت	180.000	703.421	390.8	سوكوتو	-	329.639	-
ميدوغوري	140.000	618.278	441.6	أوكيني	-	312.775	-
زاريا	166.000	612.257	368.8	كالابار	76.418	310.839	409.3
إيلورين	208.548	532.089	255.1	كاتسينا	-	259.315	-
جوس	-	510.300	-	أوشوغبو	209.000	250.951	120.1
أبا	131.000	500.183	381.8	أكوري	-	239.124	-
أوغبوموشو	320.000	433.030	135.3	بوتشي	-	206.537	-

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: Julien Condé, «Urbanization and Migration in West Africa,» Paper Presented at: *Urbanization and Migration in some Arab and African Countries*, Research Monograph Series; 4 (Cairo: Cairo Demographic Centre, 1973), p. 455; *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., 53rd ed., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3446; H. Jarrett, *Africa*, 4th ed., The New Certificate Geography Series: Advanced Level (London: Macdonald and Evans, 1974), p. 311; Ita I. Ekanem,»The Dynamics of Urban Growth: A Case Study of Medium- Sized Towns in Nigeria,» in: John I. Clarke and Leszek A. Kosiński, eds., *Redistribution of Population in Africa* (London: Heinemann Educational, 1982), p. 114, and R. J. Harrison Church, *West Africa; A Study of the Environment and of Man's Use of it*, with a Chapter on Soils and Soil Management by P. R. Moss, 7th ed., Geographies for Advanced Study (London: Longman, 1974), pp. 440-446.

الشكل (6-3)

معدل نمو المدن الرئيسة بين تعدادي 1963 و1991 (غير المنقحين) (بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (6-2).

من جانب آخر، تمثل المدينة في نيجيريا بؤرة الحياة السياسية، فهي موطن نشأة الأحزاب القومية. ويتأثر قادتها بضغط النخبة من سكان الحضر أو بإضرابات العمال أكثر من تأثرهم بمظاهر استياء سكان المناطق الريفية وتذمرهم. ومن الواضح أن تجمع النخبة والعمال في عدد قليل من المدن يحفز الطرفين على الانتظام في جماعات تعبّر عن مصالح كل طرف[32]. الأمر الذي يعكس في جانب منه وضوح ملامح الصراع الطبقي في المدن أكثر من الريف نتيجة انتشار الوعي نسبيًا في المدن.

بالنسبة إلى طبيعة العلاقة المتغيرة بين السكان والبيئة في الأراضي الجافة في البلدان الأفريقية، وبالتحديد المناطق ذات الكثافة الاستيطانية العالية حول المدن، نأخذ هنا مثال مدينة كانو، أكبر مركز حضري في شمال نيجيريا وثاني أكبر مدينة في البلاد، حيث بلغ عدد سكانها 3.3 ملايين نسمة في عام 2010.

(32) لويد، ص 108.

وكان المكتشف الألماني هاينريش بارت لاحظ الكثافة السكانية في كانو مبكرًا في منتصف القرن التاسع عشر خلال سفراته في أفريقيا الساحلية. وهذا التركز العالي غير الاعتيادي للسكان يدعمه المظهر الطبيعي حول مدينة كانو. وعلى الرغم من أن الإحصاءات السكانية في نيجيريا تُعدّ قضية إشكالية كما ذكرنا سابقًا، وينبغي أخذها في الحسبان باحتراس، يُعتقد أن كانو ومنطقتها كانتا مصدر إعالة أكثر من 5 ملايين نسمة في أواخر تسعينيات القرن الماضي، بكثافة نحو 250–500 نسمة/ كلم²، وذلك بناء على تقديرات مكتب الإحصاء الوطني. إن ما يسمى كانو حدِّد في الأصل من طرف مورتيمور (1967) بناء على قاعدة إحصاءات التعداد السكاني لعام 1963. وكانت كانو تضم كثافات سكانية ريفية تصل إلى 141 نسمة/ كلم². ومنذ تلك الأيام المبكرة، استقطبت اهتمامًا أكاديميًا عظيمًا، وتمتد منطقتها حاليًا إلى 100 كلم من كانو العاصمة. ومع أنها تبقى واحدة من المناطق الأكثر كثافة في إقليم غرب أفريقيا شبه الجاف، اندهش الملاحظون في الماضي من الاستدامة الواضحة للأنظمة الزراعية في المنطقة. وتبيِّن الدراسات أن كانو وظهيرها سيستمران مصدر معيشة كثافة سكانية مستدامة إلى سنوات مقبلة كثيرة[33].

كما لاحظنا، ارتبطت المراكز الحضرية في شمال البلاد، مثل كانو، بعلاقة تاريخية قوية بظهرائها، من خلال توفير العمل الموسمي والأسواق للإنتاج الفائض. وقد وُثِّقت أنظمة التجارة المحلية والإقليمية هذه في أراضي الهوسا التي ازدهرت فترة طويلة توثيقًا جيدًا، خصوصًا في عمل الباحث هيل (Hill). وكانت كانو لأعوام كثيرة مركزًا مهمًا في طريق التجارة العابرة الصحراء، ومحورًا رئيسًا لإنتاج الأنسجة القطنية والصباغة والدباغة والجلود. أما الحقول المزروعة بالمحاصيل الغذائية والقطن، فكانت أساسية للاقتصاد المحلي في المنطقة الكثيفة الاستيطان حول المدينة، ومنذ تلك الأيام المبكرة، بان الدور المحدد للتفاعل الريفي – الحضري في تشكيل معالم التحول والتنمية، في كلٍّ من المدينة والريف. وفي الآونة الأخيرة، بموازاة استمرار التوسع الطبيعي في حجم المراكز الحضرية بمعدلات دراماتيكية، مدفوعة بقوى جديدة على المستويات المحلية

(33) Maconachie, pp. 3-4.

والوطنية والعالمية، تكثفت هذه العلاقات بين المدينة وظهيرها، على نحو متزايد. فهناك روابط متنوعة تتمثل مثلًا في تدفق الناس والسلع الغذائية وغير الغذائية، ورأس المال، والمعلومات، ونقل النفايات. وهذه سدت النقص في تصنيف الريف - المدن، وباتت تمثّل قوى مهمة في تشكيل عملية التغيير الإقليمي[34] على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

يبقى هناك قلق كبير يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية الرئيسة في الظهير الحضري، ذلك أن المناطق الريفية المحيطة بالمدن النامية بدأت تندمج اندماجًا متزايدًا في النظام الحضري، لذلك هناك حاجة إلى دمج الاتجاهات الحضرية هذه في استراتيجيات البيئة والتنمية في المستقبل.

1- المدن

يمكن تقسيم مدن نيجيريا من ناحية التسلسل الزمني كالتالي:

أ- المدن التاريخية

تكون البيوت في هذه المدن على شكل متجمع، وتفتقر إلى أي تخطيط واضح، وتبنى الجدران من الطين أو الصلصال. أما في شمال البلاد، فيلاحظ أن سقوف البيوت تكون مستوية وتبنى من الطين أو الصلصال أيضًا. ولا تنهار هذه السقوف بسبب المناخ الجاف. وتكون الشوارع ضيقة، وتتفرع من نقطة على شكل بؤرة، وهذه النقطة في المعتاد تكون مكانًا لسوق أو لساحة.

يحاط هذا النوع من المدن بأسوار لحماية سكانها من الغزو. وكانت تُخصص مساحة من الأرض الزراعية في داخل أسوار المدينة، لاستخدامها في إنتاج المحاصيل الغذائية في أثناء فترات الحصار الطويل. وما زالت الأسوار باقية في مدن الشمال، لكن الأمطار الشديدة جرفتها في غرب نيجيريا.

هناك أسباب كثيرة تقف وراء نمو هذه المدن وتطورها، وهي تقع في أراضي اليوروبا وأراضي الهوسا كلها تقريبًا. وتُعدّ مدينتا سوكوتو وكانو الحد الجنوبي

---

(34) Maconachie, pp. 69-70.

النهائي لطرق تجارة القوافل المارة عبر الصحراء، إضافة إلى أنهما مراكز ثقافية ودينية. في حين تُعدّ مدن بنين وأبيدان وأويو، عواصم ثقافية وسياسية. أما مدينة إيفا فمركز ديني وثقافي.

ب- المدن الحديثة

نمت هذه المدن، بصورة رئيسة، في القرن العشرين. وهي ذات نمط شبكي يتشكل عندما تكون الشوارع مستقيمة ويتقاطع أحدها مع الآخر في زاوية قائمة.

هناك عوامل عدة تفسر نمو هذه المدن؛ إذ نمت مدينتا جوس وإنوغو لوجود المعادن فيهما. أما أبا وكادونا، فهما نقطتا التقاء طرق المواصلات. ويكون كثير من المدن «مدن أسواق» (Market Towns)، مثل أونيتشا وأبا. وتطورت ماكوردي وجبا كمدن جسور، في حين نمت المدن المعروفة، ومنها لاغوس[35] وبورت هاركورت، كموانئ بحرية، علاوة على أن المدينتين مركزان صناعيان. أما مدينة كينجي، فهي موقع لسد مائي ومحطة تنتج الطاقة الكهربائية.

حديثًا، أدى تقسيم نيجيريا ستًا وثلاثين ولاية، إضافة إلى العاصمة الاتحادية أبوجا، كما أشرنا، إلى ظهور مدن لهذه الولايات الجديدة، فازدادت أهميتها. لذلك نمت في العواصم مثل كالابار، وبورت هاركورت، وإيلورين، وسوكوتو، وكانو، وجوس وميدوغوري، الخدمات الإدارية الموجّهة إلى خدمة ولاياتها. إضافة إلى أن كثيرًا من المدارس والمصارف والمحلات والفنادق الحديثة والمصانع، إما بُنيت وإما وُضعت الخطط لإنشائها، الأمر الذي أدى إلى زيادة عامة في عدد سكان المدن وتوسُّع لافت في قطاع السكن والتسهيلات الأخرى.

---

(35) تمثل المشروع الطموح للبلاد في إنشاء عاصمة جديدة في أبوجا في وسط نيجيريا. وأعلِن هذا المشروع في فترة ارتفاع أسعار النفط. وكان الهدف منه تخفيف الضغط السكاني عن لاغوس وتقليل تمركز المشروعات الاقتصادية فيها وتعزيز الوحدة الوطنية. وكانت الخطة الرئيسة لإنشاء المدينة التي كان من المفترض أن يسكنها 3.1 ملايين نسمة، وضعت في عام 1978، وبدأت الأعمال في عام 1980. وأعلِن نقل العاصمة من لاغوس إلى أبوجا في عام 1982. إلا أن إجراءات التقشف التي اتُّخذت في العام نفسه أدت إلى هبوط حاد في سير العمل في المدينة. وأجّل الموعد النهائي لنقل الوزارات إلى أبوجا إلى عام 1990. وأخيرًا انتقلت العاصمة الفدرالية إلى أبوجا في كانون الأول/ ديسمبر 1991.

يلاحَظ بعض التحول من وضعية الريف إلى وضعية المدن في المستوطنات الريفية الكبيرة، مثل أوكو، أورلو ونئوي في ولاية شرق الوسط السابقة، حيث إن زيادة السكان تبعتها زيادة في الخدمات الحضرية، مثل السكن والمصارف والمحلات والصناعات والتجارة والإدارة.

2- الموانئ البحرية

تأتي أهمية هذه الموانئ من كونها أحدثت تغييرًا مهمًا في نمط تجارة نيجيريا، من تلك التي كانت تحصل عبر الصحراء إلى التجارة عبر المحيط، ويمكن تمييز ثلاث فترات مرت بها هذه الموانئ في أثناء تطورها ونموها:

الفترة الأولى: تمتد هذه الحقبة من القرن الخامس عشر إلى القرن السادس عشر، حين سكن المغامرون النيجيريون في الساحل من أجل الاتجار بالرقيق مع الأوروبيين الذين تعاملوا بهذه التجارة فترة طويلة. ومن الطبيعي، أن يختار هؤلاء المغامرون مواقع جيدة يمكن أن تستخدم مراسي للسفن. ومن هنا، سكن المتحدرون من شعب اليوروبا في لاغوس، ومن شعب الإيبو في بوني ومن شعب إفيك في كالابار.

الفترة الثانية: تمتد هذه الحقبة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، وتمثِّل ذروة التوسع أو الانتشار، عندما ظهر كثير من الموانئ، مثل بوروتو، أكاسا، براس، وأوبوبو. وأصبح عمليًا لكل رافد من نهر النيجر ميناء يُنقل منه الرقيق والعاج والزيت إلى سفن الأوروبيين.

الفترة الثالثة (فترة الاندماج أو التركز): ازدادت في هذه الفترة (القرن العشرون) أحجام السفن وحمولتها، وبات من الواضح أن موانئ خاصة ومفضلة يمكنها أن تستقبل مثل هذه السفن الكبيرة، كميناءي لاغوس وبورت هاركورت، حيث المرافئ كبيرة وأمينة، ويمكن استخدامها فترة طويلة. إضافة إلى ذلك، فإن تفرع سكك الحديد من هذين الميناءين وارتباطها بحركة المرور جعلا المدينتين مركزيتين في الاقتصاد. وبالتدريج، طغى صيت هذين الميناءين على مناطق التجارة الأخرى التي بدأت أهمية موانئها تقل بالتعاقب. من هنا، خفت الحديث

عن ميناءي بوروتو وأكاسا، في حين تقلّص ميناء براس من ناحية الحجم والشأن، وأصبح أوبوتو ميناء غير مستعمل تقريبًا، فتبوأت لاغوس وبورت هاركورت المرتبة الأولى في نيجيريا.

يُلاحظ، أن هناك اتجاهًا جديدًا في تطور موانئ نيجيريا منذ منتصف الستينيات. فبوني وأوكريكا، كلاهما ميناء خارجي (Out-Ports) (بعيد عن المدينة) تابع لبورت هاركورت، شهدا نموًا بسبب تعاملهما ببضائع خاصة. كذلك، أصبح ميناء واري متخصص بالزيت الخام. وفي الأعوام الأخيرة، تطور ميناء فوركارس نتيجة نمو إنتاج الزيت المعدني في ولاية وسط الغرب السابقة. هكذا يبدو أن الموانئ البحرية في نيجيريا تمر بمرحلة أخرى من التمدد أو «الانتشار» في دورة تطورها. وتكتسي هذه الموانئ الصغيرة وغيرها أهميتها من خلال قيامها بتصدير بضائع أو سلع خاصة من ظهيرها المباشر[36]، ذلك أن من الطبيعي أن يعكس تطورُ الموانئ أو تراجُعها الوضع الاقتصادي في ظهيرها، نشطًا كان أم راكدًا، وتتأثر الموانئ بالوضع الاقتصادي العام إذا كانت وظائفها تغطي مجموع البلاد.

رابعًا: التحضر والأزمات الإثنية

لم تكن دراسة التحضر في نيجيريا حقلًا جديدًا، حيث أنجِزت دراسات مختلفة عن علاقة الهجرة بالتحضر، وأعطتنا فكرة عن السؤال المتعلق بأسباب الهجرة إلى المراكز الحضرية، كما حللنا ذلك من قبل. وأشار معظم البحوث إلى العامل الاقتصادي للهجرة كونه يتفوق على العوامل الأخرى. ويرى الباحث ننولي أن النزاعات تنشأ من الاتصال بين المجموعات المضيفة والمهاجرة ومن تنافسها على مطالبات معينة. وحدد سمير أمين أساس التنافس بالإشارة إلى المشكلات الاقتصادية والسياسية للمجتمع الحديث الذي اندمجت فيه هذه المجموعات. وذلك يلقي الضوء على الهجرة والتحضر والنزاعات التي برزت إلى السطح أكثر منذ الثمانينيات.

(36) Iloeje, pp. 20-30.

يتخوف السكان الأصليون في المدن من احتمال فقدان امتيازاتهم الاقتصادية والسياسية بسبب الهجرة. وفي هذا الصدد أشار توين فالولا وآخرون إلى حالة الارتياب التي تنشأ بين السكان الأصليين والمهاجرين. وكما في النواحي الأخرى من التطور الاجتماعي خلال الحكم الاستعماري، تفاوتت تأثيرات التحضر في المجتمع النيجيري. ففي الحقيقة، سرّع التحضر عملية الاندماج الاجتماعي، لكن من ناحية أخرى أبقى على انقسام دائم بين النيجيريين. ونتج هذا من زيادة عدد المراكز الحضرية التي أفضت في الأغلب إلى نزع ملكية الأرض من مالكيها الأصليين حيث تطورت المدن. فالاستيطان الدائم للسكان غير الأصليين في المراكز الحضرية يعني أن مالكي الأرض أصبحوا بحاجة إلى تعديل أفكارهم المعتادة في ما يخص استخدام الأرض وحقوق الملكية الأخرى التي ستمكّن المهاجرين من الشعور بالانتماء إلى المدينة. وكان للتوتر الذي نشأ بين السكان الأصليين والمهاجرين آثار دائمة مختلفة على الثقافة السياسية في البلاد خلال الحكم الاستعماري وبعده[37].

على الرغم من محاولة قراءة حوادث الشغب في كانو في عام 1953 قراءة سياسية، فإن السبب الأول كان اقتصاديًا، تمثل في الخوف من هيمنة الإيبو. وفي هذا الصدد كتب جون بادن أن الشغب اندلع بسبب استياء السكان الأصليين، أي الهوسا، مما كان يوصف بهيمنة الإيبو على التجارة والخدمات المدنية في كانو. وتجدر الإشارة إلى أن هجرة الإيبو إلى الشمال تكاثرت مع النمو السكاني وندرة الأراضي في مناطقهم الأصلية، فقاموا بعد هجرتهم بتأسيس أعمال ناجحة وانخرطوا في سلك وظائف الخدمة المدنية. وأضفى قتل الإيبو وإتلاف مراكزهم التجارية المختلفة ونهبها، الطابعَ الاقتصادي على أعمال الشغب المتولدة بسبب الخوف من هيمنتهم. أما الأزمة السياسية التي اندلعت في عام 1953 فساهمت في إشعال حالة الشغب فحسب.

تشكّلت مجموعة من الميليشيات في مدن مختلفة من البلاد عززت حالة العنف الإثني في هذه الفترة. فظهر مؤتمر شعوب ودوا (Oodua) بين مجموعة

---

(37) Akinwunmi and Tijani, pp. 202-204.

اليوروبا للدفاع عما زُعم أنه مصالحها وكان يُنظر إليها على أنها باتت مهددة من المجموعات الأخرى. وكانت عملياتهم في لاغوس وأبيدان ومدن اليوروبا الأخرى ضد هذه المجموعات. فتعرض السكان من الهوسا والإيجاو والإيبو لهجمات في أوقات مختلفة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 هوجم مواطنون من الهوسا في كيتو، وسوق دولي في آلابا يعود إلى الإيبو الذين ادعوا أن اليوروبا يريدون انتزاع السوق منهم.

أما في الجنوب، فأُنشئت ميليشيات إثنية مثل موسوب وأولاد يغيسو التابعة للإيجاو ومجموعات أخرى، للدفاع كما زُعم عن مصالح مجموعاتها الإثنية. وفي الجنوب الشرقي ظهرت مجموعة أولاد باكاسي التابعة للإيبو. وفي الشمال أسّست مجموعة من الميليشيات كانت مسؤولة عن العنف الديني والسياسي والإثني في كانو.

نجم عن الأزمات الإثنية - الدينية المختلفة في البلاد موت عدد كبير من النيجيريين في مراكز حضرية مختلفة. وأضرّت النزاعات باقتصاد مدن عدة لما أصابها من تدمير. لكن من الضروري التوضيح أن مثل هذه النزاعات لم يحدث في المدن كلها؛ ففي بعضها اندمج السكان غير الأصليين في النظام السياسي التقليدي لمضيفيهم، فأتيح بهذا تأسيس آليات لحل الأزمات بين المجموعات السكانية[38]. وتعكس هذه الأزمات ضعف التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية في البلاد، وضعف الاندماج الاجتماعي وتبلور مجتمع قائم على المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية.

---

(38) Akinwunmi and Tijani, pp. 205-206.

الفصل السابع

الهجرة الخارجية

باتت الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية تحظى بمزيد من الاهتمام والبحث العلمي على المستوى الأكاديمي ومستوى المنظمات المتخصصة، بفضل اتساع هذه الظاهرة وزيادة تأثيراتها المتشابكة والمتبادلة التأثير، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وتساهم الدول الأفريقية بقوة في الهجرة الدولية في داخل القارة وخارجها، بسبب عوامل متداخلة، أهمها ضعف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وهشاشة بناء الدولة والاستقرار السياسي في بعض الدول، وتدهور البيئة.

على مستوى منطقة غرب أفريقيا، هاجر نيجيريون كثر إلى دول هذه المنطقة للعمل، فقصدوا بنين وغانا وغينيا الاستوائية والكاميرون وسيراليون. وقبل ترحيل كثير من الأجانب من غانا ابتداء من عام 1969، عاش فيها نحو مليون نيجيري، عملوا في المزارع التجارية في جزيرة فرناندوبو التي تتبع غينيا الاستوائية، بموجب عقود لأربعة أعوام. وبعد انتهاء مدة العقد، عادوا بصورة اعتيادية إلى وطنهم[1].

كان نحو 5.2 ملايين نيجيري يقيمون خارج بلادهم في عام 2007، منهم ثلاثة ملايين في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. وهذا الرقم الأخير جدير بالملاحظة لأنه يمثّل أكبر تركز للنيجريين خارج نيجيريا، تليها بلدان أوروبا وآسيا الوسطى، في حين تعد بلدان أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي أقل المناطق التي يقصدها المهاجرون (انظر الشكل (7-1)). أما في ما يخص البلدان التي يتوزّع

(1) هاشم نعمة فياض، أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية (سبها: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1992)، ص 56.

فيها النيجيريون في أفريقيا، فيحلّ السودان في المقدمة، ويمكن أن يعزى ذلك على الأقل جزئيًا، إلى طريق الحج التي تمر فيه للوصول إلى مكة، وهي طريق يسلكها النيجيريون لأغراض اقتصادية وروحية. وفي أثنائها تبقى آلاف عدة منهم في السودان. ولا تزال الحكومة النيجيرية تعدّ هؤلاء من الجوالي المهاجرة في الشتات[2]. أما الكاميرون، فتحل في المرتبة الثانية من حيث استقطاب النيجيريين، تليها غانا والنيجر وبنين، أي البلدان التي تشترك مع نيجيريا بحدود و/أو مرت بمرحلة الحكم الاستعماري. خارج أفريقيا، يوجد أكبر تركز للنيجيريين في الولايات المتحدة الأميركية، تتبعها بريطانيا وألمانيا وإيطاليا، مع ملاحظة صعوبة تقدير عدد النيجيريين في الدول الغربية. لكن يقدّر النيجيريون في منظمة الشتات في بريطانيا العدد بـ 1.5 مليون نيجيري يقيمون في المملكة المتحدة. وتحدد مصادر مختلفة عددهم بمليوني نيجيري في الولايات المتحدة[3]. ومن المؤكد أن هذه الأعداد مبالغ فيها. وبسبب تحديات الحصول على رخص عمل وتأشيرات دخول إلى بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، طرأت بدائل أخرى تجذب المهاجرين النيجيريين مثل جنوب أفريقيا وبوتسوانا وغانا وماليزيا وسنغافورة[4].

---

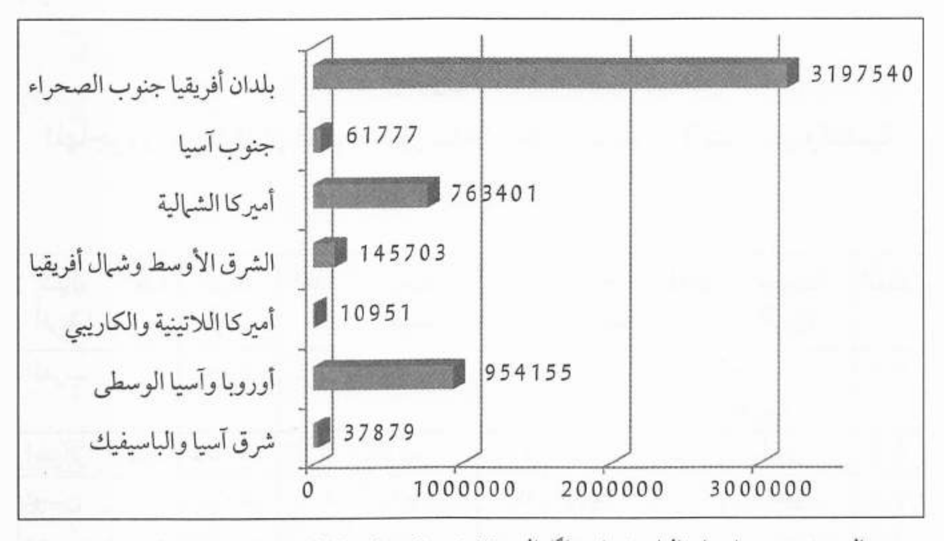
(2) تحدد منظمة الوحدة الأفريقية الأفارقة المقيمين في الشتات أنهم «الأشخاص من أصل أفريقي الذين يعيشون خارج القارة، بغض النظر عن جنسيتهم وقوميتهم، والذين يرغبون في المساهمة في تنمية القارة، وبناء الوحدة الأفريقية». وبناء على ذلك، يتكون النيجيريون في دول الشتات من المهاجرين من أصل نيجيري المقيمين خارج البلاد، والذين يمكن وصفهم بأنهم إما مهاجرون بشكل غير طوعي وإما مهاجرون بشكل طوعي. استخدام مصطلح «المهاجرين بشكل غير طوعي» يشير إلى الذين نقلوا قسرًا عبر المحيط الأطلسي، في ما عرف بتجارة الرقيق مثل رفاقهم من أجزاء أخرى من القارة. وبشكل عام، فإن الأجيال اللاحقة من هؤلاء المهاجرين غير الطوعيين لا تربطهم علاقات وثيقة ببلدانهم الأصلية أو بأسلافهم ولا يساهمون في النشاط التنموي كأفراد في جوالي دول الشتات. ويتكون معظم النيجيريين في دول الشتات من الذين هاجروا حديثًا لأسباب اقتصادية أو بسبب الحرب الأهلية في بيافرا، أو من الذين ذهبوا إلى الدراسة ولم يعودوا إلى بلدهم وبقوا في أوروبا وأميركا الشمالية والشرق الأوسط والبلدان الأفريقية الأخرى. لمزيد من التفصيل، انظر: Aderanti Adepoju, «The Case of Nigeria,» in: Awil Mohamoud, ed., *Building Institutional Cooperation between the Diaspora and Homeland Governments in Africa: The Cases of Ghana, Nigeria, Germany, USA and the UK* (The Hague: African Diaspora Policy Centre, 2010), p. 83.

(3) المصدر نفسه، ص 87.

(4) Aderanti Adepoju and Arie Van der Wiel, *Seeking Greener Pastures Abroad: A Migration Profile of Nigeria* (Ibadan: Safari Books, 2010), p. 317.

تشير معطيات الأمم المتحدة إلى أن رصيد نيجيريا من الهجرة الدولية بلغ 1.127.700 مهاجر، أي 0.7 في المئة من مجموع سكان البلاد، في منتصف عام 2010. أما عدد اللاجئين وغيرهم الذين تعنى بهم مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فبلغ 10.335 لاجئ في نهاية عام 2011[5]. والدليل على استمرار الهجرة الخارجية بأعداد كبيرة أن معدل صافي الهجرة الخارجية ظل سالبًا بين عامي 1970 و1975، وعامي 1980 و1985، وعامي 1990 و1995، وعامي 2005 و2010، فبلغ 0.13- في الألف، و1.67- في الألف، و0.19- في الألف، و0.40- في الألف على التوالي[6].

الشكل (7-1)
تقدير عدد المهاجرين النيجيريين الذين يعيشون في الخارج (2007)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: Aderanti Adepoju, «The Case of Nigeria,» in: Awil Mohamoud, ed., *Building Institutional Cooperation between the Diaspora and Homeland Governments in Africa: The Cases of Ghana, Nigeria, Germany, USA and the UK* (The Hague: African Diaspora Policy Centre, 2010), p. 87.

---

(5) United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, *World Statistics Pocketbook 2013 Edition*, Series V; no. 37 (New York: [UN], 2013), p. 144.

(6) United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Policies 2011* (New York: [UN], 2012), p. 254.

مقارنة بالبلدان الأفريقية الأخرى، يتضح من الجدول (7-1) أن 7.3 ملايين مهاجر أفريقي حُددوا رسميًا في عام 2005، بأنهم يقيمون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبحسب الأقاليم، تتصدر القائمة بلدان شمال أفريقيا من ناحية عدد المهاجرين المقيمين في هذه الدول (3.2 ملايين)، وتحلّ بعدها بلدان غرب أفريقيا، وفي المقدمة نيجيريا بواقع نصف مليون مهاجر. وهي تحتل المرتبة الثالثة على مستوى أفريقيا، والأولى على مستوى بلدان غرب أفريقيا. وهناك أعداد أخرى غير معروفة بدقة للمهاجرين المقيمين إقامة غير قانونية في هذه الدول، وهي في تزايد. إن ارتفاع أعداد المهاجرين من دول شمال أفريقيا يعزى إلى العلاقات التاريخية والاقتصادية والثقافية التي نشأت بين هذه الدول والدول الأوروبية في فترة الاستعمار، وما زالت مستمرة، ولا سيما علاقات المغرب وتونس والجزائر بفرنسا.

الجدول (7-1)

المهاجرون من البلدان الأفريقية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2005) (بالملايين)

شمال أفريقيا	العدد	غرب أفريقيا	العدد	وسط أفريقيا	العدد	شرق أفريقيا	العدد	جنوب أفريقيا	العدد
المغرب	1.3	نيجيريا	0.5	أنغولا	0.2	كينيا	0.3	جنوب أفريقيا	0.4
الجزائر	1.2	غانا	0.3	الكونغو	0.1	الصومال	0.2	زمبابوي	0.2
تونس	0.4	السنغال	0.2	الكاميرون	0.1	إثيوبيا	0.2	موزمبيق	0.1
مصر	0.2	الرأس الأخضر	0.1	الكونغو الديمقراطية	0.1	أوغندا	0.1	موريشيوس	0.1
ليبيا	0.1	ساحل العاج	0.1			تنزانيا	0.1	مدغشقر	0.1
الباقي	-		0.3		0.1		0.1		0.1
المجموع	3.2		1.5		0.6		1.0		1.0

المصدر: Aderanti Adepoju and Arie van der Wiel, *Seeking Greener Pastures Abroad: A Migration Profile of Nigeria* (Ibadan: Safari Books, 2010), p. 100.

أما الهجرة الوافدة من دول غرب أفريقيا التي تجاور نيجيريا، فتباطأت بدرجة كبيرة في عام 1983، وذلك عندما رحّلت الحكومة النيجيرية أكثر من مليون غاني كانوا يعيشون في البلد. وانخفض أيضًا عدد العمال الموسميين الداخلين إلى البلاد، نتيجة غلق الحدود خلال عامي 1984 و1985[7]. وهناك عدد من الأشخاص من ليبيريا وسيراليون وساحل العاج يعملون في السفن التي تبحر على طول خط الساحل النيجيري.

أولًا: هجرة النساء

يمكن القول إن للإناث تاريخًا طويلًا من المشاركة في الهجرات الداخلية والدولية، وإن بدت الهجرة حكرًا على الذكور في أفريقيا. أما بدايتها، فكانت في الفترة التي سبقت الاستعمار. وفي الستينيات، غدت النساء الأفريقيات نحو ثلث مجموع المهاجرين الدوليين من أفريقيا. وفي العقود اللاحقة، ازداد عددهن، خصوصًا من دول جنوب الصحراء. ويلاحظ الباحث زلوتنيك أن عدد النساء من جنوب الصحراء بلغ في الهجرة الدولية نحو 7 في المئة، في الفترة بين 1960 و2000. وعلى الرغم من أن هذه الزيادة قليلة، فإنها تمثّل أكبر نمو في رصيد هجرة النساء، في جميع مناطق العالم في الـ 40 عامًا هذه. ولا شك عندنا في تأثير العولمة في أنماط كلٍّ من هجرة الذكور والإناث في العقود القليلة الماضية، لكن يبدو أن التأثير الأكثر عمقًا كان على هجرة النساء الدولية، خصوصًا في ما يتعلق بحركية المهارات النسائية[8].

تجدر الإشارة إلى أن هجرة النساء هيمنت تقليديًا منذ الاستعمار على تيار الهجرة إلى المملكة المتحدة، المقصد المألوف للنيجيريين. ومنذ مرحلة ما قبل الاستقلال حتى عام 1999، فاق عدد المهاجرات إلى هذا البلد عدد المهاجرين، كما يظهر في الجدول (7-2). وفي الواقع، كانت الهجرة النسائية تقدَّر بنحو 63

(7) *Africa South of the Sahara 1989*, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 1988), p. 790.

(8) Kevin J. A. Tomas and Ikubolajeh Logan, «African Female Immigration to the United States and Its Policy Implications,» *Canadian Journal of African Studies*, vol. 46, no. 1 (April 2012), pp. 87-88.

في المئة من مجموع المهاجرين، حتى عام 1970. وانعكس هذا الاتجاه جزئيًا فحسب، بعد عام 2000، عندما تجاوز عدد المهاجرين عدد المهاجرات.

الجدول (7-2)

وصول النيجيريين إلى المملكة المتحدة بحسب الجندر

الفترة	الذكور	الإناث	المجموع
قبل 1946	636	1131	1767
1969-1946	2997	4998	7994
1989-1970	10302	13747	24049
1999-1990	12700	15678	28378
2000 فصاعدًا	33885	29439	63324
المجموع	60519	64992	125511

المصدر: United Kingdom Labour Force Survey, 2008, Cited by: Adepoju and van der Wiel, p. 146.

تتبين أمور مهمة من توزيع المهاجرين إلى الولايات المتحدة في الجدول (7-3) والشكل (7-2). فهناك علاقة بين الأعداد المطلقة لسكان الدول المصدِّرة للهجرة النسائية ومقدار هذه الهجرة، حيث نرى أن الأعداد الكبرى من المهاجرات هي من نيجيريا ومصر المتميزتين بالكثافة السكانية، ثم من إثيوبيا وجنوب أفريقيا في الدرجتين الثالثة والرابعة على التوالي. وبالنسبة إلى هجرة النساء مقارنة بهجرة الرجال، نجد أن بعض الدول، مثل سوازيلاند وموريشيوس وزامبيا وسيراليون وإثيوبيا والصومال والرأس الأخضر، تتفوق فيها نسبة الهجرة الأولى على الثانية. وربما ساهم طلب اللجوء لأسباب إنسانية من مواطني هذه الدول في ارتفاع نسبة الهجرة النسائية.

تشير التقديرات إلى أن بين 20 و50 في المئة من جميع المهاجرات من الدول الرئيسة للهجرة، كن قد وصلن إلى الولايات المتحدة في الأعوام الخمسة السابقة على نهاية القرن العشرين. ويوضح الجدول (7-3) والشكل (7-2) أيضًا، مع قليل من الاستثناءات، أن أهم دول الأصل للمهاجرات من القارة هي

الدول الناطقة باللغة الإنكليزية. وبالأرقام المطلقة، تأتي المهاجرات على الأرجح من المستعمرات الإنكليزية السابقة مثل نيجيريا. هذا السياق اللغوي الواضح ليس جديدًا، فهو موضح في دراسات أخرى تخص الهجرة الداخلة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى الناطقة بالإنكليزية. فالهجرة مرتبطة بقوة بإمكان التواصل بلغة البلد المقصود، حتى قبل حدوث الهجرة[9]، كما أشرنا إلى ذلك في هجرة مواطنين من بلدان المغرب العربي إلى فرنسا، وما فسرته المفاهيم النظرية ذات العلاقة.

الجدول (7-3)

توزيع المجموعات النسائية المهاجرة إلى الولايات المتحدة بحسب دول الأصل

	الإناث	الذكور	نسبة الإناث إلى الذكور	الإناث اللاتي وصلن (1995-1999) (بالنسبة المئوية)
شمال أفريقيا				
مصر	40.509	58.348	0.69	22.28
المغرب	18.030	25.959	0.69	35.77
السودان	5.989	9.090	0.66	41.91
الجزائر	3.550	4.426	0.80	35.72
تونس	3.087	3.358	0.92	35.28
غرب أفريقيا				
نيجيريا	50.438	74.072	0.68	32.85
غانا	26.504	32.316	0.82	40.36
ليبيريا	16.018	18.060	0.89	34.24
الرأس الأخضر	10.382	10.198	1.02	13.67
سيراليون	10.096	9.065	1.11	32.32
شرق ووسط أفريقيا				
إثيوبيا	31.791	30.356	1.05	38.40
كينيا	18.192	19.364	0.94	48.10

يتبع

(9) Tomas and Logan, pp. 96-98.

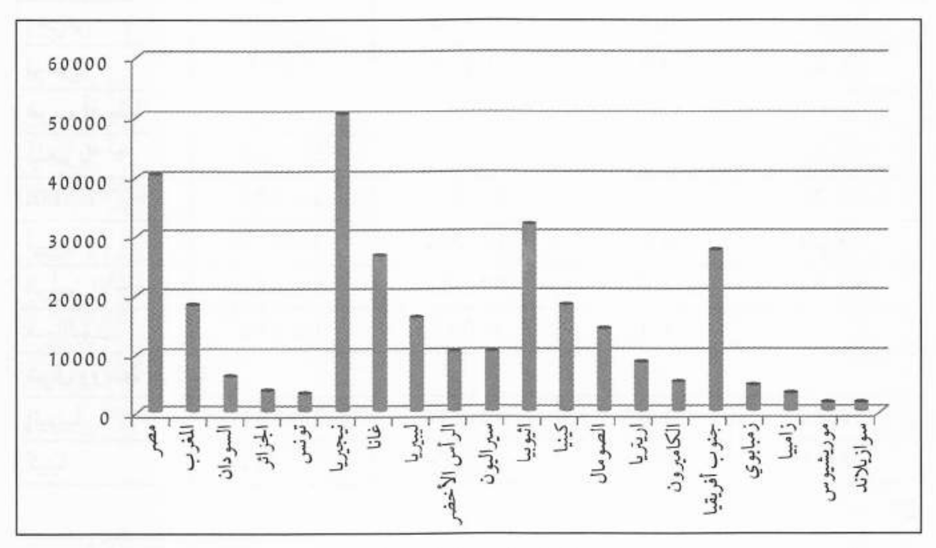
تابع

الصومال	14.201	13.510	1.05	59.70
أريتريا	8.422	10.187	0.83	18.27
الكاميرون	4.937	6.840	0.72	48.19
أفريقيا الجنوبية				
جنوب أفريقيا	27.408	29.923	0.92	24.82
زمبابوي	4.523	5.946	0.76	39.02
زامبيا	3.262	2.292	1.42	16.00
موريشيوس	1.363	478	2.85	44.09
سوازيلاند	1.352	46	29.39	4.81
جميع الأفارقة الراشدين	325.766	449.523	0.72	33.19

المصدر: Kevin J. A. Tomas and Ikubolajeh Logan, «African Female Immigration to the United States and Its Policy Implications,» *Canadian Journal of African Studies*, vol. 46, no. 1 (April 2012), p. 97.

الشكل (7-2)

أعداد المهاجرات إلى الولايات المتحدة من الدول الأفريقية



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (7-3).

من ناحية أخرى، رُحّل كثير من النيجيريين من الاتحاد الأوروبي في عام 2003. وتوضح حالة ترحيل النساء النيجيريات بالتحديد أحد أنماط الهجرة النسائية. إذ استرعت الانتباه هجرةُ النساء من ولاية إيدو في منطقة جنوب - جنوب نيجيريا، فذكرها الإعلام الأوروبي والإعلام النيجيري، لأن هجرتهن إلى أوروبا طغى عليها العمل في الدعارة. علمًا أنهن رُحّلن ترحيلًا جماعيًا في الـ 15 عامًا الأخيرة، ولا سيما من إيطاليا[10]. وتسيطر على هذا النمط من الهجرة مافيات دولية ومحلية في البلدان المستقبلة تستغل النساء للعمل الجنسي، بشكل غير إنساني يتنافى مع أبسط حقوق الإنسان وكرامته، فتستغل حاجتهن وفقرهن. وتنطبق هذه الحالة على نساء من دول أخرى أيضًا، مثل بلدان أوروبا الشرقية.

خلال السبعينيات، أصبحت دول مثل نيجيريا وبوتسوانا وسوازيلاند مقصدًا رئيسًا لهجرة نسائية كبيرة من غانا بسبب الأزمة الاقتصادية التي أصابت البلد. وفي نهاية القرن الماضي، قُصدت جنوب أفريقيا، كواحدة من الدول الرئيسة الجاذبة للهجرة بسبب قوة اقتصادها مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى.

ثانيًا: هجرة الكفاءات

تُعدّ هجرة الكفاءات بأعداد كبيرة من أفريقيا إلى الدول الغربية من العقبات الكبيرة التي تواجه عملية التنمية. وتعاني نيجيريا نقص الأشخاص المهرة لتنمية رأس مالها البشري. وقدّرت دراسة الباحث أويو (Oyowe) في عام 1996 أن 21.000 طبيب نيجيري يعملون في الولايات المتحدة وحدها، فيما لا تستطيع نيجيريا تحقيق المعيار العالمي المتمثل بـ 20 طبيبًا لكل 100.000 مواطن، أي الرقم الذي حدّدته منظمة الصحة العالمية. ويفسر القائمون بالدراسات أن ما يسمى بنزف العقول من نيجيريا هو نتاج عوامل «داخلية» و«خارجية» تحث النيجيريين على الهجرة إلى الدول المتقدمة. ويعود كلا العاملين بشكل رئيس إلى الأسباب

---

(10) Emma Ratia and Catrien Notermans, ««I was Crying, I did not Come Back with Anything»: Women's Experiences of Deportation from Europe to Nigeria,» *African Diaspora*, vol. 5, no. 2 (2012), pp. 144-145.

الاقتصادية، والأوضاع الاجتماعية والسياسية الداخلية[11] المتوترة، وإلى اندلاع موجات العنف الإثني والديني التي يشهدها بعض مناطق البلاد.

يمكن تتبع بداية هجرة الكفاءات المهمة من نيجيريا بدءًا من أواخر الثمانينيات، ومن السنة الأكاديمية 1987-1988 بالتحديد؛ إذ من المرجح أن ما بين 60 و70 في المئة من المهاجرين اتجهوا إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ودول الخليج العربي. ووصل الوضع إلى نقطة الأزمة في عام 1988، عندما هاجر 50 جراح عظام و59 تقني مختبر. وشكلت هجرة المهندسين والتقنيين والعلماء الآخرين نصف النزوح من الجامعات. كذلك لم يعد من كان في الخارج ولا من ذهب في إجازة للتفرغ العلمي أو للدراسة. وبعد أن باتت الوضعية حرجة، أُلِّفت لجنة «نزف العقول» في عام 1988 في عهد إدارة الرئيس بابانجيدا لدراسة أسباب الهجرة وعواقبها، ولوضع توصيات ملائمة لمعالجتها. وزار أعضاؤها بلدانًا متقدمة عدة تستقبل المهاجرين. وقامت اللجنة بإعادة عدِّهم لتستنتج أن نيجيريا فقدت 10.694 مهنيًا - من أوساط اللامعين - من مؤسسات التعليم الثالث وحدها. وفي غضون ذلك، وبسبب استمرار الأزمة السياسية والوضع الاقتصادي المتردي، استمر تدفق الهجرة بمقدار كبير للأصناف الأخرى من العمالة إلى أوروبا وأميركا ودول الخليج العربي وبعض البلدان الأفريقية. ومن الصعوبة الحصول على إحصاءات مؤكدة تتعلق بالمهرة العاملين في المجال الصحي، كما هي الحال بالنسبة إلى العمالة الماهرة الأخرى المقيمة في المهجر.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن هجرة العاملين في المجال الصحي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة غير متماثلة بشكل متزايد، على الرغم من أنهم يتحركون إلى أجزاء كثيرة من العالم؛ فالدولتان الرئيستان اللتان تستقطبان المهاجرين في هذا المجال هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتان شغّلتا أكثر من 280.000 عامل في المجال الصحي من الدول النامية في عام 2006. وتعدّ نيجيريا في مقدمة الدول الأفريقية التي تعاني هجرة مهاراتها الطبية المؤهلة

---

(11) Jessica A. Adefusika, «Understanding the Brain-Drain in the African Diaspora: Focusing on Nigeria,» University of Rhode Island, Senior Honors Projects, Paper 164 (2010), p. 2, <http://digitalcommons.uri.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1166&context=srhonorsprog>.

إلى الخارج[12]، حيث قدّر دوفلو أن ثلث الأطباء المسجلين هاجر في منتصف عام 2003. وفي عام 2008 كان هناك 3255 طبيبًا نيجيريًا متدربًا يمارسون عملهم في المملكة المتحدة، استنادًا إلى الجمعية الطبية البريطانية. وفي الولايات المتحدة 5000 طبيب.

استنادًا إلى الباحث لويل تكابد أفريقيا «نزف عقول» أكثر من أي منطقة أخرى، خصوصًا في مجال العلوم والتكنولوجيا. ويشير الباحث نفسه إلى أن القارة فقدت ثلث رأس مالها البشري منذ عام 1990؛ إذ يغادر 20.000 طبيب ومحاضر جامعي سنويًا، بحسب التقديرات، من بين المهاجرين الآخرين. وفي هذا السياق، شهدت نيجيريا أيضًا نزوحًا ضخمًا لأفضل سكانها المتدربين. ويعتقد أن أكثر من 30.000 شخص ماهر من المؤسسات العامة والخاصة والصناعية غادروا نيجيريا خلال الأعوام العشرة الماضية. وطبقًا لمسح بالعينة نظِّم في عام 2006 في الولايات المتحدة، تبيّن أن 17 في المئة من جميع النيجيريين حائزون الماجستير و4 في المئة الدكتوراه و37 في المئة البكالوريوس. وللمقارنة، فإن 8 في المئة من السكان البيض في هذا البلد حائزون الماجستير و1 في المئة الدكتوراه ونحو 19 في المئة حازوا البكالوريوس. ونيجيريا مثل غانا يهاجر منها عمال مهرة ومهنيون كثر للعمل خارج البلاد[13]. وهي حالة تنطبق على دول أفريقية عدة بدرجات متفاوتة.

بيّن اقتصاديون كثر أن المهاجرين لا يُختارون عشوائيًا، حيث يحدد مؤشر الاختيار المهم بواسطة معرفة نسبة المهاجرين الماهرين من مجموع الهجرة المغادرة. يوضح الجدول (7-4) حالة ثلاثين بلدًا تسجل أعلى نسبة للهجرة الماهرة بين المهاجرين المغادرين. ويلاحَظ أن نيجيريا تحتل المرتبة السادسة (65 في المئة)، واللافت أن قطر والكويت والإمارات العربية والسعودية وعُمان تسجل نسب اختيار عالية، على الرغم من قلة نزف العقول منها في الأرقام المطلقة. وتتأثر دول أخرى ذات تعليم عال بالهجرة الماهرة مثل تايوان واليابان وهونغ كونغ

(12) Adepoju and van der Wiel, pp. 292-302.

(13) المصدر نفسه، ص 300-318.

وكندا وإسرائيل. وتكون نسب الهجرة الماهرة منخفضة من الدول ذات الهجرة التقليدية غير الماهرة مثل تركيا ومالي والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا. أيضًا تكون هذه النسب منخفضة لدول أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مثل البرتغال والمكسيك وإيطاليا وسلوفاكيا وإسبانيا. وتكون نسب الهجرة الماهرة منخفضة في دول فقيرة تتميز بهجرة عقول مهمة عدديًا مثل السنغال وغامبيا وساموا وسورينام وموزمبيق[14].

الجدول (7-4)

هجرة المهرة من مجموع الهجرة المغادرة بحسب الدول (أعلى النسب المختارة)

الدول	أعلى النسب (بالنسبة المئوية)
تايوان	78.0
قطر	69.6
الكويت	67.8
الإمارات العربية	67.3
الفيليبين	67.1
نيجيريا	65.0
السعودية	64.6
اليابان	63.8
عُمان	62.7
جنوب أفريقيا	62.6
هونغ كونغ (الصين)	61.9
منغوليا	61.1
الهند	60.5
كندا	60.1
فنزويلا	60.1
أوزبكستان	59.5
بروناي	59.3

يتبع

(14) Caglar Özden and Maurice Schiff, eds., *International Migration, Remittances and the Brain Drain*, Trade and Development Series (Washington, DC: World Bank; Palgrave Macmillan, 2006), p. 174.

تابع

ماليزيا	29.2
مصر	58.9
إيران	58.5
ليبيريا	58.5
بنيا	57.7
إسرائيل	57.6
سنغافورة	57.1
ميانمار	56.1
سوازيلاند	56.1
الأردن	55.6
الولايات المتحدة	55.4
مكاو (الصين)	55.2
فلسطين	55.0

المصدر: Caglar Özden and Maurice Schiff, eds., *International Migration, Remittances and the Brain Drain*, Trade and Development Series (Washington, DC: World Bank; Palgrave Macmillan, 2006), p. 174.

يغلب على نمط الهجرة الداخلية في نيجيريا هجرة العاملين المهرة في القطاع الصحي، خصوصًا الأطباء والممرضات من الريف والمناطق الفقيرة إلى المدن، للهروب من أوضاع العمل والحياة الفقيرة في هذه المناطق، كما ينتقل نظراؤهم من القطاع العام ذي التجهيز والتمويل الناقصين إلى القطاع الخاص. وترغب كلا المجموعتين بشكل متزايد في الهجرة إلى الدول المتقدمة، حيث تكون الأجور وأوضاع العمل أكثر جاذبية، ولا سيما بعد تنفيذ العاملين في القطاع الصحي إضرابات، فترات طويلة، بين عامي 2005 و2007، حتى أقفلت المستشفيات الحكومية أكثر من شهر في البلاد.

مع ذلك، تظل نسبة الأطباء المغتربين النيجيريين أقل من 10 في المئة؛ في حين تصل نسبة أطباء غانا إلى 60 في المئة. وفي بعض الدول هناك نسب مرتفعة جدًا من المهنيين الصحيين المغتربين مقارنة بالقوى العاملة المحلية، كما في حالي ملاوي وزامبيا، حيث النسبة لكل منهما 60 في المئة. والملاحظ أن هناك تباينًا كبيرًا في هذه النسب عبر القارة الأفريقية.

يُذكر في المعطيات الحديثة لعام 2008 المتعلقة بعدد الأطباء المتدربين من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وهم يمارسون المهنة في المملكة المتحدة، أن جنوب أفريقيا تحتل المرتبة الأولى بعدد 6709، تليها نيجيريا بعدد 3255 طبيبًا متدربًا، تأتي بعدها بفارق كبير زمبابوي وغانا وكينيا وزامبيا وأوغندا، علمًا أن الأعداد من نيجيريا وجنوب أفريقيا هذه ارتفعت مقارنة بالأعداد في عام 2000، أما أعداد باقي دول القارة فانخفضت بدرجة كبيرة[15].

تفاقم النظام الصحي في نيجيريا نتيجة هجرة المهنيين المتدربين في المجال الطبي وشبه الطبي، من أطباء وممرضات وصيادلة وهلم جرًا. والدليل على ذلك أن نيجيريا احتلت المرتبة الأولى بين الدول الأفريقية (الخامسة عالميًا) من حيث عدد الممرضات العاملات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والثالثة بين الدول الأفريقية من حيث عدد الأطباء في هذه البلدان. وورد في دراسة كليمنس وبيترسون في عام 2008 أن 65 في المئة من الأطباء الأفارقة الممارسين في الولايات المتحدة يتحدرون من ثلاث دول: نيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا. وعانت دولة جنوب أفريقيا أيضًا نزف العقول من الأطباء والممرضات، حيث وصلت خسارتها المادية بسبب ذلك إلى أكثر من مليار دولار.

قدّرت المجلة الطبية البريطانية أن 23.000 مهني عامل في الرعاية الصحية يهاجرون سنويًا من أفريقيا. وذُكر في تقرير للأمم المتحدة يتعلق بالحجم الإجمالي لنزف العقول وتأثيره في دول أفريقيا جنوب الصحراء، أن أفريقيا ستحتاج إلى تدريب عدد إضافي يبلغ مليون مهني عامل في الرعاية الصحية في الأعوام العشرة المقبلة. وقيل في التقرير أن على القادة الأفارقة أن يجدوا طرائق ملائمة للاحتفاظ بالأطباء والممرضات والصيادلة وتقنيي المختبرات الذين أنتجتهم القارة[16]، لأن خسارتهم تحتاج إلى موارد بشرية ومالية ووقت طويل لتعويضهم. وأثارت هجرة الأطباء والممرضات من الدول الأفريقية إلى الدول المتقدمة مخاوف كبيرة من ظاهرة نزف العقول العاملة في المجالات الطبية. وأصبح النقاش السياسي

---

(15) Adepoju and van der Wiel, pp. 296-318.

(16) المصدر نفسه، ص 13 و294.

والأكاديمي في هذا الشأن يتسم في بعض الأوقات بالعاطفة، ولم يركّز دائمًا على البحث عن معرفة نظامية لامتداد هذه الظاهرة.

في الأوساط الأكاديمية، تناقش سابينا إلكاير ومن هارفر ليلوان شن أن الدول المتقدمة يجب أن تعتمد سياسات تستند إلى المعايير المعنوية والأخلاقية في المجال الطبي. وحذّر ديفيش كابور وجون مكهال من «الصيد» غير المشروع للعاملين في المجال الصحي من الدول النامية، وصرحا أن الحل يكمن في تجنّب توظيف الأطباء والممرضات.

يجدر التنبيه هنا إلى أن الأعداد المذكورة لا تمثّل الأفارقة الذين أصبحوا مهنيين عاملين في القطاع الصحي في أفريقيا ثم غادروها بعد ذلك، بل تحسب أيضًا أعداد الأفارقة الذين يعملون خارج أفريقيا كمهنيين صحيين، حيث إن قسمًا من هؤلاء فحسب أصبحوا مهنيين صحيين في أفريقيا وغادروها بعد ذلك. وتشير هذه الحقيقة إلى أنه لا يوجد مقياس واحد يناسب عملية تقدير استنزاف جميع المنتسبين إلى هذا القطاع[17]. وبالتالي نحن في حاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث واستخدام أكثر من مقياس للوصول إلى نتائج قريبة من الدقة تخص هذا الجانب من الاستنزاف.

تُعد المهارات في القطاع الصحي أساسية في تحسين الرعاية الاجتماعية الأساسية لأي بلد، ويضرّ فقدان الأشخاص العاملين في الخدمات الطبية من أي بلد نام بإنجاز هذا الهدف الأولي للتنمية. من وجهة النظر هذه، تختلف هجرة المهنيين المهرة في القطاع الصحي عن الأنماط الأخرى من هجرة المهرة، لتأثيرها الحقيقي والواضح في نزف العقول[18]. وإذا كان في إمكان بلد ما أن يتحمل هجرة بعض المهارات، فإنه لا يمكن ألا يتأثر بهجرة الأطباء. لذلك يُنظر إلى الأنظمة الصحية في أجزاء من العالم النامي بأنها تعيش في أزمة، خصوصًا في دول أفريقيا جنوب الصحراء، ومنها نيجيريا، بسبب اختيار الأطباء والممرضات الهجرة إلى أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا.

(17) Adepoju and van der Wiel, p. 294.

(18) Ronald Skeldon, «Of Skilled Migration, Brain Drains and Policy Responses,» *International Migration*, vol. 47, no. 4 (October 2009), pp. 7-8.

ثالثًا: هجرة طلاب التعليم العالي

في ما يتعلق بهجرة الطلاب، فالصورة أكثر قتامة؛ ذلك أن طلابًا كثرًا يدرسون في الخارج لا يعودون إلى نيجيريا، وتلك خسارة كبيرة لبلد نامٍ لا يزال يكافح من أجل تطوير بنيته الاجتماعية - الاقتصادية الضعيفة والخروج من دائرة الفقر. ونحاول هنا إلقاء نظرة على بعض الإحصاءات المتعلقة بأعداد الطلاب الدارسين في الخارج لعلها تساهم في إعطائنا تصورًا عامًا عن هذا النوع من الهجرة، على الرغم من قلة الإحصاءات الموثوق بها في هذا المجال.

من الطبيعي أن يتوجه العدد الأكبر من طلاب نيجيريا للدراسة في بريطانيا، نتيجة العلاقات التاريخية والثقافية التي نشأت بعد الاستعمار البريطاني لنيجيريا، ولا سيما أن اللغة الإنكليزية هي اللغة الرسمية في البلاد. وهذا ما أشرنا إليه في المفاهيم النظرية، كون هذا النوع من العلاقات يساهم في استقطاب هجرة الكفاءات إلى البلد المُستعمِر. لذلك، كان لنيجيريا في عام 1945 نحو 160 طالبًا يدرسون في بريطانيا، ثلثاهم في الجامعات. وتجاوز هذا الرقم في بداية الستينيات 5000 طالب، منهم نحو الـ 1000 جامعي. وفي عام 1933 بلغ عدد الحاصلين على شهادة الدراسة من جامعة كمبريدج 19 شخصًا فقط، ليصير في أواخر الخمسينيات 2500 شخص. ونلاحظ أن أكثرهم من أبناء الأقاليم الجنوبية[19]، وهذا من أثر البعثات التبشيرية المسيحية التي ركّزت عملها في جنوب البلاد، فيما بقيت المدارس التقليدية الإسلامية في الشمال، حتى بعد فرض الحكم الاستعماري البريطاني، كما ذكرنا.

في الأعوام الأخيرة، يُعتقد أن هناك ما بين 60.000 و80.000 طالب نيجيري يدرسون في الخارج. وادعت الجمعية البريطانية في نيجيريا في عام 2007 أن نحو 25.000 طالب نيجيري يدرسون في المملكة المتحدة. إجمالًا قدّم أكثر قليلًا من 10.000 طالب نيجيري جديد طلبات للحصول على التأشيرة البريطانية للدراسة، وقُبلت طلباتهم في عام 2008. ويحتل الطلاب النيجيريون

(19) ب. س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 28 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 137.

من الناحية العددية المرتبة الثالثة، بعد الطلاب الصينيين والهنود، في الجامعات البريطانية.

في الولايات المتحدة يتحدر الطلاب الأجانب من 200 بلد. غير أن المناطق التي أتت في المقدمة عام 2008 هي آسيا (50 في المئة) وأوروبا (25 في المئة)، علمًا أن نسبة الطلاب الأفارقة المقبولين بلغت أقل من 3 في المئة أو أكثر من 40.000 طالبًا، وبلغ عدد الطلاب النيجيريين 5492 طالبًا. وإذا طبقت نسبة المملكة المتحدة يمكن الافتراض أن هناك على الأقل 15.000 طالب نيجيري يدرسون في الولايات المتحدة. بعد الأزمة الاقتصادية في بداية الثمانينيات، تزامن تسارع نزيف العقول، تقريبًا، والبحث عن الدراسة في التعليم العالي، مع توقيع اتفاقية عام 1981 بين نيجيريا والولايات المتحدة، التي يُقبَل بموجبها 240 نيجيريًا سنويًا للتدريب المهني في التعليم العالي، وسمح هذا لكثير من النيجيريين بالحصول على موطأ قدم في هذا البلد[20]، ومن ثم شكّل منفذًا مهمًا لتسرّب الكفاءات وعدم عودتها إلى الوطن.

أما البلد الثالث الذي يتوجه إليه الطلاب النيجيريون فهو جنوب أفريقيا، حيث بلغ عددهم 5000 طالب في عام 2006. واختيار هذا البلد يتأتى من توافر ثلاث ميزات جاذبة: سهولة الحصول على تأشيرات الدخول، والقدرة على تحمُّل تكاليف الدراسة التي تكون منخفضة نسبيًا، والمستوى العالي للتعليم الجامعي الذي يعزز فرص المتخرجين في الحصول على العمل في سوق العمل التنافسية بعد إكمال الدراسة. وهاجر أساتذة عدة للحصول على وظائف مهمة في جامعات جنوب أفريقيا حيث تجذبهم أوضاع العمل الأفضل، خصوصًا الرواتب العالية المدفوعة بعملة الراند القوية. لكن تبقى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مفضَّلتين أكثر للحصول على فرص عمل أفضل بعد إكمال الدراسة هناك.

أما الدول الرئيسة الأخرى التي يقصدها الطلاب: إيرلندا وكندا وأستراليا وألمانيا، ويذهبون في أفريقيا إلى غانا، وفي آسيا إلى سنغافورة وماليزيا التي

(20) Adepoju and van der Wiel, pp. 318-319.

يدرس فيها حاليًا أكثر من 5000 طالب نيجيري. ويمكن أن تكون سنغافورة وجهة جديدة مطلوبة لأنها أعلنت حديثًا خططًا لجذب أكثر من 150.000 طالب دولي إلى جامعاتها ومؤسساتها التعليمية في عام 2050[21]، لتكون قطبًا علميًا جاذبًا ومنافسًا مهمًا على مستوى آسيا على الأقل.

هكذا يتضح لنا بجلاء أن نيجيريا، مثل كثير من الدول النامية الأخرى، تعاني هجرة الكفاءات بأعداد كبيرة، وإذا ما أريد تقليص هذه الخسارة على الأقل لا بد من البحث عن آليات ناجحة وعملية لتحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية وثقافية شاملة، وإجراء إصلاحات سياسية تساهم في ترسيخ قيم المواطنة والحقوق المتساوية والعدالة الاجتماعية، وهذه بدورها ستساهم شيئًا فشيئًا في تقليص الفجوة الكبيرة الموجودة مع الدول المتقدمة التي تُعدّ عاملًا مهمًا من عوامل الهجرة الماهرة.

رابعًا: التحويلات

لا تُنكَر منافع الهجرة مهما قيل عن مساوئها، وأهمها التحويلات المالية والعينية التي تُرسل إلى البلد، والتي تساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وتقليص معدل الفقر، وكذلك اكتساب المهاجرين الخبرات والمهارات والتعليم المتقدم، وكلها يمكن الاستفادة منها في التنمية ومشروعات التطوير العلمية، في حالة عودة المهاجر إلى بلده أو خلال زياراته القصيرة أو يمكنه المساهمة فيها وهو في المهجر.

إن المعطيات المتعلقة بالتحويلات المالية إلى نيجيريا شحيحة لقلة الدراسات عنها، وهي ترد في الأغلب ضمن التحويلات المرسلة إلى البلدان النامية أو إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء ككل. لكن الجدول (7-5) يشير إلى ارتفاع ملحوظ في هذه التحويلات من أقل من مليار دولار في عام 1996 إلى 20.6 مليار دولار في عام 2011، على الرغم من حدوث تراجع في معدل نمو التحويلات السنوية في بعض الأعوام. ويمكن القول إنه استمر بالتصاعد منذ عام 2004.

(21) Adepoju and van der Wiel, p. 319.

الجدول (7-5)

التحويلات إلى نيجيريا (1996-2011)

عام	التحويلات (مليار دولار)	المعدل السنوي لنمو التحويلات (بالنسبة المئوية)
1996	0.80	0
1997	1.80	125
1998	1.40	-22.2
1999	1.20	-15.3
2000	1.60	33.3
2001	1.20	-25
2002	1.30	8.3
2003	1.10	-15.4
2004	2.30	109.1
2005	6.50	182.6
2006	10.58	63.3
2007	17.95	69.66
*2008	19.20	6.96
2011	20.62	-

* تقدير.

المصدر: Omolara Omotunde Duke, «Remittances Inflow into Nigeria», in: Adepoju and van der Wiel, p. 355.

رقم عام 2011 عن: United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Policies 2013* (New York: [UN], 2013), p. 397.

للمقارنة نلاحظ في الفترة بين عامي 2000 و2003 أن التحويلات المرسلة إلى الدول الأفريقية ككل تجاوزت 17 مليار دولار سنويًا، في حين بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر 15 مليار دولار سنويًا. كما ارتفعت التحويلات النقدية إلى 3.6 ملايين أفريقي من دول جنوب الصحراء يعيشون في الشتات، بمن فيهم نيجيريون، من 1.8 مليار دولار في عام 1990 إلى 6 مليارات دولار في عام 2003. وبحلول عام 2007 تضاعف هذه الرقم ليصل إلى 12 مليار دولار. وتمثّل هذه التحويلات إضافات مهمة إلى دخل الأسر، ومن المرجح أن تصل إلى

الأسر الفقيرة أكثر من المساعدات أو الإنفاق الحكومي غير المباشر، كما أنها تعزز الدخل القومي أيضًا[22]. وكانت وزارة التنمية الدولية البريطانية قد أعلنت أن ثلث البريطانيين من أصل أفريقي أو آسيوي يرسلون مساعدات مادية إلى عائلاتهم في وطنهم الأصلي. وكانت نيجيريا والهند وباكستان وجمايكا وغانا أكثر الدول التي ترسل إليها مساعدات شخصية. وأظهر إحصاء الوزارة أن العائلات من جنوب آسيا ترسل في المعدل ألف جنيه استرليني والعائلات الأفريقية نحو 910 جنيهات استرلينية سنويًا[23].

بحسب معطيات عام 2006، يُستخدم 46.7 في المئة من التحويلات المرسلة إلى نيجيريا في الاستهلاك، و17.5 لدفع الرسوم المدرسية، و14.7 في المئة يوظفها المهاجرون في استثمارت إنتاجية، و12 في المئة توظف في استثمارات إنتاجية من مستلم التحويلات في البلاد، و8.8 في المئة للأغراض الطبية، و0.3 في المئة للجمعيات الخيرية، و0.1 في المئة خدمات الزبائن أو الموكلين[24]. وهذه الأرقام تشير إلى أن التحويلات تساهم مساهمة أساسية في تحسين مستوى المعيشة.

خامسًا: سياسة الهجرة

وظّفت سلسلة التطورات العالمية الأخيرة في ميدان الهجرة الدولية كحافز للعمل على تطوير سياسة وطنية تخص الهجرة في نيجيريا. ومن بين هذه التطورات، كان التطور الرئيس الذي تمثّل في الموقف المشترك تجاه الهجرة، الذي اعتمدته المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) والاتحاد الأفريقي وكذلك المشاورات بين الدول الأفريقية والاتحاد الأوروبي، والتصريحات والبرامج المتعلقة بالهجرة والتنمية. هذه التطورات دُعمت بتطورات أخرى، مثل اهتمام

(22) انظر: وانغاري ماثاي، أفريقيا والتحدي، ترجمة أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة؛ 410 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 259.

(23) الشرق الأوسط، 27/ 7/ 2006.

(24) Omolara Omotunde Duke, «Remittances Inflow into Nigeria,» in: Adepoju and van der Wiel, p. 361.

رئيس الدولة بمسألة تقوية العلاقة بالنيجيريين في دول الشتات، للمساعدة في دعم التنمية في البلاد، من خلال تسلُّم تحويلات ضخمة من المهاجرين، إضافة إلى اهتمامه بالتصورات المحبطة لكثير من الشبان الذين يقعون في فخ السفر بحرًا أو عبر الصحاري للدخول إلى أوروبا سرًا. هذه الأمور عززت دعوة الرئيس من خلال مساعده الخاص لشؤون الهجرة والقضايا الإنسانية، واللجنة الوزارية لرسم سياسة وطنية شاملة تجاه الهجرة.

تضمنت مسودة السياسة الوطنية تجاه الهجرة لعام 2007 واحدًا وعشرين هدفًا. وهي تغطي مدى واسعًا من الموضوعات مع التركيز على إقامة علاقات بناءة ومنتجة بالنيجيريين في الشتات، والاهتمام بالتحويلات، ونزف العقول، والقضايا الاجتماعية المتشعبة المتعلقة بعودة المهاجرين وإعادة دمجهم في المجتمع. وقدّمت هذه المسودة في أول مؤتمر وطني عن الهجرة، عُقد في نيسان/أبريل 2007، وحضره متخصصون أشاروا إلى شمولية صيغة المسودة. وبقيت هذه الوثيقة من غير إقرار من السلطات المختصة.

حددت مسودة سياسة الهجرة أن النيجيريين في المهجر هم عنصر حاسم في التنمية الوطنية، على الأقل لعاملين مهمين: تمتعهم بالمهارات وتحويلاتهم المالية، لأن عددًا كبيرًا منهم يتمتع بمهارات عالية وهؤلاء يستطيعون أن يعينوا في تطوير بلدهم وهم في بلدان المهجر، من خلال إدامة الصلة بإرسال التحويلات، ونقل المعرفة، والمهارات، والتكنولوجيا والهجرة العائدة. وبناء عليه، فإن سياسة الحكومة تجاه الهجرة تكون فاعلة من خلال التعاون مع النيجيريين في الشتات، الأمر الذي يساعد على تنفيذ أهداف هذه السياسة[25].

في ما يتعلق بالهجرة الداخلة إلى البلاد، ترى الحكومة النيجيرية أنها مرضية وترغب في زيادة أعداد العمالة العالية المهارة، إلا أنها قلقة كثيرًا من الهجرة غير النظامية (انظر الجدول (7-6)). أما الهجرة إلى الخارج، فكانت الحكومة راضية عنها طوال الفترة الماضية وترغب في استمرارها، حتى تبدّل هذا الموقف في

(25) Adepoju, pp. 91-92.

عام 2013، فباتت الحكومة قلقة من ازديادها الشديد، مع امتناعها عن التدخل لتخفيفها. كذلك تغيّر موقفها من عودة المهاجرين إلى الوطن منذ عام 2009، حين بدأت تعدّ عودتهم عنصرًا يساهم في دعم الاستثمار في مشروعات التنمية، ووافقت على حمل مواطنيها الجنسية المزدوجة، لغرض الاستفادة منهم وهم في بلدان المهجر، ومن تحويلاتهم المالية ومشروعاتهم وخبراتهم المهنية المتراكمة.

الجدول (7-6)

وجهة نظر الحكومة وسياستها في شأن الهجرة الخارجية

الهجرة الداخلة إلى البلاد	1976	1986	1996	2009	2013
وجهة النظر	مرضية	مرضية	مرضية	مرضية	مرضية
السياسية في شأنها	إبقاؤها	إبقاؤها	إبقاؤها	إبقاؤها	إبقاؤها
السياسة في شأن العمالة العالية المهارة	-	-	-	-	زيادتها
السياسة في شأن العمالة المؤقتة	-	-	-	-	إبقاؤها
السياسة في شأن دمج غير المواطنين		-	-	-	نعم
السياسة في شأن التجنس	-	-	-	-	تقييدها
مستوى القلق المتعلق بالهجرة غير النظامية	-	-	-	-	قلق كبير
الهجرة الخارجة من البلاد					
وجهة النظر	مرضية	مرضية	مرضية	مرضية	عالية جدًا
السياسية في شأنها	إبقاؤها	إبقاؤها	إبقاؤها	إبقارها	لا تدخّل
تشجيع عودة المواطنين	لا	-	-	نعم	نعم
قبول ازدواج الجنسية	-	-	-	-	نعم
وحدة حكومية للتعامل مع النيجيريين في الشتات	-	-	-	-	نعم

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division: *World Population Policies 2009* (New York: [UN], 2010), p. 253, and *World Population Policies 2013*, pp. 396-397.

الفصل الثامن

التوزيع الجغرافي للسكان

يتسم التوزيع الجغرافي للسكان في نيجيريا بالتباين؛ إذ بينت نتائج تعداد عام 1963 أن أكثر من 44 في المئة من السكان كانوا يعيشون في مناطق تصل كثافتها إلى أكثر من 117 نسمة/ كلم^2، وتمثل هذه المناطق 13 في المئة من مجموع مساحة البلاد فقط. ويوجد أكبر تركز للسكان في نطاق الغابات جنوب – وسط، وفي الأراضي الساحلية المنخفضة بين لاغوس وبورت هاركورت، وفي الجزء الشمالي الغربي من البلاد. وتوجد عمليًا أراض واسعة غير مسكونة في النطاق الأوسط، وحوض بحيرة تشاد والحوض الشرقي لكروس ريفر[1]. وإذا استثنينا راواندا وبوروندي، فإن جنوب شرق نيجيريا يُعدّ أكثر المناطق كثافة في السكان في أفريقيا جنوب الصحراء. وبما أن هذا التركز العالي للسكان الزراعيين يوجد في منطقة تربتها مغسولة بدرجة كبيرة وفقيرة، ومن ثم تعاني نقصًا في المواد الغذائية، من هذه المنطقة للبحث عن العمل في المدن أو في المناطق الريفية الأخرى.

أما المنطقة الثانية الكثيفة السكان في نطاق الغابات فهي منطقة زراعة الكاكاو في أراضي اليوروبا، التي تجذب كثيرًا من المهاجرين من مناطق الإيبو والإيبيبيو المزدحمة بالسكان. وفي أقصى شمال البلاد، هناك منطقتان كثيفتان بالسكان: منطقة سوكوتو ومنطقة كانو – كاتسينا. ويقوم التركز السكاني في منطقة كانو على

(1) *The New Encyclopaedia Britannica*, 32 vols. (Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1995), vol. 8, p. 703.

الزراعة الكثيفة في منطقة ذات تربة خصبة نسبيًا، لكن المناطق الكثيفة السكان حول سوكوتو وكاتسينا، تكون تربتها إلى حد ما فقيرة، ولا تنتج غذاء كافيًا للسكان المحليين.

هناك جيوب صغيرة ذات تركزات سكانية موجودة في حقول صغيرة في هضبة جوس وفي أراضي التيف الجنوبية وفي مقاطعة أوكين. أما باقي البلاد، أي الجزء الأكبر من أراضي نيجيريا، فهي إلى حد ما قليلة الكثافة. وجدير بالذكر أن معظم هذه المناطق ذات الكثافات القليلة وصلت إليها بصورة واسعة حملات جمع الرقيق خلال القرن التاسع عشر، إلا أن هناك مناطق مثل دلتا النيجر، وكروس ريفر وأجزاء من وادي بينو الأوسط قليلة السكان، بسبب صعوبة بيئتها. ومن جانب آخر، فإن التركزات السكانية حول كانو وسوكوتو وفي أجزاء من نطاق الكاكاو، توجد في مناطق كانت تحظى بحماية الرؤساء الأقوياء، لذلك كانت تتمتع نسبيًا بالسلام خلال فترة تجارة الرقيق(2).

بلغت الكثافة العامة للسكان 60 نسمة/ كلم^2 بحسب تعداد عام 1963، وأعطت التقديرات المنخفضة لمجموع سكان نيجيريا متوسط كثافة يساوي 83 نسمة/ كلم^2 في عام 1980، في حين أن تقدير دافيسن العالي لعام 1979 ينتج منه متوسط كثافة يساوي 108 نسمات/ كلم^2. وفي تعداد عام 2006 ارتفعت الكثافة إلى 156 نسمة/ كلم^2. أما معطيات الأمم المتحدة، فأشارت إلى أن الكثافة العامة بلغت على التوالي 71، 93، 119، و176 نسمة/ كلم^2 في الأعوام 1975، 1985، 1995، و2011(3). ويتباين توزيع الكثافات السكانية إلى حد كبير في نيجيريا، حيث إن الأبعاد الدقيقة لهذه الكثافات لا يمكن تحليلها، وذلك بسبب الشك في دقة التقديرات السكانية، أكان على صعيد البلاد ككل أم على صعيد الولايات. إضافة إلى ذلك، فإن الصورة الدقيقة للكثافة السكانية تتطلب توافر معطيات دقيقة على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر من الولايات. إن

(2) *The New Encyclopaedia Britannica*, 30 vols. (Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1978), vol. 13, p. 90.

(3) United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Policies 2011* (New York: [UN], 2012), p. 254.

استخدام الولايات كوحدات لقياس الكثافة يخفي في كثير منها تباينات داخلية أساسية. فمثلًا، نجد في الولايات الشمالية كانو وسوكوتو، التي هي إلى حد كبير مناطق ريفية مأهولة، أراضي أخرى يمكن أن تكون تقريبًا غير مسكونة[4].

بالنسبة إلى توزيع السكان بحسب الولايات استنادًا إلى تعداد عام 2006، يظهر أن أقل عدد من السكان يقطن في ولاية أبوجا العاصمة الفدرالية (1.4 مليون نسمة) وأكبر عدد يقطن في ولاية كانو (9.4 ملايين نسمة). أما بالنسبة إلى الكثافة السكانية، فأقلها في ولاية تارابا (41 نسمة/ كلم^2) وأعلاها في ولاية لاغوس العاصمة السابقة (2483 نسمة/ كلم^2) التي يقطن فيها 9.1 ملايين نسمة (انظر الجدول (8-1)). ومن الصعب تعليل هذا التباين في توزيع السكان على مستوى الولايات نظرًا إلى عدم توافر معطيات مفصّلة كافية، لكن ارتفاع الكثافة في العاصمة السابقة يعزى إلى تركُّز معظم المؤسسات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فيها، وهذه الحالة تشبه إلى حد كبير ما هو موجود في الدول النامية.

الجدول (8-1)

توزيع السكان وكثافتهم بحسب الولايات في التعداد السكاني (2006)

	المساحة كلم^2	عدد السكان	الكثافة (نسمة/ كلم^2)
أبيا	4.900	2.845.380	581
أداماوا	38.700	3.178.950	82
أكوا أبوم	6.900	3.902.051	556
أنامبرا	4.865	4.177.828	859
باوتشي	49.119	4.653.066	95
بايلسا	9.059	1.704.515	188
بينو	30.800	4.253.641	138
بورنو	72.609	4.171.104	57

يتبع

(4) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), p. 86.

تابع

كروس ريفر	21.787	2.892.988	133
دلتا	17.108	4.112.445	240
أبوني	6.400	2.176.947	340
أدو	19.187	3.233.366	169
أكيتي	5.435	2.398.957	441
إنوغو	7.534	3.267.837	434
غومبا	17.100	2.365.040	138
إيمو	5.288	3.927.563	743
جيغاوا	23.287	4.361.002	187
كادونا	42.481	6.113.503	144
كانو	20.280	9.401.288	464
كاتسينا	23.561	5.801.584	246
كيبي	36.985	3.256.541	88
كوغي	27.747	3.314.043	119
كوارا	35.705	2.365.353	66
لاغوس	3.671	9.113.605	2.483
ناساراوا	28.735	1.869.377	65
النيجر	68.925	3.954.772	57
أوغون	16.400	3.751.140	229
وندو	15.820	3.460.877	219
وسون	9.026	3.416.959	379
ويو	26.500	5.580.894	211
بلاتو	27.147	3.206.531	118
ريفرز	10.575	5.198.716	492
سوكوتو	27.825	3.702.676	133
تارابا	56.282	2.294.800	41
يوبي	46.609	2.321.339	50
زامفارا	37.931	3.278.873	86
أبوجا (العاصمة الفدرالية)	7.607	1.406.239	185
المجموع	909.890	140.431.790	154

المصدر: *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), vol. 2, p. 3446.

على مستوى توزيع السكان الحضر، يقطن أقل عدد من السكان في مدينة جوس (836.000 نسمة في عام 2010) وأكبر عدد في مدينة لاغوس (10.8 ملايين نسمة) التي تضاعف عدد سكانها خلال فترة 1991-2010[5]. وشهدت جميع المدن الرئيسة الأخرى نموًا سكانيًا مهمًا خلال الفترة بين تعدادي 1963 و1991، لكنه نمو تفاوت في معدله من مدينة إلى أخرى (انظر الجدول (6-2)، والشكل (6-3) في موضوع التحضر في الفصل السادس). وتعليل هذا التباين تواجهه الصعوبات نفسها التي ذُكرت بخصوص الولايات.

تكون المراكز الحضرية مبعثرة تبعثرًا شديدًا في شمال نيجيريا. وأكبر هذه المراكز مدينة كانو التي بلغ عدد سكانها 3.3 ملايين في عام 2010، تأتي بعدها كادونا، وزاريا، وميدوغوري، وكاتسينا وسوكوتو. أما السكان الريفيون فينتشرون هم أيضًا على مساحة واسعة، وتوجد أعلى كثافة في ولاية كانو وحدها. ويمثّل جنوب شرق نيجيريا صورة سكانية مختلفة، حيث تكون الكثافة السكانية الريفية عالية جدًا وتكون المدن غير مزدحمة نسبيًا مع بعض الاستثناءات في مدن بورت هاركورت وأبا وأونيتشا[6]. وفي أراضي اليوروبا، هناك عدد كبير من المدن الكبيرة التي نشأت كتجمعات حضرية من أجل الدفاع. وترغب الحكومة وفقًا لمعطيات عام 2013 في حدوث تغيير رئيس في التوزيع الجغرافي للسكان.

أما بالنسبة إلى العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان، فهناك ستة منها تساهم في تباين الكثافات السكانية في نيجيريا:

- **العوامل الطبيعية**: تشمل التضاريس والأمطار ووفرة المياه والتربة والنبات. فالأراضي المرتفعة والوعرة البعيدة الواقعة في الشمال الشرقي والمرتفعات الشرقية تكون نسبيًا غير مسكونة. لكن مع هذا، يلاحظ أن الأراضي البعيدة يمكن أن تقدِّم ملجأ لبعض السكان. وهذا يفسر سبب اختيار شعب بيروم هضبة جوس

(5) «Nigeria: Demographic Profile 1950-2025,» 14/12/2012. <http://esa.un.org/unpd/wup/unup/p2k0data.asp>.

(6) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile, 1990-91* (London: The Unit, 1990), pp. 10-11.

موطنًا له. كذلك، يقع بعض مستوطنات الهوسا عند قدم الأنسلبرغ (قبة صخرية ضخمة). ويفضل شعب الفولاني السكن في الأجزاء المرتفعة في شمال ولاية بينو وولاية بلاتو (الهضبة)، لأن هذه المناطق خالية من ذبابة التسي تسي، ومن هنا فإنها توفر بيئة صحية لماشيتهم. وتؤثر كميات الأمطار الساقطة ووفرة المياه في توزيع السكان. وبما أن أقصى الشمال الشرقي من نيجيريا هو أكثر أجزاء البلد جفافًا، فإن عدد السكان فيه قليل. وتقع المستوطنات قرب مصادر المياه أو حيث يكون مستوى المياه الباطنية قريبًا من سطح الأرض كي تتزود الآبار بالمياه خلال الجزء الأكبر من السنة.

أما تأثير التربة والنبات على توزيع السكان، فيظهر واضحًا من أن أتربة المستنقعات ونباتات المانغروف في دلتا النيجر وأترب اللاتريت الفقيرة في النطاق الأوسط تكون غير قادرة على إعالة كثافات سكانية عالية. من جانب آخر، نجد التربة الخصبة في ولايات كانو، شمال - وسط والغرب (السابقة)، حيث يمكن أن تنمو المحاصيل الغذائية بكثرة، وتعيل عددًا كبيرًا من السكان، لكن العوامل الطبيعية لا يمكنها وحدها أن تفسر نمط توزيع السكان بصورة كاملة.

- **العوامل التاريخية**: تؤثر العوامل التاريخية بدرجة كبيرة في نمط توزيع السكان. فغارات جمع الرقيق في النطاق الأوسط ساهمت في تقليص عدد سكان هذا النطاق. وبطريقة مشابهة، أفرغت حافات الساحل من السكان بسبب تجارة الرقيق التي مارسها الأوروبيون من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. كذلك، كانت طرق جمع الرقيق القديمة شبه فارغة من السكان، ذلك أن السكان كانوا يفرّون منها عادة. إضافة إلى ذلك، أثّرت الحروب التي كانت تندلع بين المجموعات السكانية في تقليل سكان المجموعات الأضعف لمصلحة المجموعات الأقوى. وتبقى كثافات السكان عالية في المناطق التي شهدت قيام الممالك القديمة، كما في ولايتي لاغوس والغربية سابقًا (المنطقة الأصلية لممالك اليوروبا)، وفي ولايتي كانو وشمال - الوسط سابقًا (مركز إمبراطوريات الهوسا - الفولاني).

- ثبات الحكومة: أتاح هذا العامل نمو اقتصاد مزدهر في المناطق التي قامت فيها حكومات محلية مستقرة، وفي ظله يمكن أن يزداد عدد السكان. وأتاح هذا العامل أيضًا تفسير سبب الكثافات السكانية العالية في أراضي الهوسا وأراضي اليوروبا.

- التشبث بالأرض: يفسر هذا العامل، بصورة جيدة، الكثافات السكانية العالية في شرق - الوسط، وفي الجنوب - الشرقي، حيث يكون السكان في هذه المناطق متشبثين بأراضيهم ويعدونها إرثًا من أسلافهم. لذلك، فإن قطعة أرض ثابتة تعيل عددًا متزايدًا من السكان، وتكون الكثافات السكانية عادة مرتفعة في هذه المناطق.

- العامل الاقتصادي: يمكن استخدام هذا العامل لتفسير التباين في الكثافات السكانية. فالنطاق الأوسط فقير نسبيًا بزراعة المحاصيل النقدية، وهذا سبب إضافي يبيِّن سبب عيش عدد قليل من السكان في هذا النطاق. وهناك ثلاث مناطق ذات كثافات سكانية عالية تتطابق مع محاصيل التصدير الرئيسة ومع النطاقات الصناعية. لكن على الرغم من أن السكان سكنوا في هذه النطاقات، قبل أن تأتي الصناعات إلى هنا، فإن التطور الصناعي جذب كثيرًا من السكان[7].

- حركية السكان: تتعلق هذه بحركة السكان من منطقة إلى أخرى، التي تنتج منها قلة السكان في المناطق المهاجَر منها وزيادتهم في المناطق المهاجَر إليها. وفي الوقت الحاضر، تؤثر الهجرة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في نيجيريا وهذا ينطبق بشكل خاص على الهجرة الريفية - الحضرية، وهي سمة تشترك فيها نيجيريا مع الدول النامية، ولا سيما الأفريقية منها.

---

(7) The Economist Intelligence Unit, pp. 11-15.

الفصل التاسع

العلاقات الخارجية

اكتسبت نيجيريا بفضل نشاطها المتزايد بصورة مطردة في الشؤون الخارجية وضعًا قياديًا معترفًا به في القضايا الإقليمية والقارية، وصار لها شأن على الصعيد العالمي أيضًا؛ فهي من أعضاء منظمة الأمم المتحدة ورابطة الكومنولث ومن مؤسسي منظمة الوحدة الأفريقية[1]. وتعتمد نيجيريا سياسة حفظ السلام والتوسط لحل النزاعات بين الدول. فعلى سبيل المثال، توسطت لإنهاء حرب شابا بين زائير وأنغولا في عام 1977، وفي ما بعد بين المتنازعين في تشاد والصحراء الغربية والقرن الأفريقي، وتوسطت لحل مشكلة جنوب السودان. واشتركت قواتها ضمن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان عام (1978)[2].

أصبحت نيجريا صوتًا قائدًا في الأمم المتحدة للدفاع عن قضايا أفريقيا الجنوبية، وهذا الدور يتلاءم مع قدراتها وقوتها الاقتصادية بين الدول الإفريقية السمراء. واكتسب هذا الموقف قوة إضافية من رغبة نيجيريا الواضحة في استخدام

---

(1) أُسّست منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963، وتتمحور أهدافها الرئيسة حول تعزيز التضامن بين الدول الأفريقية والدفاع عن سيادتها واستقلالها والعمل على اجتثاث الاستعمار من القارة الأفريقية ورفع مستوى المعيشة لشعوبها. وفي ما بعد وبغية توثيق التعاون بين الدول الأفريقية تحولت المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي، وأوصي أن يكون تاريخ دخول القانون التأسيسي لهذا الاتحاد حيز التنفيذ في 9-11 تموز/ يوليو 2001 تاريخ انعقاد القمة الأفريقية في لوساكا عاصمة زامبيا.

(2) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), p. 224.

سلاح النفط ضد تلك الدول التي كانت تتواطأ مع النظام السابق العنصري في جنوب أفريقيا.

ساهم عدم تمكن منظمة الوحدة الأفريقية من التغلب على المشكلات والمصاعب والمنازعات التي نشأت بين الدول الأفريقية، في توجُّه نيجيريا إلى التعبير عن وجهات نظرها وإلى العمل من دون انتظار إجماع دول المنظمة.

ساندت نيجيريا حركات الاستقلال في القارة الأفريقية، فترة طويلة، وانتقدت بشدة النظام العنصري في جنوب أفريقيا، ثم ازداد لكن هذا الموقف قوة منذ عام 1975. وكان مما ساهم في ذلك، التدخل المسلح لنظام جنوب أفريقيا العنصري في أنغولا، ضد الحركة المكافحة من أجل استقلال البلاد. وأصبحت نيجيريا في ما بعد مقرًا لحركات التحرير الأفريقية الأخرى، ودعت الجبهات الوطنية المناضلة من أجل الاستقلال وحكم الأغلبية السوداء، في كلٍّ من ناميبيا وجنوب أفريقيا إلى فتح مكاتب لها في لاغوس. ودعمت ماديًا ومعنويًا نضال الأنصار ضد نظام الأقلية العنصرية في روديسيا (زيمبابوي حاليًا). وبقيت سياسة نيجيريا ثابتة في تصديها لحكم نظام الأقلية العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا. فعلى سبيل المثال انسحبت نيجيريا من المباريات الرياضية للكومنولث في عام 1978، احتجاجًا على العلاقات الرياضية بين نيوزيلندا وجنوب أفريقيا.

قامت سياسة نيجيريا في علاقاتها بالدول الأفريقية على التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم تغيير الحدود القائمة. ونجحت في تأمين اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالحكومة الفدرالية خلال حرب بيافرا (1967- 1970)[3]. واضطلعت نيجيريا بدور مهم ونشيط في مفاوضات اتفاقية لومي، في توغو في عام 1974؛ وتجلى موقفها واضحًا في الدفاع عن حقوق الدول الأفريقية ضمن هذه الاتفاقية[4]. وبذلت جهدًا متواصلاً في سلسلة من المؤتمرات عُقدت

(3) Nelson, ed., pp. 224-227.

(4) اتفاقية لومي: اتفاقية تجارية عُقدت بين دول السوق الأوروبية المشتركة سابقًا و68 دولة من الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وتضم 45 دولة أفريقية. كانت الدول الأفريقية جنوب الصحراء كلها أعضاء في هذه الاتفاقية، باستثناء نظام جنوب أفريقيا العنصري سابقًا. وتتضمن =

في عام 1979 لجلب الاستقرار السياسي إلى جارتها تشاد التي مزقتها الحرب الأهلية، ولمنع التأثير الفرنسي المستمر هناك. وأثمر هذا الجهد قيام حكومة الوحدة الوطنية بين العناصر التشادية المتناحرة، فواصلت مساعيها لإيجاد حل للحرب الأهلية في ذلك البلد.

لم تتوانَ نيجيريا عن استخدام النفط في السياسة، لأنها المصدِّر الرئيس للنفط بين الدول الأفريقية التي تجاورها. فتوقفت مثلًا عن تصدير النفط إلى تشاد للضغط على الأطراف المتنافسة لإنهاء الحرب الأهلية هناك. وهي من أعضاء بنك التنمية الأفريقي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي لاحقًا)، حيث تساهم بنحو 50 مليون نيرا في رأس المال المخصص له. ويدعم هذا البنك المشروعات الطويلة الأجل في الدول الأفريقية الأقل تطورًا[5]. كما تدعم بنشاط الاتحادات المالية المتخصصة بالتعاون التقني ضمن رابطة الكومنولث.

علاوة على ذلك، كان مما أنجزته نيجيريا في أفريقيا وضعُ خطة عمل لاغوس في عام 1980 التي تمثِّل بديلًا أفريقيًا مهمًا على مستوى القارة لمواجهة التخلف والتهميش. وأخفقت هذه الخطة لأنها كانت وقعت ضحية سياسات اقتصادية دولية معادية. فالقوى والمؤسسات الدولية المانحة، وفي مقدمها البنك الدولي، عدّت الخطة خيارًا أفريقيًا راديكاليًا ينبغي التخلص منه. وثمة عامل ثانٍ أدى إلى إخفاقها هو تسارع الأزمة الاقتصادية في الدول الأفريقية خلال تلك الفترة، ومن ثم اضطرارها إلى اللجوء إلى المؤسسات المانحة، علمًا أن شروط هذه المؤسسات كانت على طرفي نقيض مع خطة لاغوس. وبعد إخفاق خطة عمل لاغوس، أخذ القادة الأفارقة يطرحون رؤى تنموية بديلة تنأى بنفسها عن الليبرالية الجديدة التي تجسدها برامج التكيُّف الهيكلي. واستمرارًا لهذا التوجه أقرّ القادة الأفريقيون في مؤتمر القمة الأفريقية في لوساكا في تموز/ يوليو 2001 وثيقة جديدة وخطة شاملة

= هذه الاتفاقية إعفاء بعض سلع الدول المذكورة من الرسوم عند دخولها إلى دول السوق الأوروبية المشتركة. ووُقعت الاتفاقية الرابعة في كانون الأول/ ديسمبر 1989 لتحل محل الاتفاقيات التي وُقّعت في لومي في الأعوام 1975، 1979 و1984.

(5) Nelson, ed., p. 228.

لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وسد الفجوة بين أفريقيا والعالم المتقدم في عالم تتسارع فيه وتيرة العولمة التي تفرض تحديات وضغطًا على جهد التنمية في القارة. وألّف المؤتمر لجنة لتنفيذ المبادرة ضمت رؤساء 15 دولة أفريقية، كي تتولى إدارة الأمور المتعلقة بذلك. وفي أول اجتماعات هذه اللجنة في أبوجا في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2001، أعلنت الصيغة النهائية للمبادرة بعد تغيير اسمها إلى «الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا» (نيباد)[6] ولهذه المبادرة برامج وآليات عمل لتنفيذها جرى إعلانها. ولعل انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للمنتدى الاقتصادي العالمي في شأن أفريقيا (دافوس الأفريقية)، في العاصمة النيجيرية أبوجا، في الفترة بين يومي السابع والتاسع من أيار/مايو 2014 تحت شعار «بناء نمو شامل يمكنه إيجاد فرص عمل جديدة»، يُبرز الدور الاقتصادي لنيجيريا، على الرغم من المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها. وحضر المؤتمر قادةٌ من قطاع الأعمال والسياسة والمجتمع المدني يمثلون نحو 70 دولة. وكان من أبرز الحضور من خارج أفريقيا رئيس وزراء الصين لي كه تشيانغ[7].

بيّنت الأرقام المنقحة أن إجمالي الناتج المحلي بلغ 510 مليارات دولار لتصبح نيجيريا صاحبة أضخم اقتصاد في أفريقيا، متخطية بذلك جنوب أفريقيا التي بلغ اقتصادها 353 مليار دولار. هذه الأرقام التي أعلنها صندوق النقد الدولي وفقًا لمعطيات نيسان/ أبريل 2014 هي أول إعادة تقويم لإجمالي الناتج المحلي النيجيري، استنادًا إلى قاعدة إحصاءات عام 1990[8]. كما تشير هذه الأرقام إلى تعقد مسارات التنمية في هذا البلد، حيث نرى معدلات البطالة والفقر مرتفعة، بموازاة ارتفاع إجمالي الناتج المحلي.

---

(6) لمزيد من التفصيل، انظر: حمدي عبد الرحمن، «صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في أفريقيا،» السياسة الدولية، العدد 197 (تموز/يوليو 2014)، ص 207-210.

(7) مجلة أفريقيا قارتنا، العدد 13 (حزيران/يونيو 2014)، على الرابط <http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/13/14.pdf>.

(8) مجلة أفريقيا قارتنا، العدد 13 (حزيران/يونيو 2014)، على الرابط: <http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/13/14.pdf>.

أولًا: علاقات التعاون بين نيجيريا ودول منطقة أفريقيا الغربية

كانت عملية الاندماج بين الدول الأفريقية قد أوقفتها السلطات الاستعمارية، نتيجة اندماج النظام الإقليمي بكامله في النظام الرأسمالي العالمي. وتناولت نظرية التغلغل أو الاختراق كثيرًا من الأمور المتعلقة بتأثيرات هذه العملية الاحتوائية. ويمكن القول إن بعض هذه الأمور كانت له عواقب مدمرة على الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفريقيا. وبعد الاستقلال لم يكن القادة الأفارقة في موقف يتيح لهم مواصلة التنمية، ذلك أنهم كانوا منهمكين جدًا في الكفاح من أجل البقاء والحاجة إلى معالجة مشكلات لا تحصى تهدد بلدانهم وسلطتهم. وفي مثل هذه الظروف لم يكن في مقدورهم إهمال التنمية، كونها أصبحت استراتيجية للسلطة ومبررًا لأنظمتهم. وواجهت التنمية صعوبات من أجل تجاوز حالة التبعية الناتجة من اندماج الاقتصادات الأفريقية بالاقتصادات العالمية (المتروبولات) في العهد الاستعماري وبعده[9]. وساهمت العولمة في الأعوام الأخيرة في استدامة هذه التبعية، بل في تعميمها أحيانًا نظرًا إلى اختلال التوازن بين الاقتصادات النامية والمتقدمة.

على المستوى الإقليمي، كان لنيجيريا دور في إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) في عام 1975؛ إذ وقّعت 15 دولة تقع في غرب القارة[10] الاتفاقية في 28 أيار/ مايو من العام نفسه، من أجل تحقيق هدف بعيد الأمد يتمثل في توسيع التعاون والتنسيق في القطاعات الاقتصادية المختلفة، خصوصًا الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات بين الدول المذكورة، الأمر الذي سيفضي في النهاية إلى حرية الحركة للأشخاص والسلع ورؤوس الأموال

---

(9) Yomi Akinyeye, ed., *Nation-States and the Challenges of Regional Integration in West Africa: The Case of Nigeria*, Foreword of Boubacar Barry and Pierre Sané (Paris: Editions Karthala, 2010), p. 61.

(10) هذه الدول هي: بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو. وانضمت إليها جزر الرأس الأخضر في عام 1977.

عبر الحدود[11]. وساهمت نيجيريا بثلث ميزانية مجموعة إكواس ووفرت لها مقار في لاغوس. كما اشتركت نيجيريا في عدد من المشروعات مع الدول الأفريقية المجاورة، تحت مظلة هذه المجموعة، مثل مركّبات السكر والأسمنت في بنين،

---

(11) شجعت عملية التهميش على البحث عن أنموذج جديد للتنمية الجماعية، لذلك أصبح مثال أوروبا مفيدًا. حتى في العهد الاستعماري، كانت هناك حماسة للتكامل أو الاندماج الإقليمي. وأصبح هناك وعي بأن الجهد الأحادي في الدول النامية لا يمكن أن يجلب تنمية ذات معنى. لذلك أسِّست المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS). واستُند في تأسيسها إلى رياح التغيير ودعمتها منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

اتفاقية إكواس التي وقّعت في لاغوس في 25 أيار/مايو 1975 تضم 93 مادة مرتبة في 22 فصلًا. تنص موضوعاتها المركزية على:

- من أجل تعزيز التعاون والتكامل اللذين يقودان إلى تأسيس اتحاد اقتصادي في أفريقيا الغربية، ومن أجل رفع المستوى المعيشي لسكانها، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه، وتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في تقدم القارة الأفريقية وتنميتها، ومن أجل إنجاز هذه المجموعة من التوصيات، سيتم تأكيد تنفيذ مراحل وسطى أخرى:
- العمل على انسجام السياسات الوطنية وتنسيقها وتعزيز تكامل البرامج والمشروعات والنشاطات.
- تعزيز تأسيس المشاريع الإنتاجية المشتركة.
- إقامة سوق مشتركة.
- إقامة اتحاد اقتصادي من خلال اعتماد سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية وإقامة منطقة نقدية موحدة.
- تقوية العلاقات وتعزيز تدفق المعلومات وسط السكان والمنظمات والإعلام والأعمال والاتحادات التجارية.
- من أجل السعي لتحقيق هذه الأهداف الواردة في المادة 3 من الاتفاقية جرت مراجعتها في عام 1993 لتؤكد:
- تكافؤ الفرص والاعتماد والتضامن المتبادل والاعتماد الجماعي على الذات.
- التعاون بين الدول وتنسيق السياسات وتكامل البرامج.
- منع الأعمال العدائية بين الدول الأعضاء.
- المحافظة على السلام الإقليمي والاستقرار والأمن من خلال تعزيز حسن الجوار بشكل جيد.
- الحل السلمي للنزاعات وتعاون نشط بين الدول المجاورة ودعم السلام كمتطلب سابق للتنمية الاقتصادية.
- الاعتراف بحقوق الإنسان للشعوب ودعمها وحمايتها بما يتفق مع شروط الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- مسؤولية العدالة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الشعبية في التنمية.
- إقرار النظام الديمقراطي ودعمه في البلدان الأعضاء كلها.
- التوزيع المتساوي والمشترك لمنافع التعاون والتكامل الاقتصادي.

لمزيد من التفصيل، انظر: Akinyeye, ed., pp. 60-62.

ومصفى للتكرير في ساحل العاج، وحصة في مناجم الحديد والبوكسايت في غينيا، وتزويد النفط لمصافي سيراليون وإنشاء طريق يربطها بالنيجر وبنين. وتأمل نيجيريا، في الأمد البعيد، في الإفادة من هدف إقامة سوق مشتركة بين دول غرب أفريقيا، لأن صناعتها ستستفيد من التطور الأفقي للتجارة في داخل المنطقة، على اعتبار أنها تمتلك أكبر قطاع صناعي ضمن دول المجموعة، على الرغم من أن الآفاق تبدو محدودة بسبب ضعف القدرة الشرائية لمعظم الدول الأخرى وقلة التنوع في اقتصاداتها. ووفق هذه السياسة سمحت نيجيريا بحرية دخول مواطني الدول الأعضاء في المجموعة إلى أراضيها فترة ثلاثة شهور، لكن بدأ القلق يتعمق في الأعوام اللاحقة بعد دخول عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد، ولا سيما من غانا. وهذا يعزى إلى أن اقتصادها المعتمد على النفط يوفر فرص عمل أكثر. وفي كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 1983، طردت نيجيريا أكثر من مليوني مهاجر غير شرعي. ونفّذت ترحيلًا قسريًا مماثلًا في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1986. وفي محاولة للسيطرة على تهريب السلع عبر الحدود، أغلقت حدودها مع الدول المجاورة، في الفترة بين نيسان/ أبريل 1984 وآذار/ مارس 1986. ويبدو أن الصعوبات الاقتصادية التي أصابت البلاد منذ أوائل الثمانينيات عوقت طموحاتها في أن تؤدي دورًا أقليميًا أكثر نشاطًا على الساحة الأفريقية[12].

أصبحت مجموعة إكواس وسيلة ربط التنوع الثقافي في غرب أفريقيا بين الدول الفرانكفونية والأنكلوفونية. وفي الوقت نفسه، بقيت العلاقات الاقتصادية للمستعمرات الفرنسية السابقة قوية بفرنسا، بعد انضمامها إلى منطقة الفرنك (قبل دخول اليورو). واعتبرت نيجيريا مجموعة إكواس وسيلة لتقليل النفوذ والتأثير الفرنسيين في غرب أفريقيا باعتبارهما شكلًا من أشكال الاستعمار الجديد. وإذا تتبعنا حذر نيجيريا من المبادرات الفرنسية نجد جذوره في التعاطف المفتوح الذي أظهرته فرنسا تجاه المتمردين في حرب بيافرا. وفي أي حال، بدأ التنافس النيجيري - الفرنسي في غرب أفريقيا يخف مع انحسار الوجود الفرنسي في

(12) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile, 1990-91* (London: The Unit, 1990), pp. 12-15.

المنطقة، وهذا واضح من الترحيب الذي أبدته نيجيريا بفرنسا بوصفها شريكًا لها في عملية التنمية.

أفضى التباين في اقتصادات الدول الأعضاء في المجموعة وخشية سيطرة أكبرها، أي نيجيريا، إلى تأسيس منظمة للتعاون والتعويض والتنمية في لومي. ويعدّ إنشاء هذه المنظمة دليلًا أكيدًا على اهتمام المجموعة بتعزيز التوزيع المتساوي لمنافع التعاون الاقتصادي، واجتثاث التفاوت في مستويات التطور بين أعضائها. كذلك، تهدف المنظمة الجديدة إلى تعويض الدول الأعضاء التي تعاني خسائر نتيجة عمليات (إكواس)، وإلى تمويل المشروعات في الدول الأعضاء، خصوصًا الأكثر فقرًا، وإلى ضمان قيام استثمارات أجنبية في دول المجموعة. وفي عام 1988، فتحت المنظمة المجال للحكومات الأخرى خارج منطقة غرب أفريقيا، وللمؤسسات والبنوك، مثل بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي لتمويل المشروعات في دول المجموعة. وموّلت مشروعات عدة، ولا سيما في مجال النقل والمواصلات.

يبدو أن هناك فجوة بين النظرية والتطبيق في ما يخص تنفيذ مشروعات الاندماج الإقليمي في منطقة غرب أفريقيا. فبعض النظريات التقليدية المتعلقة بالموضوع التي اعتمدتها بلدان أفريقية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تتناقض مع حقيقة أفريقيا المعاصرة. ومن ناحية المفاهيم أيضًا، ما يُتداول على مستوى الإعلان غير المنسجم مع ما يجري على المستوى العملاني.

من السهولة تذكُّر سلسلة مبادرات طرحها القادة الأفارقة على مستوى الخطاب في شأن تحديات التنمية في القارة. لكن ساهمت عوامل عدة في إخفاقها الواضح، بعضها يشمل: الإرث الاستعماري، الاتجاهات الطاردة، فساد القادة، الافتقار إلى انضباط العمل، نقص المهارات في المقاولات، سوء التخطيط والإدارة غير التنافسية، السياسات غير الملائمة، التحول إلى آليات السوق، انخفاض مستوى المساعدات التقنية، محدودية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، انخفاض أسعار السلع، والشروط غير المفضلة للتجارة، إضافة إلى المستويات المنخفضة للادخار والاستثمار. هذه العوامل وحدها أو في ترابطها توجِد عوائق

جدية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية[13] التي تحتاج إليها الدول الأفريقية لتجاوز حالة الفقر والعوز المزمنين.

ثانيًا: التعاون العسكري

يمارس بعض التكتلات الإقليمية دورًا مهمًا في صوغ السياسات الأمنية الخاصة بكل منطقة، ويظهر في هذا السياق دور القوى الإقليمية الكبرى الفاعلة في تحديد ديناميات المقاربة الأمنية في الإقليم. ويلاحَظ أن نيجيريا تقوم بقيادة التعاطي مع القضايا الأمنية في إطار إكواس. ولعل ذلك أمر منطقي نظرًا إلى مكانتها وقوتها في داخل إقليمها الجغرافي. ومع ذلك، فإن بعض دول الإقليم ينظر بعين الشك إلى الدور النيجيري، ويحسبها تحاول أن تمارس سلطة المهيمن الإقليمي. وبغض النظر عن هذه التخوفات، تظل نيجيريا القوة الكبيرة المؤثرة عند صوغ أي سياسة أمنية في غرب أفريقيا[14] خصوصًا، وعلى المستوى الأفريقي عمومًا.

أيدت نيجيريا بقوة إنشاء قوة الدفاع الإقليمي بين دول غرب أفريقيا، وهي القوة التي اتُّفق على إنشائها في اجتماع قمة إكواس في أيار/ مايو 1981، حيث من المفترض أن تشكل جيوش دول المجموعة قوة دفاع متبادلة، للدفاع عن أي دولة من أعضاء المجموعة، في حالة تعرضها لاعتداء خارجي. ويشك بعض الملاحظين في جدوى التعاون العسكري هذا ضمن الدول الأفريقية، في ضوء الطبيعة المتباينة للحكومات والسياسات الخارجية للدول الأعضاء، فضلًا عن التباين الكبير في القدرات العسكرية.

كما ذكرنا أعلاه، تبوأت نيجيريا مركزًا قياديًا في الشؤون الأفريقية، لأنها من الأعضاء البارزين في منظمة إكواس، فشاركت في عدد مهم من القوات ضمن مجموعة المراقبة التابعة لهذه المنظمة التي انتشرت في ليبيريا في آب/ أغسطس 1990، بسبب النزاع الذي نشب بين القوات الحكومية والمتمردين في البلاد. وأرسلت قوات عسكرية في عام 1993 إلى سيراليون استجابة لطلب رسمي من

(13) Akinyeye, ed., p. 57.

(14) عبد الرحمن، ص 20.

حكومتها لمساعدتها عسكريًا في صد هجمات المتمردين من ليبيريا. وبعد أن جرى الانتقال إلى الحكم المدني في نيجيريا في أيار/ مايو 1999، أعلِن سحب تدريجي للقوات العسكرية النيجيرية من سيراليون. وفي نهاية نيسان/ أبريل 2000 غادرت سيراليون جميع القوات النيجيرية العائدة إلى (ECOMOG) ؛ ومع ذلك واصلت نيجيريا مساهمتها بقوات ضمن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (UNAMSIL). وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، زار الرئيس الأميركي بيل كلينتون نيجيريا، في أول زيارة لرئيس أميركي منذ عام 1978، ونتج من زيارته عدد من المبادرات التجارية والتنموية الجديدة. وبعد النزاع الذي نشب على نطاق واسع في ليبيريا في منتصف عام 2003، قبِل الرئيس الليبيري تشارلز تايلور في الأخير عرض اللجوء المقدم من الرئيس النيجيري أوباسانجو بعد الضغط الذي مارسه المجتمع الدولي، حيث أقام في كالابار في جنوب شرق نيجيريا في أوائل آب/ أغسطس. وكان للقوات النيجيرية المكونة من 1500 شخص، التي انتشرت في ليبيريا تحت مظلة انتداب إكواس في نهاية آب/ أغسطس دور فاعل في حفظ السلام، واندمجت في قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في هذه البلاد، في 1 تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه[15]. لكن الملاحظ أن دور جنوب أفريقيا في محيطها الإقليمي يظهر بشكل محوري مقارنة بنظيره النيجيري، نظرًا إلى أن المؤسسة العسكرية في جنوب أفريقيا أفضل من حيث الإعداد والتدريب، فضلًا عن امتلاكها الموارد اللازمة لنشر قوات لحفظ السلام خارج أراضيها[16].

ثالثًا: النزاعات الحدودية

على الرغم من اتفاقات التعاون التي تحكم العلاقات بين البلدان الأفريقية في إطار الاتحاد الأفريقي أو منظمة إكواس، يُلاحَظ أن العلاقات بين دول خليج غينيا المتجاورة متوترة بدرجة عالية نسبيًا، في شأن حقول النفط في المياه العميقة، ويمكن أن تتطور إلى صراعات إقليمية، حيثما وجد النفط عبر الحدود الوطنية،

---

(15) *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), pp. 3443-3444.

(16) عبد الرحمن، ص 20.

أو عندما لا تكون الحدود القائمة مقبولة من أطرافها، وهو الوضع المتكرر في الخليج. ويقع في مقدمة تلك النزاعات البحرية ما جرى بين نيجيريا والكاميرون في مسألة شبه جزيرة باكاسي، وما يجري بين غينيا الاستوائية والكاميرون في ما يخص مصب نهر «نتم»، وكذلك بين الغابون وغينيا الاستوائية في شأن حدود جزيرة «باجنيه» وتوابعها في خليج كوريسكو، وأيضًا بين الكونغو والغابون.

كانت نيجيريا قد تمكّنت، من خلال اتباع دبلوماسية حسن الجوار، من تحقيق تقدم واضح في ترسيم الحدود مع كلٍّ من بنين وساوتومي وغينيا الاستوائية، لكنها لم تحقق نجاحًا مماثلًا مع الكاميرون، علمًا أنهما سلكتا طريق المفاوضات وأنشأتا لجانًا مشتركة لحل النزاع وفقًا لميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، حتى لجأت الكاميرون إلى محكمة العدل الدولية[17].

في عام 1991، أعلنت الحكومة النيجيرية أن قوات الأمن الكاميرونية ضمت عددًا من مستوطنات الصيد النيجيرية الواقعة في إقليم كروس ريفر في جنوب شرق نيجيريا. وتعود خلفية ذلك إلى نزاع طويل في شأن الحدود، نشأ طبقًا لاتفاقية عام 1913 بين ألمانيا والمملكة المتحدة التي تنازلت للكاميرون عن شبه جزيرة باكاسي في خليج غينيا (منطقة فيها احتياطي مهم من النفط). أعقبها مفاوضات رسمية بين نيجيريا والكاميرون في محاولة لحل الخلاف أحرزت تقدمًا قليلًا. وفي شباط/ فبراير 1994، صرّحت الحكومة الكاميرونية أنها تقدمت بمقترح إحالة قضية النزاع إلى تحكيم الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومحكمة العدل الدولية. لكن تقارير لاحقة أشارت إلى حدوث اشتباكات بين قوات البلدين في المنطقة عززت المخاوف من اندلاع نزاع واسع النطاق بين البلدين.

أخيرًا، في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، حكمت محكمة العدل الدولية بأن المنطقة المتنازع عليها باكاسي كانت جزءًا من الكاميرون طبقًا لبنود اتفاقية 1913. وانتقدت نيجيريا القرار من أجل دعم المعارضة القوية التي عبّرت عنها

---

(17) عبد المنعم طلعت، «مشاكل الأمن والاستقرار في خليج غينيا،» السياسة الدولية، العدد 177 (تموز/ يوليو 2009)، ص 265.

أغلبية النيجيريين الذين يقطنون شبه الجزيرة. وفي آب/أغسطس 2003، بعد توسط الأمم المتحدة، اتفقت نيجيريا والكاميرون على إطار اتفاقية لتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية، نصت على سحب جميع القوات العسكرية والموظفين الإداريين من منطقة باكاسي، على أن تعمل لجنة تضم نيجيريا والكاميرون وموظفي الأمم المتحدة على حل القضايا العالقة، في ما يتعلق برسم الحدود بين البلدين، في إطار عملية كان متوقعًا أن تستمر ثلاثة أعوام. وفي آذار/مارس 2008 جرى التوصل إلى اتفاقية تنهي وضع الحدود البحرية المتنازع عليها منذ فترة طويلة بين البلدين، جُدولت فيها عملية نقل شبه جزيرة باكاسي إلى الكاميرون في آب/أغسطس من العام نفسه. وأخيرًا، في 14 آب/أغسطس اكتملت عملية نقل المنطقة مع إقامة احتفال لتبادل العلم الرسمي، ولأسباب أمنية ناتجة من ممارسة بعض المنظمات النيجيرية العنف لمنع تنفيذ الاتفاقية، أقيم هذا الاحتفال في مدينة كالابار التي تبعد أكثر من 100 ميل عن شبه الجزيرة. وبدأ التخطيط الرسمي للحدود في كانون الأول/ديسمبر 2009[18]. وبهذا نجح البلدان في نزع فتيل أزمة عوقت تطوير العلاقات بينهما، وانعكست سلبًا على تعزيز التعاون في منطقة غرب أفريقيا، وعلى الرغم من أن حروبًا لم تقع بين دول منطقة غرب أفريقيا، بسبب التنافس على السيطرة على الموارد الاقتصادية، بخلاف الاشتباكات المسلحة المتقطعة بين نيجيريا والكاميرون، فإن احتمال نشوب الصراعات المسلحة لتسوية الدعاوى المتنازع عليها لا يمكن استبعاده، ومن ثم لا يمكن تجاهل الحاجة إلى تطوير آليات ملائمة للحيلولة دون اندلاع الصراع في المنطقة، وإدارته وحله عند وقوعه[19]، من خلال الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل منظمة إكواس.

رابعًا: علاقات نيجيريا بالعالم العربي

علاقات نيجيريا بالعالم العربي ليست حديثة، بل تعود إلى عهد قديم؛ إذ ترى دراسات حديثة لباحثين أفارقة أن قبائل عربية هاجرت من اليمن باتجاه شرق

---

(18) *The Europa World Yearbook 2012*, p. 3444.

(19) طلعت، «مشاكل الأمن والاستقرار في خليج غينيا،» ص 265.

أفريقيا، وواصل قسم منها هجرته إلى الغرب واستقر في غرب نيجيريا. أما في التاريخ الحديث، فهاجر عرب كثر إلى دول غرب أفريقيا، ومنها نيجيريا. وكان اللبنانيون قد قدموا إلى هنا بسبب الاضطهاد الذي تعرضوا له إبان الاحتلال العثماني لبلادهم، ولا سيما في عام 1863. كما هاجر سوريون إلى غرب أفريقيا في تسعينيات القرن التاسع عشر[20]. وتوجد حاليًا جوالٍ لبنانية وسورية مهمة في نيجيريا تنشط في التجارة.

لذلك اكتست علاقات نيجيريا بالعالم العربي طابعًا تاريخيًا ودينيًا وثقافيًا واقتصاديًا، فلا غرابة أن تقف موقفًا مساندًا للقضايا العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية؛ إذ قطعت علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، أسوة بما فعلته دول أفريقية عدة، إضافة إلى مواقفها الأخرى الداعمة الحق العربي في الأمم المتحدة[21].

شاركت نيجيريا بنشاط في المؤتمر الوزاري العربي - الأفريقي الأول الذي عقد في داكار، عاصمة السنغال، في 19 و22 نيسان/ أبريل 1976، الذي تمخضت عنه مناقشة بحث وإقرار مشروع الإعلان وبرنامج العمل في شأن التعاون العربي - الأفريقي[22]. وكذلك حضرت مؤتمر القمة العربي - الأفريقي الأول الذي عقد في القاهرة بين الثامن والتاسع من آذار/ مارس 1977، بمشاركة أكثر من 60 دولة، والمؤتمر الثاني الذي عقد في سرت في ليبيا في تشرين الأول/ أكتوبر 2010، لدراسة مختلف جوانب التعاون الأفريقي - العربي. كما شاركت نيجيريا في مؤتمر القمة العربي - الأفريقي الثالث الذي عقد في الكويت في 19 و20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، تحت شعار «شركاء في التنمية والاستثمار» بمشاركة وفود من أكثر من 71 دولة ومنظمة عربية وإقليمية

---

(20) هاشم نعمة فياض، أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية (سبها: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1992)، ص 17.

(21) صوتت نيجيريا مؤيدة البرقية التي أرسلتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، خلال دورتها الخامسة والثلاثين في 14 شباط/فبراير 1979، وكانت موجهة إلى وزير خارجية الكيان الصهيوني، في شأن انتهاكات إسرائيل حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة والمطالبة بالكف عنها.

(22) سفارة نيجيريا في طرابلس، ليبيا.

ودولية. ودعت القمة إلى مزيد من التقارب السياسي والاقتصادي، والتعاون في محاربة الإرهاب[23].

عُقدت اجتماعات الدورة الثالثة لوزراء زراعة الدول الأعضاء في مجموعة الكوميسا[24]، في القاهرة يومي 16 و17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وحضر الاجتماعات إلى جانب وزراء الزراعة الأفارقة ممثلون عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وغيرها من المنظمات الأفريقية والدولية المعنية بقطاع الزراعة في أفريقيا[25]. ومثّلت هذه المجموعة في الواقع مساحة أخرى إضافية لزيادة التعاون

---

(23) اتفقت دول هذه القمة في «إعلان الكويت» على النهوض بالتعاون بين البلدان العربية والأفريقية، وتعزيز «العلاقات الدبلوماسية... لتنسيق المواقف وتطوير سياسات مشتركة». كما دعت إلى «تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان العربية والأفريقية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك تجريم دفع الفدية للإرهابيين... وتقديم المزيد من الدعم للجهود الدولية في هذا الصدد». كما تضمن إعلان قمة الكويت 32 مسألة وقضية، أبرزها تأكيد الدول العربية والأفريقية التزامها تعزيز التعاون بين الطرفين على أساس الشراكة الاستراتيجية التي تسعى إلى الحفاظ على العدل والسلم والأمن الدوليين.

على الصعيد الاقتصادي، دعا الإعلان الحكومات إلى وضع «الشروط الضرورية في البلدان الأفريقية والعربية لتشجيع وتسهيل الاستثمار... وزيادة حجم تدفقات التجارة والاستثمار ودعم مبادرات التنمية الصناعية الحالية بغية الحد من الفقر وخلق فرص العمل للمواطنين من الشباب». وطالب بـ«تعزيز التعاون وتشجيع وتسهيل الاستثمار في مجال الطاقة، وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات طاقة موثوق بها وحديثة بأسعار معقولة في المنطقتين».

وأصدرت القمة بيانًا خاصًا بالقضية الفلسطينية أكد الزعماء فيه ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المستمر منذ الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وفقًا للقرارات الدولية ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخطة خريطة الطريق. ودان البيان استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والانتهاكات العنصرية الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، محذرين من تأثير استمرار النشاط الاستيطاني على تقويض حل الدولتين وتقليل فرص تحقيق السلام. انظر: الشرق الأوسط، 21/ 11/ 2013.

(24) الكوميسا (COMESA) هو التجمع الإقليمي الأكبر في أفريقيا، أو السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، ويضم في عضويته 20 دولة يبلغ تعداد سكانها نحو 400 مليون نسمة.

(25) الخضر بن عبد الباقي محمد، «صورة العرب لدى الأفارقة دراسة مسحية لحالة نيجيريا» (رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الفلسفة في الإعلام الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية، 2005)، على الرابط <http://www.aoprpd.com/public_relations/116/Default.aspx>.

على المستوى الزراعي خصوصًا، والاقتصادي عمومًا، بين الدول العربية والأفريقية، ومنها نيجيريا. ومن أجل زيادة أوجه التعاون العربي - النيجيري الأخرى، قام المصرف العربي الليبي الخارجي بتأسيس مشروعات ومؤسسات مالية وصناعية وسياحية، وغيرها من الأعمال التي تتسم بالطابع الاستثماري. فخلال 1978، على سبيل المثال، ساهم المصرف المذكور بـ 50 في المئة من رأس مال المصرف العربي الليبي - النيجيري للتجارة الخارجية البالغ 500 مليون فرنك أفريقي[26].

يمكن الإشارة هنا في باب التعاون التجاري إلى الصفقة التاريخية التي حققتها شركة الاتصالات الكويتية بشرائها شركة سيلتك للهواتف بمبلغ مليار و65 مليون دولار، التي تمكنت الشركة من خلالها من توفير وتوسيع خدماتها لـ 150 مليون نيجيري.

على مستوى العلاقات الثقافية، يدرس طلاب نيجيريون كثر في جامعات البلدان العربية، ولا سيما في المغرب وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية. وفي ما يتعلق بصورة العالم العربي في نيجيريا، تشير نتائج دراسة مسحية إلى وجود حالة من التقارب بين صورة العرب كما تعكسها النشرات الإخبارية في التلفزيون النيجيري، وصورتهم الذهنية كما تعكسها إجابات المستجوبين النيجيريين؛ فالصورة الإعلامية للعرب وللبلاد العربية اتسمت بالحياد والإيجابية في مجملها، وإن شابتها جوانب ذات طبيعة سلبية.

تشير نتائج الدراسة نفسها إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية في صورة العرب، من خلال قراءة الصحف النيجيرية، وربما يعود السبب إلى قِدم العلاقات التاريخية بين نيجيريا والعرب، والمتمثّلة في الإسلام وهي علاقات سابقة على ظهور الصحافة. فالصور المتشكلة عبر هذا التاريخ الطويل أكثر بروزًا وثباتًا من الصورة التي تقدمها الصحافة الحديثة، علاوة على قِدم العلاقات الثقافية التي تركت تغيرات تراكمية في عمق النزعة المركزية النيجيرية، كما يضاف إلى

(26) أمين إسبر، أفريقيا والعرب (بيروت: دار الحقائق، 1980)، ص 130.

ذلك استمرارية التواصل بين الطرفين من خلال الاتصالات على المستويات المختلفة[27].

من المهم أن تحظى العلاقات العربية النيجيرية بالدعم من أجل ديمومتها وتطورها؛ ذلك أن ذلك يخدم المصالح المشتركة لكلا الطرفين. ويساهم في توسيع الدعم للقضايا العربية على الساحة الأفريقية، لما لهذا البلد من مكانة سياسية وثقل اقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

على العرب والأفارقة مهمة تطوير فرص التعاون والعمل المشترك، وإزالة المعوقات كلها التي تعرقل نشوء حوار بنّاء بينهما، لأن تراجع العلاقات العربية الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة غير ملائم لطبيعة المتغيرات العربية والأفريقية والدولية الراهنة. فالتحديات التي تُطرح مع العولمة بجوانبها كلها؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تفرض على الطرفين ضرورة الاستجابة والبدء في وضع استراتيجيات جديدة للتعاون في ما بينهما. فالمنطقتان العربية والأفريقية تمتلكان إمكانات ومشروعات تربط دومًا العرب بالأفارقة. الأمر الذي يجعل منظومة العلاقات بينهما أساسية وضرورية مهما يقع عليها من تراجع، في بعض الأحيان[28]، ويمكن معالجته من خلال تقريب تصورات الطرفين لطبيعة العلاقات المطلوبة على المستويات كلها.

جدير بالذكر أن تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية،مثل مصر والأردن، وإسرائيل وتوقيع اتفاقات انسحاب إسرائيل من أراضي البلدين المحتلة، أتاحا عودة العلاقات الأفريقية - الإسرائيلية إلى زخمها، بعد أن انحسرت نتيجةَ تأييد الدول الأفريقية الحقوقَ العربية. لذلك أصبح الآن لإسرائيل نفوذ جديد وفعلي في القارة الأفريقية، خارج إطار «المساعدات الفنية» المتواضعة التي كانت تنافس بها مصر من قبل. فهي اليوم تتاجر بـ 75 في المئة من إنتاج الماس الأفريقي، كما أنها تصدِّر السلاح كدولة تجارة سلاح كبرى إلى عدد من الدول، في مقدمة هذه

---

(27) محمد، «صورة العرب».

(28) نورا أسامة عبد القادر، «العلاقات العربية - الأفريقية.. عوامل الصراع ومستقبل التعاون،» موقع قراءات أفريقية، 10/ 4/ 2012، <http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1716>.

الدول وأغناها نيجيريا، علاوة على بلوغ تجارتها رسميًا مع الدول الأفريقية أكثر من ملياري دولار. وتغطي إسرائيل هذا الوجود بنفوذ في صندوق النقد والبنك الدوليين، الأمر الذي يجعلها وسيطًا لعمليات القروض وسداد الديون للدول الأفريقية المتطلعة الآن إلى مد الروابط بها، فإذا بوزير إسرائيلي مثل ليبرمان يزور إثيوبيا وكينيا وأوغندا وغانا ونيجيريا وغانا، وفق خطة معلنة، لتجديد علاقة إسرائيل الوثيقة بأفريقيا، وذلك في عقب زيارة كل من أوباما وهيلاري كلينتون لبعض هذه الدول، بما لا تخفى دلالته[29]. ولمواجهة هذا النفوذ، على الدول العربية أن تعمل على مراجعة علاقاتها بالدول الأفريقية بما يخدم تعزيزها وتطويرها، والبحث عن آليات فاعلة لتنفيذ ما أُقِرّ في مؤتمرات القمة العربية - الأفريقية المشار إليها.

(29) حلمي شعراوي، «السياسة الخارجية لمصر تجاه أفريقيا،» السياسة الدولية، العدد 178 (تشرين الأول/أكتوبر 2009)، ص 199.

القسم الثاني

المكوّنات الاقتصادية

الفصل العاشر

الزراعة

من أجل فهم تطور الزراعة في نيجيريا، من المفيد توضيح الملامح البارزة للسياسة الاستعمارية البريطانية، والممارسة العملية لها في هذا القطاع. وتتمثل النقطة البارزة الأولى في الدور المهم الذي قام به الفلاحون في الإنتاج؛ ذلك أن هذه الطبقة تتحمل عبء الإنتاج الكلي. ومن خلال الزراعة جرى ربط الفلاحين بالسوق الرأسمالية العالمية. وكان الوسيط الرئيس في علاقة الفلاحين بالاقتصاد العالمي البيوت التجارية الأجنبية فحسب. وتمثلت النقطة البارزة الثانية في تدخُّل الدولة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية في تسويق إنتاج الفلاحين. وتمشيًا مع السياسة الاستعمارية في إخضاع حاجات المستعمرة إلى ما ينتجه المتروبول، هدف تدخُّل الدولة في الزراعة إلى الترشيد الجيد بين الطرفين. وساعد إنشاء نظام مجلس التسويق على إنجاز ذلك، **أولًا**، من خلال فائض الربح الذي يذهب إلى دعم الجهد البريطاني لإعادة الإعمار بعد الحرب؛ **ثانيًا**، ضمان توفير المواد الخام للصناعة البريطانية، وفي هذا السياق، تتحقق فائدة قليلة للفلاحين النيجيريين الذين يقع عليهم عبء الإنتاج، فهم يحصلون بشكل ثابت على أسعار منخفضة قياسًا بالأسعار العالمية السائدة في السوق، علمًا أن النيجيريين الذين ساهموا في تسويق الإنتاج الزراعي كانوا يتبعون الشركات الأجنبية مثل «الشركة الأفريقية المتحدة»؛ **ثالثًا**، كانت الدولة الاستعمارية مهتمة بالإنتاج الموجه إلى التصدير؛ إذ شجعت على إنشاء مجموعات تعاونية ومؤسسات بحثية لتعزيز إنتاج المحاصيل النقدية. وأظهرت

اهتمامًا قليلًا بالإنتاج الغذائي؛ إذ يبدو أنها افترضت أن الفلاحين سينتجون للسوق ولمعيشتهم الخاصة.

من منظور التنمية الذي شكّل وجهة نظر إداريي الدولة النيجيرية ما بعد الاستعمار، وازت زيادة رسملة الإنتاج الزراعي انخفاضًا متزايدًا في عدد السكان الزراعيين. وهذا الأمر مرحب به لأنه يزيد الإنتاجية ويحرر السكان للعمل في الصناعة. لكن استمرار هذه الاستراتيجيا أوجد أزمات لدولة ما بعد الاستعمار، نتيجة عدم عزلها نفسها عن تأثيرات القوى الاستعمارية[1] التي ظلت سائدة في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى من الاقتصاد الوطني.

عندما نالت نيجيريا استقلالها في عام 1960، كانت الزراعة القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد الوطني، وكانت تساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وبأكثر من ثلاثة أرباع عوائد الصادرات. ومع توسُّع الصناعة النفطية، أُهمِلت التنمية الزراعية ودخل القطاع مرحلة الانخفاض النسبي. وتحولت نيجيريا بين منتصف الستينيات ومنتصف الثمانينيات من حالة الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية إلى واحد من البلدان الشديدة الاعتماد على الواردات. وارتفع استهلاك المواد الغذائية المستوردة (خصوصًا الأرز والقمح) وتراجعت مساهمة الزراعة في الصادرات إلى نسبة ضئيلة[2]، وبذلك ما عاد في الإمكان تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء؛ ففي عام 1985، مثلًا، استوردت نيجيريا 356.14 طنًا من الأرز، أو ما يعادل 200 ضعف ما استوردته من هذه المادة في عام 1970. إضافة إلى ذلك، انخفض إنتاج الأغذية النشوية مثل اليام والكوكويام والكاسافا منذ النصف الثاني من الستينيات.

تُظهر الزيادة الضخمة في استيراد الأرز عدم تمكُّن الاقتصاد من تلبية الطلب على المواد الغذائية في المناطق الحضرية، فيما رفع انخفاض عرض الأغذية

---

(1) Eme N. Ekekwe, «State and Economic Development in Nigeria,» in: Claude Ake, ed., *Political Economy of Nigeria* (London; New York: Longman, 1985), pp. 58-59.

(2) *Africa South of the Sahara 2011*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2010), p. 939.

النشوية تكاليف المعيشة. كما عزز غلاء أسعار المواد الغذائية ارتفاع أجور العمال، فبات من الصعوبة تجنّب تأثيرات التضخم الناتجة من الأزمة الغذائية، لأن الجزء الأكبر من مجموع الإنفاق على الاستهلاك يذهب إلى الغذاء. ففي الفترة بين عامي 1975 و1985، كان متوسط معدل التضخم السنوي 17.6 في المئة بحسب البنك الدولي. وبحسب المكتب الوطني للإحصاء، كان الإنفاق على الغذاء يشكّل 63.6 في المئة من مجموع الإنفاق في نيجيريا في عام 1996[3]. وهناك سببان رئيسان يفسران نقص المواد الغذائية: ارتفاع معدل النمو السكاني[4] وضعف التنمية، ولا سيما التنمية الزراعية.

في الدول الأفريقية عمومًا، يكون معدل نمو الإنتاج الزراعي متخلفًا عن النمو السكاني؛ فمثلًا في نيجيريا كان المعدل السنوي للنمو في القطاع الزراعي 1.3 في المئة فقط، في الفترة بين عامي 1970 و1985. في الوقت نفسه، كان المعدل السنوي لنمو السكان 2.8 في المئة، ومنذ التسعينيات، كان نمو المعدل الأول 1.7 في المئة، في حين ظل المعدل الثاني عند 2.6 في المئة. وكانت النتيجة تحوُّل معظم البلدان الأفريقية من بلدان منتجة للغذاء ذات فائض عند الاستقلال إلى بلدان مستوردة للغذاء. علاوة على ذلك، على الرغم من نجاح تكنولوجيا الثورة الخضراء في آسيا، كان اعتماد مثل هذه الممارسات في أفريقيا أقل نجاحًا.

---

(3) Ahmed Helmy Fuady, «Elites and Economic Policies in Indonesia and Nigeria, 1966-1998» (Doctoral Dissertation Ph.D, Amsterdam University, 2012), pp. 100-101.

(4) أدى نمو السكان والدخل في مناطق السافانا في غرب أفريقيا ووسطها إلى زيادة الطلب على إنتاج الغذاء، وقلة الأراضي المتوافرة الصالحة للزراعة، وانخفاض فترات إراحة الأرض أو تجاهلها. يضاف إلى هذه العوامل انخفاض المواد المغذية للتربة، وتدهور البنية السطحية، وقلة خصوبة التربة، بشكل ثابت، الأمر الذي يقود إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية. وتنتج المجاعة وسوء التغذية في الأسر القاطنة الأراضي الجافة وشبه الجافة في أفريقيا جنوب الصحراء، في الأغلب، من ضغط الزيادة السكانية التي تؤدي إلى تكثيف استخدام الأرض. على الرغم من ذلك، فإن هذه الزيادة في الإنتاج غير كافية لإطعام عدد السكان المتزايد، وتؤدي في الوقت نفسه إلى استنزاف المواد المغذية للتربة. وتتيح عملية دمج المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، عادة، إمكان تدارك تراجع خصوبة التربة وزيادة الإنتاج، انظر: Ezra D. Berkhout, *Decision-Making for Heterogeneity: Diversity in Resources, Farmers' Objectives and Livelihood Strategies in Northern Nigeria* ([Wageningen: n. pb.], 2009), pp. 69-121.

ويعود جزء من هذا إلى التباين الكبير في أفريقيا في كثير من العوامل، مثل تنوع خصوبة التربة أو عدم تجانسها وأوضاع طبيعية إحيائية أخرى، إضافة إلى تباين وسائل العيش الزراعية وضعف البنية التحتية في القارة مقارنة ببلدان آسيوية عدة، وهذا بدوره يعوق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية[5].

كان النمو الاقتصادي في نيجيريا بطيئًا جدًا، أو منكمشًا، منذ بداية السبعينيات. ففي المتوسط، نما الناتج المحلي الإجمالي 3.8 في المئة سنويًا فقط في الفترة بين عامي 1970 و1985. وكان هذا الناتج بالنسبة إلى كل شخص نحو 368 دولارًا في عام 1970. وارتفع إلى 460 دولارًا في عام 1974، لكنه انخفض إلى 330 دولارًا فقط في عام 1985.

يمكن أن يعزى بطء النمو الاقتصادي هذا إلى إهمال القطاع الزراعي[6] الذي يعتمد عليه معظم السكان في معيشتهم، علاوة على عوامل أخرى. ويعيش الجزء الأكبر من السكان في المناطق الريفية، حيث يعمل معظمهم في هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، كان في عام 1970 نحو 43.6 مليون، أو 77 في المئة من مجموع السكان يعيشون في المناطق الريفية، بحسب منظمة الفاو. لذلك، فإن النقص في التنمية الريفية يمثل لب مشكلة التنمية الوطنية في نيجيريا[7] وفي دول نامية كثيرة، منها الأفريقية بالتحديد.

جرت في نيجيريا خلال أعوام خلت محاولات متتالية من أجل تعزيز الإنتاج الغذائي، لكن من دون تحقيق نجاحات واضحة. وتبع هذه المحاولات، في السبعينيات، إعلان الثورة الخضراء في أوائل الثمانينيات. ومنذ هذا التاريخ أخذ مؤشر الإنتاج الزراعي يسجل ارتفاعًا مستمرًا. وكانت أوضاع الطقس الجيدة،

---

(5) Berkhout, pp. 160-162, and Fuady, pp. 100-101.

(6) نجد مثلًا أن مساحة الأراضي الزراعية لم تتوسع توسّعًا مهمًا خلال الخمسين عامًا الماضية. إذ كانت 68.8 مليون هكتار عام 1961، وارتفعت إلى 99.9 مليون هكتار في عام 1971، لتقلّ بعد ذلك إلى 76.2 مليون هكتار في عام 2011. في شأن هذه الأرقام، انظر: *The State of Food and Agriculture 2014: Innovation in Family Farming* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2014), p. 111.

(7) Fuady, pp. 100-101.

وتقييد استيراد البضائع الزراعية قد بدآ ينعكسان على زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية، إلا أن الإنتاج انخفض 5.4 في المئة في عام 1987، بعد أن ارتفع 10.6 في المئة في العام الفائت، بسبب أوضاع الطقس السيئة وما رافقها من انتشار عدوى وبائية، أصابت المحاصيل الزراعية. إلا أن الإنتاج استعاد قوته في عام 1988، عندما ارتفع إنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية 2.2 في المئة. وبلغ الإنتاج أقصى ارتفاع له، 55.5 في المئة في عام 1990 مقارنة بالفترة بين عامي 1979 و1981[8]. وينبغي ملاحظة أن المصادر المختلفة التي تستقى منها الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج الزراعي تعكس تباينات كبيرة في تسجيل هذه الإحصاءات. لذلك، يُفترض التعامل بحذر مع المعطيات كلها المتعلقة بالإنتاج الزراعي.

تلقت الزراعة دعمًا وتشجيعًا رسميين من أجل توفير إمدادات غذائية كافية لأعداد السكان المتزايدة، وتوفير مواد خام كافية للقطاع الصناعي النامي، واستعادة مكانة الزراعة كمصدر رئيس للتبادل التجاري الأجنبي[9]. إلا أن هذا الدعم في الواقع لم يكن كافيًا، ثم تراجع في الأعوام الأخيرة مقارنة بعام 1980، حين بلغت نسبة الزراعة 2 في المئة من مجموع الإنفاق الحكومي العام في عام 2007 (انظر الجدول (10-1) والشكل (10-1)).

الجدول (10-1)

الإنفاق الحكومي في الزراعة (1980-2007)

مجموع الإنفاق في الزراعة (مليون دولار بالأسعار الثابتة لعام 2005)				الزراعة من مجموع الإنفاق العام (بالنسبة المئوية)			
1980	1990	2000	2007	1980	1990	2000	2007
936	796	419	510	3.0	5.1	2.0	2.0

المصدر: *FAO Statistical Yearbook 2012: World Food and Agriculture* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2012), p. 135.

---

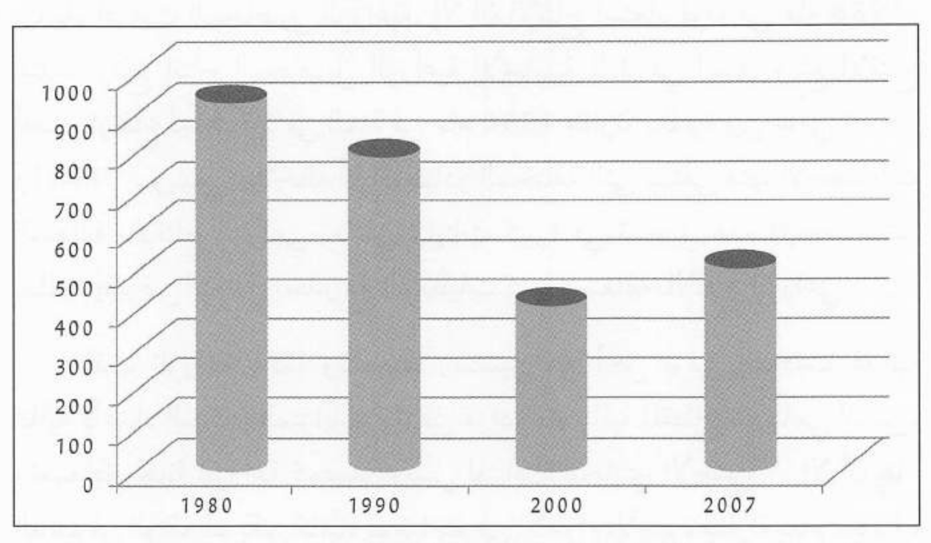
(8) *FAO Quarterly Bulletin of Statistics*, vol. 4 (1991), p. 11.

(9) U. Abubakar and Sayeed B. Ilesanmi, «Nigeria, A Nation on the Move» (The Nigerian Commercial Centre, Jeddah, October, 1992), p. 3.

الشكل (10-1)

الإنفاق الحكومي في الزراعة (1980-2007)

(مليون دولار بالأسعار الثابتة لعام 2005)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (10-1).

بحسب المعطيات الحديثة، توفر الزراعة الغذاء الأساس لقسم كبير من السكان، والمواد الأولية لأغلبية مصانع البلاد. وساهم القطاع الزراعي الذي يدخل ضمنه الصيد والغابات والأسماك بـ 35.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وقدِّر بأن هذا القطاع كان يشغّل 57.9 في المئة من القوى العاملة في عام 2007. ووفق تقديرات منظمة الفاو، شغلت الزراعة 23.4 في المئة من مجموع القوى العاملة في منتصف عام 2012. وطبقًا لبنك التنمية الأفريقي، ارتفع متوسط المعدل السنوي للناتج المحلي الإجمالي الزراعي 4.8 في المئة في الفترة بين عامي 2000 و2007. وبلغ معدل نمو هذا الناتج 5.9 في المئة في عام 2009[10]. ومن تقديرات الفاو، نعرف أن إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة كان جيدًا في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

(10) *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3445.

من ناحية أخرى، مقارنة بعدد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء (انظر الجدول (10-2) والشكل (10-2))، يتبين أن أقل نسبة للسكان الناشطين اقتصاديًا في القطاع الزراعي في نيجيريا كانت 25 في المئة في عام 2010، منخفضة من 54 في المئة في عام 1980. أما أعلى نسبة ففي النيجر (83 في المئة في عام 2010)، علمًا أن جميع الدول الأفريقية شهدت تراجعًا في هذه النسبة في الفترة بين عامي 1980 و2010، مع تباين نسبة التراجع هذا من بلد إلى آخر. ويعزى تدني نسبة نيجيريا إلى كونها بلدًا نفطيًا، فيساهم إنتاج النفط في نمو القطاع الصناعي الذي يشغّل نسبة مهمة من السكان الناشطين اقتصاديًا.

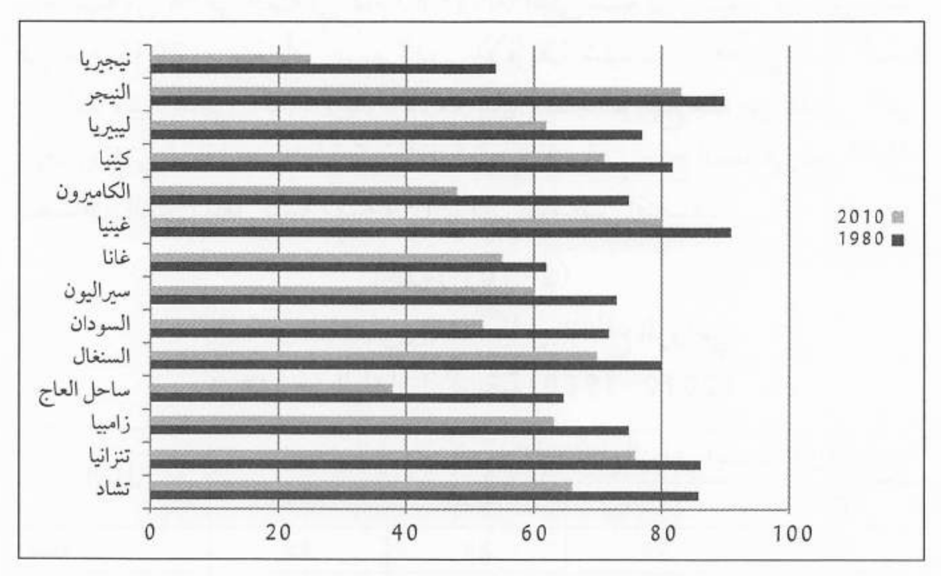
الجدول (10-2)

السكان الناشطون اقتصاديًا في القطاع الزراعي في عدد من البلدان الأفريقية (1980-2010)

الدول	السكان الناشطون اقتصاديًا في القطاع الزراعي (بالنسبة المئوية)			
	1980	1990	2000	2010
تشاد	86	83	75	66
تنزانيا	86	84	81	76
زامبيا	75	74	69	63
ساحل العاج	65	59	49	38
السنغال	80	76	74	70
السودان	72	69	61	52
سيراليون	73	71	65	60
غانا	62	59	57	55
غينيا	91	87	84	80
الكاميرون	75	71	60	48
كينيا	82	80	75	71
ليبيريا	77	72	67	62
النيجر	90	88	86	83
نيجيريا	54	43	33	25

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الأرقام الواردة في: *The State of Food and Agriculture 2012: Investing in agriculture for a Better Future* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2012), p. 114.

الشكل (10-2)
السكان الناشطون اقتصاديًا في القطاع الزراعي
في عدد من البلدان الأفريقية (1980 و2010)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (10-2).

تتطلب زيادة الانتاج الزراعي، وتحسين نوعية التربة، تطبيقَ تكنولوجيا تلائم أحوال الموقع، واعتماد سياسات لتطوير المؤسسات ذات العلاقة. ويتجه البحث الزراعي إلى إيجاد فهم أفضل للأنماط المختلفة للتنوع أو عدم التجانس الملاحظ. مثلًا، كيف تؤثر نوعية مواد خصوبة التربة؟ يحاول مثل هذا البحث قياس التنوع، إضافة إلى تحديد المفاضلة بين مميزات الإنتاج، مثل الفوائد أو الأرباح وعلاقتها بالنمو المستدام. بهذه المعلومات يستطيع الباحثون مسبقًا إجراء تقويم أفضل لتأثير استخدام التكنولوجيا الجديدة والسياسات في الإنتاج وتأثير استخدام مواد التربة، علمًا أن صغر ممتلكات الفلاحين في المناطق الريفية في شمال نيجيريا يجعل أهدافهم مختلفة بدرجة كبيرة[11]. والآن ننتقل إلى تحليل أنماط الزراعة في نيجيريا.

---

(11) Berkhout, pp. 160-162.

أولًا: الزراعة المعيشية

تعد نيجيريا، مثل معظم الدول المدارية، بلد مزارعين، يعيش قسم كبير من سكانها على الزراعة والمحاصيل الغذائية المختلفة في أجزاء شتى من البلاد. ويعتمد نمط المحصول الذي يزرع في أي مكان، على عوامل عدة، منها اختلاف الأوضاع الطبيعية التي تشمل المناخ والتضاريس والتربة وضغط السكان على الأرض. ويكون هذا العامل مهمًا في تحديد الطريقة التي تتبع في الزراعة وطول فترة إراحة الأرض للمحافظة على خصوبتها. ويمكن تقسيم المحاصيل الزراعية في نيجيريا قسمين: المحاصيل المعيشية الرئيسة لغرض الاستهلاك المنزلي، التي لا تنقل عادة إلى خارج السوق المحلية للبيع، وتشمل: الكاسافا والقلقاس (الكوكويام) وموز الجنة والموز والذرة وذرة غينيا والدخن وقصب السكر. أما المحاصيل الرئيسة الداخلة في التبادل الداخلي، فتشمل اليام والأرز والقمح والكولا والتبغ. إضافة إلى ذلك، هناك الطماطم والبصل والفواكه والجزر والبطاطا والفلفل والورود، وهي محاصيل تزرع في البساتين، وتباع في الأسواق أو تزرع متداخلة مع المحاصيل الرئيسة التي ذكرناها. وعندما تُزرع قرب أسواق المدن الكبيرة يمكن أن تُباع بسرعة.

الجدول (10–3)

إنتاج المحاصيل الرئيسة (آلاف الأطنان المترية)

المحاصيل الرئيسة	2008	2009	2010
القمح	53	*37	*34
الأرز	4.179	3.403	3.219
الذرة	7.525	7.339	7.304
الذرة الخضراء*	677	826	707
السرغوم (نبات يشبه الذرة)	9.318	5.271	4.784
الدخن	9.064	4.885	4.125
البطاطا	1.105	*915	*900
البطاطا الحلوة	3.318	*2.747	*2.704
الكاسافا	44.582	36.804	37.504

يتبع

تابع

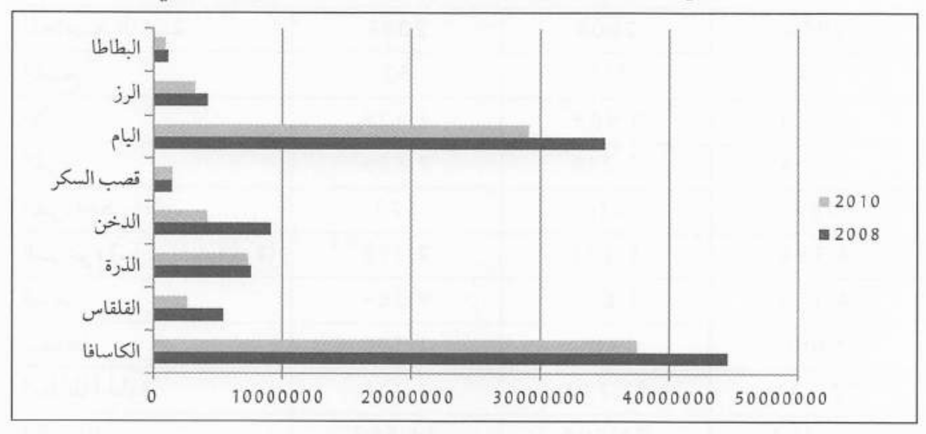
القلقاس (كوكويام)	5.387	2.985	2.594
اليام	35.017	29.092	29.148
قصب السكر	1.412	1.402	1.414
اللوبيا الجافة	2.916	2.370	2.243
جوز الكاجو*	728	581	594
جوز الكولا	*140	162	170
فول الصويا	591	574	394
الفول السوداني	2.873	2.969	2.636
جوز الهند	234	**194	*170
نخيل الزيت*	8.500	8.500	8.500
بذور السمسم	122	120	116
بذور البطيخ	493	370	361
حبوب الكاكاو	367	364	*428
التبغ	12	*14	*17
المطاط الطبيعي*	110	145	143

* تقديرات الفاو.

** الرقم غير رسمي.

المصدر: *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3447.

الشكل (10-3)
المحاصيل المعيشية الرئيسة (2008 و2010) (طن متري)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (10-3).

ثانيًا: الوسائل الزراعية

1 - في نطاق الغابات العالية

يزرع الفلاحون في نطاق الغابات العالية في جنوب نيجيريا، مساحات صغيرة من الأرض (هكتارات قليلة) في الأغلب. ويمكن أن تقسم هذه المساحات أقسامًا عدة، يزرع فيها اليام، والقلقاس، والكاسافا، والذرة، واليقطين، والقرع ومحاصيل بقولية كثيرة مثل اللوبيا والبازلاء. فالفلاح، على سبيل المثال، يمكن أن يزرع اليام والذرة واليقطين واللوبيا في قطعة أرض واحدة، والكاسافا والقرع والبازلاء في قطعة أخرى. وهذا التنوع في الزراعة مفيد ولا يعوق المحاصيل التي تحصد في فترات مختلفة. وتحتل زراعة محاصيل التصدير المرتبة الثانية في الأهمية في هذا النطاق باستثناء مناطق زراعة الكاكاو، في الجنوب الغربي.

تستخدم الأدوات البدائية البسيطة في زراعة نطاق الغابات، ويختار الفلاحون الذين يعيشون، بصورة دائمة، في أماكن واسعة، أراضي يزرعونها لمدة تراوح بين عامين وأربعة أعوام (يعتمد هذا على الوقت الذي تُستنزف فيه التربة). ومن أجل إعادة الخصوبة إلى هذه الأرض، تُترك من دون زراعة سنوات عدة. ونلاحظ أن مدة إراحة الأرض تقل كلما زاد الضغط السكاني عليها. وبما أن الفلاحين يعيشون في قرى دائمة، فإن التغيير هنا يكون في موقع المزرعة، ويجب أن يميَّز هذا من نظام ترك الأرض، الذي يتبعه تغيير سكن الفلاح تبعًا لتغيير موقع المزرعة. إن هاتين الطريقتين الزراعيتين تقتربان من نمط الزراعة المتنقلة. لكن بعض الكتّاب أطلق على النمط الحالي للزراعة مع ثبات مستوطنات الفلاحين «إراحة الأرض الدورية»[12]. وهناك طريقة زراعية أخرى تمارس هي دورة المحاصيل (Crop Rotation)، عندما يقرر المزارعون زراعة محاصيل مختلفة في قطعة الأرض نفسها، في كل فصل، وهذا يمنع استنزاف التربة بمحصول واحد.

---

(12) H.O.N. Oboli, *A New Outline Geography of West Africa*, 8ᵉ ed. Greatly Enl. and Rev. (London: Harrap, 1978), p. 150.

2- في أراضي السافانا

يعيش البدو والمزارعون المستقرون في أقصى شمال نيجيريا. وخلال فترة هبوب رياح الهرمتان الجافة، تجف كل الحشائش، وتصبح الطبيعة بنية اللون وعارية. في هذا الوقت، يهاجر الفولاني والرعاة الآخرون مع حيواناتهم إلى الأودية النهرية وشواطئ بحيرة تشاد، حيث يمارسون نمطًا من انتجاع السهل. وفي غضون ذلك يكون مزارعو الهوسا مشغولين بحصاد محاصيلهم وخزنها، من ذرة غينيا والدخن والذرة والرز والفول السوداني واللوبيا. وفي الفصل المطير، عندما تتوافر المراعي خارج الأدوية النهرية، يعود البدو الرعويون إلى أماكنهم، ويبدأ المزارعون بزراعة محاصيلهم.

يلائم مثل هذا الوضع في شمال البلاد نمط الزراعة المختلطة؛ إذ يمكن المزارعين تربية بعض المواشي. لذا فإن هذا النمط من الزراعة تشجعه الحكومة وتدعمه، فيُمنح الفلاحون قروضًا بشروط سهلة جدًا، عندما يباشرون في الزراعة المختلطة. وهنا يختلف الوضع قليلًا عما تكون عليها الحال في جنوب البلاد، حيث تكثر ذبابة التسي تسي، فيُحتفظ بعدد قليل من المواشي. ويُستخدم السماد الأخضر وسيلة لزيادة السماد العضوي في التربة، وكذلك جُربت الأسمدة الاصطناعية هي الأخرى. ويُستخدم الري الآن استخدامًا واسعًا في الزراعة في الأودية النهرية لسوكوتو وكادونا وقرب بحيرة كينجي.

لذلك تشمل ممارسة الزراعة في أراضي السافانا زراعة المحاصيل الدائمة، إضافة إلى المحاصيل المختلطة، وتتم إراحة الأرض دوريًا، كما تشمل نمط الزراعة المختلطة التي تعني زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات للغذاء وللحصول على منتوجات الألبان.

أما النطاق الأوسط من البلاد الذي يكون أشبه بحزام زراعي انتقالي بين السكان الشماليين الرعويين والمزارعين، من جهة، ومزارعي المحاصيل الجذرية في الغابات العالية في الجنوب، من جهة أخرى، فتزرع فيه الحبوب والمحاصيل الجذرية، وغالبًا ما يكون هناك فائض مهم منها يصدَّر إلى المناطق المزدحمة

بالسكان، ولا سيما إلى الولايات الشرقية[13]، لأن النطاق الأوسط يتميز بقلة عدد سكانه.

ثالثًا: إنتاج محاصيل التصدير (المحاصيل النقدية)

كانت محاصيل التصدير تشكل 60 في المئة من المجموع السنوي لصادرات نيجيريا، قبل استغلال النفط. وهذه المحاصيل مهمة جدًا بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، على الرغم من انخفاض حصتها من الصادرات. ولم تستفد نيجيريا استفادة كاملة من منافع التجارة الدولية بسبب التضارب في سياسات التجارة الوطنية. وفي الواقع، أدى النقص في استمرارية تنفيذ الجيد منها إلى تخريب اتفاقات التجارة الدولية مع نيجيريا. ففي آخر تنقيح للتعرفة في عام 2003، رفعت الحكومة النيجيرية تعرفة المنتوجات الزراعية، ومنها المحاصيل النقدية بنسبة تراوح بين 70 و100 في المئة، علمًا أن الحكومة تمنح المساعدات لمنتجي المحاصيل النقدية الموجهة إلى التصدير[14]، في بعض الأوقات، بهدف خفض تكاليف الإنتاج وجعل أسعار صادرات نيجيريا أرخص في السوق العالمية.

شكّلت ثلاثة محاصيل نقدية هي الكاكاو والفول السوداني ونويات النخيل بين 58 و71 في المئة من مجموع كميات المحاصيل النقدية المصدرة قبل تطبيق سياسة التجارة الحرة وخلالها. وأدى ذلك إلى تحسن في كميات إنتاج وتصدير هذه المحاصيل. وساهمت المحاصيل الثلاثة بالأرباح الرئيسة المتحصل عليها

---

(13) Oboli, pp. 150-152.

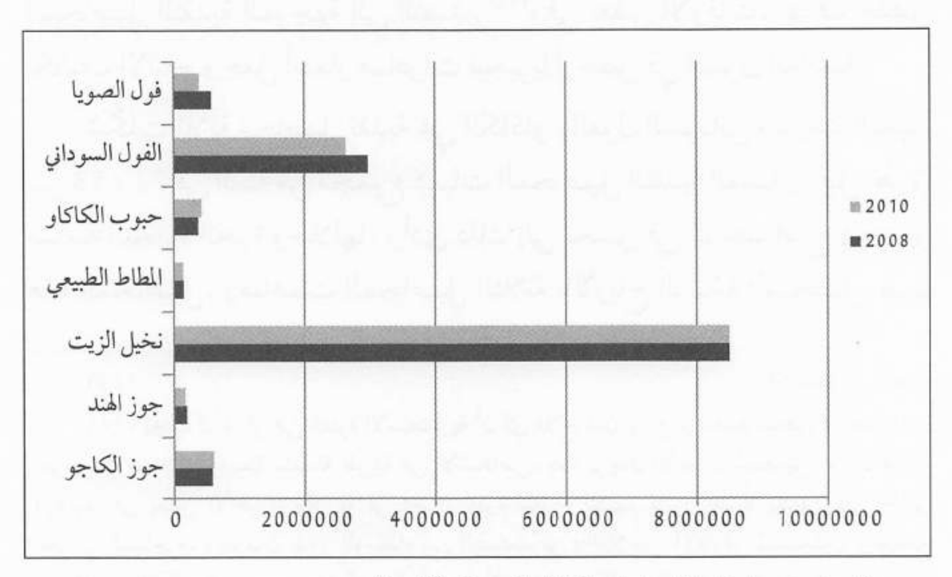
(14) يجب أن نذكر عن الفترة الاستعمارية أن أي فلاح كان يزرع أو يجمع محصولًا نقديًا، كان يتعرض للاستغلال بواسطة سلسلة طويلة من الأشخاص، بدءًا برجال الأعمال المحليين. وكان هؤلاء أوروبيين في بعض الأحيان، وأفارقة في أحيان نادرة للغاية، لكنهم كانوا إجمالًا ينتمون إلى إحدى الجوالي المهاجرة، ويقومون بدور الوسطاء بين المستعمرين والفلاحين الأفارقة المستغلين. واضطلع الوسطاء اللبنانيون والسوريون بهذا الدور في غرب أفريقيا، بينما قام به الهنود في شرق أفريقيا. وكانت حصة الوسطاء من الأرباح ضئيلة مقارنة بالحصص التي حصل عليها رجال الأعمال الأوروبيون الكبار والحكومات الأوروبية ذاتها. لمزيد من التفصيل، انظر: والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصير؛ مراجعة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة؛ 132 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988)، ص 199-200.

في التبادل الأجنبي، خصوصًا في قطاع الصادرات غير النفطية. ومع هذا يرى البعض أن سياسة التجارة الحرة لم تحقق هدفها في التأثير في تدفق هذه السلع الزراعية عبر الحدود الدولية[15]، بل كانت لها نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني، وضمنه التجارة، بسبب صعوبة المنافسة بين السلع المنتجة محليًا وتلك المنتجة في الدول المتقدمة.

أما في شأن محاصيل التصدير الرئيسة في الشمال، فتشمل الفول السوداني والقطن وفول الصويا، وفي الجنوب تشمل نخيل الزيت والكاكاو والمطاط. وتشمل محاصيل التصدير الأخرى البَلاذُر الأميركي أو الغربي (الكاجو) (Cashew Nuts)، ونخيل جوز الهند.

الشكل (10-4)

إنتاج المحاصيل النقدية الرئيسة (2008 و2010) (طن متري)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (10-3).

(15) K. A. Akanni, S. O. Akinleye and O. Oyebanjo, «Free Trade Policy and the Market Prices of Nigerian Cash Crops,» *Journal of Social Sciences*, vol. 18, no. 2 (2009), pp. 75-78, <http://www.krepublishers.com>.

علاوة على ما سبق، ما زالت المبالغ المخصصة للبحث والتطوير الزراعيين قليلة جدًا، حيث بلغ مجموعها 231 مليون دولار في عام 1981، وبعد ذلك انخفضت إلى أقل من ذلك بين عامي 1990 و2000، لتعود فترتفع إلى 404 ملايين دولار في عام 2012[16]. ولا تساهم هذه المبالغ بشكل فاعل في تطوير الإنتاج الزراعي الذي تطمح إليه الحكومة، مقارنة حتى بعدد من الدول النامية التي تخصص مبالغ كبيرة لهذا القطاع الحيوي، علاوة على الدول المتقدمة.

أما على صعيد تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، فتتميز عمليات تملُّك الأراضي التي جرت أخيرًا في الدول النامية، ومنها نيجيريا بعدد من الأمور المثبطة للاستثمار، منها اشتراك المستثمرين الدوليين من غير الشركات (التقليدية) المتعددة الجنسية، وشمول التملك مساحات واسعة من الأراضي، والفقدان المتكرر للشفافية وعدم اكتمال العقود، وظهور مستثمرين باحثين عن الموارد، يتوجهون إلى إنتاج الأغذية لتصديرها إلى أسواق بلدانهم الأصلية[17]. ونيجيريا من بين الدول التي تعاني هذه الإشكاليات، لكن لحسن الحظ يشمل تملّك الأراضي فيها من طرف الجهات الأجنبية المستثمرة نسبة قليلة (3 في المئة) من مجموع الأراضي الزراعية، مقارنة بنسبة تقترب من النصف في حالة موزمبيق (انظر الجدول (10-4)).

الجدول (10-4)

مساحة الأراضي الداخلة في عمليات التملك الواسعة النطاق

الدول	تملك الأرض (مليون هكتار)	مجموع الأراضي الزراعية (مليون هكتار)	الحصة الأجنبية في الأرض المتملكة (بالنسبة المئوية)	الفترة الزمنية
البرازيل	4.3	265	–	حتى 2008
كمبوديا	1.0	5.5	30	2009-2004

يتبع

(16) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل (روما: المنظمة، 2012)، الجدول أ 6، ص 143.

(17) المصدر نفسه، ص 66.

تابع

ليبيريا	1.6	2.6	30	2009-2004
مالي	0.5	41	-	نهاية 2010
موزمبيق	2.7	49	47	2009-2004
نيجيريا	0.8	75	3	2009-2004
السودان	4.0	137	22	2009-2004

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل (روما: المنظمة، 2012)، ص 66.

الفصل الحادي عشر

الغابات والثروة الحيوانية

أولًا: الغابات

المعطيات المتوافرة عن الغابات في نيجيريا معطيات قديمة، بسبب وجود نقص كبير في ما يتعلق بتوفير معطيات منتظمة وحديثة عن الموارد الغابية. ففي آخر مسح وطني للغابات نظِّم في عام 1997، تبيّن أن معظم المعلومات الموثقة لا يمكن أن يعكس الوضعية الحقيقية بشكل ملائم[1]. لكن الطبيعة حبت نيجيريا بموارد غابية جيدة، توفر فرص عمل لأكثر من مليوني شخص، من خلال العمل على توفير خشب الوقود والأعمدة، ويعمل أكثر من 80.000 شخص في الصناعات الخشبية، خصوصًا في مناطق الغابات في الجنوب، حيث بلغ إنتاج قطاع الغابات في البلاد 99 مليون متر مكعب في عام 1988[2].

عمومًا، تُصنف غابات البلاد صنفين رئيسين: الأول، أشجار وغابات مناطق السافانا التي تشغل ما يقارب أربعة أخماس مساحة البلاد، وهي تمثل المصدر الرئيس لأخشاب الوقود والأعمدة. وتمد البلاد بالأخشاب بكميات أقل مما يوفره نطاق الغابات العالية أو المطيرة الذي يُعد الصنف الرئيس الثاني. ونيجيريا بلد غني بالأخشاب المدارية الصلبة التي يأتي معظمها من نطاق الغابات المطيرة

---

(1) Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], «Global Forest Resources Assessment 2010» (Country Report Nigeria, Rome, 2010), p. 5.

(2) The Economist Intelligence Unit, Nigeria Country Profile, 1990-91 (London: The Unit, 1990), p. 23.

في جنوب البلاد، حيث تتساقط عليه أمطار غزيرة تراوح بين 1500 و2500 ملم سنويًا، وفيه فصل مطير طويل يمتد ستة أشهر أو أكثر، وحرارة مرتفعة طوال العام، وهذه كلها ملائمة لنمو الغابات العالية. ويزود هذا النطاق البلاد بالخشب المحلي كله تقريبًا، للبناء والنجارة والخشب المنشور في شكل ألواح، وكذلك بخشب الوقود كنتاج جانبي.

هناك أنواع كثيرة من الأشجار، تنمو على ارتفاعات مختلفة، في نطاق الغابات المطيرة؛ إذ يصل ارتفاع بعض الأشجار الضخمة إلى 45 مترًا، ويصل محيط قاعدتها إلى 4 أمتار، وهذه تشمل أشجار التروك والماهوغوني وأشجار الجوز الأفريقي. وتمد البلاد بمعظم الأخشاب، وتنمو بكثرة في ولايات بيندل وأوندو وأوغون وكروس ريفر. وإضافة إلى ما توفره الغابات من الأخشاب، فإنها توفر أشياء أخرى، مثل خشب النار أو الحطب (Fire Wood) والمواد التي تُستخدم في السقوف والمكانس والألياف والثمار والصمغ العربي... إلخ.

كانت الغابات تشغل نحو 10 ملايين هكتار، وتتكون من 445 من المحميات المعلن عنها، الموزّعة بين النطاقات الرئيسة التالية: خمسة نطاقات بيئية رئيسة هي: المانغروف ذو المياه العذبة، والغابات المطيرة في الأراضي المنخفضة، والسافانا المشتقة، وسافانا الساحل/ السودان. وأكثر من 5 في المئة من مجموع مساحة الغابات مخصص لحماية الحياة البرية[3].

في أواخر الخمسينيات، ساهم إنتاج قطاع الغابات بأكثر من 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وخلال الستينيات، ارتفع الإنتاج بصورة طفيفة من ناحية القيمة المطلقة، في حين انخفضت بصورة ثابتة حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي؛ ذلك أن عائدات الاقتصاد الرئيسة كانت تأتي من قطاعات أخرى غير الغابات. واستمر الانخفاض في السبعينيات، فساهم القطاع المذكور بنحو 2 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت أيضًا عائدات صادرات خشب النجارة والبناء والمنتوجات الخشبية، من أكثر من 6 في المئة

---

(3) The Economist Intelligence Unit, p. 23.

من عائدات الصادرات في عام 1960، إلى نحو 1 في المئة في عام 1970. وفُسر هذه الاتجاه جزئيًا بقلة المتوافر من أخشاب النجارة والبناء لغرض التصدير، لأن الغابات التي يمكن استغلالها بسهولة أصبحت مستنزفة. كذلك أدت زيادة العائدات النفطية إلى زيادة سريعة في الطلب المحلي على الخشب والمنتوجات الخشبية من القائمين على الصناعة الإنشائية. وعمليًا، توقفت الصادرات من المنتوجات الغابية، لأن الحكومة منعت الصادرات الإضافية من خشب البناء والنجارة والمنتوجات الخشبية النهائية، للمحافظة على الاحتياطي من الموارد الغابية[4]. ولم يستمر هذا المنع، على ما يبدو، لكن صادرات البلاد من الخشب بقيت قليلة نسبيًا.

في أوائل الثمانينيات، سدت الغابات العالية، عمومًا، حاجة البلاد من الأخشاب، لأغراض البناء والنجارة والمنتوجات الخشبية (باستثناء عجينة الورق والورق). لكن هذا كان يحصل فقط من خلال معدل قطع، يفوق الاستبدال الطبيعي للغابات. وكان من المتوقع أن تُستنزف الموارد الطبيعية للغابات خارج نطاق الاحتياطي الغابي، قبل بداية القرن الواحد والعشرين، وهذا ما يؤكده الجدول (11-1)؛ إذ أصبحت مساحة الغابات الأولية صفرًا في عام 2010. وهذا يجعل الاحتياطي الغابي المصدر الوحيد الكامن لتوفير الأخشاب وعجينة الورق. وقدّر الخبراء النيجيريون والأجانب أن البلاد تحتاج إلى زراعة ما بين 30.000 و40.000 هكتار من المزارع التجارية سنويًا من أجل سد الحاجة المحلية من الموارد الغابية. ويلاحَظ أن المجموع هذا أكثر مما يُزرع في الواقع[5]، علمًا أن كمية الأخشاب المستديرة المزالة سنويًا راوحت بين 71.8 مليون متر مكعب في عام 2008 و72.6 مليون متر مكعب في عام 2010[6]. وبدت إمدادات خشب الوقود في جنوب نيجيريا، كأنها تسد الحاجة المحلية في هذا الجزء من البلاد.

---

(4) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), pp. 158-160.

(5) المصدر نفسه، ص 160.

(6) *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3447.

لكن المدن الكبرى في نطاق السافانا الشمالية كانت تواجه من قبل نقصًا في خشب الوقود. لذلك شجعت الحكومة المواطنين على استعمال الكازولين في الطبخ والتدفئة، من أجل التقليل من استنزاف الموارد الغابية في هذه المنطقة.

إجمالًا، قلّت الموارد الغابية في نيجيريا تدريجًا بسبب استغلالها بصورة جائرة وقطعها وتحويلها إلى أراض زراعية. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، كان هناك استغلال تجاري واسع للغابات غير مسيطر عليه، قام به القطاع الخاص من أجل تصدير الأخشاب إلى خارج البلاد، وللاستخدام المحلي. كذلك هناك أراض واسعة من السافانا الشجرية الواقعة حول المراكز الحضرية في شمال البلاد، استنزفت أشجارها بسرعة بسبب استخدامها وقودًا.

تبقى صادرات الخشب قليلة نسبيًا، على الرغم من أن الغابات تغطي نحو 20 في المئة من مساحة الأرض، ويبلغ الدخل المجني منها نحو 10 ملايين دولار سنويًا. وتبقى إزالة الغابات مشكلة رئيسة، خصوصًا في أراضي دلتا النيجر[7]. كما أن نحو 12 في المئة من مجموع مساحة البلاد مهدد باجتياح الصحراء في الشمال، وقد أُلّفت اللجنة الوطنية لتشجير المناطق الجافة لتقود برنامج مكافحة التصحر في البلاد. وكما في معظم البلدان الأفريقية، يُقطع المزيد من الأشجار حتى في الوقت الحاضر، من أجل الحصول على خشب الوقود أكثر من أي استعمال آخر في نيجيريا. ويظل هذا الخشب المصدر الرئيس للطاقة المحلية، ويشكّل أكثر من 60 في المئة من الاستهلاك التجاري للطاقة الأولية، في بلد يمتلك مخزونات ضخمة من النفط والغاز[8]، وهذه مفارقة صارخة تشير إلى النقص البنيوي في التخطيط الاقتصادي.

---

(7) في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفعت بالتدريج معدلات إزالة الغابات وأعداد السكان معًا مع حدوث أضخم الخسائر الحرجية في المناطق التي تظهر فيها الحاجة إلى خشب الوقود، أو في المناطق التي تحتاج فيها زراعة المحاصيل إلى أراضي الغابات. وقد ساهم إنتاج المحاصيل الصناعية الموجهة إلى الأسواق الخارجية أيضًا في إزالة الغابات، مثل إنتاج القطن والكاكاو والبن والتبغ؛ كما سرّعت حيازة المستثمرين الأجانب الأراضي الواسعة أخيرًا هذه العملية، في بعض البلدان، ومنها نيجيريا. انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2012 (روما: المنظمة، 2012)، ص 15.

(8) *Africa South of the Sahara 2011*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2010), p. 940.

أما في ما يتعلق بالمحافظة على الغابات، فبدأت الحكومة الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر بإقامة مناطق محمية للغابات. ففي عام 1900، بلغت مساحة مزارع الغابات الدائمة أكثر من 970 كلم^2. حيث إن تزايد القلق في شأن التوسع الزراعي على حساب الغابات والاستنزاف المستمر لها، أديا إلى استمرار الجهد لزيادة الاحتياطي من الغابات. ففي عام 1930 وصلت مساحة المناطق المحمية للغابات إلى 30.000 كلم^2، ثم ازدادت إلى 96.000 كلم^2 خلال السبعينيات، حيث كان نحو أربعة أخماس المناطق المحمية في مناطق السافانا، وخُمسها في نطاق الغابات العالية. ويُعدّ الاحتياطي الغابي ملكًا للولايات التي يقع فيها، وبحسب القانون لا يمكن استخدامه إلا للأغراض الغابية.

كانت عملية تجديد الغابات تحدث بصورة طبيعية إلى حد كبير، على الرغم من أن الحكومة أقامت عددًا من المزارع التجارية الصغيرة قرب المدن من أجل توفير خشب الوقود والأعمدة. وأقيمت مزارع تجارية قليلة في نطاق الغابات العالية لتوفير الخشب لأغراض البناء والنجارة. ومن أوائل الستينيات، انصب الاهتمام على إقامة المزارع التجارية للتوسع في زراعة الأشجار العالية، خصوصًا تلك التي تمتاز بنموها السريع؛ فدخلت إلى البلاد أصناف دخيلة جديدة من الأشجار الثمينة مثل الساج، وزُرع 115.000 هكتار من الأشجار في نهاية عام 1976. وكانت الخطة الثالثة تهدف إلى إحداث زيادة مهمة في عدد مزارع الدولة التجارية في طول البلاد من أجل إنتاج خشب النجارة والبناء وعجينة الورق والأعمدة وخشب الوقود. وفي عام 1979، أمد البنك الدولي نيجيريا بقرض قيمته 31 مليون دولار لمساعدتها في إقامة مزارع تجارية بمساحة 22.000 هكتار في نطاق الغابات العالية في غرب البلاد، وزراعة 1.600 هكتار من أشجار اليوكالبتوس والصنوبر من صنف دخيل في ولاية أنامبرا. وكانت هذه ضمن مشروع تجريبي يهدف إلى تحويل مساحة من السافانا الشجرية إلى مزارع تجارية غابية(9).

---

(9) Nelson, ed., p. 158.

الجدول (11-1)

المؤشرات الغابية والإنتاج الغابي (2010)

أراضي الغابات	أراض مشجرة أخرى	الغابات الأولية	الغابات الأخرى المتجددة طبيعيًا	الغابات المزروعة	الأخشاب المستديرة المصنعة	أخشاب الوقود
(مليون هكتار)					(مليون متر مكعب)	
9.0	4.3	0.0	8.7	0.4	9.4	63.2

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: *FAO Statistical Yearbook 2012: World Food and Agriculture* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2012), pp. 320-338.

أما بالنسبة إلى النقل، فتُنقل الأشجار المقطوعة إما بوساطة الأنهار، وإما تُسحب بالزوارق أو السيارات إلى معامل النشر، حيث تنشر بالمكائن، وتحوَّل ألواحًا للبناء والأثاث... إلخ. وتوجد معامل النشر في أماكن عدة، كما في سابل حيث يوجد معمل كبير للخشب الرقائقي، ولاغوس وديغما.

ثانيًا: الثروة الحيوانية

بقيت أحجام الثروة الحيوانية مستقرة في الفترة بين عامي 1988 و1990. وهذا ينطبق على عدد الأبقار (1200 ألف رأس) والخنازير والأغنام والماعز، باستثناء الدواجن التي ازداد عددها خلال هذه الفترة. ثم شهدت الثروة الحيوانية ازديادًا استمر إلى عام 2010، عدا الخيول والجمال والحمير التي ظلت أعدادها ثابتة في الفترة بين عامي 2008 و2010 (انظر الجدول (11-2)). وقبل ذلك، انتكس إنتاج الأبقار بسبب تفشّي وباء طاعون الماشية عام 1983. لكن الإنتاج ارتفع بنسبة 3.7 في المئة عام 1986. وتبعتها زيادة بلغت 2.1 في المئة و2.5 في المئة عامي 1987 و1988 على التوالي. وبلغ الإنتاج في العام الأخير 260 ألف طن، أي أكثر من إنتاج عام 1987 بنسبة 12.1 في المئة، وارتفع إلى 304 آلاف طن في عام 2010[10].

(10) The Economist Intelligence Unit, p. 22, and *The Europa World Year Book 2012*, p. 3447.

الجدول (11-2)

أعداد الماشية (ألف رأس)

عام	الأبقار	الخيول	الجمال	الحمير	الأغنام	الماعز	الدواجن
2001	15.133	205	18	1.000	21.500	26.500	124.620
2002	15.149	205	18	1.000	22.000	27.000	131.125
2003	15.164	205	18	1.000	22.500	27.000	137.680
2008	16.293	208	19	1.050	33.874	53.800	174.434
2009	16.435	208	19	1.050	34.687	55.145	183.156
2010	16.578	208	19	1.050	35.520	56.524	192.313

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الأرقام الواردة في: *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3447, and *The Europa World Year Book 2005*, Edited by Europa Publications, 46th ed., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2005), p. 3269.

الملاحظ أن معظم الحيوانات (70 في المئة منها) يربى في أراضي الحشائش في شمال البلاد، خصوصًا في نطاق يمتد من سوكوتو إلى بورنو وباتجاه الجنوب إلى جوس. وتلائم هذه المنطقة تربية الحيوانات، ولا سيما الأبقار، حيث يميل المناخ إلى الجفاف، وتراوح كميات الأمطار السنوية بين 500 و1250 ملم. وتكون الرطوبة النسبية قليلة بين 40 و60 في المئة. والمدى الحراري اليومي مرتفع ولا يقل عن 11 درجة مئوية. هذه الأحوال الطبيعية ليست مفضلة لنمو الأعشاب التي توفر مرعى للحيوانات فحسب، بل تعوق توالد ذبابة التسي تسي التي تنقل مرضًا مميتًا إلى الماشية يسمى داء المثقبيات (Trypanosomiasis). وتُعدّ الأراضي الواقعة شمال خط العرض 12 درجة شمالًا، خالية من هذه الذبابة. وتكثر الذبابة في مناطق الغابات الرطبة، حيث ترتفع نسبة الرطوبة ويتوافر الدفء والظل. لذلك يقرر وجود هذه الذبابة إلى حد بعيد عدد رؤوس الأبقار التي يمكن أن تربى. والملاحظ أن الأبقار التي لا سنام لها تتحمل هذه الذبابة أكثر من غيرها وتعيش في الجنوب. إضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه، فإن السهول الواسعة المنبسطة في شمال البلاد توفر مكانًا متسعًا لتجوال الأبقار.

توجد سلالتان رئيستان للأبقار في نيجيريا: سلالة زيبو (Zebu) (الدَّرباني) ذات سنام وسلالة أخرى من دون سنام. والنوع الأول يشمل نحو 80 في المئة من الأبقار وتتركز في أقاليم كانو وكاتسينا وبورنو والهضبة. وأما الـ 20 في المئة الباقية فتوجد في أماكن أخرى، 10 في المئة منها تعيش في الجنوب[11]. نلاحظ هنا أن الأحوال الطبيعية، خصوصًا المناخ، مؤثّرة تأثيرًا أساسيًا في التوزيع الجغرافي لتربية الحيوانات.

يقوم مربو الأبقار من شعب الفولاني بتربية معظم أنواعها في البلاد، وهم مهرة في رعيها. ومجمل أبقارهم من نوع الزيبو السريع التأثر بداء المثقبيات. لذلك، يجب على مربي الأبقار من الفولاني إبقاؤها في الشمال الخالي من ذبابة التسي تسي خلال الفصل المطير، فيقومون بسوقها جنوبًا إلى الوديان النهرية، حيث المياه والمرعى خلال الفصل الجاف، عندما تجف الحشائش في السهول العالية بسبب ارتفاع الحرارة هناك. وخلال فصل الأمطار، تصبح وديان الأنهار رطبة ومبتلاة بهذه الذبابة، فيهاجر الرعاة من الفولاني مع أسرهم وقطعانهم إلى حيث السهول العالية الخالية من الذبابة، وتسمى الهجرة السنوية هذه «الانتجاع».

توجد أنواع أخرى من الأبقار خارج النطاق الخالي من ذبابة التسي تسي، مثل البقرة القصيرة القرنين وغيرها، وهي تقاوم مرض المثقبيات، ويمكنها العيش في منطقة الغابات الكثيفة، لكن أعدادها قليلة.

تدخل الأبقار بنسبة مهمة في التجارة الداخلية في نيجيريا؛ فهي تساق على قوائمها أو تُنقل بالقطار أو وسائل النقل الأخرى إلى كانو وجنوب البلاد للحصول على لحومها، ويصدَّر بعض جلودها إلى الخارج، لكن معظمها يُستهلك في داخل البلاد.

تربى الأغنام إجمالًا في شمال البلاد للحصول على لحومها وجلودها، وتذبح ملايين منها في الأعياد والمناسبات الدينية، وتدخل جلودها ضمن الصادرات. أما

---

(11) The Economist Intelligence Unit, p. 24.

الماعز فيربى في الأجزاء الأكثر جفافًا في الشمال، في ظل أوضاع أقسى، مقارنة بالأوضاع التي تعيش فيها الأبقار والأغنام، لأنها حيوانات شديدة القدرة على التحمل، وتربى للحصول على لحومها أولًا. إن الجلد المغربي الجيد الذي يأتي من جلود الماعز النيجيرية، كان يصدَّر في السابق عبر الصحراء من منطقة سوكوتو في أيام القوافل، ويباع في المغرب، ومن هنا هذه التسمية[12].

تربى الجمال والحمير والخيول لاستخدامها، أساسًا، في الحمل في الشمال. وأصبحت تربية الدواجن مهمة وشائعة حديثًا؛ فيربي المزارعون الطيور المحلية والمستوردة للحصول على البيض واللحوم بتشجيع وزارة الزراعة ودعمها.

انخفض عرض المنتوجات الحيوانية في البلاد في العقدين الماضيين، في حين ارتفع الطلب عليها نتيجة النمو السكاني ونمو المدن. وبناء عليه، ظلت نيجيريا بلدًا مستوردًا للثروة الحيوانية ومنتوجاتها. وقد فُرضت قيود على استيراد المنتوجات الحيوانية والمواد الغذائية في الثمانينيات، إلى جانب اعتماد برنامج التكيُّف الهيكلي الذي شهد تخفيضًا كبيرًا لقيمة العملة النيجيرية. وانخفضت في البداية واردات اللحوم ومنتوجات الألبان، لكن بين عامي 1995 و1999، استمرت نفقات استيراد الغذاء والحيوانات الحية في الارتفاع[13]. وهذا إشكال مركّب يتعلق بضعف التنمية في القطاع الزراعي، ومن ضمنه المنتوجات الحيوانية.

ثالثًا: صيد الأسماك

لم تكن نيجيريا في السابق بلدًا مهمًا في مجال صيد الأسماك على المستوى العالمي. لكن على الرغم من ذلك، يمارس هذه المهنة صيادو أسماك كثر في البحر والأنهار والبحيرات. ويمكن تصنيف الصيد صيدًا صناعيًا وصيدًا حرفيًا أي مورد رزق. ويجري الصيد الصناعي في البحر المفتوح وفي داخل حدود الجرف القاري. وهناك شركات نيجيرية قليلة تصيد في المياه البعيدة، لمسافة تراوح بين 2000 و3500 كلم عن شواطئ البلاد. وفي المعتاد، تؤجَّر سفن صيد أجنبية،

---

(12) The Economist Intelligence Unit, pp. 24-26.

(13) Eroarome Martin Aregheore, *Country Pasture/Foraye Resource Profiles, Nigeria* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nation [FAO], 2009).

ولا سيما يابانية أو روسية، مزودة بمجمدات لحفظ الأسماك. وتصيد السفن في المناطق البحرية الغنية بالأسماك، وتُنقل كميات كبيرة من الأسماك المجمدة إلى البلاد. أما الصيد الحرفي الذي يمارَس باعتباره مورد رزق، فيُعدّ مهنة مهمة في نيجيريا، ويمارَس في الخلجان الساحلية الصغيرة والبحيرات الشاطئية والأنهار والبرك وفي بحيرتي تشاد وكينجي.

تكون حرفة الصيد مهمة جدًا في المناطق الساحلية، في وسط جماعات الإيجاو وأورهوبو والإيبو التي تسكن إلى جانب المياه. في هذه المناطق، يصيد الصيادون الأسماك بوساطة الشباك والصنارات من زوارق خفيفة وطويلة. وتصاد كميات كبيرة من الأسماك منِ المستنقعات. والأسماك التي تُصاد، إما تباع طازجة إلى أسواق لاغوس، وإما تدخّن وتباع إلى الأسواق البعيدة أكثر مثل أبيدان.

يجري الصيد أيضًا في المياه العذبة، في الأنهار والبرك، بوساطة زوارق طويلة وخفيفة، وتُستعمل الشباك والصنارات. ويُعدّ نهر النيجر أكثر الأنهار أهمية في الصيد النهري. وتصاد كميات كبيرة في أنهار سوكوتو وبينو وإيمو وأنامبرا. والأسماك التي تصاد إما تُباع طازجة وإما يتم تدخينها لتباع في أسواق المدن الكبيرة، خصوصًا في جنوب البلاد. ويستخدم الصيادون في بحيرة تشاد تقليديًا الطوق المصنوع من البردي في الصيد، وبدأ معظمهم يستخدم الزوارق الخشبية. وتسمى طريقة صيد الأسماك في هذه البحيرة بطريقة الخط الطويل، حيث تُربط صنارات الصيد في شكل خط طويل يوضع في قاع البحيرة. والأسماك التي تصاد، تقطّع قطعًا صغيرة، وتدخّن وتُرسل إلى أسواق جنوب البلاد[14].

انخفضت كمية الأسماك المصادة سنويًا من المياه الداخلية والمحيط الأطلسي في عام 1986، فبلغت 268 ألف طن أو أكثر قليلًا بسبب النقص في سفن الصيد البحرية وشباك الصيد وإلغاء رخص الصيد الصناعي. لكن مجموع الكميات المصطادة استمر بعد ذلك في الازدياد عدا عام 1994، إلى أن وصل إلى 751 ألف طن في عام 2009 (انظر الجدول (11-3)).

(14) The Economist Intelligence Unit, p. 22.

الجدول (11-3)

الأسماك المصطادة (1984-2009) (ألف طن متري)

1984	1986	1988	1990	1992	1994	1997	1999	2002	2005	2007	2009
378.8	268.5	279.4	316.3	318.4	282.1	405.6	477.4	511.7	579.5	615.5	751.0

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى أعداد عدة من: *The Europa World Year Book 1989*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 1989), p. 1949; *The Europa World Year Book 1993*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 1993), p. 2154; *The Europa World Year Book 1997*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 1997), p. 2485; *The Europa World Year Book 2002*, Edited by Europa Publications, The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2002), p. 3030; *The Europa World Year Book 2005*, p. 3270; *The Europa World Year Book 2010*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2010), p. 3405, and *The Europa World Year Book 2012*, p. 3448.

وضع القسم الفدرالي، التابع لمؤسسات صيد الأسماك ووزارات الزراعة في الولايات، خططًا تهدف إلى زيادة إنتاج الثروة السمكية عن طريق زيادة عدد مزارع الأسماك والتحقق من مواقع قيعان الصيد وامتدادها وإدخال وسائل جديدة ومُحسنة في الصيد البحري. لذلك احتلت نيجيريا المرتبة الثانية في كميات الأحياء المائية التي تربى في المزارع، بنسبة بلغت نحو 15.6 في المئة، من بين عشرة بلدان أفريقية تحتل المراتب المتقدمة على صعيد القارة، فحلّت بعد مصر التي بلغت نسبتها 71.4 في المئة، تقريبًا، (انظر الجدول (11-4) والشكل (11-1)). لكن تبقى مساهمة البلدان الأقل نموًا، ومعظمها من أفريقيا جنوب الصحراء ودول آسيوية، قليلة جدًا (4.1 في المئة من كمية الأحياء المائية التي تربى في العالم)[15].

الجدول (11-4)

الدول الأفريقية التي تحتل المراتب العشر في تربية الأحياء المائية على صعيد أفريقيا (2010) (بالنسبة المئوية)

الدول	النسبة المئوية
مصر	71.38
نيجيريا	15.57

يتبع

(15) *The State of World Fisheries and Aquaculture 2012* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2012), p. 28.

تابع

أوغندا	7.37
كينيا	0.94
زامبيا	0.80
غانا	0.79
مدغشقر	0.53
تونس	0.42
ملاوي	0.25
جنوب أفريقيا	0.24
دول أفريقية أخرى	1.70
المجموع	100

المصدر: *The State of World Fisheries and Aquaculture 2012* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2012), p. 28.

الشكل (11-1)
الدول الأفريقية التي تحتل المراتب العشر
في تربية الأحياء المائية على صعيد أفريقيا (2010) (الإنتاج بالطن)

دول أفريقية أخرى 21950
جنوب أفريقيا 3133
ملاوي 3163
تونس 5424
مدغشقر 6886
غانا 10200
زامبيا 10290
كينيا 12154
أوغندا 95000
نيجيريا 200535
مصر 919585

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: *The State of World Fisheries and Aquaculture 2012* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2012), p. 28.

الفصل الثاني عشر

النفط والغاز الطبيعي

أولًا: النفط

تكتسي دراسة النفط في نيجيريا أهمية مركزية، نظرًا إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البنيوية التي نتجت من استخراجه وتصديره، حيث بات العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وترك تأثيراته سلبًا وإيجابًا في مجمل القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاعات الزراعية والتجارية والمالية، وهذه ميزة تشترك فيها نيجيريا مع البلدان النامية المنتجة للنفط، ولو بدرجات متباينة إلى حد ما.

استمر البحث عن النفط في نيجيريا في الفترة بين عامي 1937 و1941، وثبت وجوده بكميات تجارية في الفترة بين عامي 1946 و1956 في غرب بورت هاركورت. وبعد ذلك، أُنفِقت مبالغ لاكتشاف النفط في مناطق المانغروف وفي دلتا النيجر، إلا أن البحث عن النفط في هذه المناطق يُعدّ أكثر مشقة، مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم، حيث يتعقد الوضع بسبب تساقط الأمطار الموسمية والفيضانات. إضافة إلى ذلك، فإن نقل النفط من المنطقة غير ممكن إلا من خلال الأنابيب التي يكلّف مدها أموالًا طائلة.

اكتُشف ما يزيد على 500 حقل نفطي متواضعة من حيث مواردها النفطية. إلا أنه كان في الإمكان اعتبار 15 منها غنية بثروة نفطية كبيرة. ويحوي كل حقل من الحقول الثلاثة الكبيرة، أي فوركاردوس (Forcardos) (1968) وميرين (Meren) (1965) ونيمبي (Nembe) (1973)، نحو مليار برميل. وكان حقل بونغا (Bonga)

آخر حقل اكتُشف في البحر في عام 1996، وفيه نحو 850 مليون برميل. ويمكن أن يصنَّف هذا النفط الكامن في مناطق يزيد عمق البحر فيها على 500 متر ويصعب استخراجه في عداد «البترول غير التقليدي». وبعد عمليات حفر بلغ عددها نحو الـ 1200 عملية، أصبحت المعلومات متوافرة بصورة شاملة في شأن هذه المنطقة. وإذا ما قدِّر اكتشاف حقول جديدة، فلن يُعثر إلا على حقول صغيرة أو صغيرة جدًا[1].

يُنتج النفط من مئات عدة من الآبار، ففي عام 1981، كان هناك نحو 140 حقلًا منتجًا للنفط في مناطق الشاطئ والمناطق المغمورة بالمياه، يقع معظمها في دلتا النيجر وفي ولايات بيندل وريفر وإيمو. وراوح متوسط إنتاج الحقول بين 300 و100.000 برميل يوميًا. لكن معظمها كان صغيرًا، حيث بلغ متوسط إنتاج نصفها أقل من 14.000 برميل يوميًا[2]. وفي ما بعد تطور إنتاج النفط واكتُشفت حقول جديدة، لكن بقيت دلتا النيجر المنطقة الرئيسة لإنتاجه، حيث يوجد أكثر من 200 حقل، وأكبر كمية منتجة من هذه الحقول هي من نوع فوركادوس يوكري (Forcados Yokri). ومن هذا النوع وحده يمكن إنتاج نحو 380.000 برميل يوميًا في الأوضاع المثالية. لكن التخريب الذي حدث في النصف الأول من عام 2009 أدى إلى إتلاف الخطوط الرئيسة لنقل هذا النوع عند تشانومي كريك، وجعل شركة شل تعلن أن قوة قاهرة أثّرت في صادرات نفط فوركادوس في الفترة من نيسان/ أبريل إلى تموز/ يوليو 2009[3]. وقبل ذلك في شباط/ فبراير 2006 عُوّق تدفق صادرات النفط بسبب قيام ميليشيات تحتج على توزيع العائدات النفطية بين أفراد المجتمع بشن هجمات على تسهيلات نقل النفط، فتضرر أحد أرصفة

---

(1) انظر: كولن كامبيل [وآخ.]، نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ 307 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص 74-75.

(2) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), p. 162.

(3) *Africa South of the Sahara 2011*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2010), p. 940.

الشحن، ما أدى إلى انخفاض الصادرات 25 في المئة. واستمر هذا الانخفاض إلى عام 2008 مع تفاقم العنف الذي دفع عاملين كثرًا في القطاع النفطي إلى مغادرة البلاد. وكانت منظمة شباب الإيجاو أعلنت في كانون الثاني/ يناير 2008 أنها تدعم الميليشيات. لذا يمكن أن يفرض استمرار العنف عائقًا آخر أمام رغبة الحكومة في زيادة إنتاج النفط(4). وهذا العنف جزء من المشهد الإثني والسياسي المتوتر الذي ناقشناه في مواضع سابقة من هذا الكتاب.

بدأ إنتاج النفط في نيجيريا في عام 1958، وارتفع بسرعة من متوسط راوح بين 100.000 و200.000 برميل يوميًا في أوائل الستينيات(5) إلى 2.3 مليون برميل يوميًا في عام 1979، وتراجع بشكل واضح منذ عام 1981 بسبب الفائض النفطي في الأسواق العالمية. لكنه عاد إلى الارتفاع في عام 1989 إلى أكثر من 1.7 مليون برميل يوميًا، ووصل إلى أكثر من مليوني برميل يوميًا خلال الفترة بين عامي 2000 و2010 باستثناء عامي 2002 و2009، إذ انخفض دون ذلك الرقم، ليعود إلى التراجع بعد عام 2010 فيبلغ الإنتاج نحو 1.7 مليون برميل يوميًا في عام 2013 (انظر الجدول (12-1)).

الجدول (12-1)

إنتاج النفط الخام (1970-2013) (مليون برميل يوميًا)

عام	إنتاج النفط
1970	1.083.1
1979	2.302.0
1980	2.058.0
1981	1.439.6
1982	1.287.0
1983	1.235.5

يتبع

(4) «Country Profile: Nigeria, July 2008,» Library of Congress, Federal Research Division, 2008, p. 13.

(5) *The Middle East and North Africa 1992* (London; New York: Europa Publications, 1991), p. 165.

تابع

1.388.0	1984
1.498.9	1985
1.466.6	1986
1.323.0	1987
1.340.0	1988
1.716.3	1989
1.726.7	1990
1.893.1	1991
1.957.0	1992
1.905.2	1993
1.820.9	1994
1.842.6	1995
1.863.1	1996
1.876.7	1997
1.939.0	1998
1.781.5	1999
2.053.6	2000
2.017.6	2001
1.801.7	2002
2.166.3	2003
2.327.5	2004
2.365.9	2005
2.233.9	2006
2.059.3	2007
2.017.4	2008
1.842.0	2009
2.048.3	2010
1.974.8	2011
1.954.1	2012
1.753.7	2013

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC]: *OPEC Annual Statistical Bulletin 1999* (Vienna, Austria: [OPEC], 1999), pp. 5-13; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2002* (Vienna, Austria: [OPEC], 2002), pp. 5-13; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2006* (Vienna, Austria: [OPEC], 2006), pp. 13-21; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2008* (Vienna, Austria: [OPEC], 2008), pp. 13-20; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011* (Vienna, Austria: [OPEC], 2011), pp. 17-30; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2013* (Vienna, Austria: [OPEC], 2013), pp. 17-30, and *OPEC Annual Statistical Bulletin 2014* (Vienna, Austria: [OPEC], 2014), p. 28.

يعزى النمو السريع لصناعة النفط، في الستينيات والسبعينيات، إلى ميزتين مهمتين يتميز بهما النفط النيجيري: الأولى جودته العالية؛ فهو يحتوي على نسبة قليلة من الكبريت وذو ثقل نوعي خفيف؛ أما الثانية، فهي قرب نيجيريا من أسواق أوروبا وأميركا، لذلك فإن النفط النيجيري يحصل على أسعار تشجيعية. إلا أنه واجه منافسة قوية من نفط بحر الشمال الذي يشبهه بالنوعية، وهو أقرب إلى الأسواق. إضافة إلى ذلك، فإن التقدم في تكنولوجيا تكرير النفط حسّن منافسة النفط الثقيل للنفط النيجيري.

كانت علاقات الدولة بشركات النفط في الفترة بين عام 1938 وما بعد الاستقلال مباشرة تقوم على اتفاقية الامتياز. وهذا الامتياز يتحدد بافتقار الدولة المطلق إلى السيطرة على إنتاج النفط وإدارته. وبحكم الطابع الاستعماري للدولة قبل الاستقلال، كان أحد أهداف الحكم الاستعماري متمثلًا في ضمان حرية عمل شركات النفط التي وظّفت رأس مالها في نشاط الاكتشاف والإنتاج. لذلك كانت تملك الحرية المطلقة في تحديد مستوى الإنتاج، وتحديد الأسعار والقيام بالتسويق. وكان دور الدولة تنظيم تحصيل الضرائب والعائدات استنادًا إلى الأسعار التي تحققها الشركات بدلًا من الأسعار المعلنة.

اتخذت رأسمالية الدولة في قطاع النفط طابعًا أكثر وطنية تحت حكم العسكر، وأتاحت أعوام الحرب فرصة سانحة لإعادة تحديد دور الدولة ورأس المال الأجنبي في الصناعة النفطية. وتطورت سياسة الدولة المتعلقة بالتنمية تحت الحكم العسكري ضمن نهج ذي شقين لاكتشاف النفط وإنتاجه. من جانب، سعت إلى التماس نمو رأس المال الأجنبي في القطاع النفطي من دون قيود. ومن جانب آخر، أقرت بحتمية الحاجة إلى رفع عائدات الدولة من هذا القطاع إلى أقصى حد، بعدما أصبح مصدرًا رئيسًا لإجمالي نفقات الدولة. وكانت أعوام الحرب الأهلية فرصة لاسترعاء انتباه الدولة للشركات الأجنبية العاملة، حيث التزمت الدولة زيادة عائدات النفط إلى أقصى حد بتوحيد أسعار النفط من خلال الأسعار المعلنة، وزيادة قوة صنع قرار الدولة في إنتاج النفط بوساطة المشاركة في رأس المال مع الشركات العاملة، والطلب من الشركات توسيع تأثيرات إنتاج

النفط في تدريب القوى العاملة ونقل التكنولوجيا، وتوفير المناخ الاستثماري والأعمال الحرة للشركات العاملة[6].

في صناعة النفط، تخدم رأسمالية الدولة في نيجيريا في الأساس المصالح الطبقية المحلية. ويقوم هذا الافتراض على الأوضاع الخاصة المحيطة بمفاوضات الاتفاق بين الدولة والشركات العاملة في النفط، في أعوام ما بعد الحرب. وكان ترتيب المصالح الطبقية المحلية في علاقتها برأس المال الاستثماري الأجنبي واضحًا منذ بداية مفاوضات الاتفاق في عام 1971. حينها كانت الهيمنة للمجلس التنفيذي الوطني (أعلى هيئة لصنع القرار في الدولة) في ذروة حكم النخبة العسكرية. وفي غياب السياسة الحزبية، كان كبار البيروقراطيين - ولا سيما السكرتاريين الدائمين في الوزارات الفدرالية للمعادن والطاقة، والصناعة والمالية - قد عُينوا في هذا المجلس. وخلال المفاوضات التي أعقبت الحرب الأهلية، كانت هذه النخب البيروقراطية مسؤولة بدرجة كبيرة عن العمل في تفصيلات المفاوضات كاملة وعن صوغ سياسة الدولة الخاصة بالنفط. وكان صعود موظفي الخدمة المدنية الذين كانوا في طور السبات في أعوام ما بعد الحرب ظاهرة لافتة. وكان يجب أن يستند أي تقويم لمدى امتداد رأسمالية الدولة في صناعة النفط وكونها وطنية ومستقلة، إلى تحليل المصالح الطبقية القصيرة المدى التي أشار إليها تورنر بـ «كومبرادورية الدولة». وانعكست بوضوح العلاقة بين هذه الطبقة والدولة والشركات العاملة في كتابات تورنر، لكن يكفي أن نذكر هنا أن السياسات الديمقراطية لفترة ما بعد الحكم العسكري لم تقوّض هذه الشبكة الثلاثية؛ فعلى المستوى النظري، توفر البنية الطبقية الداخلية هذه الأوضاع الموضوعية المواتية للتبعية والاستغلال والتخلف. وهذه البنية نفسها توفر قاعدة للمحافظة على اختراق رأس المال الأجنبي[7] في القطاع النفطي وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

حتى أوائل السبعينيات، كانت شركة شل وشركة البترول الإنكليزية تسيطران على إنتاج النفط في نيجيريا. وأعلنت الحكومة النيجيرية بعد الحرب الأهلية نيتها

(6) Cliff Edogun, «The Structure of State Capitalism in the Nigerian Petroleum Industry,» in: Claude Ake, ed., *Political Economy of Nigeria* (London; New York: Longman, 1985), pp. 90-92.

(7) المصدر نفسه، ص 96.

في تأمين السيطرة على أوجه الصناعة النفطية كلها. وأسّست شركة النفط الوطنية النيجيرية في عام 1971. وسرعان ما أصبحت هذه الشركة تملك 35 في المئة من أسهم الشركات الإيطالية والفرنسية العاملة في البلاد. ففي عام 1973، بعد مفاوضات مطوّلة، حصلت الشركة على النسبة نفسها من شركتي شل وبي بي (PB). وبعد فترة قصيرة، حصل الشيء عينه مع شركة الخليج التي تملكها الحكومة الأميركية، وكذلك مع شركة موبيل. وشملت التسوية أيضًا امتلاك نيجيريا 35 في المئة من منظمة التسويق النيجيرية المنفصلة التابعة لشركة البترول الإنكليزية. واستنادًا إلى هذه الاتفاقات، يحق لكل مساهم أن ينتج نفطًا يتناسب مع ما يملكه من أسهم. وفي الوقت نفسه، كان المنتجون مستعدين لدفع الضرائب عن حصصهم من الإنتاج. وفي عام 1977، استُبدلت شركة النفط الوطنية النيجيرية بأخرى تمتلك صلاحيات أوسع في القيام بالإنتاج على عاتقها أو المشاركة في أي نشاط تجاري في القطاع النفطي. وفي عام 1979، ارتفعت ملكية الشركة الوطنية إلى 60 في المئة في عمليات النفط الأجنبية كلها، وذلك عن طريق تقليل إنتاج النفط الذي تقوم به الشركات الأجنبية.

توسعت ملكية شركة النفط الجديدة في آب/أغسطس 1979؛ عندما أممت حصة الـ 20 في المئة العائدة إلى شركة البترول الإنكليزية، وحصة 40 في المئة العائدة إلى منظمة التسويق التي تملكها نيجيريا وشركة بي بي البريطانية. وقالت الحكومة وقتها إن السبب الذي دفعها إلى هذا التأميم هو قيام الشركات الأجنبية بتزويد نظام جنوب أفريقيا العنصري بالنفط الخام بصورة غير شرعية، الأمر الذي يتعارض مع موقف نيجيريا في عدم التعامل مع الشركات التي تتعامل مع هذا النظام. وفسّرت خطوة التأميم هذه على أنها محاولة للتأثير في السياسة البريطانية في روديسيا الجنوبية العنصرية (حاليًا زيمبابوي). وأوضحت الحكومة النيجيرية أن تعويضًا سيدفع مقابل هذا التأميم. وفي عام 1981، جرى الاتفاق على التعويض بين الطرفين. وكانت شركات النفط الأجنبية الأخرى متأكدة من أن تأميمات إضافية لا يتوقع حدوثها، ما دامت هذه الشركات تحترم سياسات نيجيريا، خصوصًا السياسات المتصلة بعلاقاتها بجنوب أفريقيا[8]. وبهذا نجحت

---

(8) Nelson, ed., p. 166.

نيجيريا في استرجاع قسم كبير من حقوقها في ثروتها النفطية التي كانت الشركات الأجنبية الاحتكارية تسيطر عليها.

شهدت العلاقات بين الحكومة وشركات النفط الأجنبية العاملة في البلاد تغيرًا في الثمانينيات، على النقيض من السبعينيات، عندما سيطرت نيجيريا على الحصة الأكبر من صناعة النفط. ففي هذا العقد أدركت الحكومة النيجيرية الحاجة إلى الاستثمارات المالية الأجنبية في قطاع الصناعة النفطية. وبعد أن أصبحت شركة النفط الوطنية تملك حصة 80 في المئة في عمليات إنتاج شركة شل، باعت 20 في المئة من حصتها في عام 1989. وظلت الشركة تشترك في عمليات إنتاج النفط مع شركات أجنبية أخرى: شيفرون وموبيل وتكساكو وألفا وأجيب، فبقيت حصتها من الأسهم ثابتة عند حدود 60 في المئة.

من أجل تطوير إنتاج النفط، وقِّع بعض الاتفاقات بين شركة النفط الوطنية والشركات الأجنبية الرئيسة، تضمنت محفزات ضريبية ومحفزات لها علاقة بالملكية في كانون الثاني/ يناير 1986. وسمحت هذه الاتفاقات بفائدة مضمونة للشركات تصل إلى دولارين عن كل برميل نفط منتَج، بهدف رفع مستويات الإنتاج والاستثمار في قطاع النفط، بعدما عانيا أزمة في الأرباح؛ بسبب انخفاض أسعار النفط، من جهة، إذ انخفض متوسط سعر البرميل إلى 14 دولارًا عام 1986، ومن جهة ثانية، بسبب النظام القديم في تحديد الضرائب.

كثفت شركة النفط الوطنية النيجيرية ضغطها على العاملين ومديري المؤسسات الأجنبية في عام 1988 من أجل زيادة الإنتاج في المناطق البعيدة. في أي حال، بعث التحسن الذي طرأ على أسعار النفط العالمية في عام 1989، إضافة إلى ارتفاع إنتاج النفط النيجيري، التفاؤل في إمكان تطوير صناعة النفط في البلاد[9] في تلك الفترة.

تجدر الإشارة إلى أن الدور الذي مارسته الشركات النفطية الأجنبية في السيطرة على مقدرات البلاد النفطية تزامن مع الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد،

---

(9) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Report, no. 1* (London: The Unit, 1993), pp. 20-25.

المتمثل في ارتفاع معدل البطالة وتزايد الديون الخارجية التي أثقلت الدولة وجعلتها تعتمد إلى حد كبير على القروض والمساعدات الخارجية التي غالبًا ما تكون مقرونة بشروط وقيود تمس استقلال البلاد في حرية التصرف، الأمر الذي يجعل سياسة نيجيريا النفطية رهينة تلك الشركات التي تتحكم بها[10].

ارتباطًا بالموضوع، يُعدّ خليج غينيا الذي تطل عليه نيجيريا أهم منطقة لإنتاج النفط من المياه العميقة في العالم، حيث وصل إنتاجه إلى 9.5 ملايين برميل يوميًا، أي ما يعادل 11 في المئة من الإنتاج العالمي. تضاعفت الاحتياطيات النفطية في أفريقيا، وأصبحت تمثّل 10 في المئة من الاحتياطيات العالمية، ويستأثر خليج غينيا بأكثر من 70 في المئة من إنتاج القارة من النفط، و75 في المئة من احتياطياته. ويكتسب النفط من هذه المنطقة أهمية خاصة لأمور عدة، أهمها غزارة الإنتاج والاحتياطي والحسابات الاقتصادية لقرب سواحل الخليج من الأسواق الأميركية الشرقية، لأنها تبلغ نصف المسافة بينها وبين الخليج العربي، ثم وقوع معظم الحقول الجديدة في المياه العميقة، الأمر الذي يوفر الحل المثالي للمشكلات الأمنية، علاوة على ارتفاع جودة النفط الخام الأفريقي مقارنة بنظيره في الخليج العربي، لأنه من النوعية الخفيفة الخالية من الكبريت المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة، ويتيح للدول المستهلكة التزام التشريعات البيئية، مع الإفادة من اختلاف شروط الاتفاقات النفطية. ففي الشرق الأوسط تنتج الشركات الوطنية النفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي. أما في خليج غينيا، فتنتج الشركات الأجنبية النفط وتضخه وتبيعه لنفسها، وفقًا لاتفاقات المشاركة في الإنتاج، وبموجبها تحصل الشركات على امتيازات التنقيب بشرط تحمُّلها النفقات، ثم تتقاسم العائدات مع الحكومة بعد خصم التكاليف، فتتحقق لهذه الشركات أرباح هائلة[11]. وهذا من دون شك من العوامل الرئيسة التي أثّرت في رسم استراتيجية الدول الغربية في هذه المنطقة، ولا سيما الولايات المتحدة.

---

(10) أياد عبد الكريم مجيد، «سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)،» دراسات دولية، العدد 38 (2008)، ص 172.

(11) أميرة محمد عبد الحليم، «الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا،» السياسة الدولية، العدد 197 (تموز/ يوليو 2014)، ص 143.

كان تقدير مجموع الاحتياطي المؤكد من النفط الخام يراوح بين 17.5 و20 مليار برميل، وفي 1 كانون الثاني/ يناير 1991 بلغ 17.1 مليار برميل. واستنادًا إلى مستويات الإنتاج لعام 1990، من المفترض أن يكفي هذا الاحتياطي مدة 27 عامًا[12]، لكنه ارتفع من 20.8 مليار في عام 1996 إلى نحو 37.1 مليار برميل في عام 2013 (انظر الجدول (12-2) والشكل (12-1)). ومن المتوقع أن يبلغ العمر المتوقع للاحتياطي النفطي 41 عامًا، ويقع معظم الاحتياطيات في دلتا نهر النيجر.

الجدول (12-2)

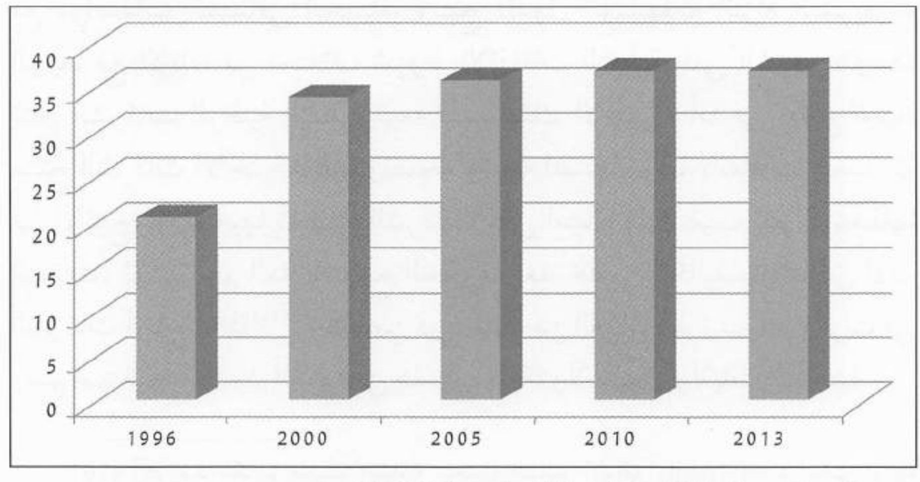
احتياطيات النفط الخام المؤكدة (1996-2013) (مليون برميل)

2013	2012	2011	2010	2005	2000	1996
37.070	37.139	37.200	37.200	36.220	34.458	20.828

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: [OPEC]: *OPEC Annual Statistical Bulletin 2000* (Vienna, Austria: [OPEC], 2000), p. 34; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2005* (Vienna, Austria: [OPEC], 2005), p. 45, and *OPEC Annual Statistical Bulletin 2014*, p. 22.

الشكل (12-1)

احتياطيات النفط الخام المؤكدة (1996-2013) (مليار برميل)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (12-2).

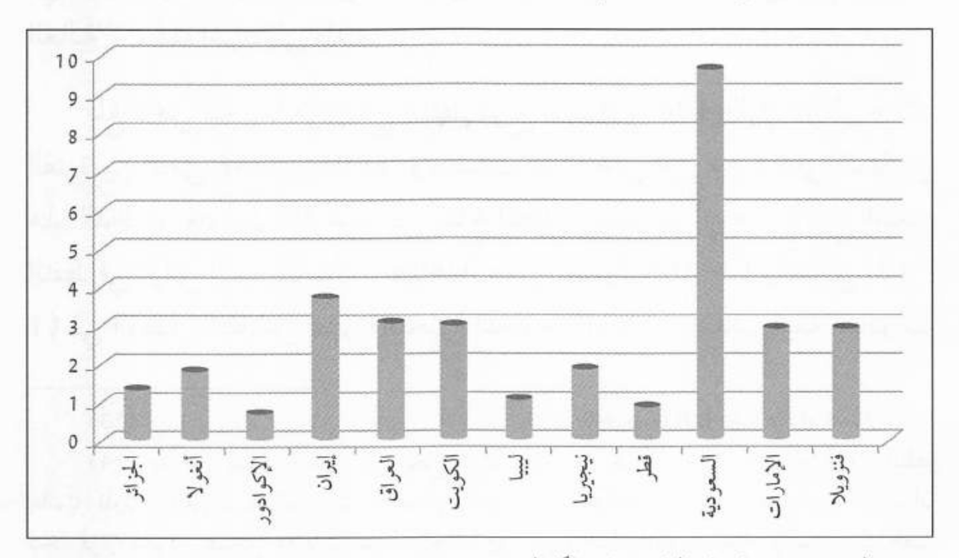
---

(12) *The Middle East*, p. 166.

نيجيريا كما نعرف بلد من بين 12 بلدًا عضوًا في منظمة أوبك، ومن بين أربع بلدان أفريقية أعضاء في هذه المنظمة، والبلدان الثلاثة الأخرى هي الجزائر وأنغولا وليبيا. واحتلت المرتبة السابعة بين دول المنظمة في إنتاج النفط في عام 2013 (الشكل (12-2))، وشكّل إنتاجها نحو 5.5 في المئة من مجموع إنتاج المنظمة في العام المذكور، وهذه النسبة أقل من العام السابق بسبب انخفاض الإنتاج كما هو موضح في الجدول (12-1). ولأن ليبيا حدت إنتاجها عام 1973، باتت نيجيريا تحتل المرتبة الأولى في إنتاج النفط في أفريقيا.

الشكل (12-2)

متوسط إنتاج النفط الخام في دول أوبك (2013) (مليون برميل يوميًا)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], *OPEC Annual Statistical Bulletin 2014* (Vienna, Austria: [OPEC], 2014), p. 28.

في أوائل السبعينيات أصبح النفط قطاعًا مهيمنًا في الاقتصاد النيجيري والمقرر الرئيس لنمو الاقتصاد الوطني. وبالنسبة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت بسرعة خلال الـ 50 عامًا الماضية؛ فبعدما ساهم هذا القطاع بـ 0.3 في المئة فقط من هذا الناتج في عام 1960، ازدادت مساهمته كثيرًا حتى بلغت 12.8 في المئة في عام 1990 و40.8 في المئة في عام 2010. وشكّل

القطاع النفطي 80 في المئة من العائدات الحكومية، و98.5 في المئة من قيمة الصادرات في عام 2008. وليس للسعر العالمي للنفط تأثير مباشر وقوي في الاقتصاد الوطني كله فحسب، بل يؤثر أيضًا في الميزانية الوطنية التي تعتمد في مشروعاتها على العائدات المتأتية من صادرات النفط. لذلك تذهب هذه العائدات التي تُقسم بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، بعيدًا في تقرير مدى التنمية الاقتصادية في البلاد. ومنذ التسعينيات، كانت عائدات التبادل الأجنبي من مبيعات النفط تقريبًا الوسيلة الوحيدة لمواجهة استيراد الحاجيات وتغطية خدمات الديون، ويتباين مقدار هذه العائدات بدرجة كبيرة من عام إلى آخر، علمًا أن تكاليف إنتاج النفط النيجيري هي أعلى بسبعة أضعاف مما في دول الشرق الأوسط، لكن انخفاض الكبريت في النفط يضعه في سلم الأسعار العالية[13]، كما أشرنا إلى ذلك.

بلغ دخل نيجيريا من إنتاج النفط كريع اقتصادي 400 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 1956 و2006. وحصلت البلاد على أكثر من 95 في المئة من هذا الدخل، بعد أول 15 عامًا من إنتاج النفط وتصديره، أي منذ ارتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينيات[14] فصاعدًا. ومن الجدول (16-3) والشكل (16-1) في الفصل السادس عشر (التجارة الخارجية)، يتبين تذبذب قيمة صادرات

---

(13) *Africa South of the Sahara* 2011, p. 940.

(14) هنا من المفيد الإشارة إلى نجاح دول أوبك بعد حرب 1973، في رفع أسعار النفط عالميًا. فأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، تستطيع مجموعة صغيرة من الدول النامية أن تتخذ قرارًا منفردًا، يصحح علاقات التبادل الجائرة في السوق الرأسمالية العالمية، وتنهي بذلك عصر الرخص الشديد لموارد الطاقة. وفي عقب ارتفاع أسعار النفط حققت الدول المصدرة للنفط فوائض مالية كبيرة في موازين مدفوعاتها، إذ لم تستطع خطط التوسع في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي في تلك الدول أن تستوعب هذه الإيرادات الكبيرة من النفط. وهنا سارعت أجهزة ومؤسسات النقد العالمية إلى إعادة تدوير هذه الأموال إليها. وبالفعل اتجه القسم الأعظم من تلك الفوائض إلى الاستثمار في السندات التي طرحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية، وفي سندات الخزينتين الأميركية والبريطانية، وإلى البنوك التجارية في أوروبا والولايات المتحدة. لمزيد من التفصيل، انظر: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة؛ 118 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص 217.

النفط في الفترة بين 1979 و2013، الناتج في الأساس من تذبذب أسعار النفط. وبلغت هذه العائدات ذروتها، أي 94.6 مليار دولار في عام 2012، بسبب ارتفاع الأسعار. وموّلت العائدات الخارجية الضخمة من النفط خلال أعوام فورة الإنفاق على مشروعات التنمية غير المستدامة وتراكمت الأموال في أيدي النخب المهيمنة التي أصابها في العقود الأخيرة سوء السمعة، حتى أصبحت نيجيريا من البلدان الأكثر فسادًا في العالم، ما أثّر إلى حد كبير في سمعة البلاد الدولية[15]. وتواجه نيجيريا في الواقع قضايا فساد عدة، ولا سيما في القطاع النفطي. فخلال عام 2013، أعلن محافظ البنك المركزي، لاميدو سنوسي للبرلمان وجود دلائل على أن مؤسسة النفط النيجيرية لم تسدد 20 مليار دولار مستحقة عليها لخزينة الحكومة الاتحادية[16]. لذلك، أصيبت رفاهية السكان والأمن البشري، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والبنية التحتية بضربات مدمرة نتيجة هذا السلوك غير المسؤول. وهذا يحيلنا إلى تحدي الفساد على المستوى الفدرالي ومستوى الولايات الذي ناقشناه في الفصل الحادي عشر.

هذا النمو في دور النفط وازاه انخفاض في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ إذ ساهمت الزراعة بـ 64.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1960، وانخفضت إلى 35.4 في المئة في عام 2010. أما الصناعة فساهمت بـ 4.8 في المئة من هذا الناتج وارتفعت إلى 8.2 في المئة في عام 1990 قبل أن تنخفض إلى 7.6 في المئة في عام 2010. والملاحظ أن النمو في مقدار القطاع النفطي لم يصاحبه نمو مماثل في عدد العاملين في هذا القطاع. ففي الواقع،

---

(15) عبد الحليم، ص 145، و Kenneth Omeje, ed., *State-Society Relations in Nigeria: Democratic Consolidation, Conflicts and Reforms* (London: Adonis & Abbey Publishers Ltd, 2007), p. 9.

(16) حمدي عبد الرحمن، «من بوكو حرام إلى النهضة الاقتصادية: تناقضات نيجيريا عملاق أفريقيا التائه،» معهد العربية للدراسات، 14 أيار/مايو 2014.
<http://studies.alarabiya.net/hot-issues/%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%88-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D9%87>.

لا تقاس أهميته بالقوى العاملة فيه، بل بحجم النفط المنتج والعائدات المتأتية منه. وعلى الرغم من ازدياد العدد الكلي للنيجيريين العاملين في هذا القطاع، في الأعوام الماضية، بقيت نسبتهم أقل من 10 في المئة من مجموع القوى العاملة في البلاد. وظلت أغلبية السكان (70 في المئة) تعمل في القطاع الزراعي الذي طاوله انخفاض متواصل.

نتج الانخفاض في القطاع الزراعي جزئيًا من صعود القطاع النفطي. لكن ذلك لا يعزى إلى استحواذ هذا القطاع على الجزء الأكبر من الاستثمارات العامة والخاصة في الاقتصاد الوطني كلها فحسب، بل يعزى أيضًا إلى التوسع السريع الذي أعطى نيجيريا جرعة سيئة مما يسمى «المرض الهولندي». فخلال السبعينيات، ولتوافر العملة الأجنبية بكثرة، ارتفعت قيمة العملة الوطنية النيرا إلى مستويات عالية مصطنعة، فأصبحت السلع المستوردة رخيصة الثمن، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على المنتوجات الزراعية والصناعية المحلية، فانخفضت مساهمتها في الاقتصاد الوطني. وهذا الركود حفز السكان على الهجرة بأعداد كبيرة من المناطق الريفية إلى المدن بحثًا عن حظوظهم من ثروة الطفرة النفطية[17]. ونجد حالة «المرض الهولندي» هذه في دول نامية أخرى منتجة للنفط، منها الدول العربية. الأمر الذي ينطبق على ما أشرنا إليه في المفاهيم النظرية في مقدمة هذا الكتاب.

من جانب آخر، تفضي المساعدات العسكرية الأجنبية إلى تشجيع الأنظمة الأفريقية على الاستمرار في الاعتماد على التنمية القائمة على النفط، بدلًا من السعي لاعتماد استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تشجع التصنيع المحلي والزراعة[18]. لذا ابتلي قطاع النفط، كما يقال، بسياسات تتعارض مع الرغبة في تحسين إنتاج النفط الخام واحتياطيات الغاز وزيادته، والمناخ الاستثماري وإجمالي الاستقرار في هذا القطاع والاقتصاد الوطني. ويتوق أصحاب المهنة الممارسون إلى توزيع

(17) J.N.C. Hill, *Nigeria since Independence: Forever Fragile?* (Britain: Palgrave Macmillan, 2012), p. 940.

(18) عبد الحليم، ص 145.

المنتوجات النفطية، بشكل فاعل عبر البلاد، بأسعار ملائمة وضمان استقرار هذا التوزيع، وذلك كله يتطلب جهدًا حقيقيًا والتزامًا كاملًا، لا من الحكومة فحسب، بل من أصحاب المصلحة الآخرين أيضًا، كشركات النفط والقطاع الخاص والأشخاص ذوي العلاقة. إذًا تتطلب العملية تضافر الجهد لتطابق الأهداف. وبما أن مصلحة كل واحد من أصحاب المصلحة تختلف عن مصلحة الآخرين، هناك حاجة إلى مزامنة الفوائد ومواءمتها مع مجمل المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويجب على أصحاب القرار في القطاعات كلها إيجاد وجهة نظر متوازنة، وفي الوقت نفسه يجب أن تكون أعمالهم أو إجراءاتهم خاضعة للاطلاع عليها جيدًا ومفهومة قبل احتساب إمكان تحقيق إجماع أصحاب المصلحة[19].

إن التوسع السريع في قطاع الصناعة النفطية وزيادة هيمنته على الاقتصاد حوّلا نيجيريا دولةً ريعية. الأمر الذي يعني أن معظم موارد الحكومة الاتحادية يأتي من مصادر من خارج البلاد بدلًا من أن يكون من داخلها. لذلك لا تعتمد الحكومة لا على الضرائب التي تفرضها على المواطنين، ولا على الرسوم التي تُفرض على بعض الخدمات التي تقدمها، ولا على القروض التي تأخذها من المسلّفين المحلين في تكوين دخلها. في الواقع، منذ السبعينيات، بات كثير من مواردها ناتج من «الريوع» التي تدفعها إليها شركات النفط المتعددة الجنسية.

هذه الموارد المالية تخلّف تبعات اجتماعية وسياسية، لأن الحكومة الاتحادية لا تعمل على استثمار الإمكانات الممكنة بشكل كامل لزيادة مواردها. مثلًا، الدخل الإضافي الذي يمكن أن تحصل عليه من نظام ضريبي أكثر كفاءة، يمكن أن يُنفق على تعزيز الخدمات العامة وتوسيعها. وبما أن الحكومة الاتحادية لا تعتمد على مواطنيها في تنمية دخلها، فإنها تسمع أقل إلى وجهات نظرهم أو لا تستجيب إلى مطالبهم بسهولة. لذلك دُمر العقد الديمقراطي الذي يربط الضريبة بالتمثيل السياسي بشدة. وفي نيجيريا، كما في الدول الريعية الأخرى، تكون الحكومة المركزية المستلم الأول للريوع المتحصل عليها. وهذا التركز

---

(19) Pascal G. Dozie, *Perspectives on Nigeria's Economic Development*, 2 vols. (Ibadan: Safari Books, 2012), vol. 1, pp. 33-34.

للثروة والقوة الاقتصادية في أيدٍ قليلة يعطيها الوسائل والمحفزات للإساءة إلى العملية الديمقراطية، وحشو صناديق الاقتراع، وإرهاب الناخبين والتلاعب بالانتخابات[20]. كما أشار بعض التحليلات إلى أن استخراج النفط من طرف الدول الأفريقية، وأجزاء أخرى من العالم النامي دائمًا، يؤدي إلى القمع السياسي والفساد[21]، الأمر الذي أشرنا إليه في المفاهيم النظرية، وكيف أن الأنظمة في الدول الريعية تميل إلى التسلط والقمع.

كي تتمكن نيجيريا من تحقيق سياستها النفطية المنسجمة مع مصالحها، عليها أن تتبع: إيجاد الحلول للمشكلات الداخلية والقضاء على مظاهر الفقر والفساد والبطالة المتفشية؛ الاعتماد على الكفاءات الوطنية في وضع الخطط والسياسات النفطية؛ التوزيع العادل لثروات البلاد على مكونات الشعب كلها؛ دعم التحولات الديمقراطية التي تشهدها البلاد بالشكل الذي يتيح لأطياف الشعب المشاركة في رسم سياسة البلاد، ومنها السياسة النفطية. وبالنتيجة فإنها ستكون سياسة معبرة عن واقع المجتمع النيجيري، وبعيدة عن التأثيرات وعن الضغط الذي تتعرض له البلاد[22].

1 - التلوث البيئي الناتج من استخراج النفط

تنتج من الطريقة التي يُستخرج بها النفط تأثيرات بيئية شديدة الضرر بعشرات الآلاف من السكان. وهذه التأثيرات تصيب المواطنين الذين يسكنون قرب آبار النفط في منطقة دلتا النيجر، بشكل خاص. في الواقع، اعتُمدت قوانين وإرشادات ومعايير كثيرة متعلقة بالتلوث في الـ 40 عامًا الماضية، وفرضت الحكومة الاتحادية تنفيذها على شركات النفط العاملة كلها، لكن يستمر إهمالها أو تنفيذها جزئيًا فحسب، أو تفسَّر بما يسمح بحدوث التلوث بدرجات كبيرة وعدم معالجته وتنظيفه.

---

(20) Hill, pp. 85-86.

(21) عبد الحليم، ص 145.

(22) مجيد، ص 175-176.

كافحت السلطات النيجيرية مطولًا من أجل المحافظة على هذه المعايير التي هي الآن موضع شك. ففي منتصف التسعينيات قدِّر أن 14.500 برميل من النفط تسربت في 300 حادث منفصل. ومن المرجح أن هذه الأرقام منخفضة جدًا. فثمة تقدير يشير إلى تسرُّب نحو 2.5 مليون برميل من النفط في 4835 حادثًا منفصلًا في الفترة بين عامي 1976 و1996. وصرّح كلٌّ من دارن كيو وديفيد فيلبس أن الرقم أكثر من ذلك، وقدّرا أن نحو 12.75 مليون برميل تسرّب في الفترة 1957 و2007، على الرغم من أن التنظيف يطاول كميات قليلة جدًا من النفط المتسرب. في الواقع، يُعتقد بأن 600.000 برميل فقط من 2.5 مليون برميل متسرب، قد استرجعت. ومن أسباب ذلك إخفاق السلطات في فرض التشريعات التي أصدرتها في أوقات مختلفة، ذلك أن معظم مؤسسات الدولة والحكومات المحلية العاملة في إدارة الموارد البيئية تعاني نقص التمويل، والموظفين المدربين، والخبرة التقنية، والمعلومات الكافية، وإمكانات التحليل والشروط المسبقة الأخرى، لتنفيذ سياسات شاملة وبرامج تتعلق بهذا التلوث. إضافة إلى المنافسة الحاصلة بين الجهات المعنية في هذا المجال.

نتيجة التسرب النفطي هذا، تُعدّ دلتا النيجر الآن واحدًا من خمسة أماكن توصف بأنها الأكثر تلوثًا في العالم؛ حيث يلوّث النفط المتسرب المجاري والجداول وغابات المانغروف والتربة والحياة المائية، في حين تنتج من الغاز المحترق سُحب حامض الكبريتيك التي تلوّث النباتات والغابات ومياه الأمطار. وتتأثر مصادر العيش التقليدية للمنطقة بطرائق مختلفة، وتعاني نسبة عالية من القاطنين في هذه المنطقة التسمم النفطي، إضافة إلى الأمراض الأخرى المنقولة من خلال المياه مثل الملاريا، والزحار (دزنتريا)، والسل، والتيفوئيد والكوليرا.

أخفقت الحكومة الاتحادية في الفرض الكامل للقوانين المتعلقة بالنفط، وفي التحقق من أن الصناعة النفطية تتوافق مع المعايير البيئية، فإذا بإخفاقها يقوّض نوعية الحياة لآلاف السكان في دلتا النيجر، ويحد فرصهم لتحسين حيواتهم ذاتيًا[23]. وهذا السبب، إلى جانب أسباب أخرى تتعلق بعدالة توزيع

---

(23) Hill, pp. 82-85.

موارد النفط بين المناطق، ساهم في ظهور الميليشيات المسلحة في هذه المنطقة.

ما زال هناك مواطنون يُجرحون أو يُقتلون بفعل انفجار بعض الأنابيب. ففي نيسان/ أبريل 2001، حصلت كارثة في حقل نفطي، كانت شركة شل قد أوقفت العمل فيه منذ عام 1993؛ فقد حدث كسر في أنابيب النفط أدى إلى تساقط مادة النفط على إحدى القرى وعلى ما يحيط بها من مزارع تسعة أيام. وتفاقم الوضع أكثر عندما تدفق الغاز أيضًا، فدُمرت المحاصيل الزراعية وسُممت الماشية[24].

من وجهة النظر العلمية المتعلقة بالتأثيرات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية لاستخراج النفط من المناطق النهرية في نيجيريا، يشير أنغاي إلى أن الازدهار الاقتصادي الذي أتاحه النفط ولّد مشكلات بيئية واجتماعية - اقتصادية، لأن قاطني المناطق البيئية التابعة الأراضي النهرية في نيجيريا، حيث يتَج النفط، يكونون الضحايا الأكثر تضررًا نتيجة استخراجه وانسكابه.

يقول بول كولير من منظمة العمل الدولية إن ثروة الحلم التي تتمثل في النفط كانت توزع توزيعًا غير متساو، فكانت الوضعية الاجتماعية - الاقتصادية للسكان تتقرر من خلال ما يملكونه من أراض زراعية، في حين استحوذ استخراج النفط على أجزاء من الأراضي الواسعة التي يعتمد عليها السكان الريفيون. وعزز التصدير السريع للنفط فعليًا انخفاض دخول المناطق الريفية، في حين كان المرء يتوقع ارتفاع دخلها[25]. وأثار سكان أوغوني شفقة العالم، فأمست حالتهم عنوانًا للإجحاف؛ فهناك نحو نصف مليون مواطن يقطنون في الدلتا الغنية بالنفط. وكانت شركة شل العملاقة باشرت أعمالها فيها منذ عام 1958، بتحالف وثيق مع حكام نيجيريا الدكتاتوريين وبحماية منهم. من هنا، تعيَّن على السكان في أوغوني أن يعيشوا تحت وطأة التدمير الذي لحق بالبيئة وأن يعانوا الاستغلال والقهر والبطش

(24) كامبيل [وآخ.]، ص 75.

(25) Augustine A. Ikein, D.S.P. Alamieyeseigha and Steve Azaiki, eds., *Oil, Democracy, and the Promise of True Federalism in Nigeria* (Lanham, Md: University Press of America, 2008), pp. 87-88.

والموت. ولربما كان المصير الذي آل إليه الكاتب والناشط البيئي كين سارو ويوا خير شاهد على هذا الظلم؛ إذ نفِّذ فيه حكم الإعدام لأنه عارض الحكومة وشركة شل العملاقة، وأثار ذلك ضجة في أنحاء العالم[26].

2- تكرير النفط

يعكس وضع صناعة تكرير النفط أيضًا ما يواجه البلاد من مشكلات تتعلق بالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية. ومن المفترض أن يشكّل النفط ومنتوجاته القوة الدافعة الرئيسة لتسريع هذه التنمية. وإن أي خطط ناجحة في هذا الميدان لا بد من أن يكون في أولوياتها حسن التصرف بهذه الثروة وتكثير منافعها.

أنشئ أول معمل لتكرير النفط في أليسا أليم، قرب بورت هاركورت، وبدأ العمل فيه نحو أواخر عام 1965. وكانت طاقته الإنتاجية البالغة 38.000 برميل يوميًا، تلبي المتطلبات الداخلية من المنتوجات النفطية في ذلك الوقت. وجرت توسعته، لتصل طاقته الإنتاجية إلى 60.000 برميل يوميًا بعد الحرب الأهلية. إلا أن هذا الإنتاج لم يكن يسد حاجة الاقتصاد المتسارع النمو في حينه. وأنشئ معمل تكرير إضافي آخر في واري وافتتح في عام 1978، بطاقة إنتاجية تصل إلى 100.000 برميل يوميًا. وهذا المعمل تملكه بشكل كامل شركة النفط الوطنية النيجيرية التي احتفظت بحصة 80 في المئة في معمل بورت هاركورت، منذ عام 1979. وكانت هذه الشركة تكرر كميات كبيرة من النفط خارج البلاد، وذلك لمواجهة النقص المحلي في المنتوجات النفطية. وكانت شركة شل تقوم بهذا التكرير في الأغلب وتكرر كميات من النفط في الكاميرون وغانا وساحل العاج. وبدأ معمل ثالث بالعمل في تشرين الأول/ أكتوبر 1980 في كادونا. وكانت المعامل الثلاثة هذه تعطي إنتاجًا فائضًا من بعض المنتوجات النفطية المحدودة التي يمكن تصديرها إلى الخارج[27].

واجهت المصافي المحلية مشكلات تقانية ناتجة من التوقف الدوري عن

---

(26) كاميل [وآخ.]، ص 75.

(27) Nelson, ed., pp. 171-172.

العمل، فانخفضت طاقتها الإنتاجية من 74 في المئة في عام 1983 إلى 41 في المئة في عام 1987 قبل أن ترتفع إلى 58 في المئة في عام 1988. ودُعم الجهد المبذول لإصلاح طاقة تكرير المصافي وتوسعتها بإكمال معمل التكرير الثاني في بورت هاركورت، في آذار/مارس 1989. كذلك، بدأت شركة النفط الوطنية العمل لامتلاك أسهم في معامل التكرير في ما وراء البحار[28]. والملاحظ أن طاقة التكرير في المصافي المحلية ارتفعت قليلًا في الفترة بين عامي 1995 و2000، وبقيت عند الكمية نفسها منذ ذلك التاريخ حتى عام 2013 (انظر الجدول (3-12) والشكل (3-12)) على الرغم من الطلب المتزايد على المنتوجات النفطية المكررة. وهذا يعكس إخفاقًا كبيرًا في هذا الجانب، ويكلّف البلاد مبالغ مالية إضافية؛ لأن هذه المنتوجات تستورد من الخارج أو تكرَّر هناك.

الجدول (3-12)

طاقة التكرير (1995-2013)

(1000 برميل يوميًا من النفط الخام)

الموقع	1995	2000	2008	2010	2012	2013
واري	120	125	125	125	125	125
كادونا	110	110	110	110	110	110
بورت هاركورت	54	60	60	60	60	60
بورت هاركورت الجديد	1350	150	150	150	150	150
المجموع الكلي	424	445	445	445	445	445

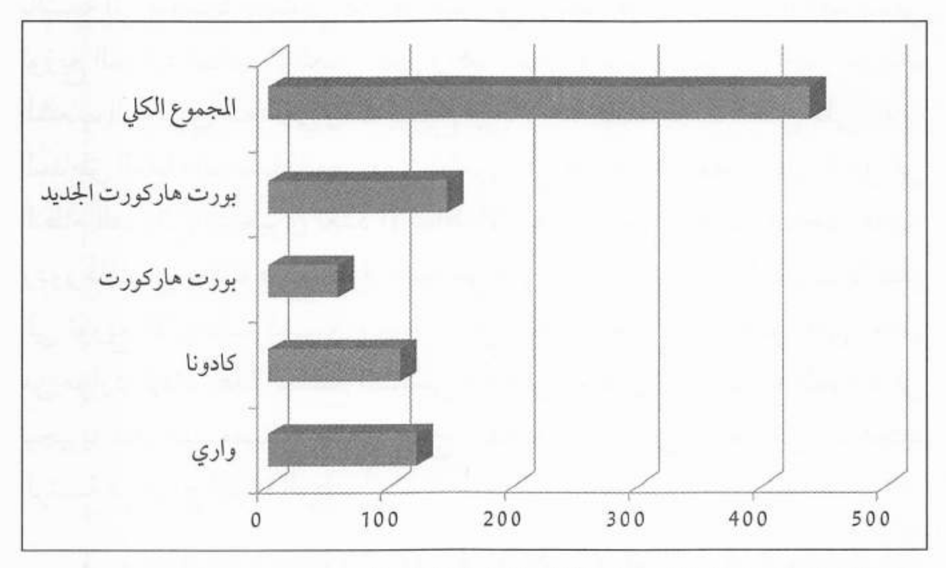
المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: [OPEC]: *OPEC Annual Statistical Bulletin 1999*, p. 67; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2001* (Vienna, Austria: [OPEC], 2001), p. 68, and *OPEC Annual Statistical Bulletin 2014*, p. 37

(28) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile, 1990-91* (London: The Unit, 1990), p. 30.

الشكل (12-3)

طاقة التكرير بحسب الموقع (2013)

(1000 برميل يوميًا من النفط الخام)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (12-3).

3- النفط والفدرالية

أتاح التمازج التاريخي للأوضاع الاقتصادية والسياسية في نيجيريا أن تجمع الحكومة الاتحادية الجزء الأعظم من إيرادات البلاد وتقسِّمها بين إداراتها والمستويات الحكومية المختلفة. وتُعدّ عملية إنجاز تحويل الإيرادات بين المستويات الحكومية في النظام الفدرالي النيجيري مسألة بالغة الأهمية، خصوصًا في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية المعقدة، وتأثير عائدات النفط في التنمية على المستويين الوطني والإقليمي. وتسبب الاقتصاد المعتمد على النفط في هذا البلد في بروز فجوة مالية واضحة بين المناطق المنتجة وغير المنتجة للنفط. فالحكومة الاتحادية هي التي توزع إيرادات الدولة، ويفرض توظيفها للتنمية والتطور أعباء أساسية على المناطق القليلة المنتجة للنفط التي يجب أن تدعم التنمية، من دون أن تحصل على منفعة كافية أو رعاية. إن هذه المسألة أوليّة لفهم

أن المتطلبات الدائمة للجنس البشري لا يمكن أن تلبى باعتماد فلسفة توزيع الثروة الوطنية، استنادًا إلى المجموعة (الإثنية) أو التفاوت الإقليمي (هناك صورة تبدو من عدم المساواة في المواطنة في داخل البنية الإثنية للنظام السياسي). فمن المهم بالنسبة إلى نيجيريا وصانعي قرارها السياسي تسخير طاقاتها باتجاه الإنصاف في توزيع الموارد المالية، والعمل على وحدة المجموعات الإثنية من أجل مصلحة الشعب النيجيري كله. ففي وقت يُسمح فيه بالاختلافات، يجب العمل على رعاية المناطق القليلة المنتجة للنفط. ومن الأمور التي قد تبدو مستعصية على الحل في النظام الفدرالي النيجيري تعددُ الأنماط الإثنية التي تمثّل مصالح المجموعات، ودور ذلك في ماكينة صنع القرار السياسي على المستوى الفدرالي، حيث لا يُنظر إلى توزيع الإيرادات كمهمة اقتصادية، بل كمعركة على من يحصل على مقدار من موارد البلاد. هذا الملمح التنافسي الخاص المتعلق بنظام توزيع الموارد في نيجيريا كان ضد مصالح مناطق إنتاج النفط القليلة، على الرغم من مساهمتها الرئيسة في إنتاج الثروة الوطنية[29].

في ما يخص آلية توزيع الإيرادات في البلاد، ذكر أوسشيمر أن الجانب المالي في النظام الفدرالي ثبت بأنه يشكل مسألة شائكة ويعكس بشكل واضح رغبة كل منطقة في التمتع بالسلطة. تاريخيًا، أيد النيجيريون من المناطق الغربية والشمالية الأغنى زيادة استخدام آلية الاشتقاق (أي تخصيص نسبة معينة من الموارد للمناطق التي تُنتج فيها). وقاوم سياسيو المنطقة الشرقية إلى حد كبير هذا الاتجاه، على الأقل حتى بعد أن تعزز شكل نيجيريا الدستوري. لكن بعد الاكتشافات الكبيرة للنفط في المنطقة الشرقية التي بدأت في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، بدأ الساسة الشرقيون يفضلون آلية الاشتقاق؛ ففي عام 1953، كانت مبادئ الاشتقاق تستند بالكامل إلى مبدأ عدم سيطرة القبائل الرئيسة على إنتاج النفط الخام. وخلال فترات ازدهار اقتصاد المحاصيل النقدية، استفادت المناطق الشمالية والغربية، ولا سيما مما ورد في الدستور الذي ينص على أن أي منطقة تقرر تسليم مواردها ستعود إليها نسبة 50 في المئة من عائدات أي من الضرائب

(29) Ikein, Afamieyeseigha and Azaiki, eds., pp. 85-86.

التي تتسلمها الحكومة الاتحادية المتعلقة بأي استخراج للمعادن في تلك المنطقة. وتتباهى نيجيريا بتطبيقها الأنموذج الفدرالي الأميركي، لكن الجانب المالي في فدراليتها يتناقض تناقضًا حادًا مع المعمول به في الولايات المتحدة الأميركية التي تطبّق فدرالية مالية تنافسية في الأساس، يعود فيها أي شيء إلى دائرة اختصاص الولاية، نفطًا كان أم أي مصدر آخر، والأمر نفسه يطبَّق في كندا. أما في نيجيريا، فعندما أصبح النفط أكثر الموارد قابلية للنمو من الثروة الوطنية، طُرحت مسوغات سياسة مضمونها أن من غير العدل أن تعطى موارد النفط إلى الولايات أو المناطق التي ينتَج فيها لتكون لها حصة الأسد، لأن هذا يجعل مثل هذه الأموال الضخمة من نصيب المناطق المحظوظة بشكل دائم، وبالتالي تصبح أكثر تطورًا على حساب المناطق المبتلاة بالفقر في البلاد. لذلك، اعتُمد توزيع عائدات النفط بشكل نسبي. وانخفضت النسبة من عام 1954 حتى الوقت الحاضر: في عام 1954 (100 في المئة)، 1958 (50 في المئة)، 1970 (45 في المئة)، 1975 (20 في المئة)، 1981 (2 في المئة)، 1992 (1.5 في المئة)، 1994 (3 في المئة)، وفي الفترة بين عامي 1994 و1995 رفعت النسبة في مسودة الدستور إلى 13 في المئة[30].

استنادًا إلى «مبدأ الاشتقاق»، وهو نص دستوري، على الحكومة أن تعيد إلى أي ولاية 13 في المئة من الإيرادات الطبيعية المنتجة فيها، في حين يريد نيجيريون كثر زيادة تلك النسبة. وقبل بروز النفط كمصدر رئيس للعملات الأجنبية في منتصف السبعينيات، حافظت المنتوجات الزراعية على هذا الامتياز وبلغ الاشتقاق 50 في المئة. وكانت المفارقة تتمثل في أن المنتوجات الزراعية الكبرى تأتي من مناطق ثلاثة تكتلات عرقية ذات نفوذ: الكاكاو من الغرب، والفول السوداني من الشمال، ومنتوجات النخيل من الشرق.

يوجد النفط، الذي أصبح منذ ذلك الوقت المورد الأساس للبلاد، في مناطق الأقليات التي لا تمتلك قاعدة للنفوذ، وبالتالي أصبحت نسبة الاشتقاق محل نزاع. كما أن المناطق التي يوجد فيها النفط متخلفة وفقيرة إلى حد يجعل من نسبة

---

(30) Ikein, Alamieyeseigha and Azaiki, eds., pp. 86-87.

الاشتقاق البالغة 13 في المئة غير كافية، ولذلك تتركز المطالب في منطقة إنتاج النفط على الإهمال الذي تتعرض له المنطقة، وعلى الاعتقاد بأن تلك الأقاليم يُضحّى بها لأنها تفتقر إلى القوة السياسية. ويجب أن تضمن صيغة تخصيص الإيرادات الإقرار بأن المناطق التي توجد فيها قاعدة موارد البلاد ستحصل على نصيب عادل، يكون كافيًا لتنميتها الدائمة. وتتطلب المساواة والعدالة أن تتحكم كل ولاية بجزء مهم من مواردها. لذلك، يؤكد كثر ضرورة رفع نسبة الاشتقاق في أي صيغة قائمة على المشاركة في الإيرادات[31].

لمزيد من التوضيح، نشير إلى أن معظم إنتاج النفط في البلاد مصدره دلتا النيجر، كما بيّنا أعلاه، حيث يسكن شعب الإيجاو، وتنتج من مناطق سكناه 75 في المئة من النفط. ويُستخرج نحو 90 في المئة من نفط الساحل أيضًا، من مستوطنات الإيجاو القريبة من الساحل في ولايات أكوا - أبوم، ريفرز، الدلتا، إيدو وأوندو. وفي الواقع تُعدّ أراضي الإيجاو من بين المناطق الأكثر إهمالًا والأقل تطورًا في دلتا النيجر. وجدير بالذكر أنه جرى إنشاء المؤتمر الوطني للإيجاو، وهو إحدى منظمات المجموعات الإثنية الصغيرة التي ظهرت في التسعينيات في الدلتا الغنية بالنفط، للتعبير عن مطالب ومصالح وتظلمات الإيجاو - أكبر مجموعة إثنية في الدلتا. وظهر المؤتمر في سياق الأزمة الاقتصادية والحكم العسكري والإصلاح وبرنامج التحول السياسي، حين كان الفضاء السياسي محدودًا، ونخب الإثنيات تبحث عن مركزة المجموعات ذات الهوية الإثنية من أجل الحصول على دعاية أفضل لحملاتها السياسية، لإنشاء ولايات جديدة وتعويض جيد عن التلوث البيئي الناتج من النفط وحصة أكبر من عائداته.

وُجهت مطالب المؤتمر إلى الحكومة الفدرالية وشركات النفط العاملة في المنطقة. ويرى المؤتمر الوطني للإيجاو، مثل المنظمات الأخرى في الدلتا، أن السيطرة على الموارد تمثّل مطالبه الرئيسة، علمًا أن ممارسة هذه المنظمات السياسة، في وقت لاحق، أصبحت عاملًا رئيسًا في الصراعات التي تعانيها

(31) أكبان هـ. إيكبو «الفدرالية المالية في نيجيريا: قضايا غير محسومة،» في: حوارات في الفدرالية، تحرير راؤول بليند بناخر وإيغيل أوستاين (بيروت: دراسات عراقية، [د. ت.])، ص 137-138.

المنطقة، وُوظفت في السعي من أجل حل النزاع وللسلم الدائم[32]، على الرغم من تعثُّر هذا الجهد.

تتدفق الإيرادات في بعض الأنظمة الفدرالية من وحدات الاتحاد الفدرالي إلى المركز. ويبدو في الأنموذج الفدرالي النيجيري أنه ينبغي للولايات أن تتحكم بنسبة معقولة من مواردها. وعندها يمكن أن تطور كل ولاية مواردها بأفضل قدراتها، وأن تساهم مساهمة ملائمة في تمويل المركز. لكن في حقيقة الأمر، العكس هو السائد في الوقت الحاضر: فالمركز يتحكّم بالموارد، ومنها المورد الأهم: النفط. لذلك هناك حاجة ملحة إلى إعادة هيكلة الفدرالية المالية في البلاد، بناء على نقاط القوة والضعف المتنوعة في الوحدات الفدرالية[33]. ومن المهم جدًا أن يتحول الاقتصاد النيجيري من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط الذي تتحكم بموارده الحكومة الاتحادية، إلى اقتصاد إنتاجي متنوع تساهم فيه جميع الولايات، وهذا يمكن أن يساهم في التخفيف من حدة الصراع على موارد النفط.

من ناحية أخرى، سيعاني النظام الفدرالي في نيجيريا، إذا أخذت موارد السنة المالية من النفط أو أي مورد آخر، على أساس التفضيل المستمر لمصالح أقلية من دون مراعاة مصالح أقلية أخرى، ومن ثم زيادة مخاوف الابتعاد عن اعتماد العدل والإنصاف لإيجاد توازن في بنية النظام الفدرالي. ومن الضروري أن يعمل صانعو القرار السياسي في البلاد على موازنة حالة عدم المساواة المتأصلة في توزيع الإيرادات، بين مستهلكي هذه الإيرادات الرئيسين ومنتجي الإيرادات. فالفئة الأولى (أي المستهلكون) هي مناطق غير منتجة للنفط، وهي الأغلبية، والثانية هي مناطق قليلة منتجة للنفط. فإذا بالولايات القليلة المنتجة للنفط تساهم في معظم إيرادات الخزينة الاتحادية. هذا التدبير ربما يقلص عدم المساواة الهيكلية في نظام توزيع الإيرادات الفدرالية، ولكن من ناحية أخرى، يبدو أن النظام لا يتفهم سوء

---

(32) Cyril Obi and Siri Aas Rustad, eds., *Oil and Insurgency in the Niger Delta: Managing the Complex Politics of Petro-violence*, Africa Now (London; New York: Zed Books Ltd, 2011), pp. 71-73.

(33) إيكبو، ص 137-138.

الأوضاع البيئية والاجتماعية - الاقتصادية في المناطق المنتجة للنفط[34]. إذًا لا بد من الاتفاق على حل يؤدي إلى حالة من التوازن الدائم في الانتفاع من الثروة النفطية في المناطق المنتجة وغير المنتجة، بما يعزز فرص التنمية وحماية البيئة ولحمة المجتمع في عموم البلاد.

ثانيًا: الغاز الطبيعي

تتوافر نيجيريا على أكبر مخزونات الغاز الطبيعي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وتتركز هذه المخزونات في منطقة الدلتا، حيث يكون معظم الغاز مع النفط في وحول الدلتا. كذلك يوجد الغاز الطبيعي بصورة مستقلة عن النفط. وهناك ثلاثة استخدامات كامنة للغاز: إعادة حقنه إلى آبار النفط للمحافظة على ضغطها، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتسييل الغاز من أجل تصديره إلى الخارج. ويبدو أن الاستخدام الثاني قابل للتطبيق بسبب إمكانية استخدام كميات كبيرة في هذا المجال. لذلك، يُستخدم الغاز في توليد الطاقة الكهربائية قرب بورت هاركورت وفي يوغلي، وفي القطاع الصناعي في هذين المكانين وفي أبا[35]. لكن هذا الاستخدام دون ما يطمح إليه البلد الذي يعاني نقص إمدادات الكهرباء، الذي سنأتي إلى مناقشته.

أعلنت الحكومة، في أواخر السبعينيات، عزمها بناء واحد من أكبر مصانع تسييل الغاز في العالم، في بوني. وكان يُعتقد بأن العائدات التي ستأتي من تصدير الغاز ستكون بقدر تلك المتأتية من صادرات النفط. لكن المشروع أجِّل في وقته، بسبب النقص في الموارد المالية. ففي عام 1990، قدر إنتاج الغاز بـ 27.600 مليون متر مكعب، وكان 77 في المئة منه يُحرق. وازداد الإنتاج الإجمالي من 68.400 مليون متر مكعب في عام 2007 إلى 84.845 مليون متر مكعب في عام 2012 وانخفض إلى 79.626 مليون متر مكعب في عام 2013 (الجدول

---

(34) Ikein, Alamieyeseigha and Azaiki, eds., pp. 87-88.

(35) R. J. Harrison Church, *West Africa: A Study of the Environment and of Man's Use of it*, with a Chapter on Soils and Soil Management by P. R. Moss, 7th ed., Geographies for Advanced Study (London: Longman, 1974), pp. 472-473.

(4-12) والشكل (4-12)). ويشترى 75 في المئة من الغاز المستهلك من شركة NEPA - سميت في ما بعد PHCN. وفي محاولة للحد من الإسراف في حرق الغاز، أصدرت الحكومة مرسومًا ينص على معاقبة شركات النفط على هذه الممارسة. دخل المرسوم حيز التنفيذ في عام 1985، لكنه أثّر في 69 حقلًا من مجموع 155 حقلًا نفطيًا، وبدأ كثير من المنتجين الكبار بإنشاء مرافق لإعادة حقن الغاز[36]. وانخفضت كميات الغاز المحروقة في الأعوام الأخيرة بنسبة كبيرة، من 22.300 مليون متر مكعب إلى 12.112 مليون متر مكعب في الفترة بين عامي 2007 و2013 (الجدول (4-12)). ويكلّف حرق 18 مليار متر مكعب من الغاز في العام 4 مليارات دولار. واستنادًا إلى شركات النفط، يقدَّر الاستهلاك المحلي للغاز بـ 3.000 مليون متر مكعب سنويًا فقط. وازداد استخدام الغاز خصوصًا، عندما بدأ مشروع واري للغاز بضخ 17 مليون متر مكعب يوميًا من الغاز عبر الأنابيب، من دلتا النيجر إلى محطة الطاقة قرب لاغوس في عام 1990. على الرغم من ذلك، كان حرق الغاز سببًا رئيسًا للخلاف بين المجموعة الإثنية أوغوني وشركة شل في التسعينيات. وكانت الحكومة قد حددت 31 كانون الأول/ ديسمبر 2008 لإنهاء عملية حرق الغاز بشكل نهائي، لكن هذا الهدف لم يتحقق، ولو تحقق في أي وقت، لما اقتصرت تأثيراته الإيجابية على البيئة فحسب، بل لازدادت كميات الغاز المتوافرة للتصدير. ففي عام 1996، منحت شركة شل نيجيريا 320 مليون باوند استرليني لإنشاء مصنع جديد لمعالجة الغاز في سوكو، في ولاية ريفرز، وكان المصنع يمكّن شل من حرق غاز أقل في دلتا النيجر وينتِج الغاز الطبيعي المسال. وعندما اكتمل المصنع كان مؤهلًا لتسليم 12.7 مليون متر مكعب من الغاز يوميًا. لكن المصنع عانى منذ بدايته شفطًا غير قانوني من الأنابيب التي تغذيه. وتكررت هذه الحوادث والكميات المسحوبة في عام 2009، وأغلقت شل أكثر من 50 صمامًا غير شرعي في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر، من العام نفسه. وفي كانون الثاني/ يناير 2010 دفعت هذه المخالفات شل إلى إعلان غلق المصنع موقتًا. وأعيد فتحه مجددًا في تشرين الأول/ أكتوبر ليغلق ثانية بعد شهرين، بعد اكتشاف تسرب آخر. وكان من المتوقع أن ينتِج الحقل البحري في أغبامي 450 مليون متر

(36) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 941.

مكعب من الغاز يوميًا، إضافة إلى إنتاجه من النفط الخام. وكانت شل سلمت أول كمية من الغاز من نظام جمع الغاز التابع لها في كانون الثاني/ يناير 2006[37].

إن هذه الإشكالات التي واجهت تطوير إنتاج الغاز ناتجة في الأساس من عدم التوصل إلى صيغة مقبولة في مناطق إنتاج النفط والغاز بين الحكومة الفدرالية والمجتمع المدني كما ذكرنا آنفًا.

الجدول (12-4)

إنتاج الغاز الطبيعي

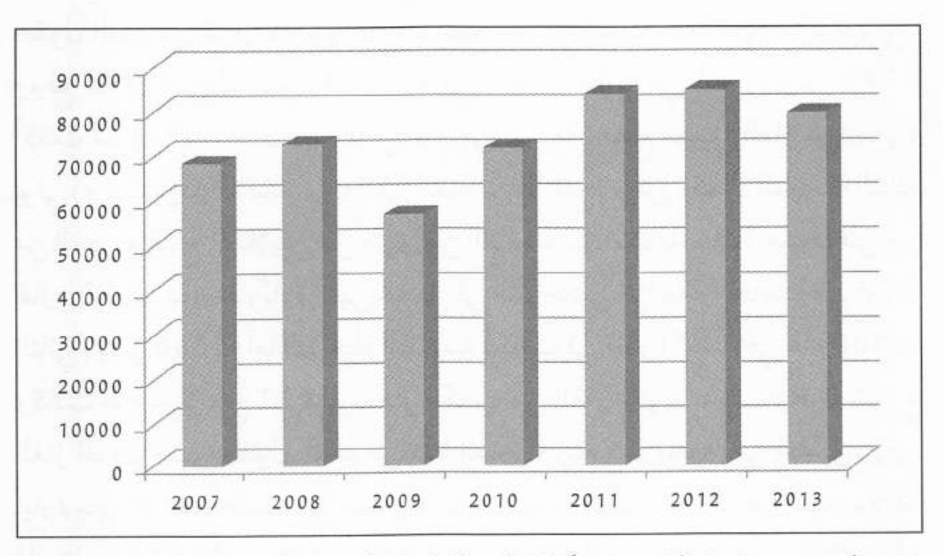
(2007-2013) (مليون متر مكعب)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	التغيير بين 2012-2013 (بالنسبة المئوية)
الإنتاج الكلي	68.400	72.638	56.717	71.758	84.004	84.845	79.626	-6.2
الإنتاج المسوّق	32.500	32.825	23.206	28.099	41.323	42.571	38.411	-9.8
الغاز المحروق	22.300	19.073	13.328	15.294	14.270	13.182	12.112	-8.1
الغاز المعاد حقنه	10.000	14.423	14.245	21.286	22.519	20.520	21.466	4.6
الكمية المتقلصة من الغاز	6.300	6.317	5.937	7.079	5.892	8.573	7.637	-10.9

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: [OPEC]: *OPEC Annual Statistical Bulletin 2012* (Vienna, Austria: [OPEC], 2012), p. 32, and *OPEC Annual Statistical Bulletin 2014*, p. 31.

(37) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 941.

الشكل (4-12)
الإنتاج الإجمالي للغاز الطبيعي
(2007-2013) (مليون متر مكعب)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (4-12).

في أيلول/ سبتمبر 1995 وقِّع اتفاق بين نيجيريا وبنين وتوغو وغانا لمد أنبوب لنقل الغاز إلى بلدان أفريقيا الغربية من نيجيريا؛ ووقِّعت مذكرة تفاهم في شأن الموضوع في عام 1999 بين البلدان الأربعة، وفي ما بعد، في العام عينه، وُقّع اتفاق مشترك بين اتحاد الشركات المكونة من شيفرون وشل بقيادة الشركة الأولى، وشركات النفط الوطنية للبلدان الأربعة الموقعة. وفي عام 2003 وقّعت نيجيريا والدول المشاركة معها اتفاقًا إضافيًا لإنشاء شركة أنبوب أفريقيا الغربية لتقوم بمد الأنبوب. وكان من المتوقع تسليم الدفعة الأولى من غاز الميثان في الربع الرابع من عام 2006؛ لكن هجوم ميليشيا دلتا النيجر الذي خرب جزءًا من الأنبوب، أخّر تسليم الدفعة الأولى من الغاز إلى آذار/ مارس، وبعد ذلك إلى نهاية عام 2007، علمًا أن جزءًا من الأنبوب يمتد على الساحل النيجيري وإلى جزء من خليج غينيا. ويُنقل الغاز برًا من حقل إسكرافوس للغاز إلى لاغوس، ثم يستمر تدفقه في أنبوب تحت سطح المياه. ومُدّ الجزء البحري من الأنبوب في موازاة

خط الساحل وينقل الغاز غربًا، إلى مدن كوتونو في بنين، ولومي في توغو، وثلاثة موانئ غانية هي تيما (الذي يخدم أكرا) وتاكورادي وأفاسو[38].

في عام 1988، أعلن مشروع جديد بقيمة ملياري دولار لمد أنبوب من حقول الغاز في شرق نيجيريا إلى المصنع الحالي لتسييل الغاز في جزيرة بوني. ووقّع اتفاق مشترك لتنفيذ المشروع في عام 1989. وفي آذار/ مارس 1999 أكدت شركة ألفا أكيتان أن العمل جارٍ في توسعة مصنع تسييل الغاز في جزيرة بوني، وكانت إسبانيا تشتري 70 في المئة من الإنتاج. وعزز إكمال المرحلة الثالثة من المصنع إنتاج 9 ملايين طن متري من الغاز المسال سنويًا، و1.3 مليون طن من غاز النفط المسال سنويًا. وانتهى العمل في المرحلتين الرابعة والخامسة في كانون الثاني/ يناير 2006. أما المرحلة السادسة فكانت في طور الإنشاء في عام 2008، وكانت مؤهلة لإنتاج 22 مليون متر مكعب من الغاز سنويًا. ويستخدم المشروع الغاز المصاحب لحقول النفط في دلتا النيجر الذي كان يُحرق في السابق. وفي أيار/ مايو 2010 أعلنت شل مشروعات جديدة لتجميع الغاز المصاحب، بتكلفة قدرها مليارا دولار، وهذه ستخفض نسبة حرق الغاز إلى 25 في المئة. هذه المشروعات تبعت استثمارات سابقة بقيمة ثلاثة مليارات دولار لخفض الحرق إلى 50 في المئة.

في غضون ذلك، بدأت شركة شيفرون مشروعًا لتطوير تصنيع الوقود السائل من الغاز الطبيعي في أسكرافوس بقيمة مليار دولار. هذا المشروع ستكون له ميزة مزدوجة تتمثل في توفير الوقود للمنطقة، وخفض النفايات الناتجة من حرق الغاز الطبيعي. ودخلت المرحلة الأولى من المشروع حيز الإنتاج في عام 1997، بتزويد السوق المحلية في المقام الأول. وفي عام 1999، اتفقت شركة ساسول من جنوب أفريقيا وشيفرون على استكمال المرحلة الثانية من المشروع الذي خصص إنتاجه للتوزيع على المستوى الإقليمي. وهدفت هذه المرحلة أيضًا إلى توفير الغاز لمصفاة واري بعد توسعتها ولمصنع الصلب في الدلتا عند ألادجا. وخُطط في المرحلة الثانية للمشروع استخدام الغاز أيضًا كمواد أولية للمجمع

(38) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 941.

الكيماوي قرب بورت هاركورت[39]. وارتفعت كمية الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في نيجيريا بنسبة 432 في المئة في الفترة بين عامي 1979 و2013[40] (الجدول (12-5))، وهذا يشكل دافعًا كبيرًا إلى استثمار المزيد من الأموال في استغلال الغاز، بدلًا من حرقه.

الجدول (12-5)
احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد
(1979-2013) (مليار متر مكعب)

2013	2007	2003	1998	1993	1988	1983	1979
5.111	5.292	5.055	3.510	3.683	2.476	1.370	1.183

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: [OPEC]: *OPEC Annual Statistical Bulletin 1999*, p. 11; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2007* (Vienna, Austria: [OPEC], 2007), p. 19, and *OPEC Annual Statistical Bulletin 2014*, p. 23.

الجدير بالإشارة أن في حالة استغلال الغاز بصورة جيدة وتوزيعه وبيعه بأسعار رخيصة وفي أسطوانات صغيرة، سيحل محل الخشب المكلف الذي يُستخدم وقودًا في الطبخ المنزلي. وهذا يساعد بدوره على تقليل عدد الأشجار التي تُقطع من أجل استخدامها وقودًا. إضافة إلى ذلك، فإن النفط والغاز يمكن استخدامهما في صناعة الأسمدة ومنتوجات بتروكيماوية أخرى.

(39) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 942.

(40) النسبة من حساب الباحث استنادًا إلى الجدول (12-5).

الفصل الثالث عشر

الثروة المعدنية

أولًا: الفحم

اكتُشف الفحم في منطقة إنوغو في عام 1909، وبدأ إنتاجه في عام 1915 بإشراف مكتب حكومي لتوفير الوقود لسكك الحديد التي تملكها الدولة. إضافة إلى ذلك، يوجد الفحم في أنكبا وغومبي في الشمال الشرقي من البلاد وقرب بنين في الجنوب الغربي. ووصل إنتاج الفحم إلى ذروته في عام 1957 عندما بلغ 925.000 طن. لكن استخدام الديزل في سكك الحديد قلل الطلب عليه فانخفض إنتاجه، وأدى اندلاع الحرب الأهلية إلى توقف تعدين الفحم. وبعد انتهاء الحرب بدأ إصلاح المناجم، ووصل الإنتاج إلى 335.000 طن في عامي 1972 و1973، لكنه هبط في ما بعد إلى أقل من 300.000 طن سنويًا. وفي عام 1977، بذل جهد لزيادة الإنتاج من خلال مكننة عمليات الإنتاج، حيث أُبرم اتفاق مع شركة حكومية بولونية في هذا الخصوص. وشملت هذه تركيب تجهيزات حديثة تحت الأرض ومصنعًا للغسل أنجز في عام 1979، لكن برزت صعوبات لاحقًا (عام 1980) ناجمة عن استخدام التقنيات البولونية[1].

على الرغم من خطط المؤسسة المشرفة على إنتاج الفحم، لزيادة الإنتاج

---

(1) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), p. 168.

بمعدلات كبيرة، لم تكن هناك أسواق مؤكدة لاستيعاب هذا الإنتاج الإضافي. وفي الداخل، كان إمكان استخدام الفحم في مجمع أجاوكوتا للصلب محدودًا، على ما يبدو، بسبب النوعية غير الجيدة نسبيًا للفحم الذي يتطلب مزجه بالفحم المستورد. وبلغ إنتاج الفحم الحجري 530 ألف طن متري في عام 2006 وانخفض إلى 450 ألف طن متري في عام 2010. واكتُشف فحم الكوك في ولاية بينو في عام 1980، وتُنتج كميات قليلة منه، ومع ذلك انخفضت إلى 1000 طن متري في عام 2011. وبلغ إنتاج البلاد من الفحم الصلب 32.000 طن متري في عام 2008 ليزداد بعد ذلك، ثم ينخفض إلى الكمية نفسها في العام الأخير (انظر الجدول (13-1)).

الجدول (13-1)

إنتاج الفحم (2006-2010) (طن متري)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفحم الحجري	530.000	530.000	500.000	450.000	450.00	–
الفحم الصلب	–	–	32.000	34.000	38.000	32.000
فحم الكوك	–	–	7000	6000	3000	1000

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: United Nations [UN], Department of Economic and Social Information and Policy Analysis, Statistical Division, *2011 Energy Statistics Yearbook* (New York: [UN], 2011), pp. 142 and 162; United Nations [UN], *Statistical Yearbook 2010* (New York: [UN] 2012), p. 416; *The Europa World Year Book 2010*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2010), p. 3406, and *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols, The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3448.

مع ذلك، تُعدّ نيجيريا أهم منتج للفحم في منطقة أفريقيا الغربية. حيث تملك مخزونات أساسية من فحم الليجنيت، لكنها لم تستغل كامل إمكاناتها. وتشير التقديرات الحكومية إلى وجود احتياطي من الفحم يبلغ 3.000 مليون طن متري، تتوزع على 17 حقلًا. لكن الفحم يشكّل نحو 0.2 في المئة فقط من مجموع الطاقة المستهلكة في البلاد. ويحتوي الفحم النيجيري على كمية أقل من

الرماد والكبريت، لذلك هو صديق أكثر للبيئة مقارنة بأي نوع آخر من الفحم. مع ذلك، في بلد يتركز الاهتمام فيه على النفط والغاز، يحتل الفحم نسبيًا أولوية أقل في الاستخدام المحلي، وتعوق الصادرات بسبب ارتفاع تكاليف النقل إلى دول تطبق معايير بيئية صارمة. وحاليًا، تعدِّن شركة كوربن النيجيرية الفحم، الذي يُستخدم بشكل رئيس في الصناعات المعدنية التقليدية وفي توليد الطاقة الكهربائية. وهناك خطط طويلة الأجل لاستغلال مخزونات فحم لافيا/ أوبي لاستخدامها في مركب صلب أجاوكوتا. وتقدَّر احتياطيات هذه المخزونات بأكثر من 270 مليون طن. وطورت مخزونات الفحم الحجري قرب أكور من خلال تنفيذ مشروع حكومي[2].

يمكن الفحم أن يكون المصدر الرئيس لتوليد الطاقة في البلاد في الأمد البعيد. ويساهم في تنويع الصادرات إلى الخارج. إلا أن تصدير كميات كبيرة من الفحم يتطلب تسهيلات كافية في ميناء بورت هاركورت، أو إنشاء ميناء جديد مقترح في أونا. لكن يلزم هذه الأمور رؤوس أموال كبيرة يصعب توفيرها في الأوضاع المالية الحالية لنيجيريا.

ثانيًا: القصدير

يعود اكتشاف القصدير في نيجيريا إلى عام 1884، عندما كانت شركة النيجر الملكية تستخدم وادي نهر بينو للتجارة، حيث وجد السير وليم والاس أن القصدير الذي كان يُستخدم محليًا، كان النيجيريون ينتجونه في ناراغوتا في هضبة جوس، ويُصهر في أماكن قريبة، ومن هناك يوزع في شكل قضبان قصديرية.

أخذ والاس عينة من القصدير المتركز في مجرى دليمي إلى إنكلترا في عام 1902. ونتيجة ذلك، جاء فريق إلى نيجيريا للتنقيب عن القصدير في العام نفسه، فبدأ التعدين المنتظم في العام التالي. ومن الطبيعي أن يكون تطورُ الإنتاج بطيئًا آنذاك نظرًا إلى طبيعة النقل، حيث كان يُحمل من وادي بينو وإليه. بعد ذلك، كان

---

(2) *Africa South of the Sahara 2011*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2010), p. 942.

يُنقل على متن الزوارق عبر النهر، واستخدمت في ما بعد سكك الحديد في نقله. ويُعدّ عام 1906 بداية التعدين التجاري الحديث للقصدير الذي قامت به شركة النيجر الملكية، وخلال العقدين التاليين انتشر تعدينه إلى مناطق أخرى.

يحتوي البغماتيت (Pegmatite) (نوع من الصوان أو الغرانيت) على حجر القصدير أو أكسيد القصدير، وفي أماكن معينة يحتوي على كولومبيت - تانتاليت. إلا أن الاحتياطيات الرئيسة لحجر القصدير والكولمبيت تشكلت من تجوية عروق القصدير والعروق المعدنية في الغرانيت الحديث، الموجود في صخور عصر ما قبل الكمبري.

يجري الحصول على القصدير الغريني على وجه الحصر في نيجيريا. وكانت الأعمال النيجيرية والأوروبية المبكرة لاستخراج القصدير تجري في الأنهار الحالية. إلا أنه منذ عام 1936 وجهت عناية أكثر إلى القيعان النهرية السابقة التي من الممكن أن يوجد القصدير تحت ترسباتها[3].

في الماضي، كان معظم تعدين القصدير يجري بوسائل بسيطة جدًا. وكان الماء وما زال يُستخدم في عملية الحصول على القصدير، فيُغسل الحصى الحامل القصدير حتى يبقى أكسيد القصدير الأسود الأثقل. هذه الطريقة ظلت تستخدمها شركات صغيرة كثيرة، وعاملون في القطاع الخاص من النيجيريين والأوروبيين واللبنانيين والأفارقة الآخرين.

ينتَج نحو نصف القصدير بالوسائل الميكانيكية التي تستخدمها الشركات الكبرى. وتمثل أبسط طريقة في توجيه تيار من الماء النفاذ لغسل الحصى الحامل القصدير. ويحفر بصورة سريعة، بوساطة حفارة، مقاطع كبيرة من الأرض في كل ضربة، ويمكن أن تتحرك بواسطة دعامات ميكانيكية إلى أرض جديدة. وتُغسل الأرض المحفورة بالطريقة السابقة نفسها، وتُستخدم أيضًا الجرافات الميكانيكية في العمل. وكلما استُخدمت مياه كثيرة، تطلّب ذلك خزن المياه في خزانات كبيرة.

(3) R. J. Harrison Church, *West Africa; A Study of the Environment and of Man's Use of it*, with a Chapter on Soils and Soil Management by P. R. Moss, 7th ed., Geographies for Advanced Study (London: Longman, 1974), pp. 473-474.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نقص المياه خلال فترة تذبذب الأمطار يُقيّد الإنتاج في بعض الأحيان.

يُستحصل على أربعة أخماس إنتاج القصدير من جنوب جوس، ومعظم الباقي مصدرُه منطقة بوشي، إضافة إلى كميات أخرى تنتَج في كادونا وكانو. والملاحظ أن نصف الإنتاج تنتِجه شركة واحدة، وكثيرًا من النصف الثاني تنتِجه شركات صغيرة كثيرة العدد.

كان هناك طلب استثنائي على القصدير، خلال الحرب العالمية الأولى، فازداد الإنتاج تبعًا لهذا الطلب. إلا أن الإنتاج انخفض بعد تلك الحرب في عامي 1921 و1923. لكن إنشاء فرع سكة الحديد الشرقي إلى بوكورد وهضبة جوس في عام 1927، قلل تكاليف نقله إلى نحو الثلث. وانخفض الإنتاج خلال الكساد الاقتصادي الكبير في الفترة بين عامي 1929-1933. وكانت نيجيريا المزود الرئيس للدول الغربية بالقصدير الخام خلال الحرب العالمية الثانية حتى احتلت المرتبة الثانية بعد بوليفيا آنذاك.

على صعيد أفريقيا، احتلت نيجيريا المرتبة الأولى في إنتاج القصدير المركّز في أواخر السبعينيات. إلا أن الإنتاج المقدَّر بأكثر من 2700 طن في عام 1978 جعلها في المرتبة العاشرة فقط، على المستوى العالمي، عدا الدول الاشتراكية السابقة. ويُعزى الانخفاض المتواصل في الإنتاج إلى ارتفاع تكاليفه. حدث هذا الانخفاض منذ أواخر الستينيات عندما كان الإنتاج 9000 طن، حين كانت نيجيريا تحتل المرتبة الخامسة على المستوى العالمي، باستثناء الدول الاشتراكية السابقة[4].

انخفض إنتاج القصدير الخام الذي يُستخرج في ولاية بلاتو (الهضبة) إلى 193 طنًا في عام 1986، أي أقل من مستوى الإنتاج في عام 1972 بنسبة 25 في المئة. لكنه عاود الارتفاع إلى 238 طنًا في عام 1988. وواجه منتجو القصدير الذين اندمجوا في عام 1984 في شركة تعدين القصدير النيجيرية، ارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة مفرطة، وكافحوا من أجل شراء المكائن والمعدات وقطع الغيار لإدامة الإنتاج. وتضررت صناعة القصدير بسبب فائض الإنتاج في السوق العالمية

(4) Nelson, ed., p. 167.

وانهيار الأسعار في تشرين الأول/ أكتوبر 1985. إلا أن الانخفاض المستمر في المخزون العالمي من القصدير رفع مستوى الأسعار مجددًا.

كانت لنيجيريا، بوصفها من أعضاء منظمة الدول المصدرة للقصدير، حصة تصدير تصل إلى 1000 طن من هذا المعدن، في عامي 1989 و1990. لكن نقصًا حادًا في الإنتاج أصاب صناعة صهر القصدير. وأعلِنت تدابير مختلفة لإنعاش هذه الصناعة، حتى أصبح الإنتاج نحو 1200 طن سنويًا[5].

إن إنتاج القصدير المركّز في انخفاض مستمر، وقد وصل إلى 230 طنًا متريًا في عام 2010 (الجدول (13-2)). وعكست صادراته سوء أوضاع أسعار القصدير في العالم منذ أواخر الثمانينيات. ويوجد في البلاد في الوقت الحاضر مصهران للقصدير، بطاقة إنتاجية إجمالية تتجاوز بكثير مجموع الإنتاج الخام[6] وهذا يمثّل تراجعًا كبيرًا عما خُطط له لرفع الإنتاج.

الجدول (13-2)

إنتاج القصدير المركّز (2000-2010) (طن متري)

2010	2009	2008	2007	2006	2002	2001	2000
230	237	240	180	1.400	2.800	2.870	2.760

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: *The Europa World Year Book 2005*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2005), p. 3270; *The Europa World Year Book 2010*, p. 3406, and *The Europa World Year Book 2012*, p. 3448.

تجدر الإشارة إلى أن التعدين المبكر للقصدير سبّب إزالة الغابات (Deforestation) في هضبة جوس، حيث أضرّ الحفر والنفايات بالتربة والأراضي الزراعية، على الرغم من التعويضات التي تُدفع مقابل عمليات التعدين هذه، وعلى الرغم من المواد القانونية التي تُلزم إعادة إصلاح المناطق التي تجرى فيها عمليات التعدين.

(5) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile*, 1990-91 (London: The Unit, 1990), p. 35.

(6) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 942.

ثالثًا: الكولومبيت

الكولومبيت معدن مؤلف من حديد وكولومبيوم، اشتهر بسبب استخدامه خليطًا في صناعة الصلب المقاوم لحرارة محركات الغاز والمكائن النفاثة والقذائف الصاروخية. ونجد معظم الكولومبيت في الطبيعة مع حجر القصدير، وينتَج كإنتاج جانبي، ومع التنتاليت واليورانيوم في الغرانيت ذي النشاط الإشعاعي في تلال ليروين - كانو في هضبة جوس.

يكون إنتاج الكولومبيت أكثر تشتتًا من إنتاج القصدير. وكانت نيجيريا مع البرازيل وكندا المصدر الوحيد للكولومبيت المستخدم في صناعة الفضاء العالمية وفي صناعة الصلب، علمًا أن نيجيريا كانت تزود الجزء الأكبر من الإمدادات العالمية من هذا المعدن حتى السبعينيات، عندما بدأ إنتاج البرازيل وكندا بالزيادة. وانخفض إنتاجها بعد منتصف السبعينيات باطّراد حين وصل إلى 46 طنًا في عام 1989 (الجدول (13-3)).

الجدول (13-3)

إنتاج الكولومبيت (بالطن)

العام	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الإنتاج	79	120	100	13	49	51	47

المصدر: أرقام الأعوام من 1984 إلى 1988 عن: The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile, 1990-91* (London: The Unit, 1990), p. 24,

ورقم عام 1989 عن: *Africa South of the Sahara 2011*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2010), p. 942.

رابعًا: الحديد

للحديد النيجيري مصدران مهمان هما كوارا وقرب إنوغو. وكان من المتوقع أن يزداد إنتاجه بعد إكمال مركّب الصلب في أجاوكوتا في ولاية كورا، الذي بدأت بتنفيذه شركات سوفياتية وفرنسية وألمانية غربية في عام 1980. وخُطط في

الأصل لإكمال هذا المركّب في عام 1989، إلا أن تاريخ إكمال المرحلة الأولى من المشروع عُدل في ما بعد ليصبح في عام 1991. أما المرحلة الثانية، فخطط لها لتبدأ في عام 1992. وكانت شركة تعدين الخامات المشتركة في إيتاكب التي تبعد 52 كلم عن أجاوكوتا بدأت بتعدين الحديد الخام بوتيرة متقطعة منذ عام 1980. وهذه الشركة لم تكن مجهزة تجهيزًا كافيًا، الأمر الذي حد إنتاجها، وكان يُفترض أن تكون مسؤولة عن توفير المواد الخام لصناعة الصلب النيجيرية. وازداد إنتاج الصلب الخام من 15 ألف طن متري إلى 213 ألف طن متري بين عامي 1978 و1989[7]، لكن معطيات الأمم المتحدة الحديثة تشير إلى أن إنتاج الصلب الخام بلغ 40 ألف طن متري فقط في عام 2004، وارتفع إلى 100 ألف طن متري، وظل ثابتًا عند هذه الكمية في الفترة بين عامي 2005 و2008 (انظر الجدول (13-4)) الأمر الذي يعني أن وضع الإنتاج ساء كثيرًا.

الجدول (13-4)

إنتاج الصلب الخام (بآلاف الأطنان المترية)

عام	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج	40	100	100	100	100

المصدر: [UN], *Statistical Yearbook 2010*, p. 366.

خامسًا: حجر الجير

يوجد حجر الجير في نكالاغو، يوكيبلا، أوكورو، سوكوتو، كالاباز. وأتاح وجوده تطورَ صناعة الأسمنت في هذه المناطق. إضافة إلى ذلك، فهو يدخل في صناعة الصلب. وخُطط لإنشاء ثلاثة مشروعات تستخدم حجر الجير المحلي في أعمالها.

(7) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Commodity Yearbook 1991/Sales no B.91.Ii.D.9* (New York: [UNCTAD], 1991), p. 330.

بلغ إنتاج هذه المادة 1.5 مليون طن في عام 1983[8]، لكن إنتاج الجبس انخفض إلى 300 ألف طن متري في عام 2009 ليعاود الارتفاع إلى نحو 3.2 ملايين طن متري في عام 2010[9]، الأمر الذي يعني تحقق قفزة كبيرة في إنتاجه.

سادسًا: معادن أخرى

يُستخرج الذهب من مناطق عدة، لكن معظمه يعدَّن في جنوب غرب نيجيريا، ويشمل كلًا من الذهب الأولي أو الابتدائي في نطاق الشست، والذهب الغريني الذي يُستخرج بصورة رئيسة من الرواسب الغرينية. وفي الأعوام الأخيرة، قلّت الأهمية الاقتصادية لتعدينه لقلة إنتاجه. وكان منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي قد شهد ازديادًا في إنتاج الذهب لارتفاع أسعاره العالمية، فوصل إنتاجه إلى أعلى مستوياته في عام 1942، وهو 1.350 كلغ. إلا أنه انخفض بعد ذلك الوقت انخفاضًا سريعًا في الإنتاج وما استعاد وضعه السابق. إذ بلغ في منتصف الخمسينيات أقل من 30 كغم سنويًا، وكان متوسطه في منتصف السبعينيات نحو 5 كغم فقط. وفي أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة، كانت شركة BPE تبحث في تطوير إنتاج مجموعة من المعادن الصلبة، منها الذهب.

تعدّن خامات الرصاص والزنك بصورة معتادة مع الفضة، حيث تكون مرافقة لها، وتُستخرج من شرق نيجيريا منذ عشرينيات القرن الماضي. وكانت عمليات التعدين غير منتظمة، وهذا يعود بصورة رئيسة إلى تقلبات الأسعار العالمية. وتقع مناجم التعدين الرئيسة قرب أباليكي في ولاية أنامبرا، التي كانت مسرحًا للحرب الأهلية، وما عادت للعمل بعد انتهاء الحرب. وبلغ إنتاج الرصاص الخام 0.1 ألف طن متري في عام 1987[10].

مثلما ذكرنا، كانت شركة BPE تبحث في أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة عن شركاء في الاستثمار لتطوير كثير من المعادن الصلبة غير المستغلة أو التي كان

---

(8) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile*, p. 24.

(9) *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3448.

(10) [UNCTAD], p. 331.

استغلالها دون المستوى، تشمل البتونيت، الجبس (في ولاية باوشي)، الكاولين، في ولاية بلاتو (الهضبة) (بلغ إنتاجه مليون طن متري في عام 2010)، الملح الصخري، البايرات (في ثلاثة مواقع في ولاية ناساراوا)، الفوسفات، التالك (Talc) (معدن طري)، المنغنيز، النحاس، القار، الذهب والقصدير. تعدّن كميات متواضعة من الأحجار الكريمة، أيضًا، ولا سيما في ولايات بلاتو وباوشي وكادونا. وتتوافر إمكانات لاستغلال الياقوت، الزمرد، الزبرجد، التوباز، (حجر كريم)، الترمالين (حجر نصف كريم)، الجمشت (حجر كريم أرجواني أو بنفسجي)، سيلان (حجر كريم لونه أحمر رماني)، الزركون (سيليكات الزركونيوم)، بشكل مربح، ويعدّن الياقوت الأزرق في نيساما جاما في ولاية كادونا[11]. أخيرًا، إن تطوير استغلال هذه الموارد الطبيعية وغيرها سيساهم، إذا ما جرى بشكل اقتصادي ناجح في تنويع اقتصاد البلاد، ويقلل من اعتماده المفرط على النفط.

سابعًا: استهلاك الطاقة

ظلت المتوجات النفطية المصدر الرئيس للطاقة الأولية المستهلكة تجاريًا في البلاد. وشكّلت 66 في المئة من الاستهلاك، أما الغاز الطبيعي فمساهمته 25 في المئة (1988). ومن الملاحظ حدوث انخفاض أساس في استهلاك الطاقة الأولية في عامي 1983 و1984، بعد الركود الذي أصاب النشاط الاقتصادي. وانخفض استهلاك الطاقة من المصادر كلها، في عامي 1987 و1988، عدا الفحم والغاز الطبيعي[12]، فشجع انخفاض أسعار المنتوجات النفطية في نيجيريا، بسبب انخفاض قيمة العملة النيرا، على تهريب هذه المنتوجات إلى الدول المجاورة، حيث أسعارها أعلى. غير أن رفع أسعار النفط بالنسبة إلى المستهلكين المحليين في تلك الفترة كان من المتوقع أن يقلل من هذا النشاط غير القانوني.

ارتفع الاستهلاك السنوي لمجموع الطاقة بين عامي 2005 و2008، إلا أنه لم يشمل أنواع الطاقة كلها، فانخفض استهلاك بعضها مثل الكهرباء والطاقة

---

(11) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 942, and *The Europa World Year Book 2012*, p. 3448.

(12) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile*, p. 30.

السائلة، قليلًا. وفي عام 2009 حدث انخفاض كبير في مجموع الاستهلاك بنسبة 34 في المئة، وشمل جميع أنواع الطاقة عدا الصلبة منها. أما معدل استهلاك الطاقة لكل شخص، فانخفض بنسبة 37 في المئة (انظر الجدول (13-5))، وهذا دليل على تراجع مستوى المعيشة للسكان عمومًا.

الجدول (13-5)

استهلاك الطاقة (2005-2009)

(ألف طن متري معادل للنفط)

	2005	2006	2007	2008	2009
الكهرباء	526	539	535	492	389
الغاز	9441	10606	10569	11951	6549
الطاقة السائلة	10947	8459	6995	9798	9625
الطاقة الصلبة	7	7	7	7	7
المجموع	20922	19611	18107	22248	16571
كيلو غرام لكل شخص	149	136	123	147	107

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: United Nations [UN], *Statistical Yearbook 2010*, p. 385, and United Nations [UN], *Statistical Yearbook 2011* (New York: [UN], 2013), p. 385.

الفصل الرابع عشر

الصناعة

في مرحلة ما قبل الاستعمار، كانت هناك صناعات يدوية مهمة تمارسها الممالك والقبائل المختلفة. وكان يصعب ملاحظة نشاط المعامل الحديثة. أما الصناعات اليدوية المميزة التي تدخل في النشاط التجاري بين المناطق، فشملت صناعات الخشب والنحاس والبرونز والجلد وحياكة النسيج والحقائب والحديد وصناعة الفخار من الطين المحلي. وتفوّق نطاق الغابات خصوصًا، في مملكة بنين القديمة وحَوْلها بأعمال الخشب والبرونز. ومن الميزات الرئيسة لهذه الصناعات وجودها في مواقع مختلفة وثيقة الارتباط بتوافر المواد الخام. في أي حال، تراجعت هذه الصناعات اليدوية إلى حد كبيرة بسبب منافسة النشاط الصناعي الحديث[1]. وبدأت محاولات لتطوير الصناعة في الفترة بين عامي 1900 و1954، من خلال إنشاء البنية التحتية لتسهيل حركة السكان والبضائع عبر المناطق. إضافة إلى ذلك، أدى تكوين السلطات الإدارية إلى لامركزية الوظائف الإدارية على أساس مناطقي وإقليمي، وتأسيس إطار للتنمية الصناعية في المناطق. كما أنشئت هيئة للتنمية المحلية النيجيرية، وقسم للتبادل التجاري والصناعي. وبالتالي أمّنت هذه المؤسسات إطار القاعدة الشعبية للتنمية الصناعية، علاوة على دعم التجارة والتبادل التجاري عبر المناطق. وتوجهت الهيئة الأولى إلى تنمية التصنيع الزراعي الريفي والصناعات اليدوية الريفية بالتحديد.

---

(1) Dickson Dare Ajayi, «Recent Trends and Patterns in Nigeria's Industrial Development,» *Africa Development*, vol. 32, no. 2 (2007), p. 143.

كانت الصناعة حين استقلال نيجيريا تقوم في الأساس على إنتاج عدد محدود من المنتوجات الزراعية والطبيعية. ونالت الصناعة تشجيعًا قليلًا في ظل النظام الاستعماري، وكانت الخبرة المحلية قليلة في هذا المجال. بعد الاستقلال، وفرت الحكومة حماية أكبر وقدّمت محفزات مالية للصناعة وأنشأت بنية تحتية مثل توفير المياه، والكهرباء والمواقع الصناعية. لكن بعد الحرب الأهلية (1967-1970) وارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973، أصبحت عائدات النفط تودع في المصارف باسم الحكومة الاتحادية وتستثمر من خلال شركات الاستثمار الحكومية. وعلى الرغم من ذلك ظلت السيطرة على التمويل متركزة في أيدٍ قليلة العدد نسبيًا، نشط كثيرٌ منها في المجال السياسي، وهي في مواقع تمكّنها من الحصول على القروض واستثمارها في المشروعات الموجودة أو الجديدة[2]. وساهم هذا الأمر في تشابك مصالح النخبة السياسية ومديري المؤسسات في القطاع الصناعي.

يصعب جدًا وصف مميزات القطاع الصناعي في نيجيريا بدقة وتحديد حدوده الخارجية. ويُظهر الإنتاج الصناعي تنوعًا واسعًا في شروط درجة التخصص وتقسيم العمل والتكنولوجيا ومساهمة المواد الخام والمنتوجات النهائية ومميزات الأسواق وتنظيم المشروعات. وأدى هذا التنوع إلى وجود قطاع صناعي حديث وقطاع صناعي شبه تقليدي. بالنسبة إلى الصناعات المنزلية الريفية، فإن المعلومات الوحيدة التي يمكن تحصيلها عن هذه الصناعات مصدرها مسح اقتصادي ريفي أنجز في عام 1965. وعلى قاعدة ذلك قدّر مكتب الإحصاء الفدرالي أنه كانت هناك 900.000 أسرة تعمل في النشاط الصناعي. وكانت المجالات الرئيسة للإنتاج تشمل تجهيز الأغذية والمنسوجات واستخراج زيت النخيل والملابس والسجاد والمنتوجات المعدنية[3].

في أواخر الخمسينيات ساهمت الصناعة، في نحو 4 في المئة من الناتج

(2) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), p..170.

(3) Peter Kilby, *Industrialization in an Open Economy: Nigeria, 1945-1966* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969), p. 17.

المحلي الإجمالي، مع أن نحو نصف هذه النسبة كانت تعود إلى معالجات بدائية لمنتوجات أولية بشكل رئيس، تشمل زيت النخيل والمطاط ونشر الخشب[4]. وفي عامي 1971 و1972، ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.2 في المئة ثم إلى 10 في المئة في عام 1988، وتراجعت إلى 4.1 في المئة، وبلغ معدل نموها 9.9 في المئة في عام 2008، الأمر الذي يعني انخفاض مستوى التصنيع في نيجيريا. وشكلت صناعة النسيج والمشروبات والسجائر والصابون والمنظفات نحو 60 في المئة من الإنتاج الصناعي المحلي[5]. وفي أوائل السبعينيات، قدّرت المسوحات الحكومية المتعلقة بالصناعة أن 85 في المئة من الأشخاص العاملين في القطاع الصناعي، كانوا يعملون في مهن تقليدية، وأن 9 في المئة منهم يعملون في مشروعات صغيرة (أقل من عشرة أشخاص) ضمن قطاع الصناعات التقليدية، وأن القيمة الإجمالية المقدّرة لإنتاج القطاع الصناعي الحديث (عشرة أشخاص أو أكثر)، تجاوزت بكثير تلك العائدة إلى الصناعات التقليدية. ويُعتقد أن نسبة القطاع الصناعي الحديث ارتفعت إلى 8 في المئة في أواخر السبعينيات.

اعتُمد في سياسة تطوير الصناعة على استبدال الواردات من السلع الاستهلاكية بالإنتاج المحلي، بشكل رئيس، على الرغم من أن اهتمامًا أكبر انصب خلال السبعينيات على إنتاج السلع الرأسمالية والصناعات التجميعية. ويمثّل مصالح الصناعيين اتحاد مان (MAN) الذي يضم في عضويته أكثر من 2000 شركة. وكان النشاط الصناعي في عام 2008 يشمل 11 مجموعة قطاعية و72 مجموعة قطاعية فرعية، وضمن هذه صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والصناعات الكيماوية والأدوية والبلاستيك المحلي والصناعي والمطاط والمعادن الأساسية والحديد والصلب والمنتوجات المعدنية المصنعة ولب الورق والمنتوجات الورقية والطباعة والكهربائيات والإلكترونيات والنسيج والملابس

---

(4) Nelson, ed., p. 170.

(5) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile, 1990-91* (London: The Unit, 1990), p. 31, and *Africa South of the Sahara 2011*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2010), p. 942

والسجاد والجلد والأحذية والخشب والمنتوجات الخشبية التي تشمل الأثاث والمنتوجات المعدنية غير الفلزية والسيارات وصناعات متنوعة وصناعات التصدير[6]، وغيرها من الصناعات.

كانت لسياسات التنمية في نيجيريا خلفيات أيديولوجية مختلفة وموضع تغييرات، حتى وقت حديث. ففي ما يتعلق بالتنمية الصناعية في الفترة بين عامي 1900 و1954 كفت الإدارة الاستعمارية عن التدخل النشيط في النشاط الإنتاجي. وكان هذا الموقف ينطلق من السياسة البريطانية التقليدية المتمثلة في عدم التدخل في النشاط الاقتصادي الذي يُعتبر بالأحرى موقفًا سلبيًا من نظام التخطيط الاقتصادي المركزي.

في الفترة بين عامي 1954 و1986، اختارت الأنظمة التي تعاقبت على الحكم التدخل المباشر في الإنتاج، لذلك قيدت استقلالية الوكالات الاقتصادية الخاصة. وكانت أهداف السياسة الاقتصادية وأفكارها غير متناسقة وغير مدروسة، وعرضة لانتكاسات متكررة. وكان اختيار موقع ما يسمى بالمشروعات الصناعية الأساسية والمشروعات العامة الأخرى يخضع في تحديده للعامل الإثني، من دون أي اعتبار للعامل الاقتصادي. وجعلت أهداف السياسة الاقتصادية هذه، علاوة على نظام حكم لا يتسم بالكفاءة، الاقتصاد عرضة للصدمات الداخلية والخارجية[7]، الأمر الذي أثّر سلبًا تأثيرًا جليًا في النمو الاقتصادي.

ظلت السياسات الوطنية تركز على تعزيز التنمية الصناعية. وفي هذا الصدد اعتمدت الحكومة الاتحادية إجراءات مختلفة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. وركز إعلان أهداف السياسة المالية والنقدية، في الستينيات والسبعينيات، على الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة. وفي النصف الثاني من السبعينيات توسعت أهداف السياسة لتشمل تحفيز المستثمرين المحليين في قطاع الصناعة التحويلية.

---

(6) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 942.

(7) Osmund Osinachi Uzor, «The Global Financial Crisis (GFC) and Industrialization in Nigeria: The Implications of Reform Reversal,» in: *African Development Perspectives Yearbook, 2010/11: Africa and the Global Financial Crisis - Impact on Economic Reform Processes*, Edited by Reuben Adeolu Alabi [et al.] (Berlin: LIT Verlag, 2011), pp. 267-269.

ويبدو أن هذه الاستراتيجيات لم تتمكن من إنشاء قاعدة ضرورية للتطور الصناعي في البلاد[8].

في فترة مبكرة من الاستقلال، استمرت الحكومة الفدرالية في اعتماد سياسات المستعمر لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، مقدمة بذلك محفزات كثيرة إلى المستثمرين الأجانب، مثل الإعفاءات الضريبية وبيئة أعمال أكثر تنافسية. وخلال هذه الفترة، بدأت الحكومة النيجيرية أيضًا بالتحول نحو الاهتمام بالصناعات البديلة عوضًا عن الاستيراد، وكانت مقتنعة بالحاجة إلى اقتصاد مستقل. وكانت الاستراتيجيا الناشطة لاستبدال الواردات تعني خفض الاعتماد الزائد على المنتوجات المستوردة وتوفير احتياطيات النقد الأجنبي.

خلال الطفرة النفطية في السبعينيات، اعتمدت نيجيريا سياسات وطنية تجاه الاستثمار الأجنبي، فركّزت حكومتها في خطة التنمية الوطنية الثانية (1970-1974)، على أن يدير النيجيريون الاقتصاد بأنفسهم. وكانت الرغبة في إنهاء الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد النيجيري العامل الرئيس الذي أفضى إلى صوغ هذه السياسات الوطنية واتباعها. ففي عام 1970، على سبيل المثال، كان الأجانب يسيطرون على 57.3 في المئة من الصناعات التحويلية، وعلى 100 في المئة من صناعات التعدين والاستخراج، و91.3 في المئة من صناعات البناء والإنشاءات، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إقرار مرسوم لتعزيز الملكية الوطنية في عام 1972، بهدف زيادة ملكية النيجيريين في القطاع الصناعي، وازدادت مشاركة الحكومة فيه بعد ارتفاع عائدات الحكومة من الطفرة النفطية، ما أدى إلى العمل

(8) تقدمت الحكومة بمقررات من أجل الاستقرار الاقتصادي في عامي 1982 و1983، لكنها أخفقت في إنعاش الاقتصاد المريض. وبعد النقاش الوطني في عام 1986، انطلق برنامج التكيف البنيوي في تموز/يوليو من العام نفسه من أجل إعادة الثقة بالاقتصاد. وقدّمت آلية السوق الحرة لتحفيز الاقتصاد. وأُلّفت لجنة التخطيط الوطنية المستقلة كجزء من إصلاح الخدمة المدنية في عام 1988. وصدر قرار الخصخصة والتجارة رقم 25 لعام 1988. وأُسّست في ما بعد اللجنة التقنية للخصخصة والتجارة. وعملت اللجنة على خصخصة نحو 34 شركة أو مؤسسة تجارية في قطاعات عدة، من خلال تعويم القطاع العام. لكن استمرار تراجع الاقتصاد الوطني أجبر الحكومة على مراجعة عمل لجنة التخطيط الوطنية المستقلة في عام 1989. وعدلت الحكومة عن تقييد حصة الأجانب في الممتلكات المشتركة أو حاملي الأسهم في استثماراتهم. انظر: Uzor, pp. 270-271.

باستراتيجية التصنيع في القطاع العام وإهمال القطاع الخاص. وظنًا منها أن تنمية الصناعة هي الوسيلة الرئيسة للنمو السريع والاكتفاء الذاتي، وجّهت الحكومة موارد ضخمة نحو الصناعة. وأدت الاستثمارات الحكومية المباشرة في الصناعة التحويلية إلى احتكار الحكومة قطاعاتها الفرعية كلها تقريبًا: إنتاج الصلب، تكرير النفط، البتروكيماويات، تسييل الغاز، ملح الطعام، الأدوات الميكانيكية، الورق ولب الورق، الخميرة والكحول، والأسمدة النتروجينية والفوسفاتية[9].

في الواقع، هدفت سياسة الدولة للتوطين الصناعي التي انطلقت في عام 1972 إلى أن تصبح أغلبية المؤسسات الصناعية ملكًا للنيجيريين، أي إلى تقليص ملكية الشركات الأجنبية، لكن ثروة هذه السياسة ومنافعها تركزت عمليًا في أيدي عدد قليل من كبار رجال الأعمال، خصوصًا في لاغوس وكانو. واستنادًا إلى مسح حكومي أُجري في عام 1971، تبيَّن أن 57 في المئة من الإنتاج الصناعي يأتي من لاغوس وحدها. لذلك، يهيمن هذان المركزان (لاغوس وكانو) على الجزء الأكبر من النشاطين الصناعي والتجاري في البلاد. ومن الطبيعي أن يكون المستفيدون بشكل مباشر رجال الأعمال المحليين الأكثر قوة، ولا سيما المقيمين منهم في لاغوس وكانو. وبالتالي فضلت المؤسسات المالية التي أنشئت لتسهيل توطين الصناعة منح القروض الكبيرة لرجال الأعمال. لذلك عمل مصرف نيجيريا للتجارة والصناعة على عدم النظر في طلبات القروض التي تكون تحت سقف 20.000 نيرا. وكانت الآثار المترتبة عن هذا كله انتقال أسهم الأجانب وشركاتهم التي تأثرت بالتوطين إلى النيجيريين الذين لديهم مهارات في الإدارة والشركات، لذلك أصبحت الشركات الأجنبية في أيدٍ غير تنافسية، علاوة على أن انخفاض الإنتاجية أصبح أمرًا غير ذي صلة بالموضوع إلى حد ما.

في واقع الحال، يُعدّ توطين الإدارة والسيطرة على إنتاج الشركات المملوكة للأجانب أمرين ظاهريين أكثر من كونهما حقيقيين. وكان المالكون الأجانب للشركات غير مستعدين للتخلي عن الإدارة والسيطرة، ووجدوا من بين النيجيريين

---

(9) Ahmed Helmy Fuady, «Elites and Economic Policies in Indonesia and Nigeria, 1966-1998» (Doctoral Dissertation Ph.D, Amsterdam University, 2012), pp. 170-172.

من كان على استعداد للتعاون معهم للتشبث بالإدارة. إذ يكتفي كثير من النيجيريين الذين اشتروا الأسهم بأرباح الملكية، وكانوا على استعداد للتخلي عن الإدارة لمصلحة الأجانب، من أجل ضمان عدم حدوث انخفاض في الإنتاجية والعائد من الاستثمار. وهذا يفسر الضغط الذي مورس من أجل ترك المزيد من حصص الصناعة للأجانب، وتراخي التشدد في سياسة التوطين الصناعي[10]، الأمر الذي قلل فاعلية هذه السياسة.

إن مشكلات التوطين الصناعي التي بحثناها حقيقية وخطرة، لكنها تمثل ظواهر سطحية لأعراض مشكلات أساسية أكبر ترتبط بالسمة الموضوعية للبرجوازية النيجيرية وسمة الاستعمار الجديد ودوره في الاقتصاد النيجيري. فمن الضروري وضع التوطين في سياق هذه العوامل، لنتمكن من الوصول إلى فهم أعمق للتوطين إضافة إلى مشكلات التحول البنيوي للاقتصاد النيجيري عمومًا[11].

اتخذ النمو الاقتصادي اتجاهًا مختلفًا، جزئيًا، في الثمانينيات بسبب انخفاض عائدات النفط. وأخفقت إجراءات التقشف وتثبيت الأسعار كلها التي طبقت في عكس اتجاه التراجع الاقتصادي. وبسبب تعمق المشكلات الاقتصادية، اعتُمد برنامج التكيف البنيوي في تموز/ يوليو 1986، ليشكل تحرير التجارة العنصر الرئيس في هذه البرنامج. وكان متوقعًا من ذلك تحفيز توسع الإنتاج الصناعي وتعزيز الأداء الاقتصادي بشكل أفضل. لكن على العكس من التوقعات وجهت سياسات هذا البرنامج الإنتاج والتجارة نحو الخارج. ويبدو أن القطاع الصناعي لم يساهم بأي حصة مهمة لزيادة الصادرات. وأفضت العولمة إلى إيجاد علاقات اقتصادية طفيلية دفعت نيجيريا بشكل منتظم إلى دخول أزمة اقتصادية؛ ذلك أن الصناعات النيجيرية لا تتمكن من منافسة صناعات الدول المتقدمة، ولا سيما في أوروبا وأميركا. وتتضمن عملية العولمة توسُّع رأس المال وقوى السوق، ونتجت

---

(10) Claude Ake, «Indigenization: Problems of Transformation in a Neo-Colonial Economy,» in: Claude Ake, ed., *Political Economy of Nigeria* (London; New York: Longman, 1985), pp. 183-185.

(11) المصدر نفسه، ص 195.

منها أوضاع اجتماعية - اقتصادية قاسية للسكان. ويتبين من تقويم البرنامج أنه أخفق لعدم تمكنه من تحقيق النتائج المتوقعة[12]. وفي الواقع، لم يقتصر هذا الإخفاق على نيجيريا، وإنما شمل تقريبًا جميع الدول النامية التي طبقت برنامجًا كهذا، وكانت له تأثيرات مدمرة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ولا سيما ارتفاع معدلات الفقر والعوز.

في ما يخص نمط التوزيع الجغرافي للصناعات، أشارت الدراسات الأولى إلى تركزها في ولايات قليلة، وفي مقدمها مدن قليلة، وبشكل رئيس عواصم الولايات والموانئ والمراكز الإدارية الرئيسة. من هنا، يوجد تباين مكاني في توزيع المؤسسات الصناعية، ويفسَّر هذا التباين في الأغلب بالحاجة إلى المنتوجات الزراعية الخام أو إلى معالجة المواد الخام للتصدير أو من خلال مبدأ تقليص الواردات الصناعية الذي عملت به الحكومات النيجيرية بوصفه استراتيجيا للتخطيط والتنمية الصناعية. وكانت النتيجة ارتباط موقع الصناعات التحويلية بوجود الموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية[13].

باتت الصناعة الحديثة تعتمد بشدة على المواد الخام المستوردة. ولم ينجح الجهد لتقليل هذا الاعتماد إلى حد كبير، فأدى اعتماد الصناعات المحلية على هذا إلى عدم تنافسية أسعار المنتوجات النهائية، في مواجهة انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية أمام العملات الرئيسة في العالم[14]. واستنادًا إلى اتحاد مان (MAN)، كان ثلثا المواد الخام التي استخدمتها الصناعة المحلية في عام 2001 مستوردين. وانخفض استيراد المواد الخام، في المتوسط، 10 في المئة سنويًا خلال الثمانينيات والتسعينيات. وأفضى فرض القيود على الواردات، والمغالاة في التسعير والمنازعات الصناعية إلى الاتجاه إلى السلع الأجنبية الرخيصة، وشجع ذلك أعمال التهريب ونشاط السوق السوداء. أكد الصناعيون من جهتهم أن

---

(12) Steve Otonye Tamuno and Samuel Gowon Edoumiekumo, «Industrialization and Trade Globalization: What Hope for Nigeria?,» *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, vol. 2, no. 6 (June 2012), pp. 157-158.

(13) Ajayi, p. 147.

(14) Pascal G. Dozie, *Perspectives on Nigeria's Economic Development*, 2 vols. (Ibadan: Safari Books, 2012), vol. 1, p. 295.

الأموال المخصصة للتنمية غير كافية، وأن السياسة المالية الصارمة للحكومة قيدت القطاع الصناعي الذي قدّر أنه كان يعمل بأقل من ثلث طاقته في عام 2009. وعلى الرغم من جهد الحكومة في تشجيع توزيع الصناعات لا يزال معظم الصناعات يتركز في ولاية لاغوس. وجذبت منطقة أغبارا الصناعية في ولاية أوغون بعض الصناعات بعيدًا عن لاغوس، علمًا أن معظم الشركات التي تعتمد على الواردات بشكل كبير يتردد في الانتقال. وهذا يعزى إلى حقيقة أن 70 في المئة من جميع المواد الصناعية لا يزال يُتعامل معه في موانئ ولاية لاغوس. وفي حزيران/ يونيو 2004 قدَّر اتحاد مان أن 55 في المئة من جميع الواردات البالغة قيمتها 6.300 ملايين دولار لا تُدفع عليها رسوم الجمارك. وتتحايل هذه الواردات على التعريفات الحمائية والحصص، وبالتالي أصبحت منافسة قوية للسلع المنتجة محليًا[15]، الأمر الذي ساهم بدوره في ضعف تطور الصناعات المحلية.

من المعروف، أن التصنيع هو العلامة المميزة للنمو الاقتصادي الحديث والتنمية في أي بلد، لكن القطاع الصناعي في نيجيريا أصيب منذ عقود بانخفاض الإنتاجية، ويمر حاليًا بحالة الغيبوبة. ولا يتمكن هذا القطاع الضعيف القاعدة من منافسة القطاعات المماثلة في الدول المتقدمة. كذلك يتميز الاستثمار المحلي بالضعف وبعدم موثوقيته. لذا يجب على نيجيريا أن تشجع إنتاج سلع التصدير غير الأولية، وتصغ سياسات تمكّن من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يجب أن تكون القروض مصدرًا لتمويل المشروعات الإنتاجية، وتساهم كوسيلة للحفاظ على ثبات معدل صرف العملة الوطنية.

قبل البدء بدراسة الصناعة الحديثة نلقي نظرة سريعة على نمط الحرف التقليدية، لأن كثيرًا منها ما زال يزاوَل في البيوت أو بالقرب منها، وتُستخدم في ذلك أدوات بدائية، وتشمل الغزل والحياكة ودباغة الجلود وصناعة الفخار وبناء الزوارق وصناعة النحاس وصهر المعادن وصناعة الحُصُر والقبعات، وأنواعًا أخرى كثيرة من الصناعات الحرفية. والغرض من هذه الصناعات كلها سد الطلب المحلي. والملاحظ أنها تؤثر في حياة معظم النيجيريين، فهي تعدّ مصدر رزق

---

(15) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 942.

ومهنة إضافية للفلاح بعد انتهاء الموسم الزراعي، أو يعمل الفلاح فيها أجيرًا ويتلقى في مقابل ذلك دخلًا إضافيًا. ثم إنها توفر فرص عمل لعدد كبير من السكان العاطلين من العمل. كما تحسّن هذه الصناعات الخبرة، ويمكن أن تكون بدايات مشروعات أكبر.

ترتبط صناعات معينة بالصناعات المتخصصة، ومنها الصناعات النحاسية في بيدا وبنين، والحياكة في أويو وكانو، والنقش في أوكا وبنين وبيدا وإيفا. أما الحرف الأخرى، مثل الفخار وصناعة الحُصُر والسلال فتوجد في أماكن أخرى من البلاد.

أولًا: الصناعات الحديثة

كانت بدايات الصناعة الحديثة بطيئة في نيجيريا. وكانت المؤسسات الصناعية الكبيرة قليلة جدًا، مثل معامل نشر الخشب ومعامل الصابون والسجائر والجعة التي أُنشئت قبل الحرب العالمية الثانية، وكان يمتلكها مستثمرون أجانب. وتصاعدت في فترة ما بعد الحرب المذكورة المعارضة ضد التنمية الاقتصادية التي يمولها رأس المال الأجنبي، لكن الحكومة أدركت في الخمسينيات أن أيًا من رأس المال الوطني أو الخبرات الوطنية لا يكفي للتوسع الصناعي، لذلك قدّمت محفزات لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ازداد عدد المصانع باطّراد في مجرى خطط التنمية الاقتصادية التي أنجِزت منذ استقلال البلاد. ففي عام 1981 أنتج قطاع الصناعة التحويلية أنواعًا كثيرة من السلع، مثل طحن الحبوب، الزيت النباتي، اللحوم، منتوجات الألبان، السكر، الورق، الصابون، سلع صيدلية، منتوجات كيماوية، إطارات السيارات، البلاستيك (اللدائن)، الأسمنت، الزجاج، الآجر، وأنواعًا من السلع المعدنية، ومكائن زراعية، وأدوات كهربائية منزلية، والراديو (المذياع) وعربات السيارات والجواهر. وقام القطاع الخاص بالقسم الأكبر من الاستثمارات في المصانع الجديدة. كما أنفقت الشركات الأجنبية جزءًا كبيرًا من رؤوس الأموال في مشروعات مشتركة مع مقاولين نيجيريين، ومشروعات أخرى شاركت فيها حكومات الولايات أو

الحكومة الفدرالية. وبعد الزيادة الكبيرة في عائدات النفط في منتصف السبعينيات، استحوذ القطاع العام على الحصة الأكبر من الاستثمارات في القطاع الصناعي. ومن بين المشروعات الصناعية التي مولتها الشركات الأجنبية أو القطاع الخاص النيجيري أو الحكومة الفدرالية، بدرجات مختلفة، مصانع تجميع السيارات ومصانع الأسمنت[16].

كان هدف مصانع عدة إنتاجَ صناعات بديلة من الصناعات المستوردة لسد المتطلبات المحلية. وفي منتصف السبعينيات، شكّلت السلع الاستهلاكية - الصناعات الغذائية، مثل المشروبات، التبغ، والنسيج - نصف الإنتاج. ولم تظهر مؤشرات مهمة على حدوث تغيرات رئيسة، في هذه الوضعية خلال ما تبقى من السبعينيات، لكن كثيرًا من المواد التي تدخل في هذا الإنتاج الصناعي كانت مستوردة، كما أشرنا إلى ذلك. ففي عام 1979 شكلت المواد المستوردة أكثر من 62 في المئة من تكاليف المواد الخام. واستنادًا إلى دراسة حكومية، أجريت في أواخر السبعينيات، تبيّن أن المحفزات الحكومية للصناعة ساعدت على تحفيز عمليات الاستيراد. وموّلت الحكومة، بصورة عامة، مصانع أكثر انتشارًا في البلاد. وفي محاولة منها لتقليل الاعتماد على المواد المستوردة، وضعت خططًا لزيادة تدريجية في المواد المحلية الداخلة في المنتوجات المصنعة. لكن الملاحظ أن رجال الأعمال النيجيريين أظهروا، بصورة عامة، اهتمامًا قليلًا بالاستثمار في قطاع الصناعات الوسيطة، وغالبًا ما فضلوا الاستثمار في القطاع التجاري، أو في مشروعات الصناعات الخفيفة التي تتطلب استثمارات صغيرة نسبيًا، وتتميز بالربح السريع[17]، وهذه ظاهرة تشترك بها نيجيريا مع معظم الدول النامية، ولا سيما الأفريقية منها. كما جذبت منطقة تجهيز الصادرات في ميناء مدينة كالابار، في ولاية كروس ريفر المستثمرين في 14 قطاعًا، منها النسيج، الملابس، الخشب، الإطارات، المواد الغذائية، المنتوجات الكهربائية، تجميع الشاحنات الخفيفة، السجاد والبسط، الحديد والصلب، وأخيرًا الكاكاو.

---

(16) Nelson, ed., pp. 169-170.

(17) المصدر نفسه، ص 170-171.

تتمثل الاستثمارات الأجنبية في الشركات الرئيسة التي تعمل في صناعة الأسمنت والمنتوجات الكيماوية والمعدنية. وهناك مؤسسات تجارية لبنانية وباكستانية وهندية كثيرة لها مصالح صناعية في البلاد، إضافة إلى وجودها التجاري. والملاحظ، أن أكبر الاستثمارات الأجنبية من مستثمرين بريطانيين. وبسبب مشكلات الدفع، التي ساءت منذ عام 1982، تقلصت رغبة حاملي الأسهم الأجانب في الاستثمار مجددًا في نيجيريا. ويبدو أن الآفاق ستكون مشجعة أكثر في الأمد البعيد بعد التسهيلات القانونية الحكومية المتعلقة بالصناعة.

سعت الحكومة لتطوير الصناعات الثقيلة، مثل صناعة الصلب والبتروكيماويات، غير أن المردوديات كانت بطيئة جدًا في ضوء ما يتطلبه مثل هذه الصناعات من استثمارات كبيرة، وفي ضوء صعوبات التمويل المالي. وكان إنشاء صناعة مندمجة للحديد والصلب أولوية حاسمة في خطط التنمية المتعاقبة. ففي عام 1982، كان مركّب صلب الدلتا في ألادجا قد بدأ العمل قبل ذلك الوقت بطاقة إنتاجية بلغت مليون طن متري سنويًا، وكان يوفر قضبان الحديد والأسلاك لثلاثة مصانع للصلب الملفوف في أوشوغبو وكاتسينا وجوس. وكانت الطاقة الإنتاجية الابتدائية لكل من هذه المصانع الثلاثة 210.000 طن من منتوجات الصلب سنويًا. وفي عام 1996، كانت شركات الصلب النيجيرية تعمل بمعدل 10 في المئة من طاقتها الإنتاجية، بسبب سوء الإدارة ونقص النقد الأجنبي. وفي عام 2005 بدأت شركة هندية بإعادة تأهيل شركة صلب أجاوكوتا المحدودة، لإنتاج أسلاك الصلب. وكان برنامج تطوير صناعة الصلب يتمثل، بصورة رئيسة، في مجمع الصلب الذي أنشئ في أجاوكوتا في ولاية كوارا. وفي منتصف عام 2006، ذُكر أن الشركة أنتجت 128.000 طن من المنتوجات المدرفلة. وكانت شركة أجاوكوتا وشركة تعدين خام الحديد الوطنية توقفتا عن العمل في عام 2010 بسبب التأخر في منحهما قرضًا بقيمة 650 مليون نيرا لتمويل العودة إلى الإنتاج[18]. وما هذا التوقف عن الإنتاج إلا دليل على الصعوبات الجدية التي تواجهها الصناعات الوطنية الأساسية، وعلى أن الاقتصاد عمومًا لم يتعافَ من مشكلاته البنيوية.

(18) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 943.

أقيم مصنع لصهر الألمنيوم في ولاية أكوا - أبوم، بتكلفة قدرها 2.500 مليون دولار وبطاقة إنتاجية بلغت 90.000 طن متري سنويًا. وبدأ العمل فيه في عام 1997، لكن إنتاجه بلغ 36.000 طن فقط من سبائك الألمنيوم في عامين، لذلك أُغلِق في عام 1999. وفي عام 2004، دعت حكومة أوباسانجو المستثمرين إلى إعادة فتح المصنع وخصخصته. ووقّع اتفاق ثلاثي في أيار/ مايو بين شركة بي بي إي ومجموعة كوربن الأميركية وروسال الروسية. لكن شركة بي بي إي ادعت أن الشركة الأميركية لم تلتزم التعهدات المتفق عليها كلها، لذلك بدأ التفاوض من جديد مع الشركة الروسية التي أصبحت لها حصة 77.5 في المئة في المصنع، بمبلغ 250 مليون دولار. أما الحكومة النيجيرية، فأصبحت حصتها 15 في المئة في حين حازت شركة فيروستال الألمانية الحصة الباقية، أي 7.5 في المئة. واستهلت شركة روسال الروسية العمل بإنفاق 150 مليون دولار لإعادة تأهيل المصنع. وبدأ العمل في المصنع في شباط/ فبراير 2008، وأنتج الدفعة الأولى التي بلغت 1.000 سبيكة في أيار/ مايو من العام نفسه[19].

أما صناعة البتروكيماويات، فاتُّخذت الخطوات لقيامها، منذ عام 1982. ورصد في ذلك العام 500 مليون دولار لإنشاء معامل لإنتاج البتروكيماويات. وتقع هذه المعامل بالقرب من مصافي النفط في كادونا وواري. وكان إنتاجها التجريبي قد بدأ في نهاية عام 1987. ومن ثم بدأت عمليات الإنتاج، لكن طاقتها الإنتاجية كانت تعمل بأقل مما كان مخططًا لها.

ثمة مصنع رئيس لإنتاج الأسمدة النتروجينية في أون انتهى العمل به في عام 1987. وكان من المتوقع أن يوفر 100 مليون دولار كانت تُنفق في استيراد الأسمدة. وكان من المخطط أن تصل طاقته الإنتاجية إلى 400.000 طن من اليوريا و300.000 طن من السماد المركب سنويًا.

أما تجميع السيارات، فسيطرت عليه شركتا بيجو لإنتاج سيارات الركاب وشركة مرسيدس لإنتاج المركبات التجارية. وبقي الطلب المحلي جيدًا يفوق

(19) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 942.

العرض؛ لكن بسبب تكاليف الإنتاج وصعوبات الحصول على تراخيص الاستيراد انخفض الإنتاج. وجهزت شركة بيجو نيجيريا للسيارات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 خطًا جديدًا لتجميع سيارة بيجو 307 بطاقة إنتاج 7.000 وحدة سنويًا. وتوجد ثلاثة مصانع لإطارات السيارات، منها مصنع دنلوب نيجيريا لإنتاج الصلب لإطارات الشاحنات، وكان جاهزًا للعمل في آب/ أغسطس 2005[20].

يتضح من الجدول (14-1) أن الإنتاج الصناعي لبعض السلع ظل مستقرًا خلال الفترة بين عامي 2001 و2011، مثل الأخشاب المنشورة وسيارات الركاب والورق والورق المقوى، في حين ازداد إنتاج بعض الصناعات مثل المنسوجات القطنية. واتسم إنتاج أخرى بالتذبذب مثل السكر، والشاحنات، وبعضها تراجع إنتاجه مثل الأسمنت.

الجدول (14-1)

الإنتاج الصناعي (2001-2011)

الإنتاج الصناعي	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السكر (1000 طن متري)	-	-	0	0	0	30	55	21	38	30	-
البيرة (1000 هكتوليتر)	4049	4142	4011	4067	4073	-	-	-	-	-	-
السجائر (مليون سيجارة)	1798	1854	1776	1809	1813	-	-	-	-	-	-
الورق والورق المقوى (1000 طن متري)	-	-	-	19	19	19	19	19	19	19	19

يتبع

(20) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 943.

تابع

المنسوجات القطنية (1000 م²)	24912	25119	24830	24953	24967	–	–	–	–	–	–
الأحذية الجلدية (1000 زوج)	1779	1798	1770	1782	1783	–	–	–	–	–	–
الأخشاب المنشورة (1000 م³)	–	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	–
الأسمنت (1000 طن متري)	2500	1756	1760	1747	1754	1754	–	–	–	–	–
الشاحنات	1319	1340	1309	1322	1324	–	–	–	–	–	–
سيارات الركاب	2000	2000	2000	2000	2000	–	–	–	–	–	–

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الأرقام الواردة في: United Nations [UN]: *Statistical Yearbook 2010* (New York: [UN] 2012), pp. 329-373, and *Statistical Yearbook 2011* (New York: [UN], 2013), pp. 328-378.

الجدول (2–14)

المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الصناعي (1960–2006) (بالنسبة المئوية)

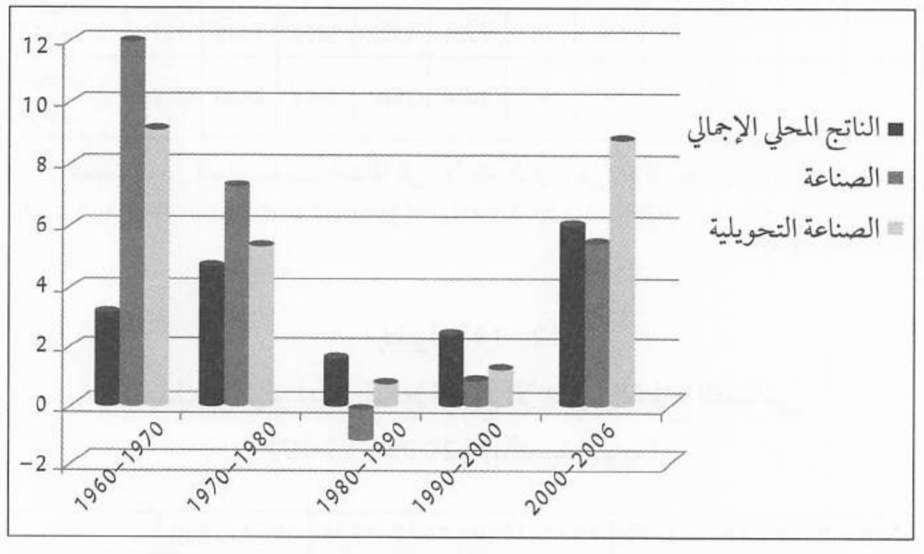
	1970–1960	1980–1970	1990–1980	2000–1990	2006–2000
الناتج المحلي الإجمالي	3.1	4.6	1.6	2.4	6.0
الصناعة	12.0	7.3	–1.1	1.0	5.5
الصناعة التحويلية	9.1	5.2	0.7	1.2	8.8

المصدر: Osmund Osinachi Uzor, «The Global Financial Crisis (GFC) and Industrialization in Nigeria: The Implications of Reform Reversal,» in: *African Development Perspectives Yearbook, 2010/11: Africa and the Global Financial Crisis - Impact on Economic Reform Processes*, Edited by Reuben Adeolu Alabi [et al.] (Berlin: LIT Verlag, 2011), p. 272.

يتبيّن من الجدول (14-2) والشكل (14-1) أن المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، أما معدل القطاع الصناعي فشهد انخفاضًا مستمرًا منذ عام 1960، لكنه ارتفع بنسبة مهمة: 5.5 في المئة للصناعة و8.8 في المئة للصناعة التحويلية في الفترة بين عامي 2000 و2006.

الشكل (14-1)

المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الصناعي (بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (14-2).

1- مميزات الصناعة

كان التطور الصناعي الأول يشمل معالجة المواد الخام، لغرض تصديرها إلى الخارج بصورة رئيسة؛ فمثلًا، قامت معامل استخراج زيت النخيل في نطاق زراعة النخيل، حيث تقع معظم معامل تنقيته في أبابا، ومعامل زيت الفول السوداني في كانو حيث نطاق زراعته.

معظم مصانع نيجيريا حديثة العهد لأنها زادت بمعدل سريع جدًا منذ استقلال البلاد في عام 1960، وهي تصنّع السلع الاستهلاكية. وأكثرها مصانع صغيرة، وعادة ما تنتج منتوجات منفردة أكثر من كونها مواد متنوعة ومترابطة. وتستخدم المصانع مواد محلية ومستوردة لإنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية. ويتميز معظم المصانع الحديثة بقرب بعضها من بعض أو بتجمعه في مناطق صناعية محددة بصورة واضحة. وتتطابق هذه المناطق مع الكثافات السكانية العالية. وهناك مصانع معينة تفضل أن تكون مواقعها في المناطق الصناعية للأسباب الآتية:

- وجود أعداد كبيرة من السكان تلبي الحاجة إلى أيدٍ عاملة ماهرة وغير ماهرة بتكاليف رخيصة بصورة معقولة.

- توجد أسواق كبيرة في هذه المناطق لبيع السلع المصنوعة.

- عادة تكون أماكن المواد الخام التي تدخل في الصناعة قريبة أو يمكن الوصول إليها بسهولة.

- تتوافر في المناطق الصناعية طرق جيدة ومطارات وسكك حديد، إضافة إلى خدمات أخرى مثل المصارف ومكاتب البريد وغيرها.

- يوجد في هذه المناطق مصادر للطاقة، مثل إمدادات الكهرباء أو الفحم والنفط والغاز الطبيعي.

2- المناطق الصناعية

أُنشئ معظم المصانع الجديدة في المناطق الصناعية. وتقع هذه المناطق عادة في النطاقات المحيطة بالمدن الكبرى. وتوجد في نيجيريا أربع مناطق صناعية رئيسة:

- النطاق الصناعي الغربي أو نطاق لاغوس - أبيدان - إيلورين: هو أكثر المناطق الصناعية أهمية في نيجيريا؛ إذ يتركز في لاغوس مع مناطقها الصناعية الكثيرة أكثر من نصف الصناعات التحويلية في البلاد. وينتِج هذا النطاق المواد الغذائية والمشروبات والنسيج ومواد البناء والمواد الهندسية والإنشائية

والمنتوجات الكيماوية وغيرها. وما يساعد في هذا التركز الصناعي وجود ميناء بحري في لاغوس ومطار يربطانها بباقي العالم.

- المنطقة الصناعية الشمالية - الوسطى أو نطاق كانو- كادونا - جوس: تتخصص هذه المنطقة بالمنتوجات الغذائية والنسيج والمشروبات، ذلك أن معامل النسيج الحديثة الموجودة في كادونا هي الأكبر في البلاد. وتُعدّ كانو المركز الأكثر أهمية في المنطقة، ففيها يتركز أكثر من نصف مصانع المنطقة. وترتبط المدن الرئيسة الثلاث المذكورة، إضافة إلى مدينة رئيسة أخرى هي زاريا، بصورة جيدة بالطرق وسكك الحديد وبالنقل الجوي، ويوجد في كانو ثاني أكبر مطار في البلاد.

- المنطقة الصناعية الجنوبية - الشرقية أو نطاق بورت هاركورت - إنوغو - أونيتشا: فيها مواد خام، مثل النفط والفحم وحجر الجير ومنت جات النخيل؛ لذا تكون تكلفة الصناعات رخيصة باعتمادها على هذه المواد. وتشمل الصناعات المواد الغذائية والمشروبات والكيماويات والمواد الإنشائية. وتصدّر مصانع الأسمنت في نكالاجو وكالابار هذه المادة إلى الولايات الشرقية والشمالية.

كان مصنع الصلب في إنوغو، الذي يستخدم الحديد الخردة الذي يأتيه من مناطق نيجيريا كلها، هو المصنع الوحيد في البلاد قبل الشروع في إقامة مصانع الصلب الأخرى. ويوجد في هذه المنطقة معملان لتكرير النفط في بورت هاركورت، ينتجان الجزء الأكبر من المنتوجات النفطية المكررة في البلاد، كما نلاحظ في الجدول (12-3) الذي يعرض المنتوجات النفطية المكررة.

- المنطقة الصناعية الوسط - غربية أو نطاق بنين - سابيل - واري: هي أصغر المناطق الصناعية في نيجيريا. وتعتمد الصناعات فيها على الخشب والمطاط. وتتألف من الخشب الرقائقي ومنتوجات الخشب الأخرى التي تنتَج في معمل سابيل أكبر معمل للخشب في غرب أفريقيا. وهناك معمل لتكرير النفط في واري، أنشئ في عام 1978[21].

(21) N. P. Iloeje, *New Geography of Nigeria* (Nigeria: Longman, 1978), pp. 70-75.

توجد صناعات قليلة مبعثرة في مناطق معينة من البلاد، علاوة على المناطق الصناعية المذكورة أعلاه، فنجد معملًا لتكرير السكر في باسيتا، قرب جبا. ويحصل هذا المعمل على المواد الخام من مزارع السكر. وهناك مصانع للزوارق في ماكوردي في بينو أب، وفي ولاية لاغوس، وفي أويوبو في ولاية كروس ريفر. كما تُدبغ الجلود في ميدوغوري وسوكوتو، بسبب وقوع هذه الأماكن في نطاق الماشية.

تواجه الصناعة الوطنية التي هي عماد التطور الاقتصادي في أي بلد، إشكالات عدة إجمالًا ناتجة في الأساس من طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، لأن موارده لم تُستثمر بكفاءة لتطوير القطاع الصناعي، الأمر الذي ينعكس بالتأكيد على تطوير القطاع الزراعي، وهي معضلة مركّبة تواجهها دول نامية كثيرة شبيهة بنيجيريا. لذلك لا بد من اعتماد سياسة اقتصادية متكاملة تدمج القطاعات الاقتصادية كلها في عملية التنمية، من دون التركيز على قطاع اقتصادي معيّن.

ثانيًا: الطاقة الكهربائية

أخفقت نيجيريا منذ الستينيات في مجاراة متطلبات التوسع في توليد الطاقة الكهربائية؛ فكان مستهلكو الكهرباء للأغراض الصناعية أو المنزلية على حد سواء عرضة لإمدادات كهرباء غير منتظمة، فاضطر عدد كبير منهم إلى اقتناء مولدات كهربائية. ويلاحَظ أن ازدياد إنتاج الكهرباء لم يجارِ الطلب المتزايد عليها (انظر الجدول (3-14))؛ إذ اشتد الطلب بمعدل سنوي وصل إلى ما بين 15 و20 في المئة، بعد بداية الانتعاش الاقتصادي، الناتج من ارتفاع عائدات النفط في الفترة بين عامي 1973 و1974. لذلك، نُصبت مولدات إضافية عند سد كينجي لزيادة توليد الكهرباء. لكن الجفاف الذي حدث بين عامي 1977 و1978، خفّض تخفيضًا كبيرًا مستوى مياه بحيرة كينجي، فانخفضت طاقة التوليد[22]. وأقيم هذا السد على نهر النيجر، وبدأ العمل فيه في عام 1969. وتوزّع الطاقة المولدة منه على كادونا ولاغوس وبنين وأونيتشا، لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. وضاعف إنشاء السد تقريبًا طاقة إنتاج الكهرباء في البلاد وحسن الملاحة النهرية

(22) Nelson, ed., pp. 172-173.

للمراكب، حتى أصبح في مقدورها عند غلق السد الوصول إلى غايا عند حدود النيجر - بنين[23].

الجدول (3-14)

إنتاج الطاقة الكهربائية (1983-2011) (مليون كيلوواط/ ساعة)

عام*	مجموع الطاقة	الطاقة الكهروحرارية	الطاقة الكهرومائية
1983	8713	6772	1876
1984	8983	6387	2596
1985	10221	7212	3008
1986	10765	7214	3550
1987	11265	8064	3201
1988	11274	8266	3008
1992	14834	-	-
1993	14790	-	-
1994	14790	-	-
2000	15757	-	-
2005	20468	-	-
2006	23110	16847	6263
2007	22978	16751	6227
2008	21110	15389	5721
2009	19777	15248	4529
2010	26121	19747	6374
2011	27034	21384	5650

* مجموع الطاقة الكهروحرارية لأعوام 1983-1988 بما فيها المشتراة.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile, 1990-91* (London: The Unit, 1990), p. 29; United Nations [UN], Department of Economic and Social Information and Policy Analysis, Statistical Division: *2009 Energy Statistics Yearbook* (New York: [UN], 2009), p. 516, and *2011 Energy Statistics Yearbook* (New York: [UN], 2011), p. 524; The Europa World Year Book 1997, Edited by Europa Publications, 2 vols, The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 1997), vol. 2, p. 2486; *The Europa World Year Book 2005*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2005), p. 3270, and *The Europa World Year Book 2010*, Edited by Europa Publications, 2 vols. (London; New York: Routledge, 2010), p. 3406.

---

(23) R. J. Harrison Church, *West Africa; A Study of the Environment and of Man's Use of it*, with a Chapter on Soils and Soil Management by P. R. Moss, 7th ed., Geographies for Advanced Study (London: Longman, 1974), pp. 476-478.

أدى انخفاض طاقة توليد الكهرباء بسبب فترات الجفاف المتكررة إلى ترشيد استهلاك الكهرباء. إلا أن انقطاع التيار المتكرر أضر ضررًا بالغًا بالمؤسسات الصناعية الرئيسة في البلاد، حيث يمكن أن تتلف السلع في أثناء تصنيعها؛ لذلك، حدث انخفاض كبير في الإنتاج الصناعي. لكن الوضعية تحسنت تحسنًا كبيرًا في نهاية عام 1980 بعد إضافة مولدات إلى محطة كينجي الكهرومائية، وإعداد مولدات أخرى تعمل بالغاز في سابيل، علاوة على نصب مولدات صغيرة أخرى في مناطق مختلفة من البلاد. ولسد النقص في الكهرباء، أقيمت محطتان لتوليد الطاقة الكهرومائية، واحدة عند شيرورو على نهر كادونا، والثانية على نهر النيجر عند جبا في أسفل بحيرة كينجي[24]. لذلك ساهمت الطاقة الكهرومائية بـ 26.7 في المئة من مجموع الطاقة المولدة في البلاد في عام 1988.

بعد ذلك حدث ارتفاع كبير في إنتاج الطاقة الكهربائية، على الرغم من تراجعه في بعض الأعوام، وصل إلى 27.034 مليون كيلوواط/ساعة في عام 2011. غير أن هذه الزيادة لا بد أن نأخذها في سياق النمو السكاني السريع الذي تشهده نيجيريا، ومن ثم لا يمكن القول بحدوث تحسن مهم في إمدادات الكهرباء. ويتأثر توليد الطاقة الكهرومائية، كما ذكرنا، بالمشكلة المتكررة المتمثلة في انخفاض مستوى المياه في محطات التوليد عند سد كينجي وجبا. في حين يواجه توليد الطاقة الكهروحرارية صعوبات مالية ناتجة من ارتفاع تكاليف المنتوجات النفطية.

الملاحظ، أن نسبة الاستهلاك المنزلي للكهرباء كانت عالية في السبعينيات، إذ وصلت إلى 40 في المئة، و48 في المئة، و36 في المئة من الاستهلاك الكلي في أعوام 1977، 1978، و1979 على التوالي. وهذا يعكس نسبيًا مرحلة غير متطورة للقطاع الصناعي خارج نطاق الصناعة النفطية في تلك المرحلة[25].

---

(24) Nelson, ed., pp. 172-173.

(25) المصدر نفسه، ص 173.

الفصل الخامس عشر

النقل والمواصلات

لا يمكن إغفال أهمية قطاع النقل والمواصلات في بلد ما، مثل نيجيريا، يتميز بمساحة كبيرة جدًا وتنكبّ حكومته على تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره. من هنا، فمنذ بداية خطة التنمية الأولى في عام 1962 حتى نهاية الخطة الثالثة في عام 1980، أنفِقت نسبة مهمة من مجموع الاعتمادات المالية المخصصة للتنمية، لتطوير قطاع النقل - أكثر من خُمس الإنفاق الحقيقي في الخطة الأولى، ونحو ثلثه في الخطة الثانية، وأكثر من خُمسه في الخطة الثالثة. وأنجِز كثير من مشروعات النقل في الخطة الأولى، لكن مع بداية الأزمة السياسية في عام 1965، وخلال الحرب الأهلية التي أعقبتها، طاول الإهمال قطاع النقل الذي تعرّض لتدمير واسع النطاق. وكُرست الأعوام الأولى من الخطة الثانية، بصورة رئيسة، لإعادة إنشاء ما دمِّر ولإصلاحه، لذلك حدث في نهاية الخطة المذكورة تطور جديد ومهم في نظام الطرق، على الرغم من بقاء ثغرات رئيسة في شبكة الطرق. وأضيفت تجهيزات جديدة إلى قطاعي سكك الحديد والخطوط الجوية الوطنية، لكن خدماتهما تدهورت[1]، في حين كانت التحسينات في تسهيلات الموانئ في الحد الأدنى.

تتوفر نيجيريا على نظام نقل متطور نسبيًا، إذا قارناها ببلدان أفريقيا الغربية. ومع ذلك، فإن الازدحام، ونقص الصيانة، وسوء التخطيط تجعل التعويل على

---

(1) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), p. 173.

الخدمات متعذّرًا. ويُنقل 95 في المئة تقريبًا من جميع السلع والركاب على الطرق البرية، ويشكل رئيس، الطرق الممتدة من الموانئ الرئيسة وإليها[2].

في أواسط السبعينيات، بعد ارتفاع عائدات النفط وما أعقب ذلك من نمو اقتصادي سريع، أصبحت الهياكل الارتكازية للنقل لا تتماشى مع هذا التوسع؛ لذلك بوشر في إجراء إصلاحات رئيسة في ميدان النقل خلال خطة التنمية الثالثة. وعلى الرغم من ذلك، شهدت المدن الرئيسة ازدحامًا كبيرًا في حركة المرور، ووصل الازدحام في الموانئ حدًا جعل بعض الباحثين يزعم أنه لم يحدث في أي مكان آخر في العالم. وأخفقت الخطوط الجوية في تأمين الطلب المتزايد لنقل المسافرين، لذلك بوشر في الخطة الرابعة وضع أهداف رئيسة لتطوير شبكة النقل، وصيانة التسهيلات الموجودة كافة[3]. ومن هنا، نلاحظ أن السبعينيات شهدت توظيف الاستثمارات الرئيسة في تطوير طاقة الموانئ والطرق والجسور والمطارات. إن ضعف تماشي تطور النقل مع الطفرة النفطية وانعكاساتها الاقتصادية لوحظ أيضًا في عدد من الدول النامية المنتجة للنفط، ومنها العربية.

أولًا: الطرق البرية

بدأ نظام الطرق البرية في نيجيريا في أوائل القرن الماضي كخط مواصلات فرعي لنقل البضائع والركاب من سكك الحديد الجديدة وإليها، وأنشئت أول طريق رئيسة في عام 1905، لربط أبيدان بأويو[4]. وفي أواسط العشرينيات، بدأ تطور شبكة الطرق، عندما أنشأت الحكومة شبكة أساسية تتكون من طريقين رئيستين باتجاه شمالي - جنوبي، من لاغوس وبورت هاركورت إلى كانو والحدود، ومن أربع طرق رئيسة باتجاه شرقي - غربي، منها طريقان تقعان شمال نهري النيجر - بينو، وطريقان جنوب هذين النهرين. وتربط شبكة الطرق الرئيسة من الصنف (أ) لاغوس بالعواصم الإقليمية والمدن الكبرى. أما عواصم الولايات

(2) *Africa South of the Sahara 2011*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2010), p. 943.

(3) Nelson, ed., p. 174.

(4) N. P. Iloeje, *New Geography of Nigeria* (Nigeria: Longman, 1978), p. 138.

والتقسيمات الإدارية والمدن الأخرى، فرُبطت بالطرق الرئيسة من الصنف (ب). وكانت الحكومة المركزية تشرف على كلا الصنفين من هذه الطرق حتى عام 1952، عندما انتقلت الطرق الرئيسة من الصنف (ب) إلى مسؤولية السلطات الإقليمية، وبلغت أطوال شبكة الطرق الرئيسة نحو 19.000 كلم، منها 2000 كلم معبّدة بالقار من الصنف (أ)، وهناك طرق محلية أخرى ذات نوعية غير جيدة تربط المدن الصغيرة والقرى، وتتصل بالمدن الكبرى أيضًا، وتبلغ أطوال هذا النوع نحو 25.000 كم، وتشرف عليها السلطات المحلية.

فرضت الحكومة الفدرالية إشرافها، مرة ثانية، في عام 1974 على معظم الطرق الرئيسة من الصنف (ب)، في محاولة منها للسماح للولايات بتركيز جهدها على تطوير نظام الطرق الثانوية التي تربط المناطق الريفية بالمدن الكبرى. وقدّر في عام 1978 مجموع أطوال الطرق في البلاد من الأصناف كلها بـ 98.200 كم، كان 30 في المئة منها تحت إشراف الحكومة الفدرالية. وخلال السبعينيات حدث تقدُّم مهم في مجال تحسين الطرق الرئيسة من الصنف (أ) وصيانتها، وأنشئت طرق جانبية حول بعض عواصم الولايات الكبرى. وفي ظل برنامج الحكومة لتحويل القطاع الخاص إلى المواطنين النيجيريين، ومنه قطاع النقل التجاري للركاب والبضائع، أسِّست شركات نقل خاصة، إلا أن عملياتها تميزت بالصغر، وهناك شركات كبيرة ومتخصصة في النقل، غير أن عددها كان قليلًا[5].

أصبحت أعمال الصيانة والإصلاح محدودة جدًا، حتى أدى ذلك إلى حدوث تدهور رئيس في كثير من الطرق. وتفاقمت الوضعية بسبب خفض الاعتمادات المالية المخصصة للنقل إلى النصف، بحسب ما أعلن في ميزانية عام 1988، لكن رصد بعض المساعدات الحكومية البالغة 220 مليون نيرا، وأعلِنت في أواخر عام 1987 لإنشاء طريق سريعة بين كادونا وكانو، وأُنجز أربعة مشروعات طرق في عام 1987 وأربع طرق في عام 1988 من مجموع 114 مشروعًا أعلنتها الحكومة. إضافة إلى ذلك، أعيد النشاط في عام 1988 إلى مشروعات طرق أهمِلت منذ

---

(5) Nelson, ed., pp. 176-177.

عام 1981، وأعلِن في العام نفسه ثلاثة مشروعات لإنشاء طرق جديدة قصيرة[6]. وفي عام 1999 ازدادت أطوال الطرق إلى 194.394 كلم، إلا أن المعبَّد منها بلغ 60.068 كلم فقط، أما ما تبقّى فهو غير معبد، علمًا أن بعض الطرق المعبدة فقد القار السطحي، وأصبح بعضها قليل الاستخدام، ولا سيما في فصل سقوط الأمطار في جنوب البلاد[7].

في الأغلب يجري النقل في نيجيريا على الطرق البرية، والملاحظ أن أكثف شبكات الطرق توجد في نطاقات النخيل والكاكاو وحقول التصدير وحول كانو وكاتسينا ولاغوس. والحقيقة أن الحاجة تدعو إلى إنشاء طرق في كل مكان من البلاد، خصوصًا في الشمال. ويتبيّن من الجدول (15-1) ازدياد عدد سيارات الركاب والشاحنات الكبيرة والصغيرة التي تسير على الطرق البرية وتدني عدد الباصات والحافلات والدراجات النارية والهوائية بين عامي 1995 و1996.

الجدول (15-1)

تقدير عدد السيارات والدراجات (1995-1996)

	1995	1996
سيارات الركاب	820.069	885.080
الباصات والحافلات	1.284.251	903.449
الشاحنات الكبيرة والصغيرة	673.425	912.579
الدراجات النارية والهوائية	481.345	441.651

المصدر: *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3450.

ثانيًا: السكك الحديد

أنشئ معظم السكك الحديد في النصف الأول من القرن العشرين. ونظام السكة من نوع القياس الضيق (106 سم)، وهذا النوع تكون تكاليف إنشائه

(6) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile, 1990-91* (London: The Unit, 1990), pp. 30-33.

(7) <http://en.wikipedia.org/wiki/Transport_in_Nigeria#Highways>.

أقل، ولا سيما في المناطق التلالية، لكن سرعة القطار تكون بطيئة (65 كلم في الساعة)، والملاحظ أن هذا القياس شائع في معظم المستعمرات الإنكليزية السابقة في أفريقيا.

كان إنشاء شبكة سكك الحديد في البداية من أجل نقل المواد الخام الزراعية والمعدنية من المناطق الشمالية إلى الساحل لغرض التصدير، وكذلك للعمل على فتح الأراضي التي تتوفر على إمكانات جيدة لإنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة، ولربط المناطق المختلفة والمدن المهمة بعضها ببعض، ومن ثم تعزيز التجارة بينها وتسهيل حركة الأشخاص، وتنشيط عملية التنمية الصناعية، وتحريك الجيوش والإمدادات في أوقات الطوارئ. وكانت حركة الشحن في الغالب تتسم بالبطء الشديد، لبطء سرعة القطارات، وحدوث الأعطال والتأخير، خاصة، بسبب تحويل القطارات في نقاط معينة للسماح للقطارت الأخرى بالمرور. إضافة إلى ذلك، نشطت في عقد الثلاثينيات حركة مد الطرق بين معظم المدن التي تمر بها سكة الحديد؛ لهذا، بدأت المركبات التجارية التي تنقل المنتوجات الزراعية من الداخل تنافس سكك الحديد. وحاولت الحكومة خلال عقد من الزمن أن تعالج الأمر بفرض رسوم عالية على المركبات، إلا أن النتيجة كانت في الحدود الدنيا. ومنذ منتصف الخمسينيات رُصدت مبالغ مهمة لتحسين النقل بالسكك الحديد وتطويره، وشمل هذا إدخال محركات الديزل إلى الخدمة[8] منذ عام 1956، خصوصًا في الولايات الشمالية؛ إذ كانت القطارات تسيَّر على الفحم قبل ذلك التاريخ، كما جرى شراء قاطرات جديدة وأدخِلت تحسينات على خطوط سكة الحديد ورُفعت الكفاءة التقانية للعاملين في هذا القطاع من النقل.

تحسن وضع سكك الحديد بعض الشيء خلال الخمسينيات بسبب الزيادة الكبيرة في الإنتاج الزراعي الذي كان يصدَّر إلى الخارج، الذي يُحمَّل في القطارات، لذلك بقيت الحمولة التي تُنقل بوساطة سكك الحديد كبيرة عمومًا، وارتفع عدد الركاب بصورة أساسية في أوائل الستينيات، واستمرت إضافة تجهيزات جديدة إلى سكك الحديد. إلا أن تركيز الحكومة على إنشاء الطرق البرية نتجت منه منافسة

(8) Nelson, ed., pp. 174-175.

كبيرة لهذا القطاع من النقل. وساء وضع سكك الحديد خلال الأزمة التي أعقبت الحرب الأهلية؛ ففي أعوام الحرب أغلق خط السكة الشرقي، وحدث تدمير شديد وتدهور واسع في ثلث قاطرات شركة سكك الحديد التي كانت في منطقة الحرب.

استمرت النواقص الكبيرة في سكك الحديد في أوائل السبعينيات، وعزي جزء من المشكلات إلى الانخفاض في الحمولات التقليدية التي تنقلها، مثل الفول السوداني، وإلى تحسن منافسة خدمات النقل البري. وفي أي حال، حُددت الأسباب الرئيسة لتدهور خدمات النقل في سكك الحديد بسوء نوعية القطارات، وقلة التنسيق في حركة المرور، وعطل التجهيزات، وصعوبات الصيانة والاتصالات، والافتقار إلى الكفاءة، ويعامل آخر مهم هو بطء سرعة القطارات. وكان من المفترض، كما ورد في الخطة الثالثة، أن يُشرع في تحويل نظام السكك إلى نظام جديد ذي قياس عريض (1.435 متر)، وبدأت المسوحات وأعمال التصميم الأولية في عام 1977 على القسم الأول من السكة، الذي يمتد من ميناء بورت هاركورت إلى ماكوردي. وتضمنت الخطة إنشاء خط فرعي جديد من أوتوركبو باتجاه الغرب إلى مجمع صناعة الصلب في أجاوكوتا.

تحسن وضع سكك الحديد نوعًا ما في عام 1980، حين بدأت القطارات تسير في الأوقات المحددة لها، وازدادت البضائع المنقولة بوساطتها، وارتفع عدد الركاب من نحو 400.000 راكب في الشهر إلى أكثر من مليون راكب، ورُصدت اعتمادات مالية في خطة التنمية الرابعة لتنفيذ الخط القياسي العريض المذكور أعلاه. إلا أنه في عام 1980 بقي الاهتمام الرئيس منصبًا على السكة القديمة لتوفير التجهيزات الجديدة لها، وتحسينها وتدريب العاملين تقنيًا وإداريًا[9]. وفي عام 1988 انخفض عدد ركاب سكك الحديد إلى 3.6 ملايين راكب، بعد أن كان 15.6 مليون راكب في عام 1984. وانخفضت عائدات نقل الركاب بنسبة 45 في المئة، والشحن بنسبة 32 في المئة. وساء الوضع في العام نفسه عندما أعلنت شركة سكك الحديد عن نيتها خفض عدد عمالها[10].

---

(9) Nelson, ed., pp. 175-176.

(10) The Economist Intelligence Unit, p. 36.

يلاحَظ أن استثمارات جديدة لتطوير سكك الحديد لم توظَّف في الأعوام الأخيرة، لأن أطوالها بقيت 3505 كلم. واضطرت شركات سكك الحديد إلى خفض خدماتها إلى أدنى مستوى. فذُكر في عام 2005 أن شركة كوربان كانت تعمل بأقل من 20 في المئة من طاقتها. وانخفض وزن الحمولات المنقولة بالسكك الحديد في عام 2007 إلى نحو 31 مليون طن مقارنة بالعام السابق، لكنه ارتفع ثانية في عام 2008 (انظر الجدول (15-2)). وأنشئ خط سكة حديد جديد بطول 52 كم لنقل الحديد الخام، يربط بين مصنع أجاوكوتا وأتاكب في التسعينيات. وكجزء من الاتجاه لتخصيص شركة كوربان، أعلِن أن الشركة ستستغني عن 50 في المئة من قوتها العاملة التي ستخفَّض من 14.000 إلى 7.000 عامل. وكان من المقرر الانتهاء من مشروع تأهيل خط لاغوس - جبا في تشرين الأول/ أكتوبر 2010. وفي منتصف هذا العام ظلت شركة كوربان في قائمة مشروعات الدولة المعروضة للخصخصة، علمًا أن إنجاز بنية تحتية للسكك الحديد كان أحد الأهداف الرئيسة التي وضعها الرئيس السابق لنيجيريا عمر يار أدوا[11].

الجدول (15-2)

الشحن في السكك الحديد (2006-2008) (1000 طن متري)

عام	2006	2007	2008
الوزن	41.219	31.405	47.409

المصدر: *The Europa World Year Book 2012*, p. 3450.

أما مراحل تطور سكك الحديد، فيمكن إجمالها بالآتي:

- **المرحلة الأولى (1898-1912)**: خلال هذه المرحلة مُدد خط لاغوس - مينا الذي يمر عبر قلب نطاقي الكاكاو والكولا.

- **المرحلة الثانية (1910-1912)**: قبل أن يصل خط السكة إلى مينا في عام 1912 أنشيء خط آخر من بارو إلى كانو، انتهى العمل به في عام 1912، لذلك فُتحت أراضي القطن والفول السوداني في شمال البلاد.

(11) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 943.

- المرحلة الثالثة: تمثلت في مد خط جديد في عام 1913 عرضه 76 سم من زاريا إلى جوس، حيث بدأ تعدين القصدير في عام 1903. وكان القصدير يُنقل عبر هذا الخط الضيق إلى زاريا، ثم إلى لاغوس قبل أن يصل إلى خط سكة الحديد من بورت هاركورت إلى جوس، وتُرِكَ هذا الخط الضيق بعد عام 1958.

- المرحلة الرابعة (1915–1927): مد خط من ميناء بورت هاركورت إلى منطقة إنوغو في عام 1916، وكان السبب اكتشاف الفحم في إنوغو عام في 1915. وفي ما بعد مد هذا الخط شمالًا ليصل إلى جوس في عام 1927. وكان القطار يُنقل في عبّارة عبر نهر بينو حتى عام 1932، إلى أن انتهى العمل من جسر ماكوردي. وقصّر خط سكة الحديد هذا المسافة لنقل قصدير جوس إلى البحر للتصدير، علاوة على توفيره منفذًا لفحم إنوغو.

- المرحلتان الخامسة والسادسة (1929–1930): مد خط سكة الحديد في عام 1929، من زاريا إلى كاورا نامودا لنقل الفول السوداني، والجلود من الشمال البعيد. وفي العام التالي، وللسبب نفسه، مد خط بارو – كانو إلى الشمال الشرقي، ليصل إلى نجورو.

أصبح هناك خطان رئيسان للسكك الحديد: الخط الغربي من لاغوس إلى نجورو، والخط الشرقي من بورت هاركورت إلى كاورا نامودا. وفي غضون ذلك، توسّع هذان الخطان بعد تفرع خطوط قصيرة منهما، متمثلة في خط بارو – مينا الذي مر ذكره، وخط إيلارو الذي أنشئ في عام 1930، ليصل إلى مناطق الكاكاو في الغرب وينتهي عند أدوجو، وخط نكالاجو الذي شيد في عام 1958 متفرعًا من أوغباها لنقل الفحم والجبس إلى معمل أسمنت نكالاجو.

- المرحلة السابعة (1958–1964): أنشئت فيها سكة حديد بورنو من أجل الوصول إلى مناطق الفول السوداني، والقطن في الشمال الشرقي. وبدأت من كورو عبر بوتشي وغومب لتنتهي عند ميدوغوري[12].

---

(12) H.O.N. Oboli *A New Outline Geography of West Africa*, 8th ed. Greatly Enl. and Rev. (London: Harrap, 1978), pp. 30-31.

ثالثًا: النقل المائي

تملك نيجيريا ثاني أطول الممرات المائية الداخلية في أفريقيا، ففيها 8600 كلم من هذه الممرات. ويحتل النقل المائي المرتبة الثانية بعد النقل البري ويساهم بنحو 1.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن هذا النوع من النقل يكون بطيئًا وغير ملائم لحركة الأشخاص(13).

تشمل الشبكة الواسعة من الممرات المائية الداخلية أنهار النيجر وبينو ورواقدهما وكاتسينا وآلا وكونجولا ونهر كروس ريفر وكادونا، إضافة إلى الخلجان الصغيرة والبحيرات الشاطئية الواقعة في الجزء الجنوبي من البلاد، والتي تتصل لتكون ممرًا مائيًا من الحدود الغربية مع بنين إلى دلتا النيجر شرقًا. وتمتاز أنهار نيجيريا في أن أجزاء طويلة منها صالحة للملاحة، كما هو ملاحظ في أماكن أخرى من أفريقيا، إلا أن الفصل الجاف يقلل حركة النقل في بعض أجزائها، كما أن الجنادل تعوق الملاحة في بعض الأماكن(14). ونلاحظ الحالة الأخيرة في مجرى نهر النيل في بعض الأماكن.

كان نهر النيجر الوسيلة الأولى لتصدير منتوجات شمال نيجيريا، وللاتصال بفرع السكة الحديد مينا – باور، وظلّت المنتوجات تُنقل عبر هذا الممر فصليًا من الشمال وإليه؛ إذ يصبح النهر صالحًا للملاحة خلال فصل الأمطار لمسافة أكثر من 800 كلم من مصبه حتى جبا (عند تقاطع سكة حديد لاغوس – كانو). أما فوق سد كينجي، فيمكن أن تتوغل المراكب النهرية الصغيرة وحدها خلال الفصل الجاف إلى نقطة تقاطع نهر كادونا بالنيجر. وتستطيع المراكب النهرية الكبيرة الإبحار في النهر طوال السنة إلى نقطة أونيتشا. وتكون الملاحة ضد التيار ممكنة إلى يلوا مدة ثمانية إلى عشرة شهور خلال فترة مناسيب المياه العالية. أما نهر بينو، فيكون صالحًا للملاحة خلال الفصل المطير إلى يولا التي لا تبعُد كثيرًا عن الحدود

---

(13) Obed B. C. Ndikom, «A Critical Assessment of the Inland Waterways Operations and Management on the Development of the Nigerian Maritime Industry,» *Greener Journal of Environmental Management and Public Safety*, vol. 2, no. 2 (February 2013), pp. 99-100.

(14) H. Jarrett, *Africa*, 4th ed., The New Certificate Geography Series: Advanced Level (London: Macdonald and Evans, 1974), p. 321.

الشرقية للبلاد، أي لمسافة 740 كلم بعد نقطة التقائه نهر النيجر عند لوكوجا، ويتوافر إمكانٌ لملاحة محدودة إلى جاروا في الكاميرون لنحو شهرين[15]. أما نهر كروس ريفر، فيسمح بحركة مرورية فصلية بين كالابار ومامفي في الكاميرون، حيث يستخدم بشكل واسع لنقل الفحم[16]. أما نهر كادونا فيُعد الجزء الأسفل منه صالحًا للملاحة.

كان يُنقل نحو 300.000 طن من البضائع سنويًا في الممر المائي النيجر - بينو قبل الحرب الأهلية. إلا أن حركة المرور انخفضت عمليًا إلى النصف خلال هذه الحرب، بل وصلت البضائع المنقولة إلى 23.000 طن فقط في عام 1970. وقد أسست ست من الولايات النهرية شركة للنقل المائي في أواسط السبعينيات. ومع ذلك لم تتحسن حركة الملاحة النهرية إلا قليلًا، لأن النقل البري أصبح منافسًا قويًا لها. كما أن انخفاض مستوى مياه الأنهار بصورة غير عادية خلال فترات الجفاف الطويلة في السبعينيات لم يساعد في انتعاش حركة النقل المائي. وانتهى العمل في أواخر السبعينيات من حفر قناة ملاحية بين لوكوجا وميناء واري البحري. وكان من المفترض أن تساعد هذه القناة في تنشيط الملاحة النهرية عبر المناطق التي تمر بها. وتوقّعت الحكومة أن يساهم إنشاء مُجمع صلب أجاوكوتا في تنشيط حركة المرور إلى حد كبير في نهر النيجر الأسفل[17].

يمكن أن تخفف الممرات المائية الساحلية والداخلية، إلى الحد الأدنى، الضغط عن البنية التحتية لسكك الحديد والطرق البرية. وللنقل المائي الداخلي مميزات، منها ما يتعلق بنقل البضائع الثقيلة، عندما لا تؤخذ السرعة في الحسبان. وسيكون له إذا استُغل منافع أكثر في نقل المنتوجات الزراعية من النطاقات الوسطى للبلاد إلى أراضي الدلتا وبالعكس، ويؤمل أن يؤدي هذا النقل دورًا مهمًا في تصدير المواد الخام واستيرادها، مثل المواد المستوردة من خلال موانئ

---

(15) R. J. Harrison Church, *West Africa; A Study of the Environment and of Man's Use of it*, with a Chapter on Soils and Soil Management by P. R. Moss, 7th ed., Geographics for Advanced Study (London: Longman, 1974), p. 479.

(16) Jarrett, p. 321.

(17) Nelson, ed., p. 178.

الدلتا للاستخدام في مجمع صلب أجاوكوتا، المركز الصناعي الرئيس على النيجر.

على الرغم من توفر الممرات المائية الداخلية على إمكانات كبيرة، فهي لا تحتل الأولية في خطط الحكومة، وهي غير متطورة وغير مستغلة استغلالًا جيدًا. وتأمل الحكومة الاتحادية حاليًا في عكس هذا الوضع بتوقيع عقد لتجريف الوحل في نهر النيجر الأسفل الذي يغطي نحو 572 كلم من الممرات المائية التي تمتد من واري في ولاية الدلتا إلى بارو في ولاية النيجر. وكان من المتوقع توقيع العقد في عام 2010. كذلك توجهت ولاية إيمو إلى تجريف نهر نوري، لكن المشهد يبدو غير مشجع، الأمر الذي يعزى إلى العوامل التي تعطل بشكل معتاد تنفيذ العقود في نيجيريا[18]، وفي مقدمها الصراعات الإثنية وتوظيفها سياسيًا.

رابعًا: النقل البحري

يشمل النقل البحري حركة النقل بين نيجيريا والدول الأخرى، وكذلك النقل على طول خط الساحل النيجيري، خصوصًا نقل النفط والمنتوجات الأخرى بين بورت هاركورت وموانئ الدلتا ولاغوس. وهناك خطوط بحرية تربط البلاد بزبائنها التجاريين الرئيسين، حيث يُنقل الركاب والبريد والصادرات والواردات المختلفة. وهناك أربعون خطًا عاملًا للشحن البحري الدولي، إلا أن عدد الخطوط الرئيسة قليل. وتربط خطوط الملاحة الساحلية موانئ باداغري ولاغوس وسابيل وبوروتو وأكاسا وبورت هاركورت وكالابار.

في عام 1980، كان في الموانئ النيجيرية طاقة لمعالجة 18 مليون طن من الشحن العام، إضافة إلى ناقلات النفط التي تستطيع نقل أكثر من 100 مليون طن من النفط الخام، وأكثر من 1.2 مليون طن من النفط المكرر سنويًا. وتتكون شبكة الموانئ من مركبات لاغوس وريفرز والدلتا وميناء كالابار، ويمر عبر موانئ لاغوس وحدها أكثر من 75 في المئة من حركة الشحن العام، وعبر ميناء

(18) Ndikom, pp. 99-100.

بورت هاركورت 15 في المئة، وعبر موانئ الدلتا وكالابار النسبة الباقية. ويتضح من ذلك أن الميناءين الرئيسين في البلاد هما لاغوس وبورت هاركورت.

أصبح توسيع الموانئ وتطويرها في البلاد عملية مستمرة منذ انطلاق خطة التنمية الأولى في عام 1962، باستثناء فترة الحرب الأهلية. وأعيد إصلاح الموانئ التي دُمرت خلال هذه الحرب. إلا أن تقدمًا قليلًا أحرِز في مجال إنجاز التحسينات المخطط لها؛ فعلى الرغم من وضع برنامج لتطوير الموانئ ضمن خطة التنمية الثالثة، لم يبدأ العمل به، في حين كان ميناء لاغوس يزدحم ازدحامًا شديدًا في عام 1975. وعلى سبيل المثال، كانت هناك 400 سفينة تنتظر تفريغ حمولتها خلال فترات كثيرة خلال السنة. وفي عام 1976 قلّت الأعمال المتراكمة في الميناء إلى حد معقول بعد إنجاز بعض التوسيعات.

نفّذت مشروعات رئيسة أيضًا في لاغوس، حيث البر الرئيس، فربطت بعض مناطقها ربطًا مباشرًا بشبكة سكة الحديد، وأقيم رصيف للفحم وتسهيلات لمعالجة الحبوب والخضروات، ومنشآت لتفريغ النفط، وصهاريج وأرصفة في جزيرة لاغوس. كما أقيمت أرصفة وصهاريج حديثة في أبابا، وأُنشئت تجهيزات أخرى للشحن والتفريغ في عامي 1976 و1977. وافتُتح في أوائل عام 1978 ميناء جزيرة تن كان العصري الذي يمكنه استقبال ما بين 15 و20 سفينة في وقت واحد[19].

يحتلّ ميناء بورت هاركورت المرتبة الثانية بعد ميناء لاغوس من حيث الأهمية. ويقع في الداخل على نهر بوني ويبعد 66 كلم عن البحر عند نقطة بداية خط سكة الحديد الشرقي، ويخدم أجزاء من شمال نيجيريا. ويُشحن منه الفحم الذي يُستخرج من حقل إنوغو. وجرت توسعة الميناء، لكن قلة الأراضي المحيطة به حدت من التوسعات الإضافية. وبدأ العمل بإقامة ميناء جديد في أون، يقع على بعد 25 كلم أسفل بورت هاركورت. لكن الحكومة أعلنت التوقف التام عن مواصلة الاستثمار في هذا الميناء البحري الفدرالي الجديد، الذي أُنجِز منه

(19) Nelson, ed., pp. 179-180.

50 في المئة[20]. وتتألف الأجزاء الأخرى من مركب ميناء بورت هاركورت من المحطة الرئيسة للنفط الخام في بوني، ومن محطة ثانية لشحن النفط المكرر في أليسا ليم. ويشمل مركب موانئ الدلتا ميناء واري الذي يقع في الداخل مسافة 125 كلم على المجرى الرئيس لنهر النيجر الصالح للملاحة، وجرت توسعته في عام 1979؛ إذ أضيفت إليه تجهيزات جديدة لمواجهة تزايد حركة الشحن، وهناك موانئ أصغر تدخل ضمن هذا المركب هي: بوروتو، وكوكو، وسابيل، ويستخدم شركة الأخشاب الأفريقية الميناء الأخير على وجه الحصر.

يقع ميناء كالابار في الداخل مسافة 83 كلم على نهر كروس، وهو لاستقبال السفن البحرية، ووسِّع بدرجة مهمة بإنشاء رصيف جديد، وتوفير تجهيزات حديثة للشحن. وعززت مؤسسة الموانئ النيجيرية الميناء باعتباره نقطة رئيسة للتصدير والاستيراد بالنسبة إلى الولايات الواقعة في شمال شرق البلاد[21]. لكن ما زالت موانئ البلاد عمومًا بحاجة إلى تجهيزات جديدة، وأرصفة أخرى لرسو السفن لتفادي حالات الازدحام.

يتألف الأسطول البحري النيجيري، بصورة رئيسة، من السفن التابعة لشركة الشحن البحري الوطنية، وهي شركة أسِّست في عام 1958 وأصبحت مملوكة للدولة بشكل كامل منذ عام 1961. وكانت تملك 30 سفينة في منتصف 1981. علاوة على ذلك، كانت لديها ناقلات نفط ذات حمولة 270.000 طن، حصلت عليها في عام 1976. والملاحظ أن عمليات الشحن البحري التي يتولّاها القائمون على القطاع الخاص كانت تمتاز بمحدوديتها في عام 1981[22].

ازداد وزن حمولات السفن من 279 ألف طن إلى 516 ألف طن، في الفترة بين عامي 1994 و2009[23]، وارتفع وزن إجمالي البضائع المحملة من 54.8

---

(20) The Economist Intelligence Unit, p. 34.

(21) Nelson, ed., p.180.

(22) المصدر نفسه، ص 178-180.

(23) *The Europa World Year Book 1997*, Edited by Europa Publications, 2 vols., 38th ed., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 1997), p. 2488, and *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3450.

مليون طن في عام 1982 إلى 86.9 مليون طن عام 1993، وانخفض وزن البضائع المفرغة من 13.6 مليون طن إلى 11.3 مليون طن خلال الفترة نفسها (الجدول (15-3)).

الجدول (15-3)
الشحن البحري الدولي (1983-1993)
(تقديرات 1000 طن متري)

	1983	1984	1985	1988	1990	1991	1992	1993
البضائع المحملة	54.825	55.725	62.830	65.700	80.607	82.768	84.797	86.993
البضائع المفرغة	13.570	12.427	11.490	9.900	10.812	10.960	11.143	11.346

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: *The Europa World Year Book 1989*, Edited by Europa Publications, 2 vols., 30th ed., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 1989), p. 1953; *The Europa World Year Book 1993*, Edited by Europa Publications, 2 vols., 34th ed., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 1993), p. 2158, and *The Europa World Year book 2012*, p. 3450.

لشركة الشحن البحري الوطنية رحلات منتظمة إلى موانئ بريطانيا وغرب أوروبا، وموانئ بلدان غرب أفريقيا والشرق الأقصى. وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم البضائع المشحونة من نيجيريا وإليها تنقلها شركات ملاحة أجنبية. كما أن لشركة غرين البحرية التابعة للقطاع الخاص رحلات منتظمة إلى موانئ في غرب أفريقيا، كذلك هناك عدد من شركات الملاحة البحرية الدولية، تبحر بشكل منتظم وغير منتظم من أوروبا والجزء الغربي من الكرة الأرضية ومن الشرق الأقصى إلى نيجيريا.

خامسًا: النقل الجوي

في نيجيريا مطارات دولية في كلٍّ من إيكيجا (لاغوس) وكانو وأبوجا، إضافة إلى أحد عشر مطارًا محليًا. ويتوفر مطار أبوجا على عشرة أقسام، ثلاثة منها

مخصصة للنقل التجاري الدولي، في حين تخدم السبعة الباقية السوق المحلية. وكان مطار مورتالا محمد قد تسلم تجهيزات جديدة بقيمة 4 ملايين دولار في عام 2000. وفي منتصف عام 2010 كانت كلٌّ من مصلحة الموانئ الفدرالية وشركة الطيران التجارية النيجيرية المحدودة ضمن قائمة الشركات المعروضة للخصخصة. وانتهى احتكار الخطوط الجوية النيجيرية شبه الحكومية للنقل المحلي في أوائل الثمانينيات، وبدأ العمل عدد من شركات الطيران المؤجرة التابعة للقطاع الخاص. وتسيطر الخطوط الجوية الأجنبية على النقل الجوي. ومارست الحكومات العسكرية المتعاقبة المزيد من الضغط على الخطوط الجوية النيجيرية لتحسين خدماتها وتقليل تكاليفها، لكن النقل الجوي واصل تحمّل خسائر مالية كبيرة. وبسبب الصعوبات التي واجهتها الخطوط الجوية النيجيرية، أعلِن في أيار/ مايو 2003 عن تصفية الخطوط الجوية النيجيرية. وحُددت اثنتا عشرة وحدة من ممتلكات هذه الشركة لبيعها إلى المستثمرين، مثل حظائر البضائع وغيرها. وفي عام 2004، أسِّست شركة خطوط جوية خاصة نيجيرية - بريطانية، وبدأت طيرانها بين لاغوس ولندن في حزيران/ يونيو 2005، وبين لاغوس ودبي في حزيران/ يونيو 2006. إضافة إلى رحلات بين لاغوس وأكرا في غانا ودوالا في الكاميرون، أما خدماتها المحلية فتربط بين لاغوس وأبوجا وكانو وبورت هاركورت[24].

يتبين من الجدول (15-4) أن انخفاضًا حادًا حدث في عدد ركاب الطيران المدني من 2.1 مليون راكب في عام 1982 إلى 221 ألف راكب في عام 1996، لكن العدد بدأ في الارتفاع تدريجًا في ما بعد ليصل إلى 1.4 مليون في عام 2009. كذلك حدث انخفاض حاد في مجموع الشحن الجوي وما عاد إلى وضعه السابق. هذا الانخفاض يعكس الأوضاع الصعبة التي مرت بها الخطوط الجوية في نيجيريا، نتيجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها البلاد.

---

(24) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 944.

الجدول (4-15)

الطيران المدني (1982-2009)

	1982	1992	1994	1996	1998	2003	2005	2008	2009
عدد الركاب (بالألف)	2.139	647	650	221	313	520	748	1.461	1.365
مجموع الشحن طن/كلم (بالمليون)	4.892	103	100	30	32	61	89	179	169

المصدر: من ترتيب الباحث استنادًا إلى: *The Europa World Year Book 1989*, p. 1953; *The Europa World Year Book 2002*, Edited by Europa Publications, The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2002), p. 3033; *The Europa World Year Book 1997*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 1997), p. 2488; *The Europa World Year Book 2010*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2010), p. 3408, and *The Europa World Year Book 2012*, p. 3450.

الفصل السادس عشر

التجارة

أدى استتباب الأمن والسلام وتوافر الفرص الاقتصادية التي تعززت مع توقف تجارة الرقيق والحروب القبلية الداخلية وتطور طرق النقل والمواصلات منذ بداية القرن الماضي، إلى تنشيط التبادل التجاري في نيجيريا. فنمت مراكز تجارية كثيرة، فازداد تبادل السلع المحلية والمستوردة. ويمكن دراسة التجارة بحسب صنفين رئيسين: التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

أولًا: التجارة الداخلية

قبل الاستقلال، كانت الشركات الأجنبية، ولا سيما البريطانية منها تتحكم في التجارة الداخلية والخارجية؛ فمثلًا في عام 1929 كانت «شركة أفريقيا المتحدة» وشركات تجارية أخرى تخفِّض أسعار منتوجات النخيل خفضًا حادًا، بينما كانت نفقات المعيشة في ارتفاع بسبب زيادة الرسوم على السلع المستوردة. وكان سعر غالون زيت النخيل 14 شلنًا في عام 1924، وانخفض إلى 7 شلنات في عام 1928، وإلى ما يزيد قليلًا عن شلن واحد في عام 1929. وعلى الرغم من أن الشركات التجارية كانت تحصل على سعر أقل في مقابل كل طن من زيت النخيل خلال أعوام الكساد، فإن هامش الربح ازداد، وهذا يوضح مقدار انتزاع الفائض من الفلاح. وفي منتصف فترة الكساد كانت «شركة أفريقيا المتحدة» تحقق أرباحًا ضخمة بلغت 875.302.6 جنيهًا استرلينيًا في عام 1934. وكان سكان نيجيريا وغانا يجدون هذه الشركة أينما ذهبوا، لأنها كانت تتحكم في

تجارة الجملة والتجزئة. وتملك مصانع في الصناعات المختلفة ومؤسسات للأعمال الهندسية وإصلاح الزوارق وغيرها[1]. وكان في لاغوس في مطلع القرن العشرين عدد لا بأس به من رجال الأعمال النيجيريين الناجحين، بيد أنهم عجزوا عن الصمود بفاعلية في منافستهم للتجار الأجانب، نظرًا إلى افتقارهم إلى ثقة الموردين الأجانب، بينما اتجه التجار البريطانيون مثلًا إلى الاتحاد عندما اشتدت المنافسة بينهم[2].

تكون السلع المتوافرة في الأسواق إما مستوردة وإما منتجة محليًا. والملاحظ أن هذه السلع يتعامل بها التجار المتخصصون بمهنة التجارة، وكذلك يتعامل بها منتجوها الحقيقيون الذين يأتون لبيعها في الأسواق، في الفترات التي يقل فيها عملهم. وعادة يكون التجار متخصصين في الاتجار بسلع معينة يشترونها من تجار الجملة لبيعها بالتجزئة. وتشمل السلع الأكثر أهمية التي تباع بالتجزئة المنسوجات القطنية والمكائن والزيوت والمنتوجات النفطية والأسماك والحرير والرايون (حرير يُصنع من السيلولوز) والملح والأسمنت والعربات والأحذية والعقاقير والتبغ وغيرها.

تعتمد السلع المنتجة محليًا التي تدخل إلى حد كبير في التجارة الداخلية على المحاصيل الغذائية التي تُزرع في البلاد. ويتم الجزء الأكبر من التبادل التجاري بين شمال البلاد وجنوبها، وذلك لاختلاف منتوجاتهما. وإذا قارنا، نلاحظ تبادلًا تجاريًا قليلًا بين شرق البلاد وغربها، حيث تكون المحاصيل الغذائية إلى حد ما متشابهة. أما النطاق الزراعي الأوسط القليل السكان، فينتِج كثيرًا من المواد الغذائية الزائدة عن حاجة سكانه، لذا تدخل هذه المواد في التجارة الداخلية. ومن دون شك، للتبادل التجاري الداخلي دور مهم في تنشيط الاقتصاد الوطني. ويمكن تمييز ستة أنواع من التجارة الداخلية في نيجيريا على النحو الآتي:

---

(1) والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصير؛ مراجعة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة؛ 132 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988)، ص 203-205.

(2) ب. س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 28 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 75-76.

- تجارة المواد الغذائية بين القرى، وغالبًا ما تقوم النساء بها.

- نقل المواد الغذائية يوميًا من القرى إلى المناطق الحضرية القريبة منها.

- حركة تجارية فصلية كبيرة يتم فيها تبادل المحاصيل الغذائية من المناطق التي تفيض فيها عن الحاجة إلى المناطق التي تنقص فيها. وعمومًا تحدث هذه الحركة في عقب موسم الحصاد، أي بين شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وآذار/ مارس.

- تجارة عامة بين شمال البلاد وجنوبها، بحيث تكمل كلٌ من المنطقتين الأخرى. ويلاحَظ، أن الجماعات المهاجرة مثل الهوسا في الجنوب أو الإيبو واليوروبا في الشمال يميلون إلى بيع أنواع من المواد الغذائية تعوّدوا استهلاكها في حياتهم اليومية. من هنا، يجمع اليام وزيت النخيل وحتى نبيذ النخيل من مدن مثل أبوكوتو وشاغامو وإيلورين وإنوغو ونومه وإياراغو، وتُنقل هذه المنتوجات إلى شمال نيجيريا، في حين يُنقل، في الاتجاه المعاكس، الفول السوداني والسمك والدخن وحبوب أخرى واللحوم والبصل وغيرها بوساطة القطارات من ميدوغوري وكانو وسوكوتو وفونتو إلى الجنوب.

- نقل المواد الخام من مناطقها إلى مواقع المعامل، مثل القطن من الشمال إلى لاغوس. وكذلك نقل المنتوجات النهائية من مواقع المعامل إلى الأسواق في البلاد كلها.

- توزيع المواد المستوردة التي تصل إلى موانئ البلاد، التي تصبح مجددًا ضمن عمليات التجارة الداخلية، حيث تُوزّع من مراكز مثل لاغوس، واري، أبيدان، بورت هاركورت وأنيتشا. والملاحظ أن النساء العاملات في القطاع التجاري يعملن أكثر في التجارة الداخلية التي تتطلب قطع مسافات قليلة نسبيًا. على سبيل المثال، بين المراكز المذكورة أعلاه وأجارا وأكيتي، بينما يسيطر على تجارة المسافات الطويلة إلى الشمال رجال الأعمال الكبار[3].

---

(3) The Economist Intelligence Unit, *Nigeria Country Profile, 1990-91* (London: The Unit, 1990), pp. 40-43.

يوجد في كل مدينة كبيرة في نيجيريا سوق يومي كبير. أما أسواق القرى فتقام كل أربعة أو ثمانية أيام. ولا يقتصر التعامل التجاري في البلاد على الأسواق وحدها، بل تباع السلع على الطرقات أو تصل إلى بيوت المستهلكين من التجار المتجولين أو تُعرض عند تقاطع الطرق لاسترعاء انتباه المسافرين.

ثانيًا: التجارة الخارجية

إن البنية الاقتصادية لدول العالم الثالث بنية مشوهة، صاغتها الرأسمالية العالمية لخدمة مصالحها في الحصول على المواد الخام وتسويق فائض الإنتاج واستثمار رؤوس الأموال. وهذه البنية جعلت تلك الدول تنتج ما لا تستهلك، وتستهلك ما لا تنتج، وتتأثر دومًا بالأحوال الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، من دون أن تملك القدرة على التأثير في تلك الأحوال. وقد ظلت هذه البنية على حالها من دون تغيير جوهري، بعد حصول هذه الدول على استقلالها، على الرغم من عقود من التنمية وجهد التحديث والاستثمار. ومن هنا، ظلت جذور التبعية النقدية للخارج قوية وراسخة.

تقع الاقتصادات النامية مثل الاقتصاد النيجيري في هامش الخطط الاقتصادية العالمية، وهي تكون في الخصوص عرضة تأثيرات العولمة السلبية. ولم يكن الوضع أفضل مع استمرار الطبيعة غير المتوازنة للتجارة الدولية وعلاقات التبادل. إضافة إلى ذلك، هناك الضعف الداخلي الذي تعانيه اقتصادات نامية كثيرة، منها الفساد وشؤون الحكم والبنية التحتية والقاعدة الصناعية الضعيفة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العولمة، بصفتها ظاهرة تشجع التوسع، تؤدي في الوقت نفسه إلى تخريب الاقتصادات هذه.

تنشأ تحديات العولمة من طلبات العيش في عالم لا يتوافر على حدود، وهو بالضبط ما تعلنه العولمة أو تتنبأ به. ومع حركة رأس المال بسرعة لم يعرفها العالم من قبل، بات على الحكومات إعادة صوغ الهياكل الاقتصادية والمالية في بلدانها، لضمان أن هذه البنى يمكن أن تتعامل مع مطالب العولمة المذهلة هذه. لسوء الحظ، يفتقر معظم المؤسسات المالية والسياسية في العالم النامي إلى كلٍّ

من القوى العاملة الماهرة والتكنولوجيا التي هي من متطلبات الوقت الحاضر. وربما من السذاجة الافتراض أن مثل هذه المؤسسات الضعيفة سيدعم الدول النامية للمشاركة بشكل مفيد في عمليات العولمة. لذلك، يتمثل التحدي الأول للعولمة في تحضير المؤسسات المالية، وفي الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، للتعامل مع الطلبات المتوقعة في سياق عمليات العولمة، كي تتجنب هذه المؤسسات حدوث انقطاع في النظام[4]، وهذا ما لا تستطيع إنجازه الدول النامية كلها، ولا يصب في مصلحة أغلبها، إن لم يكن جميعها، أصلًا.

1 - الصادرات

يمكن تصنيف صادرات نيجيريا أربعةَ أصناف رئيسة: المواد الغذائية والمشروبات، مثل الحيوانات الحية والأسماك والكاكاو وجوز الكولا، والمواد الحيوانية والنباتية، مثل العظام والجلود والقطن ومنتوجات النخيل والأخشاب، والمعادن مثل النفط والقصدير والكولومبيت، والسلع المصنعة مثل الأخشاب المصنوعة من طبقات رقيقة (الخشب الرقائقي) والشيح والسلع المطاطية والأدوات المنزلية.

كانت المواد الغذائية والمنتوجات الصناعية والحيوانية والنباتية تشكّل 75 في المئة من صادرات نيجيريا؛ فعلى سبيل المثال، ساهمت منتوجات النخيل وحدها بـ 80 في المئة من الصادرات في عام 1901. لكن حديثًا، أخذت قيمة المعادن المصدّرة ترتفع، ولا سيما النفط الذي أصبح أكثر المواد المصدّرة أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني. ففي عام 1964، شكّلت المعادن 12 في المئة فقط من قيمة الصادرات، غير أنها وصلت إلى 62 في المئة في عام 1970، منها 58 في المئة قيمة النفط المصدّر، علمًا أن قيمة النفط الخام والغاز والمنتوجات النفطية المصدرة بلغت 49.400 مليون دولار، أي 97 في المئة من مجموع الصادرات في عام 2009.

---

(4) Pascal G. Dozie, *Perspectives on Nigeria's Economic Development*, 2 vols. (Ibadan: Safari Books, 2012), vol. 2, pp. 3 and 7-8.

يتضح من الجدول (16-1) أن صادرات النفط تذبذبت كمياتها، وانخفضت في عقد الثمانينيات، بالتحديد، نتيجة قلة الطلب على النفط وتراجع أسعاره. وباتت الكميات المصدرة بين عامي 2003 و2013 المصدّرة تفوق مليوني برميل يوميًا، مع حدوث بعض التراجعات غير الكبيرة. كما أثّرت الأعمال التخريبية التي قام بها المعارضون السياسيون في دلتا النيجر، في صادرات النفط في الأعوام الأخيرة، ما أدى إلى تعطل حمولات النفط، وتسبب بخفض حصة نيجيريا التي تسمح بها منظمة أوبك، وهي 10 في المئة[5].

أما كميات الغاز المصدّرة، فتتوافر أرقام عنها منذ عام 1999، وهي استمرت في الارتفاع من 740 مليون متر مكعب في ذلك العام، مع بعض التراجعات إلى 28.3 مليار متر مكعب في عام 2012. وهذه تمثّل قفزة كبيرة في الكميات المصدرة، لسعي الحكومة إلى خفض الكميات المحروقة من الغاز، كما سبق أن أوضحنا. لكن في عام 2013 حدث تراجع مهم في الكميات المصدّرة إلى 24.5 مليار متر مكعب. أما صادرات المنتوجات النفطية، فهي في الأساس قليلة، وتذبذبت ارتفاعًا وانخفاضًا من عام 1979 لتصل إلى 24.000 برميل يوميًا في عام 2013، علمًا أن نيجيريا تستورد المنتوجات النفطية المكررة لأن طاقة مصافيها لا تسد الحاجة المحلية من هذه المنتوجات.

الجدول (16-1)

صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتوجات النفطية (1979-2013)

عام	النفط الخام (1000 برميل يوميًا)	الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)	المنتوجات النفطية (1000 برميل يوميًا)
1979	2.210	-	24.0
1980	1.960	-	74.6
1981	1.228	-	43.4
1982	1.002	-	10.9
1983	935	-	16.3

يتبع

(5) *Africa South of the Sahara 2011*, Edited by Europa Publications, Europa Regional Surveys of the World (London; New York: Routledge, 2010), p. 944.

تابع

20.0	-	1.094	1984
20.0	-	1.333	1985
8.8	-	1.221	1986
15.7	-	1.065	1987
21.0	-	1.110	1988
30.0	-	1.526	1989
30.0	-	1.550	1990
31.0	-	1.610	1991
30.0	-	1.585	1992
32.5	-	1.557	1993
25.0	-	1.590	1994
38.8		1.665	1995
22.6	-	1.813	1996
25.3	-	1.855	1997
3.8	-	1.833	1998
14.1	740	1.705	1999
47.3	5.730	1.986	2000
65.7	8.690	2.009	2001
78.2	8.633	1.798	2002
67.7	11.790	2.163	2003
66.9	12.600	2.356	2004
49.3	12.000	2.326	2005
50.3	17.580	2.248	2006
53	21.900	2.144	2007
19	20.550	2.098	2008
12	15.990	2.160	2009
23	23.650	2.464	2010
24	25.941	2.377	2011
8	28.266	2.368	2012
23	24.543	2.193	2013

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC]: *OPEC Annual Statistical Bulletin 1999* (Vienna, Austria: [OPEC], 1999), pp. 23-27; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2007* (Vienna, Austria: [OPEC], 2007), pp. 31-39; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2012* (Vienna, Austria: [OPEC], 2012), pp. 49-56, and *OPEC Annual Statistical Bulletin 2014* (Vienna, Austria: [OPEC], 2014), pp. 49-56.

يلاحَظ من الجدول (16-2) أن أكثر من نصف كميات النفط المصدرة في عام كانت وجهتها أميركا الشمالية، تليها أوروبا (31 في المئة)، ثم أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والباسيفيك. لكن في عام 2013، حدث تغيُّر مهم إذ ارتفعت الكميات المصدّرة إلى أوروبا إلى 44 في المئة من مجموع الصادرات، وكذلك إلى المناطق الأخرى، وانخفضت بشدة تلك المصدّرة إلى أميركا الشمالية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري.

الجدول (16-2)

صادرات النفط الخام إلى مناطق العالم

(2012-2013) (1000 برميل يوميًا)

	مجموع العالم	أوروبا	أميركا الشمالية	آسيا والباسيفيك	أميركا اللاتينية	أفريقيا
2012	2.368	744	1.224	91	206	103
2013	2.193	965	395	373	263	197

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: [OPEC]: *OPEC Annual Statistical Bulletin 2013* (Vienna, Austria: [OPEC], 2013), p. 47, and *OPEC Annual Statistical Bulletin 2014*, p. 47.

ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام في السبعينيات بسبب ارتفاع أسعاره، لكنها عاودت الانخفاض في الثمانينيات بسبب انخفاض الأسعار، كما ذكرنا، لتصل إلى أدنى مستوى (4.8 مليارات دولار) في عام 1986. وبعدها شهدت ارتفاعًا وانخفاضًا لتصل إلى قمتها، أي 94.6 مليار دولار في عام 2012 (انظر الجدول (16-3) والشكل (16-1))، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأعوام الأخيرة إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد، وانخفضت إلى 89.3 مليار دولار عام 2013. ومن المفترض أنها انخفضت بشكل حاد في عام 2014 بسبب تراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة. أما قيمة الغاز المصدر فارتفعت عمومًا، مع بعض الانخفاضات، لتصل إلى أكثر من تريليون نيرا في عام 2011 (انظر الجدول (16-4)).

الجدول (16-3)
قيمة صادرات النفط الخام
(1979-2013) (مليار دولار)

عام	قيمة صادرات النفط
1979	15.624
1980	24.931
1981	17.291
1982	11.883
1983	9.941
1984	11.534
1985	12.555
1986	4.768
1987	7.024
1988	6.467
1989	7.470
1990	13.265
1991	11.792
1992	11.642
1993	10.859
1994	11.040
1995	11.512
1996	14.888
1997	14.391
1998	8.754
1999	12.453
2000	26.300
2001	17.500
2002	17.408
2003	23.916
2004	36.245
2005	49.722

يتبع

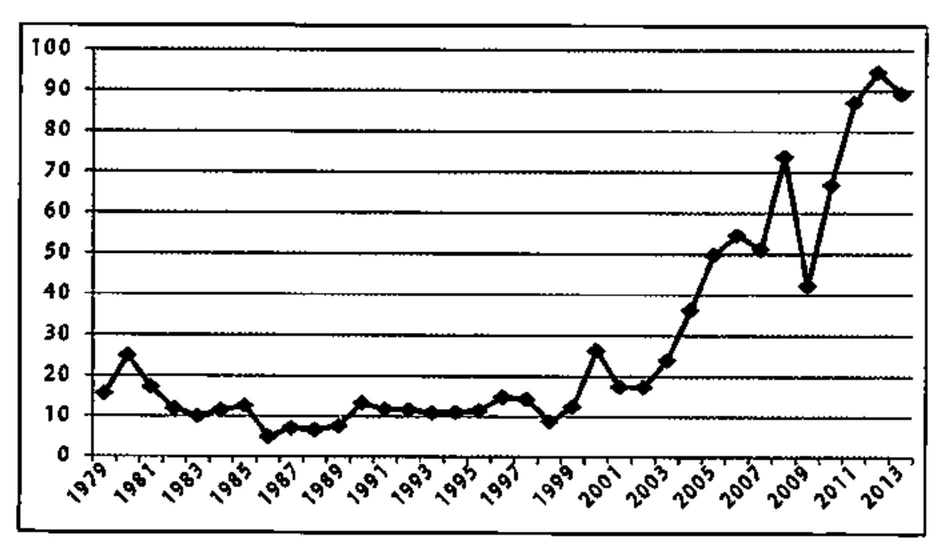
تابع

2006	54.607
2007	51.170
2008	73.825
2009	42.205
2010	66.923
2011	87.130
2012	94.642
2013	89.314

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: [OPEC]: *OPEC Annual Statistical Bulletin 1999*, pp. 5-13; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2002* (Vienna, Austria: [OPEC], 2002), pp. 5-13; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2006* (Vienna, Austria: [OPEC], 2006), pp. 13-21; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2008* (Vienna, Austria: [OPEC], 2008), pp. 13-20; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011* (Vienna, Austria: [OPEC], 2011), pp. 17-30, and OPEC Annual Statistical Bulletin 2014, p. 17.

الشكل (16-1)

قيمة صادرات النفط الخام (1979-2013) (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (16-3).

إن تبوّء النفط المكانة الأولى في صادرات البلاد عكس تحولًا كبيرًا في قيمة عائدات هذه الصادرات، بعد أن كانت السلع الزراعية هي الصادرات الأساسية.

غير أن هذا التحول لمصلحة النفط جعل اقتصاد نيجيريا يتأثر، بصورة مباشرة، بسوق النفط العالمية وما يحدث فيها من تقلبات.

احتلت صادرات الكاكاو المرتبة الثانية بعد النفط من حيث الأهمية؛ إذ بلغت عائدات البلاد منها 2.7 مليار نيرا (تدخل ضمنها منتوجات الكاكاو) في عام 1988، وارتفعت إلى 1251 مليون دولار في عام 2009، لكنها انخفضت إلى 959 مليون دولار في عام 2011. ويحلّ المطاط في المرتبة الثالثة، حيث بلغت عائداته 290 مليون نيرا في عام 1988، لكنها ارتفعت ارتفاعًا حادًا من 1.704 مليار دولار في عام 2009 إلى 7.445 مليار دولار في عام 2011. أما المرتبة الرابعة، فهي لصادرات السفن الخفيفة والرافعات العائمة وغيرها من السفن، حيث بلغت قيمة الصادرات 774.5 مليون دولار في عام 2011. ومن الصادرات الأخرى الجلود ومنتوجاتها والبذور الزيتية[6] وجوز النخيل ونوياته وحبوب السمسم (الجدول (16-4)).

الجدول (16-4)

قيمة الصادرات الأخرى (مليون نيرا)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الغاز الطبيعي	28490	20104	–	853896	1161892	745807	973343	1072075
جوز النخيل ونوياته	14	24	234	16	–	4	–	–
حبوب السمسم	–	–	335	15079	17695	28941	95872	–

المصدر: *African Statistical Yearbook 2013/Annuaire statistique pour l'Afrique 2013* (Tunis; Addis Ababa: African Development Bank Group [AFDB]; African Union Commission [AUC], and Economic Commission for Africa, 2013), p. 279.

(6) The Economist Intelligence Unit, p. 43, and International Merchandise Trade Statistics, Nigeria, 2012. <http://comtrade.un.org/pb/CountryPagesNew.aspx?y=2012>.

كان أحد الأهداف الرئيسة لنيجيريا العمل على زيادة الصادرات غير النفطية، إلا أن نجاحها كان محدودًا، على الرغم من أن خفض قيمة العملة الوطنية النيرا خلال عمليات التبادل الخارجي حسّن عائدات الصادرات بصورة جذرية. علاوة على ذلك، قدّمت الحكومة تشجيعًا إضافيًا للصادرات غير النفطية، تمثّل في إلغاء معظم القيود المفروضة على المنتوجات المصدرة، وتسهيل إجراءات التصدير. وهناك شعور واسع بأن فرص تصدير المنتوجات الزراعية ستزداد مقارنة بالمنتوجات الصناعية المحلية، لأن تكاليف الإنتاج الصناعي مرتفعة بسبب الاعتماد الكبير لمعظم الصناعات المحلية على المواد المستوردة من الخارج.

2- الواردات

تصنف الواردات سلعًا استهلاكية وسلعًا إنتاجية. تشمل الأولى المواد الغذائية والمشروبات والكيماويات والوقود المعدني والملابس وغيرها وهذه يكون استهلاكها سريعًا نسبيًا. أما الثانية، أي السلع الإنتاجية، فهي تلك التي تُستخدم في الإنتاج أو في التنمية الاقتصادية الإضافية. ومن أمثلة هذه السلع المكائن والسلع المصنّعة مثل سيارات الشحن والقاطرات والحديد والصلب وغيرها. وهناك مستوردات أخرى تكون في المعتاد غالية الثمن، مثل السلع الكمالية.

حدث تغيُّر واضح في أهمية أصناف الواردات، فقبل الخمسينيات، كانت نيجيريا تستورد سلعًا استهلاكية أكثر مقارنة بالسلع الكمالية؛ لأن البلد لم يكن يصنِّع معظم السلع الاستهلاكية. إلا أن نيجيريا شرعت في إقامة مصانع للسلع الاستهلاكية في الخمسينيات وبدأت الحاجة إلى المواد الإنشائية لغرض إقامة مشروعات التنمية. كذلك جعل ارتفاع مستوى المعيشة للسكان الواردات تتغير لمصلحة السلع الإنتاجية والكمالية بدلًا من السلع الضرورية. وهذا واضح من حقيقة انخفاض نسبة السلع الاستهلاكية من 80 في المئة في عام 1945 إلى 60 في المئة في عام 1966، وارتفاع نسبة السلع الكمالية والإنتاجية من 20 في المئة إلى 40 في المئة في الفترة نفسها. ثم لوحظ انخفاض مثير في كمية السلع الكمالية المستوردة، منذ عام 1968، وذلك بسبب اقتصادات الحرب الأهلية، لتعاود

نسبتها الارتفاع في الواردات. وبعد جهد بُذل لتنمية البلد اقتصاديًا واجتماعيًا، أصبح الجزء الأكبر من الاستيراد يتكون من السلع الإنتاجية والمواد الخام والسلع الوسيطة فشكّلت هذه المواد مجتمعة 70 في المئة من الاستيراد بين عامي 1974 و1979. أما السلع الاستهلاكية، فساهمت في النسبة الباقية، علمًا أن المواد الغذائية شكّلت 10 في المئة من مجموع الاستيراد، في أواخر السبعينيات. ويعزى استيراد هذه النسبة المهمة إلى إخفاق الزراعة المحلية في مواكبة الطلب المتزايد على هذه المواد[7].

منذ عام 1982، باتت الواردات بصورة متزايدة تحت السيطرة، فانخفضت قيمتها من ذروة ما وصلت إليه في عام 1981، على الرغم من ارتفاعها الحاد بين عامي 1987 و1988، وساهم في هذا الارتفاع تخفيض قيمة العملة الوطنية. وشكّلت التجهيزات الرأسمالية 41.3 في المئة، والسلع المصنعة 22.7 في المئة، والكيماويات 11.7 في المئة، والمواد الغذائية 7.8 في المئة، من مجموع الواردات في عام 1988. والملاحظ أن بعض النشاط التجاري لم يرد في الإحصاءات الرسمية نظرًا إلى التهريب الذي يجري عبر الحدود مع البلدان المجاورة، ولو أن ذلك كُبح إلى حد ما بغلق الحدود البرية بين نيسان/ أبريل 1984 وآذار/ مارس 1986[8]. وارتفعت قيمة الواردات ارتفاعًا كبيرًا من 33.906 مليار دولار في عام 2009 إلى 63.971 مليار دولار في عام 2011 (انظر الجدول (16-5)). وبلغت الواردات من المكائن وتجهيزات النقل 31.6 في المئة، والمواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ 28.7 في المئة، والسلع المصنعة 11.9 في المئة، من مجموع الاستيراد في العام الأخير[9]. والملاحظ أن ارتفاع نسبة الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية والتبغ يؤكد ما أشرنا إليه بإخفاق الزراعة في تلبية الطلب على هذه المنتوجات بسبب ضعف التنمية في هذا القطاع الاقتصادي المهم.

(7) Harold D. Nelson, ed., *Nigeria: A Country Study*, Foreign Area Studies, the American University, 4th ed., Area Handbook Series (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982), p. 182.

(8) The Economist Intelligence Unit, pp. 43-44.

(9) International Merchandise Trade Statistics, Nigeria, 2012, <http://comtrade.un.org/pb/CountryPagesNew.aspx?y=2012>.

الجدول (5-16)

قيمة السلع العشر الأولى المستوردة (2009-2011) (مليون دولار)

السلع المستوردة	2009	2010	2011
جميع السلع	33906.3	44.235.3	63971.5
السيارات والمركبات الأخرى المصممة أساسًا للنقل	2745.9	4137.6	3014.1
زيوت النفط عدا النفط الخام	250.5	375.4	5815.2
القمح والغليث	1107.6	839.7	3476.0
مركبات نقل البضائع	1117.1	2016.8	1089.0
المعكرونة مطبوخة كانت أم محشوة	0.7	0.8	3745.2
الأسماك	571.9	745.6	1786.9
سيارات النقل لعشرة أشخاص أو أكثر	1222.9	1085.2	771.5
محولات كهربائية	269.7	1231.3	1171.8
الأرز	471.9	494.8	1652.9
أجزاء السيارات ولوازمها	706.8	939.3	615.0

المصدر: International Merchandise Trade Statistics, Nigeria, 2012. <http://comtrade.un.org/pb/CountryPagesNew.aspx?y=2012>.

باتت نيجيريا في الأعوام الأخيرة متتوجات نفطية بكميات أكبر بلغت الذروة 229.3 ألف برميل يوميًا في عام 2003. وبعد هذا العام، قلّت الكميات المستوردة على الرغم من تذبذبها انخفاضًا وارتفاعًا حتى عام 2013، لكنها ظلت مرتفعة مقارنة بالفترة بين عامي 1995 و2002 (انظر الجدول (16-6) والشكل (16-2)). وقدّرت قيمة المنتوجات النفطية المستوردة بـ 4.600 مليارات دولار بحسب قاعدة الأسعار الحرة على متن السفن، وشكّلت 14 في المئة من الواردات في عام 2009[10]. وهذا يعزى إلى نقص طاقة مصافي التكرير وعدم تلبيتها الكاملة للطلب المحلي على هذه المنتوجات.

(10) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 944.

الجدول (16-6)

المنتوجات النفطية المستوردة

(1995-2013) (بالألف برميل يوميًا)

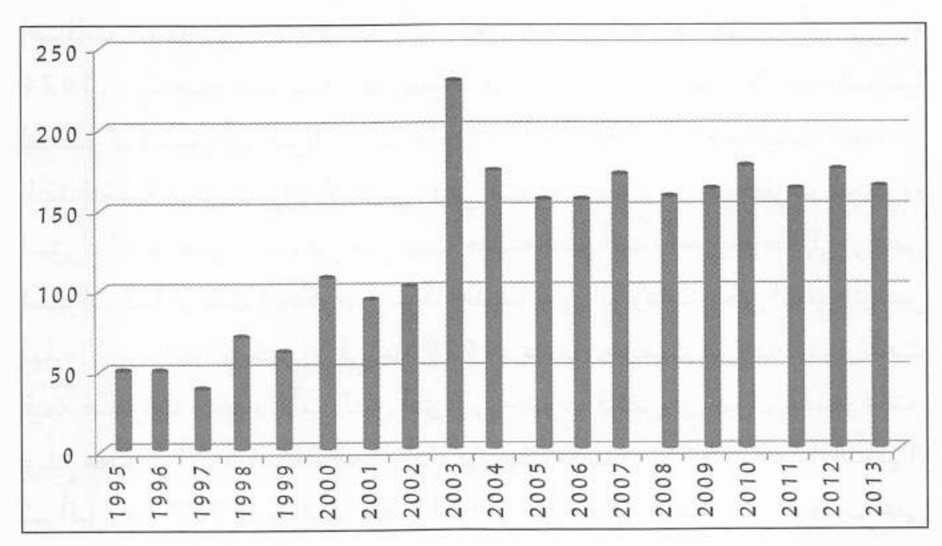
عام	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الكمية	48.7	48.8	37.0	70.0	60.0	106.3	93.3	102.0	229.3	173.6
عام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
الكمية	154.3	154.8	171.3	156.4	162	177	162	174	164	

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: [OPEC]: *OPEC Annual Statistical Bulletin 1999*, p. 94; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2003* (Vienna, Austria: [OPEC], 2003), p. 93; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2007*, p. 95; *OPEC Annual Statistical Bulletin 2013*, p. 59, and *OPEC Annual Statistical Bulletin 2014*, p. 59.

الشكل (16-2)

المنتوجات النفطية المستوردة

(1995-2013) (بالألف برميل يوميًا)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجدول (16-6).

ثالثًا: الميزان التجاري

أصبح الميزان التجاري للبلاد موجبًا منذ عام 1966. ونتج هذا في الأساس من الزيادة التي طرأت على تصدير المعادن، ولا سيما النفط الخام. ففي السبعينيات، تميز الميزان التجاري بالفائض، ونتج هذا من ارتفاع أسعار النفط في هذا العقد. وعادل الفائض العجز الذي ميز باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، بصورة منتظمة، أو تجاوزه أحيانًا. واتسم الدخل المتأتي من الصادرات السلعية نسبيًا بالركود في العقد المذكور، حيث بلغت قيمته أقل من تكاليف الواردات، بينما بات يغطي في العقدين التاليين معظم هذه التكاليف. وكان صافي دخل قطاع الخدمات يعاني العجز بشكل ثابت. ونتج هذا بصورة رئيسة من المبالغ التي دفعتها نيجيريا للشركات الأجنبية لاكتشاف حقول نفط جديدة، وكذلك من استثمار الأموال في مشروعات التنمية الحكومية المتزايدة، وتعويض شركات النفط الأجنبية عن الحصص الرئيسة في قطاع إنتاج النفط، وهي الحصص التي استولت عليها الحكومة.

ألغي في عام 1971 كثير من القيود التي كانت مفروضة على الاستيراد خلال الحرب الأهلية. لكن الواردات ظلت في عام 1973 في وضع متوسط، في حين ارتفعت عائدات النفط لتساهم في سد العجز في باقي فروع الاقتصاد، لتضيف إضافات طفيفة إلى احتياطيات البلد الخارجية من العملة الصعبة. أما في عام 1974، فارتفعت عائدات النفط بصورة دراماتيكية نتيجة زيادة الأسعار العالمية للنفط، كما سبق أن أشرنا. ومنذ عام 1976، استخدمت احتياطيات البلد من النقد لتغطية عجز الميزان التجاري. وفي منتصف عام 1978، حظرت الحكومة استيراد ثلاثة عشر صنفًا، في حين بات خمسة عشر صنفًا آخر بحاجة إلى رخص استيراد. كما فرضت الحكومة رسومًا جديدة على الواردات، لكن التأثير الرئيس لهذه الإجراءات لم يظهر إلا في عام 1979، عندما انخفضت الواردات، وارتفعت قيمة صادرات النفط، الأمر الذي أدى إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات. وبلغ مجموع الاحتياطيات الخارجية، في نهاية ذلك العام 3.154 مليارات نيرا. ثم أقبل عام 1980، فحدث بعض التراخي في تطبيق القيود التي فرضت على الاستيراد منذ عام 1978. لكن الارتفاع في عائدات النفط جعل ميزان المدفوعات

إيجابيًا؛ إذ ذُكر أن الموجودات الخارجية للبلد ارتفعت إلى 5.445 مليارات نيرا في نهاية عام 1980[11].

منذ عام 1982، باشرت الحكومة في فرض قيود صارمة على الواردات، لكن الميزان التجاري استمر سالبًا في عام 1983. ونجحت هذه القيود في خفض قيمة الواردات من ذروة ما وصلت إليه: 12.9 مليار نيرا في عام 1981 إلى 6 مليارات نيرا في عام 1986. لذلك أصبح الميزان التجاري موجبًا منذ عام 1984، فبلغ الفائض 8.238 مليارات نيرا في عام 1988[12]. واستمر الفائض في عام 1990، وكذلك في الأعوام اللاحقة. ويبيّن الجدول (16-7) استمرار تسجيل الفائض في الميزان التجاري في الفترة بين عامي 1996 و2011، مع تذبذب هذا الفائض صعودًا وهبوطًا، واعتمد هذا في الأساس على كميات النفط المصدرة وأسعاره.

أظهر الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضًا قدِّر بـ 11.500 مليون دولار عام 2009، مسجلًا زيادة عن فائض عام 2008 الذي بلغ 7.722 ملايين دولار، والذي كان موضع ترحيب في وقته مقارنة بفائض عام 2007 الذي بلغ 200 مليون دولار فقط. وفي 31 كانون الأول/ ديسمبر 2009 كانت نيجيريا تتوفر على احتياطيات خارجية إجمالية بلغت 11.000 مليون دولار، وكانت كافية لتغطية تكاليف الواردات المنظورة لمدة 4 شهور وأكثر. هذه الاحتياطيات تعززت بسبب ارتفاع أسعار النفط ارتفاعًا استثنائيًا من منتصف عام 2008[13].

الجدول (16-7)

قيمة الصادرات والواردات لجميع السلع والميزان التجاري (مليون دولار)

عام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1996	11.393.9	5.335.5	6.058.4
1997	11.163.9	6.363.5	4.800.4
1998	6.868.9	5.764.2	1.104.7

يتبع

(11) Nelson, ed., pp. 183-184.

(12) The Economist Intelligence Unit, p. 42.

(13) *Africa South of the Sahara 2011*, p. 944.

تابع

1999	16.123.5	4.482.4	11.641.1
2000	27.079.2	5.816.8	21.262.4
2001	18.046.0	7.958.0	10.088.0
2002	18.607.1	8.758.3	9.848.8
2003	24.078.3	14.892.5	9.185.8
2006	59.215.2	22.903.3	36.311.9
2007	53.963.1	32.357.3	21.605.8
2008	81.820.5	28.193.6	53.626.9
2009	49.937.4	33.906.3	16.031.1
2010	86.567.9	44.235.3	42.332.6
2011	125.641.0	63.971.5	61.669.5

ملاحظة: الميزان التجاري من حساب الباحث.

المصدر: <http://data.un.org/Data.aspx?q=Nigeria&d=ComTrade&f>.

رابعًا: الشركاء التجاريون لنيجيريا

يتميز النشاط التجاري لنيجيريا بالسعة، فهي تتعامل مع نحو 100 بلد ومنطقة في العالم. وتقليديًا، كانت بريطانيا شريكتها التجارية الرئيسة، إلا أن قيمة تجارة نيجيريا معها انخفضت في ما بعد، من 80 في المئة في عام 1953 إلى 28 في المئة في عام 1970. وفي أواخر السبعينيات، ظلت بريطانيا أكبر مشترٍ لصادرات نيجيريا غير النفطية وأكبر مزود لها بالواردات. كما كانت تشتري النفط النيجيري بكميات كبيرة جدًا، حتى أواخر العقد المذكور، عندما بدأ إنتاج نفط بحر الشمال. وتمثل التغيير الأكثر أهمية في اتجاه الصادرات النيجيرية في أواخر السبعينيات في الارتفاع الكبير في صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة الأميركية، التي ارتفعت من 29 في المئة من المجموع في عام 1974 إلى 47 في المئة في عام 1979. وحدث ارتفاع في هذه القيمة مع دول أخرى هي دول الاتحاد الأوروبي واليابان ودول أوروبا الشرقية. وكانت هولندا أكثر الشركاء التجاريين المفضلين لنيجيريا، لأن السلع التي تصدّرها الثانية للأولى كانت قيمتها أكثر من قيمة السلع التي تستوردها منها[14]. غير أن الولايات المتحدة احتلت هذه المكانة في الأعوام

(14) N. P. Iloeje, *New Geography of Nigeria* (Nigeria: Longman, 1978), p. 143.

الأخيرة، فكان الفائض في التعامل التجاري لمصلحة نيجيريا، حيث بلغ 2.448 مليار دولار في عام 1988[15]. وبلغت صادرات نيجيريا إلى هذا البلد 4.135 مليار دولار في عام 1998[16]. واستمرت هذه المكانة في الأعوام اللاحقة (انظر الجدول (16-8)). وكان الشركاء التجاريون الرئيسون لنيجيريا بالنسبة إلى صادراتها في عام 2010: الولايات المتحدة (34.4 في المئة) والهند (10.5 في المئة) والبرازيل (7 في المئة). أما بالنسبة إلى وارداتها: الولايات المتحدة (17.9 في المئة) والصين (16.6 في المئة) وفرنسا (5.9 في المئة)[17]. وظلت الولايات المتحدة في عام 2011 محافظة على مرتبة الشريكة الأولى، حيث صدرت نيجيريا إليها ما قيمته 28.326 مليار دولار(انظر الشكل (16-3))[18]. ويعلّل هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات بأن الجزء الأكبر من صادرات نيجيريا يتكوّن من النفط الخام، وبأن أسعاره ارتفعت في الأعوام الأخيرة. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة الصادرات إلى هذا البلد بسبب تدني الكميات المصدرة إليه، وتدني أسعار النفط تدنيًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة، علمًا أن الولايات المتحدة تكثّف تعاونها مع نيجيريا والكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية، وتعمل على توفير بيئة سياسية مستقرة في منطقة خليج غينيا من خلال تسوية الصراعات، كما تسعى إلى تطوير مقدار التجارة بينها وبين الدول الأفريقية، وإلى دفع بلدان خليج غينيا، ومنها نيجيريا، إلى رفع إنتاجها النفطي. فنيجيريا تمد الولايات المتحدة بنصف إنتاجها النفطي، حتى عام 2012 كما لاحظنا أعلاه، لأن الشركات الأميركية تستثمر أكثر من 7.4 مليارات دولار لرفع الإنتاج، كما تمارس الولايات المتحدة ضغطها على نيجيريا للانسحاب من منظمة أوبك، لكن نيجيريا رفضت ذلك، متجاهلة الإغراءات الأميركية. كما دعمت واشنطن بقوة سيطرة نيجيريا على المجموعة

---

(15) الفائض التجاري من حساب الباحث استنادًا إلى: The Economist Intelligence Unit, pp. 44-45.

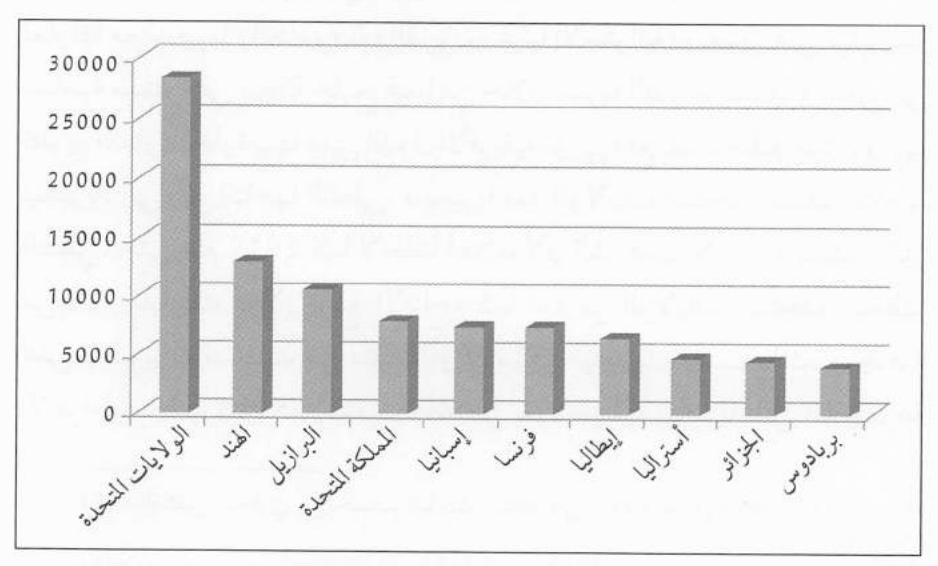
(16) *The Europa World Year Book 2002*, Edited by Europa Publications, The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2002), vol. 2, p. 3033.

(17) United Nations [UN], Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, *World Statistics Pocketbook 2011 Edition*, Series V; no. 36 (New York: [UN], 2012), p. 144.

(18) International Merchandise Trade Statistics, Nigeria, 2012, <http://comtrade.un.org/pb/CountryPagesNew.aspx?y=2012>.

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس). وتستورد الولايات المتحدة نحو 40 في المئة من نفط أنغولا، حيث تسيطر شركة شيفرون الأميركية على 75 في المئة من إنتاج النفط. وتصدّر الغابون 44 في المئة وغينيا الاستوائية 41 في المئة من إنتاجيهما النفطي إلى الولايات المتحدة[19]. إن سعي الولايات المتحدة هذا هو من أجل المحافظة على مصالحها الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية في منطقة غرب أفريقيا، ولا سيما تأمين إمدادات كافية من النفط قريبة من سواحلها، مقارنة بمنطقة الخليج العربي الأبعد. والملاحظ أن الجزائر أصبحت شريكة تجارية رئيسة في الصادرات، وهي لم تكن ترد ضمن شركاء نيجيريا الرئيسين حتى الأعوام القريبة الماضية، كما هو واضح من الجدولين (16-8) و(16-9).

الشكل (16-3)
الشركاء التجاريون الرئيسون العشرة لنيجيريا في الصادرات (2011) (بالمليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: International Merchandise Trade Statistics, Nigeria, 2012, <http://comtrade.un.org/pb/CountryPagesNew.aspx?y=2012>.

(19) أميرة محمد عبد الحليم، «الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا،» **السياسة الدولية**، العدد 197 (تموز/يوليو 2014)، ص 144.

الجدول (16-8)

الشركاء التجاريون الرئيسون لنيجيريا في الصادرات (بالمليار نيرا)

	2004	2005	2006	2007	2008
البرازيل	410.2	561.8	319.5	441.2	620.8
الكاميرون	57.1	71.9	136.4	66.3	-
كندا	122.6	149.9	291.7	141	175.9
ساحل العاج	85.7	111.5	273.3	151.2	135.5
فرنسا (ضمنها موناكو)	227.3	340.8	427.5	251.4	394.2
الغابون	-	-	-	-	214.3
ألمانيا	50.8	136	0.5	159.9	148
غينيا بيساو	-	-	-	-	109.3
إيطاليا	83.5	108.4	187.4	74.5	314.3
اليابان	-	-	142.0	45.8	34.5
هولندا	54.7	6.9	195.0	22.3	385.4
السنغال	43.8	75.2	-	9.4	306.1
جنوب أفريقيا	78.7	110.7	135.9	176.3	1.4
إسبانيا	334.5	534.4	603	91.6	327.3
المملكة المتحدة	-	-	4.1	36.1	156.9
الولايات المتحدة	2.201.8	2.703.1	3.400.6	3.207.7	4.051.3
المجموع (ضمنه دول أخرى)	5.129	6.621.3	7.555.1	6.881.5	9.568.9

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: *The Europa World Year Book 2010*, Edited by Europa Publications, 2 vols. The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2010), p. 3408, and *The Europa World Year Book 2012*, Edited by Europa Publications, 2 vols., The Europa World Year Book (London; New York: Routledge, 2012), p. 3450.

الجدول (16-9)

الشركاء التجاريون الرئيسون لنيجيريا في الواردات (بالمليار نيرا)

	2004	2005	2006	2007	2008
البرازيل	21.5	25.7	58.6	142.3	57.7
فرنسا (ضمنها موناكو)	64.4	125.9	128.7	158.6	155.7
ألمانيا	148.6	84.8	163.2	201.2	223

يتبع

تابع

إيطاليا	28.4	23.6	99.7	105.1	85.4
اليابان	39	62.9	96.6	95.4	88.8
هولندا	47.1	60.5	90.1	129.5	52.2
جنوب أفريقيا	65.7	32.2	51.5	81.7	59.9
إسبانيا	93.9	14.9	24.3	28.7	9.7
توغو	-	-	8.4	49.6	97.4
المملكة المتحدة	206	151	344.6	218.8	143.6
الولايات المتحدة	174.2	361	455.2	623.6	267.7
المجموع (ضمنه دول أخرى)	1.575.6	1.779.6	2.922.1	4.127.7	3.299.1

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: *The Europa World Year Book 2010*, p. 3407, and *The Europa World Year Book 2012*, p. 3450.

خاتمة

يتضح من تحليل المكونات الاجتماعية - الاقتصادية، ومن التعرف إلى سماتها، والتحولات التي شهدتها والعوامل التي ساهمت في هذه التحولات، وعلاقة ذلك ببناء الدولة وبإشكالية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في نيجيريا، أن مجموعة من المفاهيم النظرية تنطبق عليها. ويمكن القول إن هذه المفاهيم تنطبق أيضًا بشكل عام على الدول النامية، ولا سيما الأفريقية منها.

مثّل بناء الدولة في نيجيريا تحديًا كبيرًا انعكست تأثيراته المباشرة على وحدة البلاد وبان الإخفاق في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بعد الحصول على الاستقلال في عام 1960. واستمرت الدولة في فترة ما بعد الاستعمار تتبع استراتيجية التنمية التي تمليها عليها الدول الغربية وحلفاؤها المحليون. لذلك، أوجدت هذه الدولة لنفسها أزمة عميقة لا يمكن أن تتخلص منها من دون إحداث تغيرات أساسية في بنيتها الحالية.

حصلت في نيجيريا منذ حصولها على استقلالها حالات متكررة من تداول السلطة، والسمة البارزة لها أن عددًا منها جرى بطريقة غير دستورية؛ لذلك تأرجح النظام السياسي بين الحكم العسكري والحكم المدني المستند إلى الانتخابات. وساهم اعتماد النظام الفدرالي في إشعال التوترات الإثنية التي قوّضت نوعية الحياة، وجعلت بعض النيجيريين يلتحقون بحركات التمرد. وكان أخطر تحدٍ واجهته وحدة البلاد هو الحرب الأهلية التي نتجت من انفصال الإقليم الشرقي بيافرا في عام 1967. في الواقع، كانت الحرب الأهلية نتاج مجموعة عوامل

متداخلة يمكن إجمالها بضعف البنية الاجتماعية - الاقتصادية الثقافية وهشاشتها، وبإرث الاستعمار البريطاني الذي عزز الانقسامات الإثنية والدينية واستثمرها سياسيًا، فأفضت كلها إلى تفتيت الوحدات الاجتماعية وإضعاف الشعور بالانتماء إلى دولة واحدة، علمًا أن الغاية المعلنة من النظام الفدرالي كانت حل الصراعات الإثنية والدينية. وعلى الرغم من التحول إلى الحكم الديمقراطي في عام 1999 لم تقلّ مشكلات نيجيريا، بل ازدادت تعقيدًا. وأضعف الاقتصاد الريعي الذي يعتمد في الأساس على واردات النفط التجارب الديمقراطية في البلاد، لأنه يضع في يد السلطة موارد البلاد الأساسية التي تستخدمها في ترسيخ سياسات الاستبداد والقمع.

إن تفشّي الفساد المالي والإداري في مفاصل مؤسسات الدولة، وضعف صدقية تلك المؤسسات في التعامل مع موارد البلاد الضخمة، ولا سيما المتأتية من النفط، وقلة فاعلية التدابير المتبعة لمكافحته، ساهمت معًا إلى حد كبير في تعويق بناء الدولة المدنية الديمقراطية. لذا لا بد من العمل على إحداث تحولات بنيوية عميقة في البنية الاجتماعية - الاقتصادية نحو التحديث ترافقها تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية.

نجد في نيجيريا تنوعًا كبيرًا في البنية الإثنية، فهناك اختلاف بين اللغة والمجموعة الإثنية، تُستخدم اللغة كأحد المعايير لتحديد المجموعة الإثنية. وتوجد حالات، تكون فيها الكيانات الإثنية متشابهة حضاريًا، وتتكلم لهجات تعود إلى لغة واحدة، لكنها تصر على أن تبقى منفصلة في التحديد. وتستغل النخب الطبقية تنوع الهوية فيصبح إمكان بناء شعور مشترك بين طبقات المجتمع أمرًا صعبًا. ومن الإشكالات المعقدة التوتر والنزاع الإثني اللذان يوهنان النسيج الاجتماعي وينعكسان على بناء الدولة المدنية الديمقراطية فيُعوقانه. فما يعوق الأحزاب السياسية مثلًا عن تأدية دور في حل النزاعات الإثنية هو أنها تعبّر عن توجهات إقليمية وعرقية، ومن ثم لا يمكنها أن تكون وسيطًا محايدًا.

حدثت أزمات دينية في البلاد بسبب توفير الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعانيها الشمال بيئة خصبة لنمو الأفكار المتطرفة، وتمثلت خصوصًا بظهور

حركة بوكو حرام التي ترتكز ملامحها الفكرية على تأسيس دولة إسلامية في نيجيريا بالقوة المسلحة، والدعوة إلى التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية في جميع الولايات النيجيرية. وكذلك عدم جواز العمل في الأجهزة الأمنية والحكومية للدولة. وتدعو الحركة إلى تغيير نظام التعليم في نيجيريا. ويلاحظ أن صعودها كان تعبيرًا عن مجموعة من المشكلات المحلية المرتبطة بالواقع التاريخي والإثني والاقتصادي والسياسي في شمال البلاد، أكثر من كونه صراعًا «دينيًا».

الاتجاهات الديموغرافية في نيجيريا مشابهة لتلك الموجودة في الدول النامية. فنتيجة ارتفاع معدل المواليد وتدني نسبة الوفيات، شهدت البلاد نموًا سكانيًا سريعًا. وهناك فرق كبير في معدل النمو بين المناطق الحضرية والريفية فهو أعلى في الأولى. وبدأ التحول الديموغرافي منذ منتصف الثمانينيات، حين انخفض معدل الخصوبة الكلي. وهناك تباين واضح في هذا المعدل بحسب مستوى تعليم المرأة ودخلها. وفي الريف، يلاحَظ بطء شديد في انخفاض المعدل. أما بالنسبة إلى الوفيات، فهناك علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي للأمهات ومعدل وفيات الأطفال الذين عمرهم أقل من 5 أعوام. وتتباين معدلات وفيات الأطفال بين المناطق الحضرية والريفية، فتكون في الأولى أقل. وعلى الرغم من الارتفاع الذي طرأ على معدل العمر المتوقع عند الولادة نلاحظ أنه يبقى منخفضًا مقارنة بدول نامية أخرى.

يتميز هرم السكان بقاعدته العريضة، وينطبق هذا الأنموذج على البلدان ذات معدلات الخصوبة العالية. ونتيجة ارتفاع نسبة صغار السن ازداد معدل الإعالة، مشكّلًا ضغطًا كبيرًا على الخدمات الاجتماعية. ويلاحَظ أن نسبة الجندر عالية في المناطق الحضرية مقارنة بالريف، وفسِّرت بهجرة أعداد أكبر من الرجال إلى المدن مقارنة بالنساء. وحدث تغيُّر في سياسة الحكومة تجاه التخطيط العائلي. فكانت ترى معدل الخصوبة مرضيًا ثم أصبحت تراه عاليًا جدًا وتسعى إلى خفضه.

كانت الهجرة الداخلية، في النصف الأول من القرن العشرين، في طبيعتها نتاج مرحلة الاستعمار. إلا أن بعض العلماء أولى اهتمامًا قليلًا جدًا أو لم يولِ أي اهتمام للنتائج التخريبية للسياسات الاستعمارية الاجتماعية - الاقتصادية

وتطبيقاتها على الهجرة. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت نيجيريا تحولًا متسارعًا من هجرة مرحلة الاستعمار، إلى الهجرة المتميزة بانبثاق المدن واستقطابها السكان. وفي الحقيقة، بدأ التحول جذريًا؛ إذ فاقت حركات السكان نحو المدن أي هجرات سكانية سابقة. ورافق هذا التحولَ تفاوت واسع في التنمية الاقتصادية بين المناطق. وبعد الاستقلال تجدد نشاط حركات الهجرة التي بدأت في عهد الاستعمار، كما كثافتها. وكان الملمح الواضح لهذا النشاط نمو المدن الرئيسة في البلاد وتوسُّعها وإنشاء أخرى جديدة. وحديثًا، حفز التطور الاقتصادي المتفاوت والتوزيع غير المتساوي للخدمات الاجتماعية بين الريف والحضر، والمعدل العالي لنقص التشغيل الذي نراه في المنطقة الأولى، هجرة ريفية - حضرية كبيرة. وتتمثل سياسة الحكومة تجاه الهجرة الريفية - الحضرية في الرغبة في الإقلال منها.

بالترافق مع النمو الحضري الدراماتيكي الذي شهدته نيجيريا منذ الستينيات شهدت معدلات مرتفعة من الفقر المزمن؛ هذا الوضع سلط الضوء على القلق المتعلق بـ «الأزمة الحضرية». وبالنسبة إلى علاقة التحضر بالأزمات الإثنية، فإنها تنشأ نتيجة الاتصال بين المجموعات المضيفة والمهاجرة وتنافس المجموعتين. وحُدد أساس التنافس بالمشكلات الاقتصادية والسياسية للمجتمع الحديث الذي اندمجت فيه هذه المجموعات. وربما تبدو هذه النزاعات من الوهلة الأولى أنها ناتجة من الحركات السكانية بشكل أساسي، لكنها في الحقيقية تعكس أزمة بناء الدولة والإرث الاستعماري الذي ساهم في تنمية النزوع الإثني وتفتيت وحدة المجتمع وإخفاق سياسات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية عبر العقود الماضية.

يقيم نحو 5.2 ملايين نيجيري إجمالًا خارج بلادهم. والدليل على استمرار الهجرة الخارجية بأعداد كبيرة هو أن معدل صافي الهجرة الخارجية ظل سالبًا. أما الهجرة الوافدة من دول غرب أفريقيا، فتباطأت بدرجة كبيرة.

يمكن تتبع بداية هجرة الكفاءات المهمة من أواخر الثمانينيات، حيث من المرجح أن ما بين 60 و70 في المئة من هذه الهجرة اتجه إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ودول الخليج العربي. وتحتل نيجيريا المرتبة السادسة

بين ثلاثين بلدًا سجلت أعلى نسبة للهجرة الماهرة. وفي ما يتعلق بهجرة الطلاب، نرى الصورة أكثر قتامة، ذلك أن كثيرًا ممن يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدهم. وإذا ما أريد تقليص هذه الخسارة على الأقل لا بد من البحث عن آليات ناجحة لتحقيق تنمية اجتماعية – اقتصادية شاملة. وكانت الحكومة ترى أن الهجرة إلى الخارج مرضية وترغب في استمرارها، إلا أن موقفها تبدّل في عام 2013، حين باتت تراها تزداد حدة، لكنها لا تتدخل للتأثير في مقدارها.

على الرغم من تأثيرات الهجرة الخارجية المشار إليها، هناك منافع تتمثل في التحويلات المالية والعينية التي ترسل إلى نيجيريا، والتي تساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وتقليص معدل الفقر، عدا أن المهاجرين يكتسبون الخبرات والمهارات والتعليم المتقدم التي يمكن الإفادة منها في التنمية ومشروعات التطوير العلمية، في حالة عودة المهاجرين إلى بلدهم أو من خلال زياراتهم القصيرة، أو يساهمون في ذلك وهم في بلد المهجر.

يتسم التوزيع الجغرافي للسكان بالتباين. ويوجد أكبر تركز للسكان في نطاق الغابات جنوب – وسط، وفي الأراضي الساحلية المنخفضة، وفي الشمال الغربي. وفي أقصى الشمال، هناك منطقتان كثيفتان بالسكان: منطقة سوكوتو ومنطقة كانو – كاتسينا. وبحسب الولايات، واستنادًا إلى آخر تعداد للسكان في عام 2006، يقطن أقل عدد من السكان في ولاية أبوجا العاصمة الفدرالية (1.4 مليون نسمة) وأكبر عدد في ولاية كانو (9.4 ملايين نسمة). وعلى مستوى توزيع السكان الحضر، يسكن أقل عدد في مدينة جوس وأكبر عدد في مدينة لاغوس (2010). وأثرت في هذا التوزيع العوامل الطبيعية والاقتصادية والتاريخية والسلطة السياسية، ولا سيما في فترة الاستعمار، وحركية السكان، ولا سيما الهجرة الريفية – الحضرية.

استمرت سياسة نيجيريا في علاقاتها بالبلدان الأفريقية قائمة على أساس التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم تغيير الحدود القائمة. وهي عُدّت، فترة طويلة، بلدًا مساندًا حركات الاستقلال الأفريقية، ومنتقدًا بشدة الحكومات العنصرية السابقة. وقامت نيجيريا بدور في إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إكواس، وأيدت بقوة إنشاء قوة الدفاع الإقليمي لدول غرب

أفريقيا. ويلاحظ أنها تقود التعاطي مع القضايا الأمنية في إطار إكواس. ولعل هذا أمر منطقي نظرًا إلى مكانتها وقوتها في إقليمها الجغرافي. وأبرز انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للمنتدى الاقتصادي العالمي في شأن أفريقيا (دافوس الأفريقية) في نيجيريا في عام 2014، الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها نيجيريا، على الرغم من المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها.

أما علاقات نيجيريا بالعالم العربي، فقديمة. وفي التاريخ الحديث، هاجر العرب إلى بلدان غرب أفريقيا، ومنها نيجيريا. وجاء اللبنانيون إليها بسبب الاضطهاد الذي تعرضوا له إبان الاحتلال العثماني لبلادهم. وهاجر السوريون أيضًا إلى غرب أفريقيا في تسعينيات القرن التاسع عشر. وتوجد جوالٍ لبنانية وسورية كبيرة في البلاد حاليًا، وينشط أفرادها في التجارة. لذلك اكتست علاقات نيجيريا بالعالم العربي طابعًا تاريخيًا ودينيًا وثقافيًا واقتصاديًا. فلا غرابة من أن تقف موقفًا مساندًا للقضايا العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية. ومع هذا، لا بد من البحث عن آليات جديدة لتعزيز علاقة البلدان العربية بالأفريقية عمومًا، وبنيجيريا خصوصًا، وتطويرها، بعد تحركات إسرائيل في الأعوام الأخيرة لتحسين علاقاتها بالدول الأفريقية.

عند الاستقلال، كانت الزراعة القطاع الاقتصادي الأكثر أهمية. ومع توسع الصناعة النفطية، أهمِلت التنمية الزراعية ودخل القطاع في مرحلة الانخفاض النسبي. وبحسب المعطيات الحديثة، توفّر الزراعة الغذاء الأساس لقسم كبير من السكان، والمواد الأولية لأغلب مصانع البلاد. وتزرع المحاصيل المعيشية الرئيسة، في الأساس، لغرض الاستهلاك المنزلي، أي يجري تداولها بدرجة كبيرة خارج الاقتصاد النقدي. وكانت محاصيل التصدير تشكل 60 في المئة من مجموع الصادرات قبل استغلال النفط. وعلى الرغم من انخفاض حصتها من الصادرات تظل مهمة جدًا بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني. أما الموارد الغابية، فتوفر فرص العمل لأشخاص كثر، لكنها قلّت بسبب استغلالها بصورة جائرة وقطع أشجارها وتحويلها إلى أراض زراعية. وانخفض الإنتاج الحيواني خلال العقدين الماضيين، في حين ارتفع الطلب عليه مع النمو السكاني. لذلك، ظلت نيجيريا

بلدًا يستورد الثروة الحيوانية ومنتوجاتها. وانخفضت كمية الأسماك المصطادة سنويًا من المياه الداخلية والمحيط الأطلسي، لكنها استمرت بعد ذلك في الارتفاع. واحتلت نيجيريا المرتبة الثانية بعد مصر في كمية الأحياء المائية المرباة في المزارع على مستوى أفريقيا.

من منظور التنمية الذي شكّل وجهة نظر الإداريين لدولة نيجيريا ما بعد الاستعمار، فإن زيادة رسملة الإنتاج الزراعي ترافقت مع انخفاض متزايد في عدد السكان الزراعيين، وهذا الأمر مرحبٌ به نظريًا لأنه يزيد الإنتاجية ويحرر السكان للعمل في الصناعة. لكن استمرار هذه الاستراتيجيا أوجد أزمات للدولة، لأنها لم تعزل نفسها عن تأثيرات القوى الاستعمارية.

في صناعة النفط، تخدم رأسمالية الدولة في الأساس المصالح الطبقية المحلية. وكان ترتيب المصالح الطبقية المحلية في علاقتها برأس المال الاستثماري الأجنبي واضحًا منذ بداية المفاوضات. وصاحب النمو في دور النفط انخفاض في مقدار مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى. والملاحظ أن هذا النمو لم يصاحبه نمو مماثل في عدد العاملين في هذا القطاع؛ ففي الواقع، لا تقاس أهميته بعدد القوى العاملة فيه، لكن بمقدار النفط المنتج والعائدات المتأتية منه. وابتلي قطاع النفط بسياسات تتعارض مع الرغبة في تحسين إنتاج النفط الخام والغاز وزيادتهما، والمناخ الاستثماري وإجمالي الاستقرار في هذا القطاع خصوصًا، والاقتصاد الوطني عمومًا. ثم إن التوسع السريع في الصناعة النفطية وزيادة هيمنتها على الاقتصاد حوّلا نيجيريا إلى دولة ريعية، الأمر الذي يعني أن معظم موارد الحكومة الاتحادية مصدره من خارج البلاد، بدلًا من أن تكون من داخلها.

شهدت علاقات الحكومة بشركات النفط الأجنبية تغيرًا في الثمانينيات، على النقيض من السبعينيات، عندما سيطرت نيجيريا على الحصة الأكبر من صناعة النفط. ففي هذا العقد أدركت الحكومة الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي؛ لذلك، وقّعت بعض الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية، تتضمن محفزات ضريبية وأخرى لها علاقة بالملكية. وشكّل قطاع النفط 80 في المئة من

العائدات الحكومية، و98.5 في المئة من قيمة الصادرات، في عام 2008. ويؤثّر السعر العالمي للنفط تأثيرًا مباشرًا وقويًا في الاقتصاد الوطني كله. وقد تذبذبت قيمة صادرات النفط في الفترة بين عامي 1979 و2013 بسبب تذبذب أسعار النفط، وبلغت الذروة في عام 2012.

أحدث الاقتصاد القائم على النفط فجوة مالية بين المناطق المنتجة للنفط وغير المنتجة، ذلك أن الحكومة الاتحادية هي التي تمنح إيرادات الدولة، ولأن توظيف هذه الإيرادات في التنمية يفرض أعباء أساسية على المناطق القليلة المنتجة للنفط التي يجب أن تدعم التنمية في البلد كله، من دون أن تحصل على منفعة كافية. واستنادًا إلى «مبدأ الاشتقاق»، على الحكومة أن تعيد إلى أي ولاية 13 في المئة من الإيرادات الطبيعية المنتجة فيها، في حين يريد كثير من السياسيين زيادة تلك النسبة. لذا لا بد من الاتفاق على حل يوجِد حالة من التوازن في الانتفاع من الثروة النفطية في المناطق المنتجة و المناطق غير المنتجة بما يعزز فرص التنمية.

أما الموارد المعدنية الأخرى، فتشمل الفحم الذي بلغ ذروة إنتاجه في عام 1957، لكن استخدام الديزل في السكك الحديد قلل الطلب عليه، لذلك انخفض إنتاجه. وبُذل جهد لزيادة الإنتاج، إلا أنه لم تكن هناك أسواق مؤكدة لاستيعاب الإنتاج الإضافي. واحتلت نيجيريا المرتبة الأولى في إنتاج القصدير المركّز على صعيد أفريقيا في أواخر السبعينيات. لكن شابَ صناعة صهر القصدير نقص حاد في الإنتاج، وأعلِنت إجراءات مختلفة لإنعاشها. وكانت نيجيريا تزوّد العالم بالجزء الأكبر من الإمدادات العالمية من الكولومبيت حتى السبعينيات، عندما بدأ إنتاج البرازيل وكندا في الزيادة. وارتفع إنتاج الصلب الخام في الفترة بين عامي 1978 و1989، لكنه تذبذب بعد ذلك ليظل ثابتًا بين عامي 2005 و2008. وأتاح وجود حجر الجير تطورَ صناعة الأسمنت، وهو يدخل أيضًا في صناعة الصلب. كما يوجد الذهب في مناطق عدة. وتعدّن خامات الرصاص والزنك مع الفضة. كما يوجد البنتونيت والملح الصخري والبايرات والفوسفات والتالك والمنغنيز والنحاس والقار، وتعدّن كميات متواضعة من الأحجار الكريمة.

إن نيجيريا مثل أي بلد نام، يصعب جدًا وصف مميزات القطاع الصناعي فيها

بدقة، وتحديد حدوده الخارجية، فيُظهر الإنتاج الصناعي تنوعًا واسعًا في شروط درجة التخصص وتقسيم العمل والتكنولوجيا ومساهمة المواد الخام والمنتوجات النهائية ومميزات الأسواق وتنظيم المشروعات. وكانت سياسة التوطين الصناعي التي انطلقت في عام 1972 تهدف إلى أن تصبح أغلبية المؤسسات الصناعية ملكًا للنيجيريين، لكن ثروة هذه السياسة تركزت عمليًا في أيدي عدد قليل من رجال الأعمال الكبار، وكذلك المنافع.

إن مشكلات التوطين الصناعي حقيقية، غير أنها تمثل ظواهر سطحية، فهي أعراض مشكلات أساسية أكثر ترتبط بالسمة الموضوعية للبرجوازية النيجيرية وسمة الاستعمار الجديد ودوره في الاقتصاد النيجيري. وتواجه الصناعة الوطنية إشكالات عدة، ناتجة أصلًا من طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، حيث لم تُستثمر موارده بكفاءة لتطوير القطاع الصناعي الذي ينعكس بالتأكيد على تطوير القطاع الزراعي. لذلك لا بد من اعتماد سياسة اقتصادية متكاملة تدمج القطاعات الاقتصادية كلها في عملية التنمية من دون التركيز على قطاع اقتصادي دون آخر.

عند الاستقلال كانت الصناعة تقوم في الأساس على إنتاج عدد محدود من المنتوجات الزراعية والطبيعية؛ فنالت تشجيعًا قليلًا في ظل النظام الاستعماري. ووفرت الحكومة حماية أكبر وقدّمت محفزات مالية وأنشأت بنية تحتية للصناعة. وارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 في المئة في عام 1988، وتراجعت إلى 4.1 في المئة في عام ، الأمر الذي يعني انخفاض مستوى التصنيع في البلاد. واعتُمد في سياسة تطوير الصناعة بشكل رئيس على استبدال الواردات من السلع الاستهلاكية بالإنتاج المحلي. وفي السبعينيات انصب اهتمام أكبر على إنتاج السلع الرأسمالية والصناعات التجميعية، وكان متوقعًا من تحرير التجارة أن يحفّز توسع الصناعة، لكن على العكس، وجهت سياسات هذا البرنامج الإنتاج والتجارة إلى الخارج، ويبدو أن الصناعة لم تساهم في أي حصة كبيرة من زيادة الصادرات.

باتت الصناعة الحديثة تعتمد بشدة على المواد الخام المستوردة. ولم ينجح الجهد لتقليل هذا الاعتماد بدرجة كبيرة. وتتمثل الاستثمارات الأجنبية

بصناعة الأسمنت والمنتوجات الكيماوية والمعدنية. وسعت الحكومة إلى تطوير الصناعات الثقيلة، مثل صناعة الصلب والبتروكيماويات، غير أن المردودات كانت بطيئة جدًا. وظل الإنتاج الصناعي لبعض السلع مستقرًا في الفترة بين عامي 2001 و2011، في حين شهد بعض الصناعات زيادة، واتسم إنتاج أخرى بالتذبذب، وبعضها تراجع إنتاجه.

أنجزت مشروعات نقل كثيرة، لكن هذا القطاع أُصيب بالإهمال خلال الحرب الأهلية، وتعرّض لتدمير واسع النطاق. وكُرّس الجهد بعد الحرب لإعادة إنشاء ما دُمّر وإصلاحه؛ ففي أواسط السبعينيات، بعد ارتفاع عائدات النفط، أصبحت الهياكل الارتكازية للنقل لا تتماشى مع هذا التوسع، لذلك بوشرت إصلاحات رئيسة. لكن على الرغم من ذلك، شهدت المدن الرئيسة ازدحامًا كبيرًا في حركة المرور طاول حتى الموانئ. وحدث انخفاض حاد في عدد ركاب الطيران المدني، إلا أن العدد أخذ يزداد تدريجًا في ما بعد.

يجري الجزء الأكبر من التبادل التجاري بين شمال البلاد وجنوبها، وذلك لاختلاف منتوجاتهما. أما النطاق الزراعي الأوسط القليل السكان، فينتج مواد غذائية كثيرة زائدة عن حاجة سكانه، فتدخل في التجارة الداخلية.

تقع الاقتصادات النامية، مثل الاقتصاد النيجيري، في هامش الخطط الاقتصادية العالمية، وهي تكون على وجه الخصوص عرضة لتأثيرات العولمة السلبية. ولم يكن الوضع أفضل مع استمرار الطبيعة غير المتوازنة للتجارة الدولية وعلاقات التبادل. إضافة إلى ذلك، هناك الضعف الداخلي الذي يصيب كثيرًا من الاقتصادات النامية، ونعني الفساد وشؤون الحكم والبنية التحتية والقاعدة الصناعية الضعيفة. والعولمة بصفتها ظاهرة تشجع التوسع تؤدي في الوقت نفسه إلى تخريب هذه الاقتصادات.

تصنّف الصادرات أربعةَ أصناف رئيسة: المواد الغذائية والمشروبات، والمواد الحيوانية والنباتية، والمعادن مثل النفط، والسلع المصنعة مثل الأخشاب المصنوعة من طبقات رقيقة والأدوات المنزلية. إن أهم الصادرات هو النفط الخام الذي يصدَّر أكثر من نصفه إلى أميركا الشمالية، لكن في عام 2013 حدث تغيُّر مهم

فأصبحت أوروبا أكبر مستورد للنفط. وبلغت قيمة صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي 97 في المئة من مجموع الصادرات في عام 2009. إن أحد الأهداف الرئيسة لنيجيريا هو العمل على زيادة الصادرات غير النفطية، إلا أن نجاحها كان محدودًا.

تصنّف واردات نيجيريا سلعًا استهلاكية وسلعًا إنتاجية. وتشمل الأولى المواد الغذائية والمشروبات والكيماويات والوقود المعدني والملابس وغيرها. أما الثانية، فهي التي تُستخدم في الإنتاج، ومنها المكائن وسيارات الشحن والقاطرات والحديد والصلب.

أصبح الميزان التجاري موجبًا منذ عام 1966. وقد نتج هذا في الأساس من زيادة تصدير النفط الخام. وظلت الولايات المتحدة محافظة على مرتبة الشريكة التجارية الأولى لنيجيريا، ذلك أن الجزء الأكبر من صادرات الأخيرة كان من النفط الخام حتى عام 2012.

المراجع

1 - العربية

كتب

إبراهيم، عبد الله عبد الرازق. **المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989. (عالم المعرفة؛ 139)

إسبر، أمين. **أفريقيا والعرب**. بيروت: دار الحقائق، 1980.

الأنصاري، فاضل. **جغرافية السكان**. دمشق: جامعة دمشق، 1985-1986.

الترمانيني، عبد السلام. **الرق: ماضيه وحاضره**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979. (عالم المعرفة؛ 23)

حسن، صالح ياسر. **الريوع النفطية وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي**. بغداد: مركز المعلومة للبحث والتطوير، 2013.

______. **العلاقات الاقتصادية الدولية: الأبستمولوجيا - الأنطولوجيا - الأكسيولوجيا**. بغداد: دار الرواد للطباعة والتوزيع المحدودة، 2006.

حوارات في الفدرالية. تحرير راؤول بليند بناخر وإيبغيل أوستاين. بيروت: دراسات عراقية، [د.ت.].

الرحمون، أحمد عوض [وآخ.]. **الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 58)

رودني، والتر. **أوروبا والتخلف في أفريقيا**. ترجمة أحمد القصير؛ مراجعة إبراهيم عثمان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988. (عالم المعرفة؛ 132)

زكي، رمزي. **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987. (عالم المعرفة؛ 118)

سعودي، محمد عبد الغني. **قضايا أفريقيا**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980. (عالم المعرفة؛ 34)

عبد الرحمن، حمدي. **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.

علي، أحمد بريهي. **اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق**. بغداد: بيت الحكمة، 2011.

فياض، هاشم نعمة. **أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية**. سبها: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1992.

______. **المياه السطحية وأهميتها الاقتصادية في أفريقيا**. سبها: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1991.

الكاتب، سيف الدين (إعداد). **الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي إقتصاديًا - جغرافيًا**. إشراف ومراجعة إبراهيم حلمي الغوري. ط 2. بيروت: دار الشرق العربي، 2005.

كامبيل، كولن [وآخ.]. **نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**. ترجمة عدنان عباس علي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004. (عالم المعرفة؛ 307)

لويد، ب. س. **أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**. ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980. (عالم المعرفة؛ 28)

ماثاي، وانغاري. **أفريقيا والتحدي**. ترجمة أشرف محمد كيلاني. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014. (عالم المعرفة؛ 410)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. حالة الأغذية والزراعة 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل. روما: المنظمة، 2012.

______. حالة الغابات في العالم 2012. روما: المنظمة، 2012.

موراي، ورويك. جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية. ترجمة سعيد منتاق. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013. (عالم المعرفة؛ 397)

دوريات

جاسم، خيري عبد الرزاق. «تداول السلطة في نيجيريا.» دراسات دولية: العدد 26، 2005.

حسن، صالح ياسر. «الريوع النفطية وبناء الديمقراطية – الثنائية المستحيلة.» الثقافة الجديدة: العدد 363، كانون الثاني/ يناير 2014.

سليم، رجاء إبراهيم. «انقلاب، انتخاب، توريث: الأشكال المتحولة لتداول السلطة في القارة السمراء.» السياسة الدولية: العدد 187، كانون الثاني/ يناير 2012.

شعراوي، حلمي. «السياسة الخارجية لمصر تجاه أفريقيا.» السياسة الدولية: العدد 178، تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

طلعت، عبد المنعم. «مشاكل الأمن والاستقرار في خليج غينيا.» السياسة الدولية: العدد 177، تموز/ يوليو 2009.

عبد الحليم، أميرة محمد. «الغرب الأفريقي: نيجيريا بين الداخل الديني والخارج النفطي.» السياسة الدولية: العدد 188، نيسان/ أبريل 2012.

______. «الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا.» السياسة الدولية: العدد 197، تموز/ يوليو 2014.

عبد الرحمن، حمدي. «صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في أفريقيا.» السياسة الدولية: العدد 197، تموز/ يوليو 2014.

فياض، هاشم نعمة. «نظرية التحول الديمغرافي.. المفهوم والتطبيق: دراسة تحليلية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية.» عالم الفكر: السنة 41، العدد 1، تموز/ يوليو– أيلول/ سبتمبر 2012.

______. «الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية- الاقتصادية.» **حوليات الجامعة الحرة في هولندا**: العدد 2، (2007).

مجلة أفريقيا قارتنا: العدد 13، حزيران/ يونيو 2014.

مجيد، أياد عبد الكريم. «سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح).» **دراسات دولية**: العدد 38، 2008.

محمد، هيفاء أحمد. «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر.» **دراسات دولية**: العدد 46، 2010.

النشرة السكانية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: السنة 16، العدد 9، أيلول/ سبتمبر 1990.

يونس، محمد عبد الله. «إشكالية الاختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليًا وخارجيًا.» **السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية**: العدد 197، تموز/ يوليو 2014.

تقارير ودراسات

عبد الرحمن، حمدي. «من بوكو حرام إلى النهضة الاقتصادية: تناقضات نيجيريا عملاق أفريقيا التائه.» معهد العربية للدراسات، 14 أيار/ مايو 2014.

فياض، هاشم نعمة. «العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية: دراسة حالة العراق.» دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز/ يوليو 2012.

محمد، الخضر بن عبد الباقي. «صورة العرب لدى الأفارقة دراسة مسحية لحالة نيجيريا.» رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الإعلام الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية، 2005.

الوحيشي، خالد. «الهجرة والأسرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة.» الإسكوا، 1998.

2 – الأجنبية

Books

Adepoju, Aderanti and Arie van der Wiel. *Seeking Greener Pastures Abroad: A Migration Profile of Nigeria*. Ibadan: Safari Books, 2010.

Africa South of the Sahara 1983-84. Edited by Europa Publications. 13th ed. London; New York: Routledge, 1984. (Europa Regional Surveys of the World)

Africa South of the Sahara 1989. London; New York: Routledge, 1988. (Europa Regional Surveys of the World)

Africa South of the Sahara 2009. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 2008. (Europa Regional Surveys of the World)

Africa South of the Sahara 2010. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 2009. (Europa Regional Surveys of the World)

Africa South of the Sahara 2011. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 2010. (Europa Regional Surveys of the World)

African Development Perspectives Yearbook, 2010/11: Africa and the Global Financial Crisis – Impact on Economic Reform Processes. Edited by Reuben Adeolu Alabi [et al.]. Berlin: LIT Verlag, 2011.

African Statistical Yearbook 2013/ Annuaire statistique pour l'Afrique 2013. Tunis; Addis Ababa African Development Bank Group [AFDB]; African Union Commission [AUC]; Economic Commission for Africa, 2013.

Ake, Claude (ed.). *Political Economy of Nigeria*. London; New York: Longman, 1985.

Akinyeye, Yomi (ed.). *Nation-States and the Challenges of Regional Integration in West Africa: The Case of Nigeria*. Foreword of Boubacar Barry and Pierre Sané. Paris: Editions Karthala, 2010.

Aregheore, Eroarome Martin. *Country Pasture/Forage Resource Profiles, Nigeria*. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2009.

Berkhout, Ezra D. *Decision-Making for Heterogeneity: Diversity in Resources, Farmers' Objectives and Livelihood Strategies in Northern Nigeria*. [Wageningen: n. pb.], 2009.

Boko Haram: Islamism, Politics, Security and the State in Nigeria. Edited by Marc-Antoine Pérouse de Montclos. Leiden: African Studies Centre [ASC]; Institut Français de Recherche en Afrique [IFRA], 2014. (West African Politics and Society Series, vol. 2)

Caldwell, John C. (ed.). *Population Growth and Socioeconomic Change in West Africa*. New York; London: Columbia University Press for the Population Council, 1975.

Church, R. J. Harrison. *West Africa; A Study of the Environment and of Man's Use of it*. With a Chapter on Soils and Soil Management by P. R. Moss. 7th ed. London: Longman, 1974. (Geographies for Advanced Study)

_______ [et al.]. *Africa and the Islands*. 3rd ed.. London: Longman, 1973. (Geographies: An Intermediate Series)

Clarke, John I. and Leszek A. Kosiński (eds.). *Redistribution of Population in Africa*. London: Heinemann Educational, 1982.

Dozie, Pascal G. *Perspectives on Nigeria's Economic Development*. Ibadan: Safari Books, 2012. 2 vols.

Duze, Mustapha C., Habu Mohammed and Ibrahim Ahmed Kiwaya (eds.). *Poverty in Nigeria: Causes, Manifestations and Alleviation Strategies*. London: Adonis and Abbey Publishers, 2008.

The Economist Intelligence Unit. *Nigeria Country Profile, 1990-91*. London: The Unit, 1990.

_______. *Nigeria Country Report, no. 1*. London: The Unit, 1993.

Enweremadu, David U. *Anti-Corruption Campaign in Nigeria (1999-2007): The Politics of a Failed Reform*. Leiden: African Studies Centre, 2012.

The Europa World Year Book 1989. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 1989. 2 vols. (The Europa World Year Book)

The Europa World Year Book 1993. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 1993. 2 vols. (The Europa World Year Book)

The Europa World Year Book 1997. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 1997. 2 vols. (The Europa World Year Book)

The Europa World Year Book 2002. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 2002. (The Europa World Year Book)

The Europa World Year Book 2005. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 2005. 2 vols. (The Europa World Year Book)

The Europa World Year Book 2010. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 2010. 2 vols. (The Europa World Year Book)

The Europa World Year Book 2011. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 2011. 2 vols. (The Europa World Year Book)

The Europa World Year Book 2012. Edited by Europa Publications. London; New York: Routledge, 2012. 2 vols. (The Europa World Year Book)

Falola, Toyin and Okpeh Ochayi Okpeh (eds.). *Population Movements, Conflicts, and Displacements in Nigeria*. Trenton, NJ: Africa World Press, 2008.

FAO Statistical Yearbook 2012: World Food and Agriculture. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2012.

Grove, A. T. *The Changing Geography of Africa*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 1994.

Haour, Anne and Benedetta Rossi (eds.). *Being and Becoming Hausa: Interdisciplinary Perspectives*. Leiden; Boston: Brill, 2010. (African Social Studies Series; v. 23)

Hill, J.N.C. *Nigeria since Independence: Forever Fragile?*. Britain: Palgrave Macmillan, 2012.

Huzayyin, Suliman A. and T. E. Smith (eds.). *Demographic Aspects of Socio-Economic Development in Some Arab and African Countries*. Cairo: Cairo Demographic Centre, 1974. (Research Monograph Series, no. 5)

Ikein, Augustine A., D.S.P. Alamieyeseigha and Steve Azaiki (eds.). *Oil, Democracy, and the Promise of True Federalism in Nigeria*. Lanham, Md: University Press of America, 2008.

Iloeje, N. P. *New Geography of Nigeria*. Nigeria: Longman, 1978.

Jarrett, H. *Africa*. 4th ed. London: Macdonald and Evans, 1974. (The New Certificate Geography Series: Advanced Level)

Kilby, Peter. *Industrialization in an Open Economy: Nigeria, 1945-1966*. Cambridge: Cambridge University Press, 1969.

Maconachie, Roy. *Urban Growth and Land Degradation in Developing Cities: Change and Challenges in Kano, Nigeria*. Burlington, USA: Ashgate, 2007. (King's SOAS Studies in Development Geography)

The Middle East and North Africa 1992. London; New York: Europa Publications, 1991.

Modern Migrations in Western Africa: Studies Presented and Discussed at the Eleventh International African Seminar, Dakar, April 1972. Edited with an introd. by Samir Amin; Foreword by Daryll Forde. London: Oxford University Press for International African Institute, 1974.

Mohamoud, Awil (ed.). *Building Institutional Cooperation between the Diaspora and Homeland Governments in Africa: The Cases of Ghana, Nigeria, Germany, USA and the UK*. The Hague: African Diaspora Policy Centre, 2010.

National Population Commission [NPC] [Nigeria]. *Nigeria Population Census 1991 Analysis, vol. 3: The Elderly*. Abuja: [NCP], 2003.

_______ and ICF Macro. *Nigeria Demographic and Health Survey 2008*. Abuja: [NCP]; ICF Macro, 2009.

Nelson, Harold D. (ed.). *Nigeria: A Country Study*. Foreign Area Studies, the American University. 4th ed. Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1982. (Area Handbook Series)

The New Encyclopaedia Britannica. Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1995. 32 vols.

The New Encyclopaedia Britannica. Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1978. 30 vols.

Nigeria's Urban History: Past and Present. Edited By Hakeem Ibikunle Tijani; Contributions By Toyin Falola [et al.]. Lanham: University Press of America, 2006.

Nwanaju, Isidore U. C. *Christian-Muslim Relations in Nigeria: A Historical-Theological Reflection upon the Mutual Co-Existence of Christians and Muslims*. Holland: Katholieke Universiteit Nijmegen, 2004.

Nyilas, József (ed.). *Theory and Practice of Development in the Third World*. [Translation by István Véges]. Budapest: Akadémiai Kiadó, 1977.

Obi, Cyril and Siri Aas Rustad (eds.). *Oil and Insurgency in the Niger Delta: Managing the Complex Politics of Petro-violence*. London; New York: Zed Books Ltd, 2011. (Africa Now)

Oboli, H.O.N.. *A New Outline Geography of West Africa*. 8th ed. Greatly Enl. and Rev. London: Harrap, 1978.

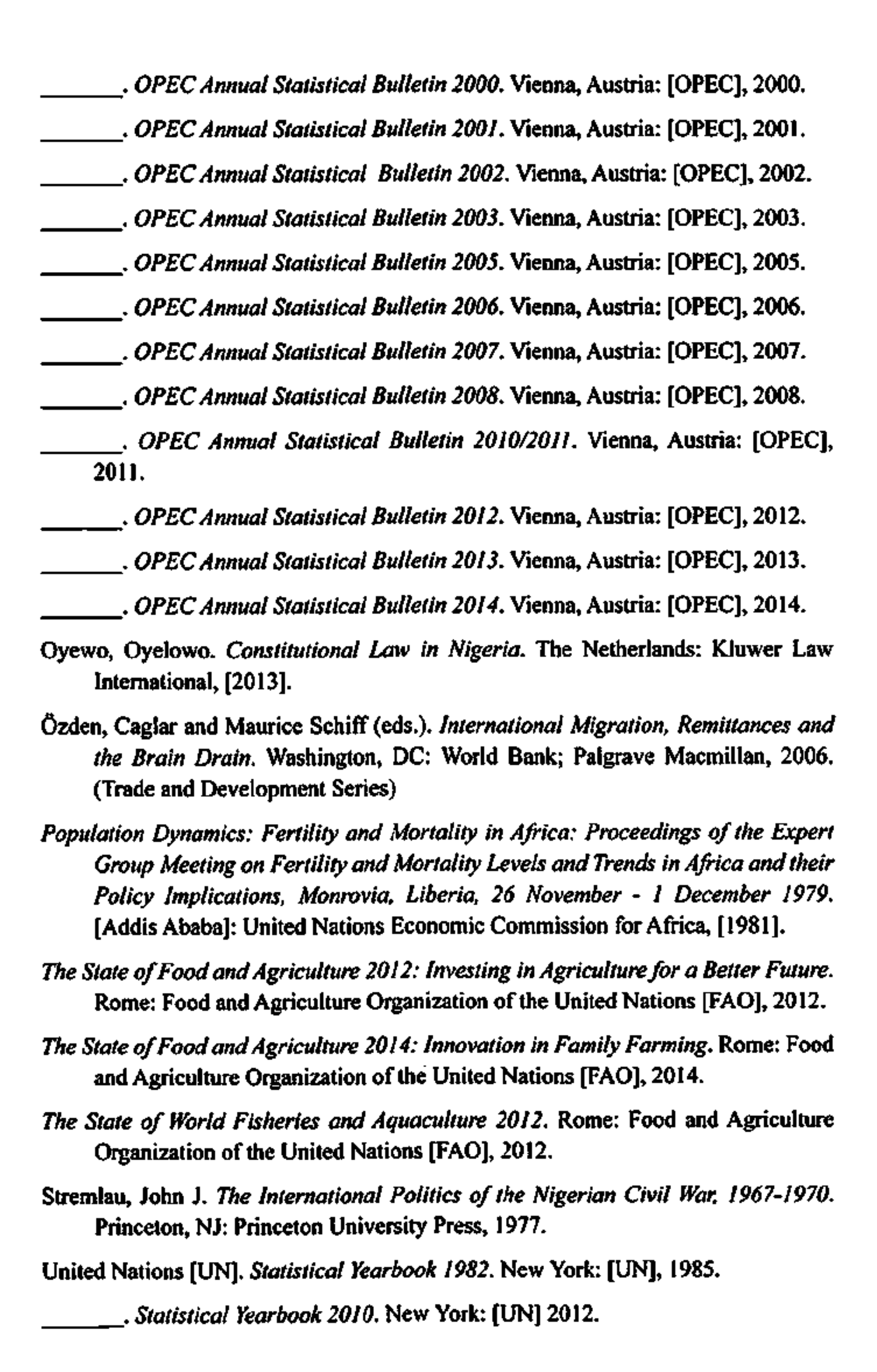
Ogundiya, Sarafa I., Olanrewaju A. Olutayo and Jimoh Amzat (eds.). *Assessment of Democratic Trends in Nigeria*. New Delhi: Gyan Pub. House, 2011.

Okonjo-Iweala, Ngozi. *Reforming the Unreformable: Lessons from Nigeria*. Cambridge, Ma: MIT Press, 2012.

Omeje, Kenneth (ed.). *State-Society Relations in Nigeria: Democratic Consolidation, Conflicts and Reforms*. London: Adonis & Abbey Publishers Ltd, 2007.

Onuoha, Godwin. *Challenging the State in Africa: MASSOB and the Crisis of Self-Determination in Nigeria*. Zurich, Berlin: Lit Verlag, 2011. (African Politics/ Politiques Africaines; 4)

Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC]. *OPEC Annual Statistical Bulletin 1999*. Vienna, Austria: [OPEC], 1999.



______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2000.* Vienna, Austria: [OPEC], 2000.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2001.* Vienna, Austria: [OPEC], 2001.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2002.* Vienna, Austria: [OPEC], 2002.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2003.* Vienna, Austria: [OPEC], 2003.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2005.* Vienna, Austria: [OPEC], 2005.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2006.* Vienna, Austria: [OPEC], 2006.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2007.* Vienna, Austria: [OPEC], 2007.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2008.* Vienna, Austria: [OPEC], 2008.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011.* Vienna, Austria: [OPEC], 2011.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2012.* Vienna, Austria: [OPEC], 2012.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2013.* Vienna, Austria: [OPEC], 2013.

______. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2014.* Vienna, Austria: [OPEC], 2014.

Oyewo, Oyelowo. *Constitutional Law in Nigeria.* The Netherlands: Kluwer Law International, [2013].

Özden, Caglar and Maurice Schiff (eds.). *International Migration, Remittances and the Brain Drain.* Washington, DC: World Bank; Palgrave Macmillan, 2006. (Trade and Development Series)

Population Dynamics: Fertility and Mortality in Africa: Proceedings of the Expert Group Meeting on Fertility and Mortality Levels and Trends in Africa and their Policy Implications, Monrovia, Liberia, 26 November - 1 December 1979. [Addis Ababa]: United Nations Economic Commission for Africa, [1981].

The State of Food and Agriculture 2012: Investing in Agriculture for a Better Future. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2012.

The State of Food and Agriculture 2014: Innovation in Family Farming. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2014.

The State of World Fisheries and Aquaculture 2012. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO], 2012.

Stremlau, John J. *The International Politics of the Nigerian Civil War, 1967-1970.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977.

United Nations [UN]. *Statistical Yearbook 1982.* New York: [UN], 1985.

______. *Statistical Yearbook 2010.* New York: [UN] 2012.

_______. *Statistical Yearbook 2011*. New York: [UN], 2013.

_______, Department of Economic and Social Affairs. *Case Studies in Population Policy: Nigeria*. Based on a Draft Prepared by Theophilus O. Fadayomi. New York: [UN], 1988.

_______, Population Division. *Changing Levels and Trends in Mortality: The Role of Patterns of Death by Cause*. New York: [UN], 2012.

_______. *Population Bulletin of the United Nations: Completing the Fertility Transition, Special Issue nos. 48/49 2002*. New York: [UN], 2009.

_______. *Population Distribution, Urbanization, Internal Migration and Development: An International Perspective*. New York: [UN], 2011.

_______. *World Mortality Report 2011*. New York: [UN], 2012.

_______. *World Population Policies 2009*. New York: [UN], 2010.

_______. *World Population Policies 2011*. New York: [UN], 2012.

_______. *World Population Policies 2013*. New York: [UN], 2013.

_______. *World Population Prospects: The 2010 Revision, Highlights and Advanced Tables*. New York: [UN], 2011.

_______. *World Population Prospects: The 2012 Revision, Highlights and Advance Tables*. New York: [UN], 2012.

_______. *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, Highlights*. New York: [UN], 2014.

_______, Statistics Division. *World Statistics Pocketbook 2011 Edition*. New York: [UN], 2012. (Series V; no. 36)

_______. *World Statistics Pocketbook 2013 Edition*. New York: [UN], 2013. (Series V; no. 37)

_______. *2009 Energy Statistics Yearbook*. New York: [UN], 2009.

_______. *2010 Energy Statistics Yearbook*. New York: [UN], 2010.

_______. *2011 Energy Statistics Yearbook*. New York: [UN], 2011.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]. *Commodity Yearbook 1991/Sales no B.91.Ii.D.9*. New York: [UNCTAD], 1991.

Urbanization and Migration in Some Arab and African Countries. Cairo: Cairo Demographic Centre, 1973. (Research Monograph Series; 4)

Winckler, Onn. *Arab Political Demography*. Brighton: Sussex Academic Press, 2005. (Sussex Studies in Demographic Developments and Socioeconomic Policies in the Middle East and North Africa)

Zdenek, Cervenka. *The Nigerian War, 1967-1970. History of the War; Selected Bibliography and Documents*. Frankfurt am Main: Bernard and Graefe, 1971. (Schriften der Bibliothek für Zeitgeschichte; 10)

Periodicals

Abe, Eghe and Lawrence O. Omo-Aghoja. «Maternal Mortality at the Central Hospital, Benin City Nigeria: A Ten Year Review.» *African Journal of Reproductive Health*: vol. 12, no. 3, December 2008.

Ajayi, Dickson Dare. «Recent Trends and Patterns in Nigeria's Industrial Development.» *Africa Development*: vol. 32, no. 2, 2007.

FAO Quarterly Bulletin of Statistics: vol. 4, 1991.

Ndikom, Obed B. C. «A Critical Assessment of the Inland Waterways Operations and Management on the Development of the Nigerian Maritime Industry.» *Greener Journal of Environmental Management and Public Safety*: vol. 2, no. 2, February 2013.

Ololajulo, Babajide. «The Oil Producing Community in Nigeria: A Politico– Economic Resource.» *Journal of Environment and Culture*: vol. 7, no. 1, June 2010.

Ratia, Emma and Catrien Notermans. ««I was Crying, I did not Come Back with Anything»: Women's Experiences of Deportation from Europe to Nigeria.» *African Diaspora*: vol. 5, no. 2, 2012.

Skeldon, Ronald. «Of Skilled Migration, Brain Drains and Policy Responses.» *International Migration*: vol. 47, no. 4, October 2009.

Solomon, Hussein. «The African State and the Failure of US Counter-Terrorism Initiatives in Africa: The Cases of Nigeria and Mali.» *South African Journal of International Affairs*: vol. 20, no. 3, 2013.

Souaré, Issaka K. «The African Union as a Norm Entrepreneur on Military Coups d'état in Africa (1952-2012): An Empirical Assessment.» *Journal of Modern African Studies*: vol. 52, no. 1, March 2014.

Tamuno, Steve Otonye and Samuel Gowon Edoumiekumo. «Industrialization and Trade Globalization: What Hope for Nigeria?.» *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*: vol. 2, no. 6, June 2012.

Tomas, Kevin J. A. and Ikubolajeh Logan. «African Female Immigration to the United States and Its Policy Implications.» *Canadian Journal of African Studies*: vol. 46, no. 1, April 2012.

Tonwe, Daniel A. and Surulola J. Eke. «State Fragility and Violent Uprisings in Nigeria: The Case of Boko Haram.» *African Security Review*: vol. 22, no. 4, November 2013.

Studies and Reports

Abubakar, U and Sayeed B. Ilesanmi.« Nigeria, A Nation on the Move.» The Nigerian Commercial Center, Jeddah, October 1992.

Adefusika, Jessica A. «Understanding the Brain-Drain in the African Diaspora: Focusing on Nigeria.» University of Rhode Island, Senior Honors Projects, Paper 164, 2010.

«Country Profile: Nigeria, July 2008.» Library of Congress, Federal Research Division, 2008.

Federal Republic of Nigeria, National Population Commission [NPC]. «2006 Population and Housing Census: Priority Table, vol. IV: Population Distribution by Age & Sex (State & Local Government Area) Table DS5.» Abuja, Nigeria, April 2010.

Food and Agriculture Organization of the United Nations [FAO]. «Global Forest Resources Assessment 2010.» Country Report Nigeria, Rome, 2010.

Fuady, Ahmed Helmy. «Elites and Economic Policies in Indonesia and Nigeria, 1966-1998.» Doctoral Dissertation Ph.D, Amsterdam University, 2012.

فهرس عام

-ث-

-ج-

-خ-

-د-

-ن-

-هـ-